

أشقاء في الأصقاع النخعي العربي  
أبو عمر وبن العلاء

تأليف  
الدكتور عبد الصبور شاهين

الناشر مكتبة النخعي بالقاهرة



0145492



Bibliotheca Alexandrina



أثر القراء في الإصطلاح النحوي العربي  
أبو عمرو بن العلاء

تأليف  
الدكتور عبد الصبور شاهين

الطبعة الأولى  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجي

رقم الإيداع ٧٩٨٢/١٩٨٧ م

## الإهداء

إلى والديّ في برزخهما  
بعد ما غرّسا في حياتهما  
غمّهما الله بالرحمة والرضوان  
”كما ربّيتاني صغيراً“  
عبد الصبور



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله ولأهله لذاته ، وإقرارا بنعمته ، والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث  
بلسان العرب ، ودعوة الحق ، وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .  
وبعد ، فهذه دراسة عن ( أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ) من خلال قراءة من  
القراءات السبع ، هي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، والدراسة تقوم على أصليين :

أما أولهما فهو : « أبو عمرو بن العلاء » ، وأبو عمرو ذو شخصية متنوعة الجوانب ،  
غنية بالمقومات ، فهو - إلى جانب كونه قارئاً - لغوي ، ونحوي ، وكل من هذه الجوانب  
يحتاج إلى دراسة مستقلة ، وليت ذلك يكفى ، بل يحتاج إلى دراسات عديدة تكشف  
عن جوانب هذه الشخصية الفذة ، التي تعد معلما من معالم تاريخنا الثقافي والعقلي .

وعلى الرغم من شهرة أبي عمرو وعمق أثره في دنيا اللغة والنحو والقراءة ، فإن  
أحدنا لم يهتم بدراسة تاريخه ، أو بتحليل سيرته ، وأكثر ما كتب عنه بضع صفحات في  
كتب الطبقات ، تحتوي طرفا من نواذره فحسب ، دون أن تعرض للمذهب في النحو أو في  
اللغة بدرس أو بيان ، مع أن معاجم اللغة على كثرتها وتباينها لا يخلو كثير من موادها من  
ذكر رواية عن أبي عمرو ، أو وجه انفرد به دون غيره ، حتى لكان اللغة كانت تتدفق من  
لده تدفقا ، ومع أنه أبو المدرسة البصرية في النحو واللغة ، تتلمذ على آرائه أقطابها  
جميعا مباشرة أو بواسطة تلاميذه ، ومع أن رجالا آخرين أقل منه شأنًا ، وأضعف أثرا في  
محيط اللغة أو النحو أو القراءة قد ظفروا بدراسات علمية ، عرّفت بهم وبآثارهم في  
الميدان الذي انفردوا فيه ، فكيف بأبي عمرو وهو إمام جامع في الفنون الثلاثة !!! ..

على أنه قد ورد في الأخبار أن هناك من اهتم به من القدماء ، وهو أبو بكر

الصولي الشطرنجي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) ، فقد وضع كتابا أسماه « أخبار أبي عمرو ابن العلاء »<sup>(١)</sup> ، ولكن الكتاب ضاع ، فلم يعثر له على أثر في مكتبات المخطوطات في العالم ، إذ لم يذكره المستشرق « بروكلمان » في تاريخه ، ضمن مؤلفات أبي بكر الصولي . ومن المحتمل أن كتابا كهذا كان يحتوي تصنيفا شاملا لكل ما رواه أبو عمرو أو نسب إليه من أخبار لغوية ، ونصوص قديمة ، جلها ، فيما نظن ، متاثر في بطون المعاجم . وسوى ذلك لم يكتب أحد عن أبي عمرو ، ولم يعن به الدارسون ، لا في القديم ولا في الحديث . مع أن تاريخه يعنى تاريخ العقلية العربية إبان تفتحها في بكور العصر الإسلامي الأول ، وهو يلقي ضوءا سابغا على أحداث تلك المرحلة من تاريخنا اللغوي والثقافي ، حين انطلقت العبقرية العربية من أكتانها ، تضع أسس العلم العربي في مجالى الدين والدنيا معا ، هنالك كان أبو عمرو في الرادة الأولين من رجال هذه الأمة الخالدة ، يتحفظ مع الرواة نصوص مايجرى على ألسنة الأعراب ، ويتفهم مع القرأة ماروى عن النبي ﷺ من حروف القرآن ووجوهه ، ويناقش مع النحاة طباع العربية وقوانينها ، وما يجوز فيها وما لا يجوز ، كل ذلك قائم في منحاه على سنة الفصاحة حيث كانت ، يلتبسها في نهج قريش ، أو في لسان تميم ، أى ذلك كان شائعا كثيرا في لسان العرب ، وما خالف ذلك فهو عنده لغات . ولسوف يجد المتتبع لهذه الدراسة أن أبا عمرو لم يخرج عن هذا السمت في الجانب الذى قمنا بدراسته ، سواء في ذلك مايتصل منه بالقراءة ، أو باللغة ، أو بالنحو .

من أجل هذا كان لابد أن نحاول التعريف بشخصية أبي عمرو في حدود ماوصل إلينا من روايات ، وبحيث نتحار من بين المتناقض منها مايلغلب على الظن أنه أقرب إلى الصواب ، تاركين جانبا ما لا نثق به منها . وبحسبنا أن نجد من بين هذه الروايات مايدفع عن أبي عمرو توهم الخطأ ، ويرفعه إلى مرتبة المعصومين منه ، حدث

(١) كشف الظنون ٦٠/١ .



عبد الواحد اللغوى « قال » : ولم يوجد على أبى عمرو خطأ فى شىء من اللغة إلا فى حرف قصر عن معرفته علم من خطأه فيه وروايته ، وهو : أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرونا عن أبى حاتم وغيره عن الأصمعى عن يونس قال : قيل لأبى عمرو بن العلاء ما الثُّقَر .. ؟ فقال : الامت ، فقيل له : إنه القُبُل ، فقال : ما أقرب ما بينهما . فذهب قوم من أهل اللغة إلى أن هذا غلط من أبى عمرو ، وليس كما ظنوا ، ثم أورد عبد الواحد شواهد استدلل بها على صحة قول أبى عمرو (١) .

فهذا خير ينفى عن أبى عمرو احتمال أن يكون أخطأ مرة فى شىء من اللغة ، مهما قيل بحمله على المبالغة فى الإطراء . فإذا وضعناه بإزاء ما رواه الزبيدى حيث قال « حدث أبو عبيدة عن أبى عمرو قال : كنا عند بلال بن أبى بردة فخرج الفرزدق يتخلع ، فسمعنى أنشد بيت التغلبى :

نعاطى الملوك القسط ماقصدوا لنا وليس علينا قتلهم بمحرم  
فقال الفرزدق : أَرُشِدُكَ أَمْ أَدُعُكَ .. ؟ فقلت : أرشدنى ، قال : ماقصدوا

بنا »

= تملكنا الحيرة بين أن نسلم بعصمة إنسان عن الخطأ فيما (يجوز) الخطأ فى مثله ، وبين أن نعتز له بحقه فى أن يخطئ ويصيب ، مادام ذلك لا يمس مقدسا من قراءات القرآن ، أو أحاديث الرسول . وكل ما يطلب ممن لا يدري أن يقول : لا أدري ، ثم يطلب المعرفة التى تعينه على تصحيح أخطائه ، وكذلك كان أبو عمرو (٢) .

وأما ثانيهما فهو : « قراءة أبى عمرو بن العلاء » ، وهى ثلاثة القراءات السبعة فى تصنيف ابن مجاهد ، وهى القراءات التى أجمع الأئمة من هذه الأمة على تلقىها بالقبول ، من حيث كانت متواترة عن النبى ﷺ . ولسوف يزداد هذا الجانب وضوحا خلال عرضنا لتاريخ أبى عمرو . وقراءة أبى عمرو هى إحدى القراءات التى قدر لها أن تشيع فى العالم الإسلامى ، فقد ذكر ابن الجزرى فى معرض تفصيل روايات

(١) مراتب النحويين ١٩ -

(٢) طبقات النحويين واللغويين / ٣٣ .

الرواة للقراءات المختلفة « أن قراءة أبي عمرو بن العلاء هي التي يقرأ بها أهل الشام ومصر » ولعل ذلك كان خلال القرون التي سبقت عهد ابن الجزرى ( أوائل القرن التاسع الهجرى ) إلى أن جاء من القراء من يحمل قراءة عاصم بن أبى النجود القارىء الكوفى من رواية حفص القارىء المشهور فنشرها بمصر ، وأقبل الناس عليها ، وهنا انحسرت قراءة أبي عمرو عن ديار مصر إلى السودان ، حيث مازال الناس هنالك يقرعونها ، من رواية أبي عمر الدورى . وقد وجدنا في زيارتنا للسودان أن هناك صراعا بين ثلاث قراءات هي : قراءة ورش عن نافع ، التي يقرأ بها أهل غرب السودان ودنقلة من شمال السودان فقط ، حيث يتداول الناس هنالك مصحفا مطبوعا بهذه القراءة ، وبين قراءة أبي عمرو من رواية الدورى ، وهي منتشرة في سائر بلاد السودان وقرأه <sup>(١)</sup> ، يطلقها الصبية في (الخلاوى) ، نظير (الكتاتيب) بمصر ، ولا يجد القائمون على هذه القراءة مصحفا مطبوعا ، وإنما الموجود مصاحف مخطوطة اطلعنا على بعضها بواسطة المعهد الدينى بأم درمان ، وبين قراءة حفص التي تنتشر بواسطة المصاحف الكثيرة المتداولة ، وبواسطة الإذاعة ، والحفاظ الذين تلقوا عن قراء مصر . والمهم أن القائمين بقراءة أبي عمرو هناك كانوا يَشْكُون من عدم وجود مصحف مطبوع بالقراءة التي يلتزمونها ، حتى لقد ذب التحريف إلى حروف القراءة ، بسبب الاعتماد على التلقين وحده <sup>(٢)</sup> . ولاشك أن هذا الصراع كان يمكن أن ينتهى بانتصار قراءة حفص لولا ما بترامى إلينا أخيرا من أن بعض الهيئات ذات النفوذ الدينى بالسودان قامت بطبع مصحف على قراءة أبي عمرو ، الأمر الذى يؤذن باستمرار التزام الكثرين من السودانيين لها ، ويتقويم ألسنتهم في أدائها .

ويعنى ذلك أن قراءة أبي عمرو تنتشر على مستوى شعبى ، بعكس أغلب القراءات الصحاحية التي أصبحت الآن مجرد روايات أشبه بالوثائق التاريخية ، يؤدبها العارفون بالقراءات أحيانا .

(١) مجلة معهد أم درمان - تصدرها مشيخة السودان العلمية - المجلد الرابع ديسمبر ١٩٦٠ م .

(٢) كُتِبَ في ذلك مقالا نُشِرَ في مجلة (السودان) الرسمية - المجلد الرابع عشر - مارس سنة ١٩٦١ م .

فإذا علمنا أن قراءات القرآن هي الوثيقة التاريخية التي نطمئن إليها في فقه اللغة الفصحى من جميع نواحيها ، الوثيقة التي تنتقل إلينا بالصورة والصوت معا ، يتوارثها القراء جيلا عن جيل ، أدركنا أهمية دراستها بطريقة علمية ، إذ إن هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية ، ولا فرق في ذلك بين قراءة من السبعة أو من غيرها مما سمي (بالشواذ) ، فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ لضعف روايتها ، ولا لأنها تحتوى ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصحى ، فمثل هذه القراءات مهجور ، لا يحرص عليه أحد ، وإنما سمي الشاذ شاذاً لأنه خارج عن سبعة ابن مجاهد ، « إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مساور في الفصاحة للمجتمع عليه<sup>(١)</sup> » ، وسيأتى دفاع ابن جني كاملاً عن هذا المسمى شاذاً . أما نحن هنا فنلفت النظر إلى أمر جوهري هو : أن قراءات القرآن على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجية الهابطة ، كالعننة والكشكشة والفحفة والعجعة والاستطاء ، فقد آل أغلب ذلك إلى الانقراض ، بل اشتملت على الظواهر الراقية التي تتناسب وفصاحة اللسان العربي ، وقداسة القرآن العربي ، وذلك كالإمالة والإدغام والهمز والإسكان وغيرها من الظواهر التي سنعرض لها بالدراسة فيما يلي من البحث<sup>(٢)</sup> ، فهذه ظواهر فصحي امتصتها لهجة قريش أو بعضها من تقاليد اللهجات المجاورة ، التي كانت تنازعها السيطرة على لسان العرب ، وبخاصة لهجة تميم ، ونرى نحن أن من خلفها تكمن الصورة الحقيقية التي كان عليها النطق الفصحى للغتنا العربية .

وقد اقتصر بحثنا على قراءة أبي عمرو ، ومعنى ذلك أننا لم نهتم بشيء لا يتصل بروايات القراءة وظواهرها اللغوية ، أي أننا لم نتعرض لأبي عمرو اللغوى ، ولا لأبي

(١) مقدمة مخطوط المحاسب لابن جني ص ٣ .

(٢) لم يفرق الدكتور على عبد الواحد وآق بين هذين النوعين من الظواهر ، ونحن على خلافه (نقته اللغة ص

عمرو النحوى ، فإذا ورد فى قراءته ما يشير إلى قضية صوتيه أو لغوية أو نحوية عاجلناه من سائر وجوهه ، فى ذاته ، وفى علاقاته ، ونحذنا له أسنادا من كل ما يصادفنا من القراءات المماثلة له ، حتى نزيد فى تجسيد الظاهرة التى ندرسها ، فزيد وجهة نظرنا وضوحا .

وقد كان مفتاح البحث أن ندرس (الأصوات) فى قراءة أبى عمرو ، فاقضى منطق البحث أن ندرس أصوات الفصحى فى ذاتها ، وتراث القدماء فى ذلك ابتداء من سيبويه ، ثم نعقب ذلك بدراسة المحدثين للأصوات ، وكل هذا داخل فى منهج الدراسات الأصواتية (الفونتيك) ، حتى إذا جئنا إلى ظاهرة الإدغام فى القراءة كانت دراستنا لأصواتها فى إطار تنظيمى (فونولوجى) كشف لنا عن صورة توزيع الفونيمات العربية وأشكالها . وقد كانت وسيلتنا إلى هذه الدراسة الاستماع إلى أداء شيوخ القراءة ، وفى سبيل ذلك قمنا بتسجيل الأمثلة التى تعد فى نظرنا وسيلة لتحليل أصوات القراءة والتى تحتويها ظاهرة الإدغام ، وكان ذلك على شريطين ، أحدهما سجل بالقاهرة ، وسجل الآخر بمدينة أم درمان ، وكلاهما لقارىء مجيد متقن مشهود له بالضبط من شيوخه المشهورين . والمهم أن طريقة الأداء كانت واحدة لدى الرجلين ، بحيث لم نسجل فى هذا الصدد فرقا يذكر .

وقد اتصل بمبحث تغير الأصوات فى « الإدغام » مبحث آخر هو تغيرها فى « الإبدال » اللغوى ، من حيث كانت العلاقة فى نظرنا وثيقة بين كلتا الظاهرتين ، إذ هما يحدثان فى ظروف متشابهة ؛ أى بشروط واحدة على ماسيأتى ، فكان من تنمية المبحث الصوق عدم إغفال هذا الجانب الهام ، حتى تكتمل حلقاته كما رأيناها .

★ ★ ★

وقد أثارت قراءة أبى عمرو مشكلة خطية ، كانت وما زالت مثار جدل كبير بين المشتغلين بالدراسات اللغوية ، تلکم هى : « مشكلة الإعراب » ، وبعبارة أدق : « مشكلة التحريك والإسكان » . وهى مشكلة قديمة تعرض لها علماء كثيرون ، قدامى ومحدثون ، وكان أول من تعرض لها فيما نعلم « الخليل بن

أحمد « حيث ذكر سيبويه : » وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به <sup>(١)</sup> ، أي أن الحركات في نظر الخليل وسيلة إلى تحقيق الأصوات في أواخر الكلمات ، ولعل في ذكر سيبويه لرأى الخليل هذا ما يشعر بأنه كان من رأيه ، وسيأتى تفصيل موقفه من الحركات والسكون في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع . ويترتب على مقاله الخليل أن الحركات ليست لها قيمة دلالية ، وإنما هي مساعدات صوتية لتحقيق أواخر الكلمات ، وهذا بعكس مذهب إليه المبرد والزجاجي من أن حركات الإعراب تبين عن معانى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ليتسع للمتكلمين باللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة . وقد تصدى لهذا رأى أبو على الفارسي وتبعه تلميذه ابن جنى ، فانتصرا للمذهب الخليلي وسيبويه ، وأجازا حذف حركة الإعراب على ما هو مفصل في موضعه .

ومن بين من تصدى لعلاج هذه المشكلة من المحدثين الدكتور على عبد الواحد وإلى في كتابه « فقه اللغة » ، وقد قرر أن : « أقوى الأدلة على ثبوت مذهب الإعراب تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات .... وأن في رسم المصحف العثماني نفسه مع تجرده من الإعجام والشكل لدليلا على فساد هذا المذهب يقصد (عدم الإعراب) ، وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون - المؤمنات) وعلامة إعراب المنصوب المتون (رسولا - شهيدا - حسبيا - بصيرا) وهلم جرا <sup>(٢)</sup> .

وذهب أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن حركات الإعراب لم تكن ملتزمة في لسان العرب إلا حين كانت ضرورة وصل الكلام تقضى بوجودها <sup>(٣)</sup> .

على أن بحثنا هذا قد عالج المشكلة على أساس جديد ، يستمد مادته من آراء سيبويه والفارسي وابن جنى . فتحن نرى أن علامات الإعراب طائفتان : حروف

(١) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) فقه اللغة ص ١٦١ .

(٣) سوف يأتي تفصيل ذلك في الفصل الخاص بإسكان لام الكلمة .

وحركات ، وأن العلامات الحروف قد اكتسبت وجودا ثابتا في لسان العرب ، حتى كادت تكون أجزاء من بنية كلماتها ، من حيث دلالتها على العدد وغيره ، أما العلامات الحركات فلم تبلغ هذا القدر من الثبوت في مواقعها ، بل اعتراضها عارض الحذف أو الإثبات تبعاً للموقع ، وبحسب اختلاف اللهجات . وخير مثال على ذلك حالة الوقف ، فقد وجدنا قرئشا تحذف الحركة حين تكون ضمة أو كسرة ، وتقف على المنصوب النون بالألف ، في حين تقف قبائل أخرى على المنصوب بالسكون أيضا .

وقد وجدنا حين درسنا هذه الظاهرة — أعني ظاهرة الإسكان — في قراءة أبي عمرو بخاصة ، وفي القراءات الأخرى ونصوص اللغة بعامة ، أن حذف الحركات الإعرابية إنما يحدث في اللسان العربي على أساس مقطعي ، أي أن التقسيم المقطعي هو الذي يتحكم في ظاهرة الإعراب ، سواء اقترن ذلك بضرورة صوتية كحالة الإدغام ، أم لم يقترن كما في أمثلة القراءات المروية بالإسكان ، وهي كثيرة ، ومن أمثلتها في قراءة أبي عمرو : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ » ، « فَتَوَلَّوْا إِلَى بَارِئِكُمْ » . وقد كان هذا الحذف شائعا على ألسنة الفصحاء من العرب ، حتى لقد قرئ القرآن به في جملة قراءات مروية ، في مقدمتها قراءة أبي عمرو ، وهي من القراءات المتواترة التي تنمى الرواية إلى رسول الله ﷺ ، وفي هذا أقطع الدليل على أن الإسكان قسيم للتحريك ، لا في لهجات الخطباء فحسب ، ولكن في اللغة الأدبية الملتزمة أيضا . أي أن من الجائز أن يحذف المتكلم الحركة عند الضرورة المقطعية ، كما أن من الجائز أن يثبتها ، وكلا الأمرين كان جاريا في لسان الفصحاء .

أما متى ينبغي إثبات الحركة الصحيحة قولاً واحداً ، ففي حالة الوصل التي تقتضي تحريك آخر الكلمة السابقة توصلاً إلى النطق بساكن في أول الكلمة التالية ، كما في : (خرج الطالب) وإن كان بحثنا قد سجل أمثلة أسقطت فيها الحركة في هذه الحالة أيضا ، وفي لسان قرئش<sup>(١)</sup> .

(١) الفصل الرابع من الرسالة/ الباب الرابع (قضية الساكنين بين القراءة والنحاة) .

ويدهى أننا في هذا الرأى لاتعرض لنوع الحركة التى ينبغى أن تلتحق آخر الكلمة ، فذلك أمر تتكفل بتحديدده قواعد النحو .

ليس فى هذا الذى نقول تعارض مع ما جاء فى الرسم العثمانى من الإشارة إلى المنصوب فى الوقف بالألف فى مثل : (حسبنا - بصير) ؛ ذلك أن هذا كان تقليد قريش فى الوقف ، ونحن نتكلم عن الحركة فى حالة الوصل لا الوقف ، ثم إن عدم إشارة المصحف العثمانى للحركة حين تكون ضمة أو كسرة دليل أيضا على أنها لم تكن ملتزمة التزاما دقيقا إلا فى وصل الكلام .

ونحن نكرر مرة أخرى أن حذف الحركة الإعرابية على الوجه الذى فصله البحث كان سنة من سنن اللغة الفصحى ، لا كما ذهب إليه بعض المحدثين من أن هذا كان من صفات اللهجات دون الفصحى ، حرصا على تأكيد ما قيل من أن العربية الأدبية قد التزمت الاعراب التزاما دقيقا ، وبخاصة بعد نزول القرآن <sup>(١)</sup> . فان رأينا لايجرد اللغة من خاصتها الاعرابية ، ولكنه يؤكد جواز حذف بعض علامات الإعراب خضوعا للضرورة المقطعية ، التى لامرأ فى أنها ذات علاقة بنظام الحركات فى اللغة .

وربما كان ماتوصل إليه البحث فى هذا الصدد خير دليل على أنه لايفصل بين ألسنتنا وألسنة الفصحاء حجاز كبير ، فإذا التزم المتكلمون بالعربية الآن حذف الحركة الإعرابية فى جميع مواقعها تقريبا فليس هذا خروجا على سنن الفصحى إلا فى أنه ملتزم ، على أن ثبوت انتائه إلى هذه الفصحى مما يقرب الشقة بين عاميتنا وبينها .

أما الذى يفصل بين اللسانين فعلا فهو ماحدث من تطور فى الأصوات والمفردات والتراكيب ، ومهمة التقريب بينهما فى هذا الباب تقتضى صرف الجهد إلى تثقيف ألسنة أبنائنا فى المدارس والمعاهد ، ووسائل الإعلام الأخرى ، بتعليمهم نطق

(١) « فى تاريخ المشكلة اللغوية » للدكتور إبراهيم السامرائى — بحث مستخرج من المجلد السابع من مجلة

الصوت الصحيح ، واللفظ الفصيح ، والتركيب العربى السهل ، ولسوف تحل حينئذ مشكلة الإعراب بصورة ما ، تبعاً لارتقاء المستوى اللغوى لدى جمهور المثقفين . ولاشك أن بلوغ الجماهير هذا المستوى اللغوى من أقوى العوامل على تحقيق وحدة الشعب العربى ، حيث تزول الحواجز اللهجية التى مازالت تعمل عملها فى تفريق مشارب الأمة وأهوائها .

يقول المستشرق « موريانو » : « لقد تعلمت العربية فى إيطاليا ، ثم أقمت زمناً فى ليبيا ، وفى مصر والسودان ، وفى العراق ، فواجهتني مشقة اختلاف اللهجات وصعوبة التفاهم بها ، إذا قلت لعربى فى بنغازى : أعطني شراباً ، ثم قلتها لعربى فى طرابلس ، أعطاني أحدهما مشروباً ، وأعطاني الآخر جورياً !! وكانت الفصحى هى ملاذى فى تلك المواقف الصعبة . فالمشكلة فى رأى لاتعالج بالقضاء على الفصحى المشتركة التى هى وسيلة التفاهم بين أقطار العربية ، وإنما تعالج بمحاولة التمكن لهذه اللغة المشتركة ، بالتخفيف من فروق اللهجات . وليس العلاج مستعصياً لو أخذتم التلاميذ منذ الصغر فى كل المدارس العربية بأن يتكلموا بفصحى مبسطة<sup>(١)</sup> » . ونضيف إلى هذا أن تلك اللغة المشتركة ينبغى أن يكتب بها حوار المسرحيات والروايات ، مادام أجيئ لها التخفف من التزام الحركة ، إلا لضرورة الوصل ، وطبقاً لنظام خاص .

\*\*\*

أما المنهج الذى رسمته لهذه الدراسة فيحتوى إجمالاً هذه المقدمة وأربعة أبواب وخاتمة :

- ١ - الباب الأول - وقد درست فيه شخصية أبى عمرو فى ذاتها ، وفى علاقاتها .
- ٢ - والباب الثانى - وقد خصصته لعرض أحكام أبى عمرو فى اختياره لقراءته .

(١) من مقال للذكورة بنت الشاطىء - جريدة الأهرام فى ٢٤/١١/١٩٦١ م .



٣ - والباب الثالث - وقد درست فيه أصوات القراءة ، وما يتصل بها من ظواهر لغوية .

٤ - والباب الرابع - وقد تعرضت فيه للمشكلات التى أثارها القراءة من الوجهتين اللهجية والنحوية .

ثم لخصت فى الخاتمة أهم ما توصلت إليه من نتائج صوتية ونحوية .

وإنى لأقرر فى ختام هذه المقدمة أن نتائج بحى هذا ليست سوى خطوة فى الطريق الصحيحة ، وأن بيننا وبين النتائج الحاسمة أشواطاً بعيدة ، نرجو أن ننجز بعضها منها فى المستقبل . وأسجل هنا عرفانى لأستاذى ( المغفور له ) الدكتور إبراهيم أنيس على ما أمدنى به من مراجع وتوجيهات كان لها أبعد الأثر فى إنجاز مهمتى ، فكثيراً ما دلننى على وجهة الحق ، كما جنبنى مزالق كثيرة ، رحمه الله وجزاه عن العلم والمتعلمين جزاء العلماء .

ولئن كان هذا البحث قد أنجز فى حياته ، فقد كتب الله ألا ينشر إلا بعد وفاته ، راجياً أن يكون ذلك رضا له فى برزخه .

والحمد لله وحده ، ولا حول ولا قوة إلا به ، ولا فضل إلا من عنده ،،



# الباب الأول

أبو عمرو بن العلاء



## الفصل الأول

### ( حياة أبي عمرو بن العلاء )

اسمه

لم يكن اختلاف حول اسم عالم من علمائنا كما كان حول اسم « أبي عمرو ابن العلاء » ، حتى لقد أطلق عليه بعض المراجع<sup>(١)</sup> واحدا وعشرين اسما ، هي على الترتيب :

- |                   |               |                           |
|-------------------|---------------|---------------------------|
| (١) اسمه أبو عمرو | (٢) زَيْبَان  | (٣) جَبَر                 |
| (٤) جُنَيْد       | (٥) جَزْء     | (٦) حَمَاد                |
| (٧) حُمَيْد       | (٨) خَيْر     | (٩) زَيْبَان (براء مهملة) |
| (١٠) عُثَيْبَةُ   | (١١) عُثْمَان | (١٢) عُرَيْبَان           |
| (١٣) عُقْبَةُ     | (١٤) عَمَار   | (١٥) عَمَّار              |
| (١٦) عُيَيْنَةُ   | (١٧) فَايِد   | (١٨) قُبَيْصَةُ           |
| (١٩) مَحْبُوب     | (٢٠) مُحَمَّد | (٢١) يَحْيَى .            |

وقد رجح السيوطي في كتابه الذى أورد فيه هذه الأقوال تسمية (زَيْبَان) ، فقال : « هو الأصح » ، وهو الاسم الذى نجده مختارا فى أغلب المراجع التى تكلمت عن أبى عمرو ، فقد قال ابن النديم<sup>(٢)</sup> حين تحدث عنه : « أبو عمرو بن العلاء

(١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة — للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة

٩١٦ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ص ٣٦٧ .

(٢) الفهرست ص ٤٨ .

واسمه ريان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسن بن الحارث بن جلهم بن خزاعي ابن مازن بن مالك بن عمرو المازني ، من الأعلام في القرآن ، وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البصريين في الطبقة الرابعة منهم .

وذهب صاحب (مراتب النحويين)<sup>(١)</sup> نفس المذهب حين قال : « أبو عمرو ابن العلاء بن عمار بن العريان ، وله أخ يقال له « أبو سفيان » زعم النسابون أن اسميهما كنيتهما » ، ثم قال : « واختلفوا في اسم أبي عمرو فقالوا : زُبَّان .. وقالوا : رَبَّان » ، وقد أخذ بهذه التسمية أيضا المستشرق رجيس بلاشير Regis Blachère في مقدمته<sup>(٢)</sup> التي كتبها لترجمته للقرآن حين قال : (أبو عمرو « زيان » بن العلاء من أسرة عربية .. الخ) .. ومصدره في هذا الاختيار مذهب إليه المستشرق « بروكلمان » نقلا عن (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري ، وابن الجزري الذي يعد صاحب الكلمة الفاصلة في الموضوع قال مانصبه<sup>(٣)</sup> : « أبو عمرو بن العلاء - زيان ابن العلاء بن عمار بن العريان الخ ... السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة » . ثم قال : « وقد اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، لا يلب أن بعضها تصحيف من بعض » . وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه (زُبَّان) كما ذكرنا ، وقال الذهبي<sup>(٤)</sup> : « والذي لا شك فيه أنه « زُبَّان » بالزاي .. وقد أغرب ابن الباذش<sup>(٥)</sup> في حكايته « ريان » بالراء والموحدة ، وأغرب من

(١) تصنيف أبي الطوب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ تحقيق (محمد أبي الفضل

إبراهيم) .

(٢) Introduction au Coran ص ١١٩ .

(٣) غاية النهاية ص ٢٨٨ — جزء أول — تحقيق ج برجستراس — طبعة مكتبة الخالجي .

(٤) الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي — حافظ مؤرخ — تركاني الأصل — من أهل ميافارقين ، مولده ووفاته في دمشق (٦٧٣ — ٧٤٨) ... وله مؤلفات كثيرة في التاريخ من أهمها : « دول الإسلام » و « المنتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب » و « العباب في التاريخ » و « تاريخ الإسلام الكبير » — ٣٦ مجلدا و « تذكرة الحفاظ » ... الخ (الأعلام ج ٦ ص ٢٢٢ — دائرة المعارف التاسع ص ٤٣١ وما بعدها) .

(٥) ابن الباذش : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الانصاري الغزنائي ، أبو جعفر المعروف بابن الباذش ، عالم بالقراءات . له « الإقتاع » في القراءات .... قال السيوطي : لم يؤلف مثاله (الأعلام ج ١ ص

ذلك ماحكاه أبو العلاء<sup>(١)</sup> عن بعضهم « زَيْان » بالراء وآخر الحروف ، انتهى كلام ابن الجوزي .. ومنه يتضح أن اسم أبي عمرو لدى أكثر الناس من الحفاظ هو « زَيْان » ، وهو أيضا الموجود في « معجم الأدباء »<sup>(٢)</sup> حيث عنون له بتسمية « زَيْان ابن العلاء » ثم ذكر نسبه ، واستدل لترجيح اختياره بما روى أن الفرزدق جاء معتذرا إلى أبي عمرو من أجل هجو بلغه عنه ، فقال له أبو عمرو :  
هَجَوْتُ زَيْانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَيْانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ<sup>(٣)</sup>  
يبد أن هذه الرواية معارضة برواية أخرى ذكرت في بغية الوعاة<sup>(٤)</sup> حين قال :  
وكان نقش خاتمه :

وَأَنَا أَمْرًا دُنْيَاهُ أَكْبَرُ هَمُّوْ  
لِاسْتِمْسَاكِهَا مِنْهَا بِحَبْلِ غُرُورٍ  
قيل : وليس له من الشعر إلا : —

وَأُنْكِرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتُ  
مِنْ الْوَأْدِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَاةَ  
فكيف يقال : ليس له من الشعر إلا هذا ، على حين ينسب ذاك البيت إليه ، كما ينسب إليه شيء من قبيله ؟ فهذه الروايات المتعارضة تضعنا في موقف قلق لا نجبر فيه إلا على القول بالاحتمال ؛ دون الجزم برأى قاطع .

وقد ذهب الحفاظ ابن حجر العسقلاني بعد أن ذكر الخلاف حول اسمه إلى القول بأن اسمه هو « العريان » .. قال « وهو الأكثر عند العلماء . وهو الصحيح عندى ... وَزَيْانُ اثْبُتَها بعد العريان »<sup>(٥)</sup> .. فقد انفرد ابن حجر هكذا

(١) أبو العلاء : هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل — أبو العلاء الممناني العطاري شيخ همدان وأمام العراقيين ، ومؤلف كتاب « الغاية في الفرائض المشرقة » وأحد حفاظ العصر .. ثقة دين خير كبير القدر ، وله مصنفات كثيرة في الرقعة والأجنداء ، وأفراد قرايات الأئمة .. كل مفردة في مجلد ، وألف كتاب الانتصار في معرفة قراء المدن والأصهار .. ثم قال عنه ابن الجوزي « وعندي أنه في المشاركة كأبي عمرو الداني في المغاربة » توفي عام ٥٦٩ هـ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٦ .

(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٨ .

(٤) نفس المرجع والمصنف .

(٥) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى

بإضافة أخرى ولكنه لم يغفل أن يقرر أن « زُبَّان » هو أثبتُّ أَسْمَائِهِ بعد العريان ...  
ولسنا ندري شريكا لابن حجر في رأيه هذا .

هذا عرض موجز لجانب من المشكلة ، أما الجانب الآخر فهو مذهب جمهور من العلماء يرون أن « أبا عمرو » اسمه « أبو عمرو » ، وليس له اسم غير هذه الكنية ، ولعل هذا المذهب واضح في النص المنقول في صدر هذا الحديث عن السيوطي في « بغية الوعاة » حيث جعل أول الأقوال أن يكون « اسمه أبو عمرو » .. وهو أيضا مذهب الزُّبَيْدِيِّ قال : « اسمه كنيته » ، وفي بعض الروايات اسمه زبَان بن العلاء <sup>(١)</sup> ويذهب ابن خلكان إلى ترجيح هذا الرأي حين يقول بعد ذكر نسبه : « والصحيح أن اسمه كنيته وقيل : اسمه « زبَان » وقيل غير ذلك وليس بصحيح <sup>(٢)</sup> » وبما يؤيد هذا الرأي ما رواه ابن قتيبة قال : ( قال أبو محمد : خبرني غير واحد عن الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان بن العلاء أَسْمَاؤُهُمَا كُنَاهُمَا .. ) <sup>(٣)</sup> . ورواية أخرى عن الأصمعي وردت في مخطوطة يظن أنها (التبصرة في القراءات) <sup>(٤)</sup> السبعة تأليف مكى ابن أبى طالب القيسي ، قال الراوي : « قال الأصمعي : قلت لأبي عمرو : ما اسمك ؟ قال : أبو عمرو » .. وهذه الرواية نفسها واردة في (مراتب النحويين) عن طريق الرياشي . وهي إن صحت تنقص لنا ماذهب إليه السيوطي في « بغية الوعاة » حيث قال : « وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لايسأل عنه » ، فهذا هو ذا الأصمعي يقرر أنه سأله عن اسمه ، وأنه أخبره بأنه « أبو عمرو » . على أن مما يلقي ضوءا على هذا الرأي ملاحظة اسم أخى أبى عمرو وهو « أبو سفيان » وقد ورد في ترجمته : (أبو سفيان بن العلاء) : « هو أخو أبى عمرو - واسمه كنيته ، وكان يأخذ

(١) طبقات النحويين واللمعين لأبي بكر بن محمد بن الحسن الزُّبَيْدِيِّ المتوفى عام ٣٧٩ هـ. الطبعة الأولى ص ٢٨ .. تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ( نشر سامى الحانجي ) .

(٢) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨٦ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٩٩ تحقيق السيد أحمد صقر .

(٤) مخطوطة رقم ١٧٣ قرايات — دار الكتب .



عن النحويين وأصحاب الغريب والرواة ، توفي سنة خمس وستين ومائة<sup>(١)</sup> .

وأمر كهذا يدفعنا إلى الظن بأن اسمه كنيته ، فلعل التسمية بالكنية كانت سنة لأيهما « العلاء » وإن كان لهما أخ ثالث اسمه « معاذ »<sup>(٢)</sup> . وما يؤيد هذا الرأي ماذهب إليه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، قال عن أبي عمرو وأخيه أبي سفيان « وكلاهما كانا أسماؤهما ، وكذلك أبو عمرو بن العلاء بن ليبد ، وأبو سفيان بن العلاء بن ليبد التغلبي خليفة عيسى بن شبيب المازني على شرط البصرة »<sup>(٣)</sup> .  
وواضح أن الجاحظ في قوله هذا منتصر لرواية الأصمعي السابقة ، إذ أنه يروى عنه أخبار أبي عمرو وغيرها مباشرة .

ولكن إجمالة النظر في الوفيات قد أعترتني على نظير لهذه الحالة ، بصدد الحديث عن أحد الفقهاء قال : « أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكنيته اسمه » .

ولعل مطالعة كتب الطبقات تكشف لنا عن شيوع هذا التقليد في إحلال الكنية محل الاسم . وهناك من يتوسط في الأمر فيرى أن كنيته غلبت على اسمه فاشتهر بها ، وكذلك الشأن في اسم أخيه ، وإن كنت لم أجد حوله خلافا . ومن القائلين بهذا التحليل ابن قتيبة قال : « وربما كان للرجل الاسم والكنية فغلبت الكنية على الاسم فلا يعرف إلا بها ، كأبي سفيان (صخر بن حرب) ، وأبي طالب (عبد مناف) ، وأبي ذر (جندب بن السكن أو بربر بن جنادة) ، وأبي هريرة (عبد الله أو عبد الرحمن أو عبد عمرو) ، ولذلك كانوا يكتبون : علي بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان ، لأن الكنية يكماها صارت اسما »<sup>(٤)</sup> .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥

(٢) المرجع السابق .

(٣) البيان والتبيين جـ / ١ ص ٣٣١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ( نشر مكتبة الخانجي ) .

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٩٩

فليس إذن غريبا أن يقال : إن أبا عمرو اسمه كنيته ، وإن كان ذلك لا يمنع أن يكون له اسم مهمل . وقد وجدنا ذلك تقليدا جرى عليه المجتمع العربى منذ العصر الجاهلى ، كان الناس يفضلون أن ينادوا بالكنية ، وكان ظل الكنية يطمس وجود الاسم تماما ، فأبو بكر الصديق كان اسمه « عبد الله » ، ومع ذلك فقل من الناس من كان يناديه باسمه ، وكذلك سائر من أطلقت عليهم الكنى .

يبد أن سنة التحقيق تقتضى أن يذكر كل ما يتصل بتحديد شخص المترجم ، ومن ذلك اسمه وكنيته ، واسم أبى عمرو الحقيقى « زُبَّان » كما درجت عليه معظم الروايات ، لا « العريان » على رأى ابن حجر ، واسمه الشائع هو كنيته ، التى اختار هو أن يجيب بها الأصمعى فى الرواية السابقة ، والفرزدق كما سيجىء .

ولعل هذا هو الذى انتهى إليه رأى أحد المؤرخين العرب المحدثين ، وهو (خير الدين الزركلى<sup>(١)</sup>) ، حيث قال : ( زبَّان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، أبو عمرو ، يلقب أبوه بالعلاء )<sup>(٢)</sup> . وهو ما ذهبت إليه دائرة المعارف الإسلامية<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) الأعلام — الجزء الثالث — الطبعة الثانية ص ٧٢ .

(٢) أغلب المراجع على أن أباه (العلاء) ، (وعمار) هو جدّه ، خلاف ما فى هذا النص .

(٣) المجلد الأوّل ص ٣٨٤ .

نسب أنى عمرو بن العلاء  
( سلسلة أجداد أنى عمرو )

الوفيات	الفهرست	تيسير الدانى	معجم الأدباء	غاية النهاية
١ أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو (زبان)
٢ العلاء	العلاء	العلاء	العلاء	العلاء
٣ عمار	عمار	عمار	عمار	عمار
٤ عبد الله	عبد الله	عبد الله	العريان	العريان
٥ الحصين	الحسن	الحصين	عبد الله	عبد الله
٦ الحارث	الحارث	الحارث	الحصين	الحسين
٧ جلهم	جلهم	جلهم	الحارث	الحارث
٨ خزاعى	خزاعى	خزاعى	جلهم	جلهم
٩ مازن	مازن	مازن	حجر	حجر
١٠ مالك	مالك	مالك	خزاعى	خزاعى
١١ عمرو	عمرو	عمرو	مازن	مازن
١٢ تميم	تميم	تميم	مالك	مالك
١٣		عمرو	عمرو	عمرو
١٤		تميم	تميم	تميم
١٥		مر	مر	مر
١٦		أد	أد	أد
١٧		طايحة	طايحة	طايحة
١٨		إلياس	إلياس	إلياس
١٩		مضر	مضر	مضر
٢٠		معد	معد	معد
٢١		عدنان	عدنان	عدنان

إذا استعرضنا الروايات التي وردت في نسبه لم نجد بينها اختلافا ذا بال ، فالمرجع<sup>(١)</sup> كلها لا تختلف في اسم أبيه أو جده الأول - ويجعل ابن الجزري وياقوت جده الثاني (الريان) ، على حين ذهب غيره إلى أنه (عبد الله) ، وهو جده الثالث لدى ابن الجزري ، أما الجدل التالي فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : الحصين<sup>(٢)</sup> . أو الحسن<sup>(٣)</sup> أو الحسين ، والظاهر في رأيي هو الأول الذي أخذ به ابن خلكان ، ويمكن أن يكون الحسين تصحيحا إسلاميا لاسم جاهلي . و(الحصين بن الحارث بن جُلْهُم أو جُلْهُمَة) وهنا يتفق ابن خلكان مع ابن الجزري ومع الداني وياقوت في إثبات أن جُلْهُم ابن حُجْر ، في حين لا يرد له ذكر في الفهرست ، ونرجح أنه سقط من الرواية .

وتقف سلسلة نسبه لديه حتى الجدل التاسع (عمرو) طبقا لروايته ، في حين يذكر ابن خلكان جده العاشر (تميم) موافقا في ذلك الداني ، وبعضى الإمام ابن الجزري وياقوت فيصلا بالنسب إلى أن يلتقى مع النبي ﷺ في إلياس بن مضر بن معد بن عدنان ، وعدنان على هذا هو الجدل التاسع عشر لأبي عمرو ، وإن كانت الملاحظة البسيطة تدفعنا إلى الشك في أن السلسلة على هذه الصورة كاملة ، وأن هناك - إن صح هذا النسب - أسماء أخرى لأجداد أبي عمرو فقدت في الروايات .

ذلك أن (عدنان) هو الجدل العشرون<sup>(٤)</sup> للنبي ﷺ ، وغير معقول بداهة أن يكون الجدل العشرون للنبي هو التاسع عشر لأبي عمرو وهو من علماء الطبقة الرابعة أو الثالثة على أعلى تقدير<sup>(٥)</sup> . لذلك فنحن نأخذ برواية ابن الجزري وياقوت على

(١) جعلت هنا المرجع الوفيات لابن خلكان ، والفهرست لابن النديم ، وتيسر الداني ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي على ما سبق .

(٢) ابن خلكان والداني .

(٣) ابن النديم .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ ص ٥٥ .

(٥) قد تمت الأعمار في سلسلة مالا تمتد في السلسلة الأخرى ، فأولاد موسى بن محمد بن علي بن عبد الله ابن العباس ، منهم جعفر بن الفضل بن العباس بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس اجتمع في عصر واحد هو وعبد الصمد بن علي بن العباس ، أخى جد جد جد .

أنها أكمل الروايات الناقصة في نسب أبي عمرو ، لاعلى أنها الرواية الكاملة ، وهو على هذه الرواية (أبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان) .

بقيت ملاحظة تتصل بما ذهب إليه العلامة الزركلي من أن أباه كان يلقب « بالعلاء » وأن اسمه « عمار » وجمهور المؤرخين على نقيض ذلك .

#### الاختلاف في جنسيته

كما حدث خلاف في اسم أبي عمرو حدث حول أصله : أعربى هو أم أعجمي ، ولعل من دواعي هذا الخلاف ما رواه الداني قال <sup>(١)</sup> : « حدثنا ابن مجاهد قال : حدثنا أصحابنا عن أبي بكر بن خلاد عن وكيع بن الجراح قال : قرأت على قبر أبي عمرو بن العلاء بالكوفة : (هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بنى حنيفة) وقيل إنه (مولى بنى العنبر) <sup>(٢)</sup> أو هو من فارس من موضع يقال له كازون »

ويظهر أن الشك في عروبة أبي عمرو كان منتشرًا ، حتى ليرى صاحب الأغاني غمرة لبشار بن برد الشاعر العباسي في هذا المعنى ، قال مخاطبا أحد أبناء أبي عمرو :

أرفق بعمرى إذا حركت نسبته فإنه عربى من قوارى

ويعلق صاحب الأغاني على ذلك بقوله : « وكان أبو عمرو بن العلاء يُعَمَّرُ في نسبه <sup>(٣)</sup> » ونحن لا يسعنا إزاء هذا (الغمز) الذى أشار إليه صاحب الأغاني إلا أن نغمز بدورنا هؤلاء الذين أشاعوا هذه المقالة عن أبي عمرو ، ونرمهم بسوء القصد ، ونكاد نجزم بأنهم من الشعبية الذين كانوا يقصدون دائما إلى حرمان العرب من كل فضل ، فما نبح من العرب نابعة إلا زعموه من قومهم ، أو شككوا في نسبه العربى ،

(١) مفردات القراء السبعة للامام أبى عمرو الداني — مطبوع بمكتبة الشيخ عامر السيد عثمان .

(٢) غاية النهاية لابن الجوزى .

(٣) الأغاني جـ ٣ ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ طبعة دار الكتب .

توهينا من شأنه ، وحظا من قدره وترك المجال في الرد عليهم للفردزق — ذلك الشاعر  
العرنى الكبير الذى يقول فى أبى عمرو :

مازلتُ أَفْتَحُ أَبْواباً وَأُغْلِقُهَا      حتى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عِمَارٍ  
حتى رَأَيْتُ فَتًى ضَخْماً دَسِيعَتَهُ      من المِيرة حُرّاً وَابْنَ أَحْرَارٍ  
يُنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْجِ نَبْعَتِهَا      جَدُّ كَرِيمٍ ، وَغُودٌ غَيْرُ نَحْوَارٍ<sup>(١)</sup>

وقد قال الفردزق هذا أيام كانت الأنساب معلومة بتفاصيلها ، ومثله لا يجهل  
سادة مازن وأئمتها الذين تعز بهم ، وهو وأبو عمرو تجمعهما أرومة واحدة ، يعتزان  
بالأنساب إليها .

ومازن الذى ذكره الفردزق هو جد أبى عمرو — قاض جاهلى ، كان من  
حكام الموسم فى عكاظ ، وهو أيضا جد قطرى بن الفجاءة ، وعباد بن علقمة  
والنضر بن شميل<sup>(٢)</sup> ، لذا فأغلب المؤرخين على أنه عرنى ، فما يذكر إلا ويصحب اسمه  
تلك الصفات (التميمي ، المازنى) ، ويساعد على ترجيح هذا الاحتمال انتهاءه إلى أجداد  
يلتقى فهم مع النبی ﷺ وقد أدرك المستشرق بلاشير Blachère هذا الرجحان فقرر  
أولا أنه (من أسرة عربية) ، ثم قال : (وقيل فارسية)<sup>(٣)</sup> .

ثم إن أخبار أبى عمرو التى تصور علمه واقتداره فى فنون القراءة والنحو  
واللغة ، واعتداده بطبعه فيها جميعا تنبئنا بأنه يمت إلى أرومة عربية ، وبخاصة فى هذه  
الطبقة المتقدمة بين أجيال المسلمين ، وهى طبقة بين الثالثة والرابعة على اختلاف  
الروايات .

### تاريخ ميلاده ووفاته ومكانهما

لا خلاف فى أن أبى عمرو ولد بمكة ، أجمعت على ذلك كتب التراجم  
جميعا<sup>(٤)</sup> ، وأما تاريخ ولادته فقد حدث حوله خلاف ورد ذكره فى ( الوفيات ) فقيل :

(١) كثر المعانى خطوط ص ٥٨ لابراهيم بن عمرو الجعفي وهو مكتبة الشيخ عامر عثمان .

(٢) الاعلام ج ٩ الطبعة الثانية .

(٣) ص ١١٩ Introduction au C'man .

(٤) راجع الوفيات وغاية النهاية (ترجمة أبى عمرو بن العلاء) .

ولد سنة (٧٠) أو (٦٨) أو (٦٥) للهجرة . والارجح الذى عليه أغلب الروايات أنه ولد سنة سبعين ، وخاصة إذا ذكرت رواية الوفيات أنه عاش أربعاً وثمانين سنة ، ثم يرى أن أغلب الروايات قد حددت سنة وفاته بعام (١٥٤) للهجرة ، ويؤيد هذا ماروى<sup>(١)</sup> من أن أبا عمرو قال لابنه حين حضرته الوفاة وقد رآه يبكى : « مايبكيك وقد أنت على أربع وثمانون سنة » والمدة بين (٧٠) و (١٥٤) هى فعلاً أربع وثمانون سنة . على حين أننا لو استعرضنا سائر الروايات التى ذكرت عن وفاته أنها كانت عام (١٤٨) ، (١٥٥) ، (١٥٧) ، (١٥٩) ، ثم حسبنا المدة بين كل منها وبين الروايات الأخرى حول سنة ميلاده لنقصت أو زادت على أربع وثمانين ، اللهم فيما عدا احتمال أن يكون ميلاده سنة ٦٥ ووفاته سنة ١٥٩ فإن المدة تكون أربعة وثمانين عاماً أيضاً .

يبد أن هناك حادثة تعارض مع صحة هذا الاحتمال ، وهى أن أبا عمرو قد طورد مع أبيه فى عصر الحجاج ، وتذكر الرواية أن أبا عمرو بلغه موت الحجاج فى هذه الرحلة فعاد مع أبيه للبصرة ، ويذكر أبو عمرو أن سنه آنذاك كانت بضعا وعشرين ، فإذا علمنا أن الحجاج مات عام (٩٥) من الهجرة فإن معنى ذلك أن تكون سن أبى عمرو إبان موت الحجاج ثلاثين عاماً لابضعا وعشرين ، وفى هذا من الخطأ الظاهر ما فيه . وقد أخذ بهذا رأى (بلاشير) حيث ذكر أنه ولد (حوالى عام ٦٨٩/٧٠) ومات حوالى عام (٧٧ / ١٥٤) ، كما أخذ به مستشرق آخر هو (يوهان فك) فى كتابه « العربية »<sup>(٢)</sup> . ولعلهما نقلا عن دائرة المعارف الإسلامية التى تعد فى هذا الباب مرجع كثير من المستشرقين<sup>(٣)</sup> ، وإن كان كثير منهم أيضا يعتمد على المراجع الأصلية .

واستخدام لفظة ( حوالى ) فيه إثارة من التحفظ العلمى الواجب فى مثل هذه المواضع المبهمة .

(١) دائرة معارف البستانى ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) كتاب «العربية» — دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب تأليف يوهان فك ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . نشر مكتبة الخافجي .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٣٨٤ .

أما موضع وفاته فالراجح الذى يدل عليه أغلب الروايات التاريخية أنها كانت بالكوفة<sup>(١)</sup>. وقيل : إنه مات بطريق الشام<sup>(٢)</sup>، وتذكر هذه الرواية أن أبا عمرو كان قد خرج إلى الشام يجتدى عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد بن العباس ، وقد كان واليا على الشام من قبل أبي جعفر المنصور ، فمات في الطريق .

وأنا أشك في صحة هذه الرواية ، فإن رجلا كأبي عمرو له علمه وزهده ، واعتداده ومهابته ، وهو بعد في هذه السن الكبيرة لا يجوز في منطق العقل أو الواقع أن يتوجه إلى وال من ولاية أبي جعفر ، وقد كان أبو عمرو آنذاك قمة العلم العربى ، يسعى إليه العلماء والولاة والرؤساء ، فليس هو بالذى يسافر هذه السفرة البعيدة كيما يجتدى أحد ولاية أبي جعفر المنصور ، وقد كان عصر أبي جعفر هو العصر الذهبى الذى ارتفعت فيه أقدار هؤلاء الأئمة ، لما كان عليه أبو جعفر من حب للعلماء وتقريب لأئمتهم .. ثم إن هناك رواية أخرى تنقض هذه الرواية وهى مذكورة الزبيدي قال : « وكان أبو عمرو قد زار محمد بن سليمان بن على الهاشمي وإلى الكوفة سنة أربع وخمسين ومائة<sup>(٣)</sup> » ، ونحن أميل إلى تصديق هذه الرواية ، لأنها تتفق وتاريخ وفاته الذى رجحناه ، ولأنها أيضا تتفق ومكان وفاته بالكوفة ، وغير معقول أن رجلا في سن أبى عمرو يقوم بتلك الرحلة الشاقة إلى الكوفة ، وسنه إذ ذاك أربع وثمانون سنة ، يمكنه أن يواصل الرحلة في نفس السنة إلى الشام ، بل المرجح أنه بقى بالكوفة حتى اختاره الله إلى جواره ، ودفن بها ، روى عن وكيع بن الجراح قال : (قرأت على قبر أبى عمر بن العلاء بالكوفة : هذا قبر أبى عمرو بن العلاء ، مولى بنى حنيفة)<sup>(٤)</sup> .

وتروى في رثاء أبى عمرو أبيات نسبت إلى ابن المقفع ، ويروى ابن خلكان أنها لابنه (محمد) لأن ابن المقفع مات قبل أبى عمرو ، والأبيات هى :

رثينا أبا عمرو ولا حَيَّ يَمُثِّلُهُ      فَلِلَّهِ رَبِّ الْحَادِثَاتِ بَمَنْ وَقَعَ

(١) الوفيات ومغربات الدلائل وعناية النهاية والأعلام للزركلى .

(٢) طبقات النحويين ص ٣٤ ومراتب النحويين ص ١٣ وما بعدها .

(٣) طبقات النحويين ص ٣١ .

(٤) مغربات الدلائل . مخلوط . وقد علق الدلائل على هذه الرواية بقوله : (وإنما قيل هذا لأن أمه كانت من

بى حنيفة ، وأما أبو أبى عمرو فمن العرب ، من سى عجم )



فَإِنْ تِلْكَ قَدْ فَارَقْتَنَا وَتَرَكْتَنَا ذَوَى خَلَّةٍ مَا قَى السِّدَادِ لَهَا طَمَعٌ  
فَقَدْ جَرَّ نَفْعًا فَقَدْ ذَلَا لَكَ أَتْنَا أَمِنَّا عَلَى كُلِّ الرِّزَايَا مِنَ الْجَزَعِ  
نشأة أبى عمرو العلمية

لم تذكر أغلبية كتب الطبقات التي تحدثت عن أبى عمرو بن العلاء شيئا من تاريخ أبيه ، ولم تشر إلى مهنته أو ظروف معيشته ، اللهم إلا ما يستفاد منه أنه كان من معارضى الحجاج بن يوسف الثقفى ، وأنه قد طورد من الحجاج حوالى عام (٩٥) للهجرة ، فهرب إلى صحراء اليمن ، حيث علم بموت الحجاج فانصرف إلى البصرة ، ولكن الحفاظ ابن حجر قرر فى ترجمة أبى عمرو أنه « روى الحديث عن أبيه وأنس والحسن البصرى .. الخ ... »<sup>(١)</sup> ومعنى هذا أن أباه كان من المحدثين الحفاظ ، الذين تؤخذ عنهم رواية الحديث فى هذا العصر المتقدم — عصر التابعين ، فأبوه على هذا كان من التابعين ، مع الأعلام كالحسن البصرى وابن سبّين ونافع مولى ابن عمر ، وبديل بن ميسرة وأبى صالح السمان ، وعطاء بن رباح ، وقرقد السبخى ، ومجاهد وأبى رجاء العطاردى<sup>(٢)</sup> وجميع هؤلاء ممن تلقى عنهم أبى عمرو ، وروى عنهم الحديث والقراءة . وقد روى أبى عمرو عن أبيه عن على بن أبى طالب بعض الأخبار<sup>(٣)</sup> . وإن ذلك ليعد فى رأيها ذا تأثير عميق فى تكوين شخصية أبى عمرو ، من حيث كان مدليا إلى العلم بنسب وثيق ، وأصالة عريقة ، إذ لاشك أنه قد نال قسطا وافرا من اهتمام الأئمة من التابعين وتابعيهم ممن يعرفون فضل أبيه ، ولاشك أن هذا الأب العالم هو الذى دفع ولده إلى حب القراءة والرواية فى سن الطفولة ، يحمله إلى ذلك إيمان بالله وثقة فى فضيلة العلم والعلماء ، وهو الذى دفع اثنين من أبنائه (أبا سفيان ومعاذ) إلى أن يكونا مثله فى رواية الحديث ، ويقرر ابن حجر فى هذا الشأن أن « أخاه أبا سفيان له حديث واحد ، ومعاذ لست أحفظ له إلا حديثين ، وعمر لا حديث له »<sup>(٤)</sup> ولكننا

(١) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حلية الأولياء ١ / ٨١ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

على الرغم من هذا كله نقرر أن مايعيننا هنا هو أن نتتبع آثار أبي عمرو لنلقى ضوءاً كاشفاً على حياته ، فقد يساعدنا هذا على فهم الجانب الذى ندرسه فى هذه الدراسة .

بدأ أبو عمرو حياته بمكة حيث ولد سنة ٧٠ للهجرة ، ونشأ هنالك كما ينشأ الصبيان يقرءون القرآن ويحفظونه ، ويختلفون إلى شيوخ القراءة المعروفين ، الذين اختاروا جوار أم القرى ، إلا أن أبا عمرو فى هذه المرحلة المبكرة من عمره قد امتاز عن غيره من لداته بالسعى إلى العلم ، حدث الأصمعى قال : (قال أبو عمرو : أخذت فى طلب العلم قبل أن أُنْحَتَنَ<sup>(١)</sup>) ، وذلك يوحى بأن بدايته كانت مبكرة ، على حين كان غيره من الصبية يلعبون فى أزقة مكة ودروبها .

وقد عاصرت طفولة أبي عمرو فترة مضطربة بالأحداث فى الحجاز والشام والعراق ، وكانت مكة نفسها موطن ثورة الزبيريين إبان حكم عبد الملك بن مروان<sup>(٢)</sup> ، ففى السنة التى ولد فيها أبو عمرو (٧٠ هـ) شخص مصعب بن الزبير إلى مكة وحج بالناس فى هذه السنة عبد الله بن الزبير أمير المؤمنين .

فى هذا الجو المضطرب بدأ أبو عمرو فى طلب العلم ، وقد كان على قدر وافر من الذكاء صرفه إلى الجِدِّ فى تحصيله ، وليس من الممكن أن نتصور له فى هذه السن المبكرة رحلات إلى الكوفة أو البصرة أو سواهما من مراكز الثقافة العلمية آنذاك ، بل نرجح أنه ظل ما بين مكة والمدينة مدة لا تقل عن العشرين عاما تلقى خلالها عن الأئمة القراء من التابعين وغيرهم ، إلى أن رحل نهائيا إلى البصرة على ماسياتى .

كانت مكة والمدينة فى ذلك الحين حافلتين بالأئمة من التابعين وغيرهم ، وكانت مكة بخاصة بمثابة الجامعة التى يتخرج فيها أساتذة القراءة واللغة ، لينتسروا بعد ذلك فى مراكز العالم الإسلامى العلمية . ولم تكن هناك مدينة تعدلها فى هذه الميزة ، فقد كانت البصرة آنذاك حِلْوَا إلا من بعض الرجال القراء المشتغلين بالنحو ، ممن

(١) طلفات النحويين واللغويين ص ٣٦ .

(٢) الكامل لأمير الأئمة ص ٢ - ٤ طبعة الدمشقي .

أخذوا على أبنى الأسود الدؤلى ، وهم قلة قليلة معدودة فى كتب الطبقات . ولم تنهض  
بالبصرة مدرسة علمية ذات أهمية إلا مع الجيل الذى تصدر فيه أبو عمرو بن العلاء .

لذلك فنحن نرجح أن أبا عمرو بقى بمكة يتلقى عن شيوخها ، وينهل عن  
أعمتها فى القراءة ، وعلوم اللغة ، وكانت له إلى جانب ذلك رحلات إلى المدينة ، أو  
أخرى قليلة إلى البصرة حيث يظن أن أباه كان يصحبه إليها فى رحلات لطلب  
الحديث ، ليأخذ عمن بها من الشيوخ والعلماء . كنصر بن عاصم الليثى ( ت قبل  
١٠٠ هـ ) ويحيى بن يعمر ( ت ١٢٩ هـ ) والحسن البصرى ( ت ١١٠ هـ ) وعبد الله بن  
أبى إسحاق الحضرمى ( ت ١٢٩ هـ ) .

والذى نستطيع أن نؤكد فى هذا المقام هو أن أبا عمرو فى صدر شبابه لم  
يكن يقيم فى مكان واحد ، بل كان لا يكاد يستقر به المقام فى بلد ، يأخذ عن شيوخه  
وقرائه حتى ينتقل إلى بلد آخر طلباً للرواية ، وسعياً وراء المعرفة ، فهو وإن كانت مكة  
مركز إقامته ، فإنه كان دائم الترحال إلى المدينة ، وإلى البصرة ، وإلى الكوفة أيضاً .  
وإنما يدفعنا إلى القول بأن مكة كانت دار إقامته وإسترته ما ورد فى كتب  
الأخبار من أن أباه أو هو نفسه — على رواية — كان على خصومة مع الحجاج بن  
يوسف الثقفى ، ومعلوم أن الحجاج لم يكن يبقى على خصم له مهما عظم شأنه ،  
فسواء كان أبو عمرو أم أبوه على هذه الخصومة فإن من غير المعقول أن يبتأ لهما  
العيش بها ، والحجاج وال عليها . حكى أبو عمرو قال : طلب الحجاج بن يوسف  
الثقفى أبى فخرج منه هارباً إلى اليمن ، فإننا لنسير بصحراء اليمن إذ لَحِقْنَا لِأَحِقِّ  
ينشد :

لَا تَضَيِّقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُكْشِفُ عَمَّا هِيَ بِغَيْرِ احْتِيَالٍ  
رُبَّمَا تَكْزُرُهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعُقَالِ<sup>(١)</sup>

فقال أبى : ما الخبر ؟ قال : مات الحجاج ، قال أبو عمرو : فَأَنَا بقوله :

(١) نسب صاحب اللسان هذه الأبيات لأبى بن أبى الصلت (ج ٢ ص ٣٤١ طبعة بيروت) .

« فَرَجَةٌ » أشدُّ سروراً منى بَمَوْتِ الحِجَاجِ . قال : فقال أبى : اصْرِفْ رِكَابَنَا إِلَى البَصْرَةِ . قال أبو عبيدة : قلت لأبى عمرو : كم مِثْلُكَ يومئذ ؟ قال : ( كُنْتُ قد خَنَقْتُ بَعْضُاً وَعَشْرِينَ سَنَةً )<sup>(١)</sup> .

والذى نستقيه من هذه الرواية أن أبا عمرو وأباه العلاء قد رحلا إلى البصرة في ذلك التاريخ ( أبى حوالى ٩٤ أو ٩٥ هـ ) ، فلما شعر الحِجَاجُ بوجودهما أخافهما فهربا من وجهه ، وكان ذلك موافقا لتاريخ وفاة الحِجَاجِ في رمضان أو شوال سنة ٩٥ هـ<sup>(٢)</sup> .

يبد أن الذى نذهب إليه هو أن أبا عمرو لم يكن مشغولا بالسياسة أو بمقصومة أصحابها وبخاصة الحِجَاجِ ، فإن تاريخه يُبَيِّنُ أنه كان مشغولا بالعلم أكثر من اهتمامه بشئون السياسة التى استغرقت همَّ أبيه ، وأمثال أبيه ، كسعید بن جبیر وغيره من معارضى ظلم الحِجَاجِ .، وحَسْبُنَا أنه يقرر فى هذه الرواية أنه يَقُولُ العربى : (لَهُ فَرَجَةٌ) أشدُّ سرورا منه بموت الحِجَاجِ ، لأن أمر الحِجَاجِ لم يكن يعنيه بقدر ما كان يعنيه أمرُ اللغة ، وتصحيح مفرداتها ، وضبط رواياتها ، وترجع إذن أن أباه هو الذى كان مشغولا بمقصومة الحِجَاجِ ، وبخاصة إذا ذكرنا أن مكة كانت لا تزال تذكر للحِجَاجِ ما اقترفه من تدمير الكعبة ، ورميها بالمنجنيق إبان ثورة عبد الله بن الزبير عام (٧٣ هـ) ، وكانت لا تزال تعيش المأساة ذاتها على يد خالد بن عبد الله القسرى الذى ولاه الحِجَاجِ أمرها لمطاردة خصوم الخلافة الأموية حوالى عام (٩٣ هـ)<sup>(٣)</sup> ، حين وجد الحِجَاجِ أنها أصبحت ملجأ للعراقيين الخارجين عن طاعة الخلافة ، حيث كان عمر ابن عبد العزيز والى الحِجَاجِ آنذاك يَفْسَحُ لهم فى أسباب العيش<sup>(٤)</sup> . فإذا ما فر أناس من وجه البغى الحِجَاجِى فى مكة المتمثل فى خالد القسرى ، لم يكن من الطبيعى أن يسمح لهم الحِجَاجِ نفسه بالقرار فى البصرة التى حرمها على كل من لا يدين للخلافة

(١) وفيات الأعيان (ترجمة أبى عمرو بن العلاء) وطبقات القراء جـ ١ ص ٢٩١ .

(٢) الكامل لابن الأثير جـ ٤ ص ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٤) الكامل لابن الأثير جـ ٤ ص ١٢٩ .

بالولاء ، وكان الحجاج قد فرغ من تصفية البصرة من هؤلاء المعارضين بعد وقعة دير الجماجم عام (٨٣ هـ) ، وقد ذكرت بعض المراجع رواية يؤخذ منها أن أبا عمرو كان هو المقصود بالمطاردة ، وهذه الرواية : (قال الفرزدق : لما توارى أبو عمرو من الحجاج مازلت أقوِّصلُ حتى لقيته فقلت :

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَقْتَحُهَا      حَتَّى لَقِيتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عِمَارٍ  
حَتَّى رَأَيْتُ فَتًى ضَحْماً دَسِيعَتَهُ      مِنَ الْمَرْبِرةِ حُرّاً وَابْنَ أُخْرَارٍ  
يَنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْعٍ نَبَعْتَهَا      جَدُّ كَرِيمٍ وَعُودٌ غَيْرُ خَوَارٍ  
وَسَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِهِ ، فَقَالَ : أَبُو عَمْرٍو : فَلَمْ أَرَا جَعَلَتْهُ <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن هذه الرواية تفيدنا في توقيت لقاء الفرزدق بأبي عمرو إلا أنها لاتنافي مانذهب إليه من أن أبا عمرو لم يكن المقصود بالمطاردة ، وأن أباه كان هو المقصود بها ، فليس في أخبار أبي عمرو ما يدل على اشتغاله بالسياسة ، أو بالمنازعات السياسية ، بل كان مُكَيِّباً على المعرفة إِكْتِبَاءً جعله جديراً بهذه الأبيات الخالدة من شاعر العربية الفرزدق ، مع أنه لَمَّا يُلَغِ الحامسة والعشرين ، ولعل ما أُوهِمَ بعض الرواة بأنه المقصود بمطاردة الحجاج أنه كان أشهر من أبيه ، فلحققت سيرة هذه الخصومة بذيله جَرَاءَ الشهرة ، ولا يمنع هذا أن يكون أبو عمرو من أشد الماقتين للحجاج ، مُطَارِدٍ أَبِيهِ .

ونعود إلى الحديث عن شباب أبي عمرو ، لنقول : إن الفترة التي عاشها حتى حادثة هربه مع أبيه حوالي عام (٩٥ هـ) ، أي حتى سن الحامسة والعشرين ، كانت ولا شك كافية ليستوعب علم شيوخه بمكة ، وعدتهم ثمانية ، كما أنه رحل خلالها إلى المدينة ليعرض قراءته على أئمتها ، ويفيد من أخبار رواتها ، وكان بالمدينة من القراء في ذلك العهد أربعة من كبارهم .

هؤلاء الأساتذة الاثنا عشر ، جميعهم من القراء الذين تجردوا للقراءة <sup>(٢)</sup> ،

(١) (كتر الماني) مخطوط ص ٥٨ .

(٢) سنائي تراجمهم .

وانغلقوا ضربا من ضروب العبادة والتفقه في الدين ، فأخذ عنهم أبو عمرو محصولهم من العلم ، ومسلكتهم في التعبد ، ولعله كان في هذه الفترة يحاول الاستزادة من العلم بأيام العرب ولغاتهم المختلفة ، حين كانت تتاح له فرصة التجوال في نواحي الجزيرة بحثا عن المعرفة ، كما أنه قد أتيت له أن يعرض قراءته خلالها على بعض شيوخ البصرة ، وبخاصة نصر بن عاصم الليثي (المتوفى ٩٠هـ) على إحدى الروايات<sup>(١)</sup> ، وقيل سنة (١٠٠هـ) على الأكثر . وعلى غيره من أئمة البصرة المتقدمين .

ولا شك أن أبا عمرو قد لمس خلال تلقيه على أئمة البصرة اهتمامهم بالنحو ومشكلاته فأخذ عنهم هذا الاهتمام ، وإن لم تكن مدرسة البصرة في النحو قد نشأت بعد بالمعنى المعروف . وفي هذه المجموعة التي تلقى عنها بمكة والمدينة جماعة من التابعين الذين أخذوا مباشرة عن أصحاب رسول الله ﷺ ، منهم : سعيد بن جبير ، وعكرمة بن خالد ، وعبد الله بن كثير ، ويزيد بن رومان ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وشيبة بن نصاح . حتى إذا نزل أبو عمرو بالبصرة عام (٩٥هـ) بدأ اتصاله الدائم بمدرستها . وإذا كان شيوخ مكة والمدينة قد أخذوا قراءاتهم عن قراء مثلهم مخلصين للقراءة عن أصحاب النبي ، أو عن هؤلاء الصحابة مباشرة ، فإن قراء البصرة قد أخذوا عن أئمة جمعوا بين القراءة والنحو ، ومزجوا بين مشكلاتهما ، ومنهم : أبو الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup> عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، وأبو الأسود على ما تذكر المراجع هو أول من فكر في مشكلة النحو والإعراب ، وعنه أخذ قراء البصرة ونحاتها الذين قفوا على أثره ، فأكملوا رسالته ، ولم يكن من بينهم قارئ إلا وهو ذو اهتمام بالنحو ومشكلاته .

ونجد أبا عمرو يتصل خلال رحلاته في طلب العلم بشيخ الإقراء في الكوفة عاصم بن أبي النجود (المتوفى ١٢٠هـ) ، ولكن تأثره به لم يكن كبيرا على ماسيأتي . وليس يعني انتقاله للبصرة نهائيا في التاريخ الذي اخترناه أنه قد انقطعت صلاته بمكة

(١) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٢٨١ والنشر ج ١ ص ١٣٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣ .

والمدينة ، فإن الروايات تؤكد أنه كان يتردد عليهما فيما بعد . فقد ذكر الجعبري :  
 « أن أباه عمرو لما قدم المدينة أهرع إليه الناس ، وكانوا لا يُعلونَ مَنْ لَمْ يقرأ عليه  
 قارئاً<sup>(١)</sup> » ، وكان كثير الحج إلى بيت الله ، وروى أخوه معاذ بن العلاء أنه كان إذا لم  
 يحج استبضعه الحروف<sup>(٢)</sup> يسأل عنها الشعراء وأصحاب اللغة .

والملاحظ أن أباه عمرو هو الوحيد بين جميع القراء تقريباً الذي بلغ شيوخه هذا  
 العدد الوافر المتنوع ما بين مدني ومكي ، وبصري وكوفي ، وما بين قاريء لا يعرف سوى  
 رواية القراءة عن مصادرها الموثقة ، وقاريء يلتبس للقراءة وجهها في اللغة أو في  
 النحو ، فإذا أضفنا عدد هؤلاء الأئمة من النحاة والقراء إلى من تلقى عنهم علم  
 العربية كابن أبي عقرب<sup>(٣)</sup> ، وإلى من روى عنهم الحديث من سبق ذكرهم<sup>(٤)</sup> —  
 بلغت عدتهم جمهوراً كبيراً ، وهم جمهور من الأئمة كان كل واحد منهم منشيء  
 مدرسة ، ومعلم أمة ، فإذا أخذ أبو عمرو عن هذه الجمهرة الكبيرة فمعنى ذلك أنه  
 قد أوتي حظاً لم يؤت أحد من سبقه أو عاصره . وقد كان الواحد منهم إذا أخذ عن  
 شيخين رآه الناس إماماً ؛ هذا عاصم بن بهدلة بن أبي النجود شيخ الإقراء في الكوفة ،  
 وأحد القراء السبعة ، والذي قيل في وصفه : « إنه جمع بين الفصاحة والإنشان  
 والتحرير والتجويد »<sup>(٥)</sup> ، يقول فيما يرويه عنه أبو بكر بن عياش تلميذه : « قال لي  
 عاصم : ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي ، وكنت أرجع من عنده  
 فأعرض على زر » (يقصد زر بن حبیش)<sup>(٦)</sup> ، ولم يأخذ عبد الله الحضرمي القراءة إلا  
 عن شيخين اثنين ، هما يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، ومع ذلك فهو أحد

(١) مخطوط كنز المألى ص ٥٨ .

(٢) الأغال جـ ٣ ص ٣١٢ ومراتب النحويين ص ١٥ ومعنى استبضعه : حمله لهاها ضمن ما يصل من

بضاعة ونتاج .

(٣) طبقات النحويين ص ٣٠ .

(٤) ص ٣١ من هذا الكتاب .

(٥) طبقات القراء جـ ١ ص ٣٤٧ .

(٦) أحد أعلام القراءة واللغة بالكوفة عرض على ابن مسعود وغيو ، وعرض عليه عاصم والأعمش وغيرهما

(توفي ٨٢ هـ) .

العشرة ، ولذا فنحن نرى أن مقالته ابن الجزرى من أنه ليس فى القراء السبعة من هم أكثر شيوخا منه صحيح ، بل ونرى أنه ليس فى القراء السبعة أو غيرهم من رجال اللغة والنحو أيضا من هو أكثر شيوخا منه .

هذه تفاصيل معلومة عن حياة أبى عمرو فى صدر شبابه العلمى ، عرضناها بإيجاز ، أما مصادره غير المعلومة فأكثر من أن نحصى ، وبحسبنا أن نذكر هنا ما ورد فى (وفيات الأعيان) : « كانت كتبه التى كُتِبَ عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف ، ثم إنه تَقَرَّأ ، أى : تَتَسَلَّك ، و أَخْرَجَهَا كُلَّهَا (أو أحرقها) <sup>(١)</sup> ، فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه ، وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية ، قال الأصمعى : « جلست إلى أبى عمرو بن العلاء عَشْرَ حَجَجٍ فلم أسمع به بيت إسلامي » <sup>(٢)</sup> .

ولو لم يكن من أبى عمرو أنه أحرق كُتِبَ جميعا لا استطعنا أن نُقَوِّرَ بمرجع نَبِث فى كل ما روى عنه ومن روى عنهم ، ومع ذلك إن ما احتوته كتب اللغة ، وبخاصة « لسان العرب » يعد ذخيرة كبرى ، إذ إن فى كثير من موادّه استشهدا بقول لأبى عمرو ، أو رواية عنه ، أو نسبة لهجة قال بها .

وأبو عمرو كان ممن يرون عدم جواز الاستشهاد بالشعر الإسلامى ، فالأصمعى يجلس إليه عشر حجج لئلا يسمعه يحتج ببيت إسلامى ، وتقرر الرواية التى أوردناها أن عامة أخباره كانت عن أعراب أدركوا الجاهلية ، ويروى عنه أنه قال مرة : (لقد كَثُرَ هذا المُحَدِّثُ وَحَسُنَ حتى لقد هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ فِتْيَانَنَا بِروايته) يعنى شعر جهر والفرزدق <sup>(٣)</sup> وأشباههما .

ويذكر الجاحظ ما يشبه هذا حين قال : « وزعم أبو عمرو بن العلاء أن الشعر فُتِحَ بامرئ القيس وَحُجِّمَ بِذِي الرمة » <sup>(٤)</sup> ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتمد من

(١) كذا فى معجم الأدباء وطبقات القراء والبيان والتبيين ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) البيان والتبيين نفس الصفحة .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) المرجع السابق ج ٤ ص ٨٤ .



الشعر إلا ما وافق هذه الفترة . ولذا كان ينظر إلى فصاحة الأسلاميين بعامة بشيء من الازتياب والتحفظ ، وما ذكر الجاحظ : « وزعم أصحابنا البصريون عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : لم أر قَرِيْبَيْن أَفْصَحَ من الحسن والحجاج » ، وكان — زعموا — لا يبرقُهُمَا من اللحن »<sup>(١)</sup> .

ويذكر في مكان آخر : « روى أبو الحسن أن الحجاج كان يقرأ : (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ) ، وغلط الحسن في حرفين من القرآن مثل قوله : (ص وَالْقُرْآنُ) ، والحرف الآخر : (وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ)<sup>(٢)</sup> » . فها هو ذا أبو عمرو يسجل على الأئمة من فصحاء العرب لحنًا ما كان ينبغي لثلهم أن يقع فيه ، وقد كانت نظرتة هذه المتوجسة تتابع الشعراء المحدثين من أمثال جرير والفرزدق .

على أن فيما ذكرته الرواية من أن عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية نظرًا ، لأنه إذا كان أبو عمرو ولد سنة ٧٠ هـ ، فمن الصعوبة بمكان أن نسلم بأنه صاحب أعراب الجاهلية ، ولعل الصواب أن أخباره كانت عن أعراب أدركوا أعراب الجاهلية ، وإلى هذا الرأي ذهب الرافعي حيث قال . (إن في الخبر تصحيحًا من النسخ)<sup>(٣)</sup> . هذه مكانة رجل كان فحول الشعراء في صدر الإسلام يتهيئون مقالاته ، ويعرفون له قدره ، حتى قال فيه الفرزدق ما قال .

وقد كان الفرزدق يمجيه فيعرض عليه شعره<sup>(٤)</sup> مع الفارق الكبير بينهما في السن ، فقدمات الفرزدق ( سنة ١١٠ هـ ) ، في السنة التي مات فيها جرير أيضًا ، وكانت سن أبي عمرو آنذاك نحوًا من الأربعين ، على حين كانت سن الفرزدق قد تجاوزت التسعين<sup>(٥)</sup> ، فإذا سلمنا بالمناسبة التي قيلت فيها هذه الأبيات ، ولا حظنا أن سنه

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ٦٦٣ .

(٢) المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) تاريخ آداب العرب جـ ١ ص ٢٩٧ .

(٤) شرح ديوان الفرزدق جـ ١ ص ٣٨٢ — تحقيق عبد الله الصاوي — طبعة المكتبة التجارية . وقد

استشهد سيره بهذا البيت في موضعين من كتابه (جـ ٢ ص ١٤٨ و جـ ٢ ص ٢٣٧) .

(٥) الأعلام جـ ٩ ص ٩٧ والكمال لابن الأثير جـ ٤ ص ٢٥ .

كانت إذ ذاك نحوًا من خمسة وعشرين عاما ، ومن الفرزدق خمسة وسبعون — أدركنا أن أبا عمرو قد حظي في سن مبكرة بقدر وافر من العلم بالعربية وفنونها ، وضعه حكامًا بين من يسبقونه بنصف قرن من الزمان .

يقول أبو عبيدة : « فإذا كان الفرزدق وهو راوية الناس وشاعرهم وصاحب أخبارهم يقول فيه مثل هذا القول ، فهو الذي لا يُشكُّ في خطابته وبلاغته <sup>(١)</sup> » .

وقد كانت لأبي عمرو أحكام على شعراء الجاهلية أنفسهم ، يقدم منهم أناسا ويؤخر آخريين ، فكان النابغة أشعر شعراء الجاهلية عنده على الإطلاق ، حدث الأصمعي قال : « سمعت أبا عمرو يقول : كان أوس بن حجر فحل الشعراء ، فلما نشأ النابغة طأطأ منه <sup>(٢)</sup> » .

وتروى كتب الأدب حكما آخر من أحكام أبي عمرو عن الأصمعي أيضا قال : سمعت أبا عمرو يقول : « ما كان ينبغي للنابغة إلا أن يكون زهير أجيرا له <sup>(٣)</sup> » فهو في الخبر الأول يفاضل بين شاعرين من طبقتين مختلفتين ، وهو في الثاني يفاضل بين شاعرين من طبقة واحدة ، فكلاهما كان صدرا في الشعر الجاهلي . وليس من اليسير أن ننسب لأبي عمرو في موقفه مع النابغة شبهة التعصب له ، فإن أوس بن حجر تيمى من قبيلة أبي عمرو ، ومع ذلك لم تدفعه عصبية القبيلة إلى التحيز لشاعر على حساب الحقيقة ، حتى ولو كان شاعر قومه تميم .

وقد كان أبو عمرو مع جلالة قدره ، وغزارة علمه ، يرى أن المرء ينبغي أن يعد نفسه طالب علم مادام حيا ، قال ابن منذر : « سألت أبا عمرو : حَتَّى مَتَى يَحْسُنُ بِالْمَرْءِ أَنْ يَعْلَمَ .. ؟ .. قال : ما دامت الحياة تُحْسَنُ <sup>(٤)</sup> بِهِ » .

(١) البيان والتبيين جـ ٣٢١ وطبقات النحويين ص ٢٨ .

(٢) الأغاني جـ ١١ ص ٧٠ طبعة دار الكتب . وقد كان أوس شاعر عجم في الجاهلية .

(٣) الأغاني ج ١١ ص ٧ .

(٤) وفيات الأعيان (ترجمة أبي عمرو) .

ولقى الأصمعي يوماً فسأله : إلى أين يأصمعي ؟ قال : إلى صديقي ، فقال أبو عمرو : « إن كان لغائدة ، أو لمائدة ، أو لعائدة ، وإلا فلا »<sup>(١)</sup> . فهذه صورة رجل جادّ يقدر الوقت حق قدره ، ويرى ألاّ يتفَقَّ في العبث والضنياع ، ويمثل هذا العزم قطع أبو عمرو شوطاً كبيراً في زمن قصير ، حتى وجدناه وهو في بداية الحلقة الرابعة من عمره يتصدر مجالس العلم ، ويتنافس في ذلك أساتذته الذين أخذ عنهم ، فقد كان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة ، والحسن ابن أبي الحسن حاضر ، وقال هو عن نفسه فيما يرويهِ الأصمعي : « كنت رأساً والحسنُ حياً »<sup>(٢)</sup> ، وفي هذه الفترة من حياة أبي عمرو شهدت البصرة روحاً جديدةً ينفخها في طلاب العلم ، تلاميذ مدرسته ، فيجتمعون عليه ، وينصتون إليه ، فكانهم لم يشهدوا له من قبل مثيلاً ، في قراءته ، ولغته ، وعلمه ، ومر الحسن البصري إمام البصرة بأبي عمرو وحلقته متوافرة ، والناس عكوف فقال : من هذا ؟ فقالوا : أبو عمرو ، فقال الحسن : لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كلُّ عزٍّ لم يُؤكَّد بعلمٍ فإلى ذلٍّ يُؤوَّلُ<sup>(٣)</sup> .

وقال الخليل : « كان عبد الله (يعني ابن أبي إسحاق) : يُقدِّم على أبي عمرو في النحو ، وأبو عمرو يُقدِّم عليه في اللغة »<sup>(٤)</sup> ، وابنُ أبي إسحاق هو أحد شيوخه البصريين على ما أسلفنا . ولعل خير الأدلة على أن أبا عمرو كان صاحب مدرسة مستقل الرأي ، نافذ البصيرة في معالجة مسائل اللغة والنحو : أن نَعْقِدَ مقارنةً بينه وبين أستاذه الحضرمي ، فقد كان ابن أبي إسحاق الحضرمي من النحاة المتشددين في المقاييس النحوية ، ودعم نفوذها على ألسنة الناطقين باللغة ، حتى لقد دفعه تشدده إلى أن يخطيء شعراء العرب آنذاك ، وفي مقدمتهم الفرزدق ، وما يروى في هذا الصدد : تلك الواقعة المحفوظة التي حدثت بين الرجلين حين قال الفرزدق :

(١) نزهة الألبا ص ٣٦ .

(٢) مفردات البدائي وهامش طبقات النحويين (نقلا عن شلوات الذهب ج ١ ص ١٣٦) .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .

(٤) مراتب النحويين (ترجمة أبي عمرو) .

وَعَضُّ زَمَانٍ يَأْنَنُ مَرَوَانٌ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَاتٍ أَوْ مَجْلُفٍ  
فَقَالَ ابْنُ أَبِي اسْحَاقَ : عَلَامَ رَفَعْتَ « مَجْلُفٌ » ؟ فَرَدَّ الْفَرَزْدَقُ : « عَلَى مَا  
يَسُوؤُكَ وَيَنُوءُكَ ، عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ ، وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَتَأَوَّلُوا » . ثُمَّ قَالَ :  
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا  
فَخَطَأَهُ عَبْدُ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ أَبِي اسْحَاقَ) فِي قَوْلِهِ « مَوْلَى مَوَالِيَا ، إِذْ كَانَ  
الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : « مَوْلَى مَوَالِي » <sup>(١)</sup> . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَاقِفِ الْمُنَاطَرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الشُّعْرَاءِ .

أَمَّا أَبُو عَمْرٍو . فَعَلِيَ الرَّغْمُ مِنْ أَنَّهُ « كَانَ تَلْمِيزًا لِلْحَضْرَمِيِّ ، فَقَدْ كَانَ  
أَعْرَفَ مِنْ أَسْتَاذِهِ بِطَبِيعَةِ اللُّغَةِ ، إِذْ كَانَ أَعْظَمَ رَوَاةَ الْبَصْرَةِ عِلْمًا بِأَشْعَارِ الْقَبَائِلِ  
وَأَنْسَابِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْقِرَاءَاتِ ، فَخَالَفَ أَسْتَاذَهُ وَزَمِيلَهُ الْحَضْرَمِيَّ فِي  
بَعْضِ أَصُولِ الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ ، فَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يَقِيسُ عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَشْيَعِ فِي كَلَامِ  
الْعَرَبِ ، وَأَمَّا مَا خَالَفَ الْأَكْثَرِ الْأَشْيَعِ فَلَا يَهْدِرُهُ ، وَلَا يُحْطِئُهُ قَائِلُهُ ،  
وَلَكِنْ يَتَبَحَّرُهُ لُغَةً خَاصَةً ، كَمَا يَتَحَدَّثُهُ عَرَبِيًّا فَصِيحًا ، وَبِهَذَا خَفَّفَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ حِدَّةِ  
تَجْرِيدِ الْقِيَاسِ الَّتِي اتَّصَفَ بِهَا مِنْهَجُ الْحَضْرَمِيِّ بِإِهْدَارِهِ كَلَامَ الْمُخَالَفِينَ لِلْقِيَاسِ مِنْ  
الْعَرَبِ ، وَالْقَوْلُ بِخَطِّهِمْ » <sup>(٢)</sup> . وَلَعَلَّ هَذَا الْمَوْقِفَ الْمُنْصَفَ الْمُعْتَدِلَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو  
هُوَ السِّرُّ فِي سَلَامَةِ عِلَاقَتِهِ بِالشُّعْرَاءِ فِي عَصْرِهِ ، وَوُقُوفِهِ مِنْ فُحُولِهِمْ مَوْقِفَ الْأُسْتَاذِ  
مِنْ تَلَامِيذِهِ — عَلَى صِغَرِ سَنِهِ — وَعَلَوْ أَقْدَامِهِمْ ، وَصَمُو أَقْدَارَهُمْ فِي قَوْلِ الشُّعْرِ .  
وَهُوَ الَّذِي يَفْسِرُ لَنَا أَيْضًا مَدْحَ الْفَرَزْدَقِ لَهُ ، وَهَجَاةَ لِشَيْخِهِ الْحَضْرَمِيِّ .

وَعُودَةُ إِلَى سِرَةِ أَبِي عَمْرٍو اللَّغَوِيِّ لِنُضِيفَ خَطًّا آخَرَ مِنَ الْخَطُوطِ الَّتِي  
تَحْدُدُ مَلَامَحَ شَخْصِيَّتِهِ ، وَتُكْشِفُ عَنْ مَقُومَاتِهَا ، فَقَدْ رَأَيْنَا قَبْلَ كَيْفِ كَانَ أَمْرُ اللُّغَةِ  
يَشْغَلُهُ عَنِ عِظَائِمِ الْأُمُورِ ، حِينَ شَغَلَهُ تَصْحِيحُ اللَّفْظِ بِكَلِمَةِ « فَرَجَّةٌ » عَنِ الْإِهْتِمَامِ

(١) مِنْ أَسْرَارِ اللُّغَةِ ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) مِنْ مَقَالٍ لِلْأُسْتَاذِ مُصْطَفَى السَّقَا عَنْ « نَشْأَةِ الْخِلَافِ فِي السُّبُوحِينَ الْمَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ » بِمَجْلَدِ

جَمْعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ج ١٠ ص ٩٦ .

بجوت الحجاج ، وقد كان آنذاك أعدى أعدائه ، وكثيرا ما تذكر الروايات تعرضه للأعراب ، يسألهم عن صحة لفظة ، أو عن أصل اشتقاق بجهله ، فقد روى « أن أبا عمرو سئل عن اشتقاق الخيل ، فلم يعرف . فمر اعرابي مُحَرِّمٌ فأراد السائل سؤال الأعرابي . فقال له أبو عمرو : دعني فأنا ألطف بسؤالا وأعرف ، فسأله : فقال الأعرابي : « اشتقاق الاسم من فعل المُسَمَّى » ، فلم يعرف مَنْ حَضَرَ ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو فقال : « ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجْبِ ، ألا تراها تمشي العِزَّةَ خَيْلَاءَ وتكبرا »<sup>(١)</sup> ولعل هذا النحو من النهج اللغوي كان سنة لأبي عمرو ، فقد ذكر أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء قال : « لما رأيت العرب كثرة القرى والنخل والشجر قالوا : مارأينا سوادا أكثر ، والسواد الشخصُ ، فلذلك سُمِّيَ السوادُ سوادا »<sup>(٢)</sup> .

وقد كان من خلق أبي عمرو إذا سئل عن أمر لا يعرفه أن يصرح بجهله إياه ، ولا يحاول أن يلمس له حلا ، وكثيرا ما تطامن أمام من هم دونه في العلم ليأخذ عنهم ما يعرفونه ، ثم نجده يحكى هذا الذي حدث ، كأنما يُشْهَدُ جلساءه على نقصان معرفته ، فقد حدث أبو عبيدة عن أبي عمرو قال : « كنا عند بلال بن أبي بردة فخرج الفرزدق يتخلع ، فسمعني أنشد بيت التغلبي :

تُعَاطِي الملوكة الْقِسْطَ مَاقْصَلُوا لَنَا      وليس علينا قتلهم بِمُحَرَّمٍ

فقال الفرزدق : أَرَشِدُكَ أَمْ أَدْعُكَ ؟ فقلت : أَرَشِدُنِي . قال : مَاقْصَلُوا

بنا » .

هذا على الرغم من أنه كان ذا رأى « سبق أن أشرنا إليه » في شعر الفرزدق وجبرير وغيرهما من المعاصرين له .

(١) طبقات النحويين ص ٢٩ .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ٤٢٠ تحقيق عبد الله الطباع وأخيه عمر الطباع — ط دار النشر

للجامعيين .

ومن الروايات ما يشهد بعمق نظر أبي عمرو ، ودقة إحساسه بمعنى الشعر العربي ، قال الأصمعي : سألت الخليل بن أحمد النحوي عن قول الراجز :  
 حتى تَحَاجِرْنَ عن اللُّوَادِ تَحَاجِرَ الرِّى ولم تَكَايِ (١)  
 لِمَ قَالَ : (تَكَايِ) ، ولم يَقُلْ : (ولم تَكْدِ ؟) ، قال : فَطَحَنَ يوما أجمع .  
 قال : وسألت أبا عمرو وكأنما كان على طرف لسانه ، فقال : « وَلَمْ تَكَايِ أَيُّهَا  
 الْإِبِلُ » (٢) .

ومر أبو عمرو يوما بعمرو بن عبيد وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته . فقال  
 له أبو عمرو : « وَبَلَّكَ يَا عمرو !! إِنَّكَ الْكَنُفَهُم ، ألم تسمع إلى قول القائل ( عامر  
 ابن الطفيل ) (٣) : —

وَأَمِي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخِلِفِ إِيْعَادِي وَمُنَجِرٌ مَوْعِيدِي  
 إنما أراد أن الله تبارك وتعالى قد وَعَدَ وَأَوْعَدَ ، وهو قادر على أن يُعْفُو عَمَّنْ  
 أَوْعَدَهُ ، وقَادِرٌ أَنْ يَنْجِزَ لِمَنْ وَعَدَهُ (٤) .

فأبو عمرو في نظر الرواة كالأصمعي ويونس وأبي عبيد عالم واسع الحيلة ،  
 حاضر البدية ، ذكي الفؤاد ، وبقي هكذا حتى حين كبرت سنه ، يقول الأصمعي  
 « لَمْ أَرْ مَسَانً (٥) قَطُّ أَذْكَرَ مِنْ أَبِي عمرو بن العلاء ، وسلمة بن عياش ، وأبي هلال  
 الراسبي ، وأبي الأشهب العطاردي (٦) » .

وقال يونس : « لو كان أحد ينبئ أن يؤخذ بقوله في كل شيء لكان ينبئ أن

(١) طبقات النحويين ص ٣٣ .

(٢) طبقات النحويين ص ٣٤ .

(٣) اللسان جـ ٣ مادة وعد .

(٤) طبقات النحويين ص ٣٦ .

(٥) مَسَانٌ جمع مَسِين أي كبير السن .

(٦) المرجع السابق ص ٣٣ .

يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية ، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك ، إلا النبي ﷺ (١) .

وبقى من الحديث عن علم أبي عمرو نقطة مهمة ، هي أن أبا عمرو كان يتلقى كل ما يصدر عن العرب ويسلم به (٢) ، ويعدده من العربية التي ينبغي الحفاظ عليها ، فالعربى عنده سيد لغته ، ومصدرها الصحيح الوحيد ، ولكنه كان يفرق بين أمرين فيما يرويه ، أمر يأخذ به ويستشهد ، ويتخذ منه قاعدة يقول بها وينشرها بين تلاميذه ، وهو ما اجتمع لديه منه محصول وفير ، وشواهد غنية ، أما ما نُدَّعَى الكثير فقد كان يعتبره لهجة ليست على نهج الفصحى ، وإن سَلَّم بأنها من العربية ، «حدث ابن أبي سعد قال : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وصفت مما سميت به عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ... ؟ .. قال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات (٣) » .

وكان أبو عمرو على علمه بالعربية وأخبار العرب يرى أن هذا الذي بين أيدي الرواة ليس الا فطرة من بحر ، حتى لقد قال لتلاميذه يوما فيما رواه يونس بن حبيب البصرى : « ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعرٌ كثير » (٤) . هذا العلم الوافر المحيط بقنون العربية ورواياتها كان مقترنا عند أبي عمرو بلون من البساطة وعدم التكلف في الحديث ، والنزوع إلى تخفيف القيود اللغوية ما وجد السبيل إلى ذلك ، ولذا يحدث الأصمعي فيقول : « كنت إذا سمعت أبا عمرو ابن العلاء يتكلم ظننت أنه لا يحسنُ شيئاً ولا يلحنُ ، يتكلم كلاماً سهلاً » (٥) ،

(١) نزهة الألبا ص ٣٠ لابن الأبارى .

(٢) طبقات النحويين ص ٢٨ .

(٣) طبقات النحويين ص ٣٤ .

(٤) نزهة الألبا ص ٣٣ .

(٥) طبقات النحويين ص ٣٦ .

وقليل ، بل نادر ، بين العلماء باللغة من إذا سمعته لم تجد في كلامه أثرا من التقعر ، وتجنب الصعيب في اللفظ والمعنى ، وأقل من هؤلاء من لا تجد في حديثه شيئا يميزه عن بقية الناس ، وأبو عمرو كان من هؤلاء الذين يتكلمون كلاما سهلا ولا يلحنون ، فكلامه هو السهل الممتنع ، وسوف نجد في دراستنا لقراءته وبخاصة « الإدغام » أن أبا عمرو إنما اختار القراءة به ، من حيث هو نزعة إلى التخفيف والسهولة . ولقد حدث ابن مجاهد قال : « كان أبو عمرو سهل القراءة حسن الاختيار غير متكلف ، يؤثر التخفيف ما وجد السبيل إليه »<sup>(١)</sup> .

ولعل أحدا من القراء جميعا لا يشبهه في هذه الميزة ، اللهم ما خلا الكسائي ، فقد اتصف بالصفة ذاتها ، حدث الهروي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قال : « كان الكسائي فصيح اللسان لا يُقَطَّنُ لكَمَالِهِ ، ولا يُخَيَّلُ إليك أنه يُعَرَّبُ ، وهو يُعَرَّبُ »<sup>(٢)</sup> .

هذا الطبع السهل كان ينعكس لدى أبي عمرو في نظرتة إلى الحياة من حوله ، وربما كان هو السبب في أنه تنسك فأحرق كتبه كلها ، وقد كانت ملء بيت إلى قريب من السقف . وكان رضى الله عنه ورعا زاهدا ، حدث الأصمعي عنه قال : « بينا أنا ذات يوم ، وأحسبه قال : في ضيعتي ، سمعت قائلا يقول : وإن أمرأ ديناه أكبرُ همِّه لَمُسْتَمْسِكٌ منها بحبل غرورٍ

قال : فكتبت هذا البيت على فص خاتمي ، فكان نقشه هذا<sup>(٣)</sup> » . وكان يرى أن العربية والإيمان متلازمان ، وأن الجهل بالعربية من أوسع الأبواب إلى الزندقة والإلحاد ، روى الأصمعي عن الحليل بن أحمد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : « أكثر من تَزَلَّدَقَ بالعراق لجهلهم بالعربية<sup>(٤)</sup> » . فإذا قيس إيمان الناس بمدى علمهم

(١) مفردات الداني .

(٢) طلاقات النحويين ص ١٤١ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٤) نزهة الألبا ص ٣ وما بعدها .



بالعربية فإن أبا عمرو من أعمق الناس يقينا ، وأرسخهم عقيدة ، ولايب أن روح الإيمان قد طبعت حياة أبا عمرو في جميع مراحل حياته ، وانعكست على سائر أقواله ورواياته حتى قيل : ( كان أهل العربية ، على عهد أبا عمرو ، كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة ، فإنهم كانوا أصحاب سنة ، أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصري ، والأصمعي <sup>(١)</sup> . وكان أبو عمرو زاهدا في الحياة ، والزهد في الدنيا يدعو إلى التفریط في أعراضها ، وعدم الحرص على شيء فيها ، وهو من ثم يؤدى إلى الكرم ، وقد كان صاحبنا كريما ، حدث الأصمعي قال : « كان أبو عمرو ابن العلاء يوسع لى ، وربما حلف ألا يخبرنى بحرف حتى آكل » ، ومن دلائل زهده ما روى الأصمعي أنه كان له من غلته كل يوم فلسان ، فلس يشتري به كوزا ، وفلس يشتري به ربحانا ، فيشتم الربحان يومه ، ويشرب في الكوز يومه ، فإذا أمسى تصدق بالكوز ، وأمر الجارية أن تهفف الربحان وتدقه في الأشنان » <sup>(٢)</sup> .

وبما ذكره أبو عمرو الداني من فضائله ما حدث به معمر بن مينا قال : قال أبو عمرو : أنا ردت هذا البيت في أول قصيدة الأعشى وأستغفر الله منه :  
وأُنكرتني وما كان الذى نكِرْت من الحوادث إلا الشيبَ والصلعا <sup>(٣)</sup>  
وهذه أيضا هي المرة الوحيدة — فيما يقال — التى حاول فيها أبو عمرو أن يقول شعرا <sup>(٤)</sup> .

وقد علق ابن جنى على هذه الرواية بقوله : ( أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر ، والبحر الزاخر ، الذى هو أبو العلماء وكهفهم ، وبداء الرواة وسيفهم ، كيف تخلّصه من تبعات هذا العلم وتحرّجه ، وثرأجه فيه إلى الله وتحوّله ، حتى إنه لما زاد

(١) مرة الأولى ص ٣٤ .

(٢) ملحقه - البحري ص ٢٩ .

(٣) معذبات الداني .

(٤) معية الوعاة (مراجعة أبا عمرو) .

فيه — على سعته وانبثاقه ، وترواميه وانتشاره — بيتا واحدا وقفه الله للاعتراف به ، وجعل ذلك عنوانا على توفيق ذويه وأهليه <sup>(١)</sup> .

هذا ... وأبو عمرو في صورته — رجل مهيب الطلعة ، شديد الاعتزاز بنفسه يدلنا على ذلك وصف الفرزدق له في البيت الذي رويناه من قبل :

حتى رأيت فتى ضخمًا دسيعته من المريرة حرا وابن أحرار <sup>(٢)</sup>  
ثم قوله : إنه لم يستطع أن يراجعه هيئته ، فإذا ضمنا هذه الصورة إلى ما سبق أن عرفناه من تواضعه وورعه ، اكتملت لدينا صورة أحد عظماء العلم العربى ، فأبو عمرو هو تلك القمة الشاخنة في تاريخ النهضة العلمية في مستهلها ، وعلى يديه تخرجت تلك المدرسة الكبرى في اللغة والقراءة والنحو ، مدرسة البصرة ، بل لقد كان حجة أيضا للكوفيين في صراعهم أمام البصريين ، على ما سنذكر فيما بعد .

وأما صفته كرواية فهو الإمام الصدوق الحجة ، قال عنه ابن الجزرى : « كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد » <sup>(٣)</sup> ، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره ، وقال الذهبي : ( قليل الرواية للحديث ، وهو صلوق حجة في القراءات ) <sup>(٤)</sup> وقال الحافظ ابن حجر « وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال هو أكبر إخوته ، وله خمسون حديثا ، وقال الدوري عن ابن معين : ثقة » <sup>(٥)</sup> .

وحدث أحمد بن موسى بإسناده قال : سمعت أبا عمرو يقول : ما قرأت حرفا من القرآن إلا بسماع وإجماع من الفقهاء ، ولا قلت برأى — إلا حرفا واحدا فوجدت الناس قد سبقوا إليه : ( وأُمْلِيَ لَهُمْ ) <sup>(٦)</sup> .

(١) الخصائص جـ ٣ ص ٣١٠ .

(٢) الدسيمة : العطية ، يقال فلان ضخم الدسيمة ، والمروة : عزة النفس [ اللسان مادة دسج ومادة

مرر ] .

(٣) طبقات القراء جـ ١ ص ٢٩٠ .

(٤) بنية الوعاة (ترجمة أبي عمرو) .

(٥) تهذيب التهذيب جـ ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

(٦) مفردات الداني — مخطوط .

تعالى : « الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ ، وَأَمْلَى لَهُمْ » على بناء الفعل للمجهول ، وهو ما يعد انحرافاً عن السنة المتبعة في رواية القراءة ، ولعل دافعه إلى أن يقرأ هذا الحرف من عند نفسه أنه على هذه الصورة قد ناسب تلوقه للآية إلى جانب موافقته للرسم . ومع ذلك وجد الناس حين قرأه عليهم قد سبقوا إليه رواية . ولذا يحدث أبو عمرو فيما يرويه يحيى بن المبارك البزدي قال : « سمع سعيد بن جبير قارئاً فقال : الزم قراءتك هذه » .<sup>(١)</sup> ووصفه ابن مجاهد وصفا جامعاً حين قال : « كان أبو عمرو مقدماً في عصره . عالماً بالقراءة ووجهها . قلوة في العلم باللغة ، وإمام الناس في العربية . وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية متمسكاً بالآثار . لا يكاد يخالف ما جاء عن الأئمة قبله ، متواضعاً في علمه ، قرأ على أهل الحجاز ، وسلك في القراءة طريقتهم ، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له بقدمه ، وتقر له بفضلته ، وتأنم في القراءة بمذهبه »<sup>(٢)</sup> . وما أصدق قول مكى بن سودة فيه :—

الجامع العلم نساها ويحفظه والصادق القول إن أئذاده كذبهوا<sup>(٣)</sup>

وأخيراً ، لعل ما رويناه عن ورع أبي عمرو وتقواه وتواضعه في سبيل المعرفة يجعلنا نتخذ موقف التحفظ مما رواه الأصمعي من أنه « سمع أبا عمرو يقول : (ما رأيت أحداً قط أعلم مني) قال الأصمعي : ولم يقله إن شاء الله بئياً ولا تطاولاً »<sup>(٤)</sup> ونحن نقول إن من كان في مقام أبي عمرو من النسل والورع والعلم يتعد أن يقول هذه المقالة تطاولاً أو تفاخراً ، بل ولا من باب تقرير الواقع ، كما ظن الأصمعي . رحم الله أبا عمرو ، وأثابه بقدر ما أفاد العلماء والمتأدبون من تراثه الخالد ، وإنه لثواب جزيل .

### أبناء أبي عمرو

ولعل من المفيد بعد أن سردنا سيرته أن نتساءل : هل كان لأبي عمرو

أولاد ؟ ...

(١) مفردات الداني — مخطوط .

(٢) المرجع السابق .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٣٤١ .

(٤) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

لقد جهدت في تتبع هذه المسألة في مظانها ، فلم أجد شيئا ذا بال في هذا الصدد ، اللهم إلا ما ذكره ابن الجزري في ختام حديثه عنه قال : قال أبو عمرو الأسدي : لما أتى نبي<sup>١</sup> أبي عمرو أتيت أولاده فعزيتهم عنه ، فإني لعندهم إذ أقبل يونس ابن حبيب فقال : « تعزيكم وأنفسنا بمن لانرى شيئا له آخر الزمان ، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا ، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه » . فالنص يوحى بأنه قد كان له أكثر من ولد ، بل أكثر من اثنين ، ولكنني لم أجد تفصيلا لهذه العبارة المجملة إلا ما ورد في كتاب الحيوان للجاحظ ونصه : « ومدح المرق — أبو عبادة ابن المرق ، بشر ابن أبي عمرو — وليس هو بشر بن أبي عمرو بن العلاء ، فقال : (وأنشد أبياتا خمسة)<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من سلبية هذا النص فإن فيه دليلا على أنه كان له ولد يسمى ( بشرا ) ، وليس هو المقصود بمدح المرق . وقد ورد في رواية الأصمعي « أن ابنته كانت تحضر مجلسه »<sup>(٢)</sup> . كما سبقت إشارة إلى أحد أبنائه في لقاء مع بشار ، وقد كنا نتمنى أن تذكر كتب الطبقات تفاصيل كثيرة عن حياة أبي عمرو وأسرته ، ولكن يظهر أن اشتغال مؤلفيها بالحديث عن شخصه وعلمه قد غطى لديهم على أخبار أسرته ، فمضى هذا الجانب دون تحقيق من الرواة ، على خلاف ما حدث من اهتمامهم بذكر إخوته ، ربما لأنهم كانوا أبناءه من أبنائه شأنا ، وأوثقهم صلة بمجالات العلم والعلماء . على أن ابن خالويه ذكر في كتابه عن شواذ القرآن رواية لبشر بن أبي عمرو عن أبيه<sup>(٣)</sup> ، وهو ما يدل على اتصال أبنائه بالعلم ، شأن غيرهم من توارثه الشباب . وذكر ابن هشام في سيرته رواية عن ابن أبي عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) الحيوان للجاحظ ج ٥ ص ٥٥ طبعة المغربى التونسية .

(٢) طبقات النحويين ص ٣٢ .

(٣) مختصر في شواذ القرآن من كتب البديع ص ٤٣ المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ نشر برجستراسر .

(٤) سيرة النبي ج ٢/٢٢٥ - تحقيق محمد محيي الدين .

## الفصل الثاني

### القارئ أبو عمرو بن العلاء

#### مكانته بين القراء

عرض أبو عمرو قراءته بمكة على طائفة من الأئمة بلغت عدتهم ثمانية ، هم :

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز

— مولى مكى — تابعى . (توفى عام ١٢٠ هـ) .

(٢) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (توفى عام ١٠٣ هـ) .

(٣) عكرمة بن خالد بن العاص ، أبو خالد الخزومي المكي — تابعى

(توفى عام ١١٥ هـ) .

(٤) عطاء بن أوى رباح بن أسلم ، أبو محمد القرشي المكي — مولى (توفى

عام ١١٥ هـ) .

(٥) عكرمة أبو عبد الله المفسر ، مولى ابن عباس (توفى عام ١٠٧ هـ) .

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن محيىن السهمى — مولى مكى (توفى عام

١٢٣ هـ) .

(٧) حميد بن قيس الأعرج ، أبو صفوان المكي . (توفى عام ١٣٠ هـ) .

(٨) سعيد بن جبر بن هشام الأسدى ، تابعى ، مولى (توفى عام ٩٤ هـ)

هؤلاء الأئمة كانوا جميعا بمكة حين عرض عليهم أبو عمرو ، بل أغلب

الظن أنهم لم يرحلوا حتى قبضوا . إلا أن فى تلقيه عن سعيد بن جبر بمكة

ملاحظات نثبتها هنا تحقيقا للأمر ، فإن ابن الجزرى حين أسند القراءة فى كتابه

(النشر)<sup>(١)</sup> لم يذكر سعيد بن جبر ضمن من عرض عليهم أبو عمرو قراءته ، ولعله

سها عن ذكره فى هذا الموضع ، لأنه ذكره فى الطبقات ، سواء فى ترجمة أبى عمرو

أو فى ترجمة سعيد بن جبر .

وقد حاولت أن أحدد الفترة التى تلقى أبو عمرو خلالها عن سعيد ،

لاسيما إذا علمنا أنه كان فقيه الكوفة ومفتيها ، وكان أهل الكوفة إذا جاءوا إلى عبد الله ابن عباس يستفتونه أحاطهم إلى سعيد ، فقد روى ابن سعد في طبقاته : « أخبرنا أحمد ابن عبد الله بن يونس قال : حدثنا يعقوب القمي عن جعفر ابن أبي المغيرة قال : كان ابن عباس بعدما عمى إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه قال : تسألوني وفيكم ابن أم دهماء ؟ قال يعقوب : يعني سعيد بن جبير » (١) .

وقد كُفَّ بصر ابن عباس في أواخر حياته ، وكانت وفاته (عام ٦٨ هـ) (٢) . وهذا يدلنا على أن ابن جبير كان مقيما بالكوفة ، فهل التقى أبو عمرو به بالكوفة وقرأ عليه .. ؟

لعل من المفيد للإجابة عن هذا السؤال أن نتبع حياة ابن جبير في إيجاز ، فقد نصل إلى إجابة واضحة فيه ، « فقد كان في أول أمره كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود ، ثم كسب لأني بردة الأشعري ، ودخل أصبهان ، وأقام بها مدة ، ثم رحل إلى العراق ، وسكن قرية سنبلان ، وكان لا يحدث بأصبهان ، وحدث بالكوفة ، فسل عن ذلك فقال : أُنْشِرَ بِرَّكَ حَيْثُ يُعْرَفُ » (٣) .

وتعتبر حياة ابن جبير في الكوفة هي الفترة المستقرة في حياته ، فقد جدد أحداث بعد ذلك بالعراق ، كان أبرزها أنه كان مع عبد الرحمن بن الأشعث في خروجه على عبد الملك بن مروان ( حوالي سنة ٨٠ هـ ) ، ودامت المعركة بين ابن الأشعث والحجاج سنتين أو ثلاثاً ، حتى كانت وقعة (دير الجماجم) بينهما في (شعبان سنة ٨٣ هـ) (٤) ، فقتل ابن الأشعث (٥) ، وانهزم أصحابه وهرب سعيد بن جبير إلى أصبهان ، فأقام بها ، مدة ولما طورد هرب إلى أذربيجان ، وطال عليه القيام بها

(١) الطبقات الكبرى ج ١ ص ٢٧٥ طبعة بيروت .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٤٢٦ .

(٣) دائرة معارف البستاني ج ٩ ص ٦١٩ .

(٤) المرجع السابق ج ١١ ص ٥٦١ .

(٥) في دائرة المعارف عبارة أحسبها خطأ ، ونصها : (فلما قتل عبد الملك وانهزم أصحابه) والصواب فيما أرى : عبد الرحمن .

فاغتم فخرج إلى مكة ، وبقي مدة مستخفيا ، يقول ابن الأثير « كان سعيد بن جبير بمكة هو وجماعة من أمثاله يستخفون فلا يخبرون أحدا بأسمائهم »<sup>(١)</sup> .

فلما ولى خالد بن عبد الله القسري مكة من قبل الحجاج (عام ٩٣ هـ) قبض على سعيد وأرسله إلى الحجاج حيث قتله عام (٩٤ هـ)<sup>(٢)</sup> ، وبذلك تكون المدة التي قضها ابن جبير بمكة هي المدة التي كان فيها هاربا من بغى الحجاج ، وهي فترة لم تكن مطلقا لتقل عن خمس سنوات ، حتى كان اعتقاله على يد خالد القسري .

والذي نراه أن أبا عمرو قد تمكن من عرض قراءته عليه خلال تلك الفترة العصبية ، وليس يحول بيننا وبين افتراض مثل هذا ما ذكره ابن الأثير من أن الهاربين من ظلم الحجاج لم يكونوا يخبرون أحدا بأسمائهم ، لأن من العسير على هارب أن يعيش في مدينة كمكة مستخفيا ، دون أن يعاونه على الاستخفاء من يثق به من تلاميذه ومريديه ، فلو افترضنا جدلا أن أبا عمرو لقي سعيدا بالكوفة في سن العاشرة (سنة ٨٠ هـ) وهو أبعد احتمال في المسألة ، فما كان له أن يخفى عليه حين يفد إلى مكة هاربا ، هذا إلى أن سعيدا لم يكن غريبا عن مكة ، بل كانت له إليها رحلات كثيرة ، يؤيد ذلك ما رواه ابن سعد في طبقاته : « عن سعيد بن جبير قال : لما أصاب ابن عُمَرَ الخبيل الذي أصابه بمكة قَرْمِي حتى أصاب الأرض ، فخاف أن يمنعه الألم ، فقال : يا ابن أم الدهماء أقض إلى المناسك<sup>(٣)</sup> » فسعيد هنا في موسم الحج يلتقي بابن عمر في أواخر حياته ، ورحلة كهذه قد تستغرق شهورا طويلة تقتضيه الإقامة بمكة مجاورا ، ومتلقيا عن الصحابة علمهم وقراءتهم ، ولكن من غير المعقول أن يكون أبو عمرو قد تلقى عن ابن جبير في مثل هذه الفترة ، لأنه كان آنذاك ابن ثلاث سنوات أو أقل ، فقد مات ابن عمر (عام ٧٤ هـ)<sup>(٤)</sup> . ثم إن هناك حقيقة مقررة هي أن ابن

(١) الكامل ج ٤ ص ١٣٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٥ .

(٤) الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٨ .

جبير منذ الفترة التي كان فيها أبو عمرو غلاما في العاشرة - لم يذق طعم القرار ، بل كان في مطاردة دائمة ، إلى أن استقر به المقام بمكة في رحلته الأخيرة ، التي انتهت بموته . فلم يبق إلا الاحتمال الذي رأيناه ، وهو أن يكون أبو عمرو قد عرض عليه خلال فترة وجوده بمكة من حوالى عام (٨٩) إلى عام (٩٤ هـ) ، حين غادر أبو عمرو مع أبيه مكة في رحلة إلى البصرة ثم إلى خارجها هربا إلى اليمن ، ووقع ابن جبير بعدها في يد خالد القسري .

وبذلك يكون سعيد بن جبير من الأئمة الذين تلقى عنهم أبو عمرو فن القراءة بمكة لا بالكوفة ، كما تذكر الروايات (١) . وإن كان سعيد من أئمتها المندودين .

فهؤلاء هم أئمة القراءة بمكة .

أما قراء المدينة الذين أخذ عنهم أبو عمرو قراءتهم فهم :

(١) يزيد بن رومان أبو روح المدني ، مولى الزبير ، تابعى (توفى عام ١٢٠ هـ) .

(٢) أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومي المدني القاري ، تابعى (توفى عام ١٣٠ هـ) .

(٣) شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني ، مولى أم سلمة ، تابعى (توفى عام ١٣٢ هـ) .

(٤) رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي ، تابعى (توفى عام ٩٦ هـ) . ونظرة إلى تاريخ وفاة أبي العالية تؤكد لنا أن أبا عمرو كان قد رحل إلى المدينة في طلب القراءة قبل أن يستقر به المقام بالبصرة ابتداء من أواخر عام (٩٥ هـ) . وإذا أحصينا قراء البصرة الذين أخذ عنهم وجدناهم :-

(١) يحيى بن يعمر النحوي البصري (توفى عام ١٢٩ هـ) .

(٢) نصر بن عاصم الليثي (توفى عام ٩٠ هـ) أو قبل (عام ١٠٠ هـ) .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٣٠٥ .



(٣) عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصري (توفي عام ١٢٩ هـ) .

(٤) الحسن ابن أبي الحسن البصري . (توفي عام ١١٠ هـ) .

يضاف إلى هؤلاء شيخ أغفل ابن الجزري ذكره في النشر ، وإن كان ذكره

في الطبقات هو : -

(٥) الوليد بن بشار ، أبو بشار البصري ، أحد شيوخ البصرة (لم تعرف

سنة وفاته) .

حدث الأصمعي قال : (كان أبو عمرو يقرأ عليه ، فلما أسن كان يقرأ على أبي عمرو ، وقد روى عن أبي عمرة الإدغام والحروف) <sup>(١)</sup> . والظاهر أنه لم يكن ذا شأن يذكر ، فلذا أهمله ابن الجزري ، كما أهمله أبو عمرو الداني في حديثه عن إسناد قراءة أبي عمرو في مفرداته <sup>(٢)</sup> .

ويأتي من الكوفة شيخ واحد (روى عنه أبو عمرو حروفا من القرآن) <sup>(٣)</sup>

هو :

(١) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود - شيخ الإقراء بالكوفة (توفي عام ١٢٠ هـ) . ويبدو من رواية ابن الجزري هذه أن أبا عمرو لم يتأثر كثيرا في اختياره بقراءة عاصم ، بل روى عنه حروفا من القرآن قليلة ، لأنه فيما يبدو قد عرض على عاصم متأخرا ، أي بعد أن استقر على طريقته في اختيار حروف قراءته .

فإذا نحن تتبعنا مصادر هؤلاء الأئمة الثمانية عشر الذين ثبت أخذهم عنهم ، وجعلنا إحصاءنا في طبقة الصحابة وحدهم وجدنا أن أبا عمرو قد انتهت إليه قراءة عدد كبير من الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وسنحاول أن نعرض هنا في إيجاز سند كل منهم لتتضح لنا هذه الحقيقة .

★ فأبو جعفر يزيد بن القعقاع قرأ على مولاة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ،

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ وج ٢ ص ٣٥٩ .

(٢) مفردات الداني - مخطوط .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٣٤٨ .

- الذى أخذ عن أبى بن كعب<sup>(١)</sup> ، وقرأ على عبد الله بن عباس وأبى هريرة<sup>(٢)</sup> .
- \* ويؤيد بن رومان قرأ على عبد الله بن عياش<sup>(٣)</sup> (بسنده السابق) .
- \* ويحيى بن يعمر قرأ على أبى الأسود<sup>(٤)</sup> الذى أخذ عن عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب<sup>(٥)</sup> .
- \* ومجاهد بن جبر قرأ على عبد الله السائب<sup>(٦)</sup> على عمر بن الخطاب ، وعلى عبد الله بن عباس<sup>(٧)</sup> .
- \* ومحمد بن عبد الرحمن بن مُخَيَّصِين قرأ على مجاهد (بسنده السابق) ، وقرأ على درباس الذى أخذ عن ابن عباس ، وقرأ على سعيد بن جبير الذى أخذ عن ابن عباس أيضا<sup>(٨)</sup> .
- \* وسعيد بن جبير (سبق منته) .
- \* ونصر بن عاصم قرأ على أبى الأسود<sup>(٩)</sup> (بسنده السابق) .
- \* وعاصم بن أبى النجود قرأ على زر بن حبيش الذى أخذ عن ابن مسعود وعثمان وعلى<sup>(١٠)</sup> ، وقرأ على أبى عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمى الضريمر ، الذى أخذ عن ابن مسعود وعثمان وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت<sup>(١١)</sup> ، وقرأ على أبى عمرو سعد بن إلياس الشيبانى الذى أخذ عن ابن مسعود<sup>(١٢)</sup> .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٢٨١ .

(٤) السابق .

(٥) السابق ج ١ ص ٣٤٦ .

(٦) السابق ص ٤٢٠ .

(٧) السابق ج ٢ ص ٤١ .

(٨) السابق ج ١ ص ٣٥٥ وج ٢ ص ١٢٧ .

(٩) السابق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(١٠) السابق ج ١ ص ٢٩٤ .

(١١) السابق ج ١ ص ١٥٥ .

(١٢) السابق .

- ★ وعكرمة مولى ابن عباس قرأ على ابن عباس ، وأبى هريرة ، وعبد الله بن عمر<sup>(١)</sup> .
- ★ وعكرمة بن خالد قرأ على ابن عباس وابن عمر<sup>(٢)</sup> .
- ★ وعطاء بن أبي رباح قرأ على أبي هريرة<sup>(٣)</sup> .
- ★ وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي قرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم<sup>(٤)</sup> . (يسندهما السابق) .
- ★ ورفيع بن مهران أبو العالية الرياحي قرأ على أبي بن كعب وزهد بن ثابت وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> .
- ★ وحيد بن قيس الأعرج قرأ على مجاهد بن جبر<sup>(٦)</sup> . (يسنده السابق) .
- ★ وعبد الله بن كثير قرأ على عبد الله السائب . وعلى مجاهد ودرباس<sup>(٧)</sup> . (يسندهما السابق) .
- ★ وشيبه بن نصاح قرأ على عبد الله بن عياش<sup>(٨)</sup> . (يسنده السابق) .
- ★ والحسن البصري قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري ، وقرأ على أبي العالية<sup>(٩)</sup> . (يسنده السابق) .
- ★ والوليد بن بشار قرأ على الحسن البصري<sup>(١٠)</sup> . (يسنده السابق) .

---

(١) السابق ج ١ ص ٥١٥ .

(٢) السابق .

(٣) السابق ج ١ ص ٥١٣ .

(٤) السابق ج ١ ص ٤١٠ .

(٥) السابق ج ١ ص ٧٨٤ .

(٦) السابق ج ١ ص ٢٦٥ .

(٧) السابق ج ١ ص ٤٤٣ .

(٨) السابق ج ١ ص ٣٢٠ و ٤٤٠ .

(٩) السابق ج ١ ص ٢٣٥ .

(١٠) السابق ج ١ ص ٢٨٩ وج ٢ ص ٣٥٩ .

ولم نذكر ابن أوى عقرب لأنه لم يكن قارئاً ، بل كان عالماً بالعربية ، أخذ عنه أبو عمرو علم اللغة والنحو .

ومن هذا الإحصاء يظهر لنا أن عدد الصحابة الذين استقى أبو عمرو قراءتهم عن شيوخه بلغ أحد عشر ، هم أقطاب القراءة والمشتغلون بها بعد النبي ﷺ ، وهم : — عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وأبى بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن السائب . وهذا العدد فيما نرى يعد قياساً بالنسبة إلى ما بلغه أبى قارىء من القراء العشرة ، بل لم يبلغه أحد ممن أخذ عنهم أبو عمرو ، ولعل هذا الإحصاء يرينا أن أبى عمرو كان بمثابة المصنّب الذى انتهت عنده مدارس القراءة جميعاً ، فسكنت فى قلبه وعقله كل ما روى عن النبي ﷺ من علم القرآن .

فإذا أضفنا إلى ذلك عربيته الأصلية ، وأرومته العريقة فى تميم ، دون غيره من القراء تقريباً — باستثناء ابن عامر — أدركنا السر فى أنه كان يختار قراءته ، ولا يتبع فيها طريقة إمام معين من شيوخه الكثرين ، لقد كان يقف على أرض صلبة من العلم بالقرآن ، والإحاطة بكل ما جازت قراءته به من الوجوه . فأخذ يختار من كل طريق أحسنه ، ومن هنا امتازت قراءته باختيارات لم تشركها فيها قراءة أخرى من القراء العشر .

والجانب الآخر الذى نرى أنه يلقى ضوئاً كاشفاً على أبى عمرو هو أن نأخذ فكرة واضحة عن مكانته بين القراء العشرة ، فرمما بان لنا امتيازهم من مجرد عرض أسمائهم وأنسابهم :

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم المدنى — مولى جعونة بن شعوب الليثى ، ويكنى أبارويم ، من أصفهان — (توفى عام ١٥٧ هـ) (١) .

(١) النشر ج ١ ص ٩٩ وطبقات القراء ج ٢ ص ٣٣ .

- (٢) أبو معبد عبد الله بن كثير المكي — مولى عمرو بن علقمة — مولى (توفي عام ١٢٠ هـ) <sup>(١)</sup> .
- (٣) أبو عمرو بن العلاء البصري المازني — من تميم . (توفي عام ١٥٤ هـ) <sup>(٢)</sup> .
- (٤) عبد الله بن عامر الدمشقي التاهي — بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر ابن عبد الله بن عمران اليحصبي (توفي عام ١١٨ هـ) <sup>(٣)</sup> .
- (٥) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الكوفي — مولى (توفي عام ١٢٧ هـ) <sup>(٤)</sup> .
- (٦) حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الزيات الكوفي ، يكنى أبا عمار ، مولى (توفي عام ١٥٦ هـ) <sup>(٥)</sup> .
- (٧) أبو الحسن علي بن حمزة النحوي الكسائي الكوفي الخزومي — مولى (توفي عام ١٩٠ هـ) <sup>(٦)</sup> .
- (٨) أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومي المدني — مولى (توفي عام ١٣٠ هـ) <sup>(٧)</sup> .
- (٩) يعقوب بن إسحاق بن زهد بن عبد الله بن أبي إسحاق ، أبو محمد الخضرى البصري — مولى (توفي عام ٢٠٥ هـ) <sup>(٨)</sup> .
- (١٠) خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هشيم بن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب أبو محمد الأسدي البغدادي (توفي عام ٢٢٩ هـ) <sup>(٩)</sup> .

---

(١) السابقان ج ١ ص ١٠٩ و ج ١ ص ٤٤٣ .  
 (٢) السابقان ج ١ ص ١٢٣ و ج ١ ص ٢٨٨ .  
 (٣) السابقان ج ١ ص ١٣٥ و ج ١ ص ٤٢٣ .  
 (٤) السابقان ج ١ ص ١٤٦ و ج ١ ص ٣٦١ .  
 (٥) السابقان ج ١ ص ١٥٨ و ج ١ ص ٣٦١ .  
 (٦) السابقان ج ١ ص ١٩٩ و ج ١ ص ٥٣٥ .  
 (٧) السابقان ج ١ ص ١٧٤ و ج ٢ ص ٢٨٢ .  
 (٨) السابقان ج ١ ص ١٨٠ و ج ٢ ص ٢٨٦ .  
 (٩) السابقان ج ١ ص ١٨٨ و ج ١ ص ٢٧٢ .

ومن هذا العرض يمكن أن نستخرج ملاحظات هامة هي :—

(١) أن سبعة على الأقل من هؤلاء القراء العشرة هم من الموالي ، وواحد مسكوت عن تحديد جنسه ، وهو (خلف بن هشام) ، وليس بينهم من هو عربى الأصل قطعاً سوى أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن عامر اليحصبي .

(٢) أن من بينهم سبعة اشتهروا بالقراءة فحسب ، دون أن يخوضوا في حديث النحو أو اللغة ، وهم : نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمة ، وأبو جعفر ، وخلف ، واشتغل يعقوب والكسائي بالنحو إلى جانب القراءة ، والأول نحوى بصرى فى الطبقة الخامسة<sup>(١)</sup> . وقد اشتغل باللغة أيضا<sup>(٢)</sup> ، والثانى نحو كوفى فى الطبقة الثانية<sup>(٣)</sup> . وأما أبو عمرو فهو القارئ النحوى اللغوى ، قارئ فى الطبقة الثالثة<sup>(٤)</sup> . ونحوى فى الطبقة الرابعة بين نخاة البصرة<sup>(٥)</sup> ، ولغوى فى الطبقة الثانية بين لغوى البصرة<sup>(٦)</sup> ، وهكذا يتفرد إمامنا بين القراء العشرة الكبار بالنبوغ فى فنون العربية الثلاثة (النحو واللغة والقراءة) . وإن أشبهه قليلا تلميذه يعقوب .

وأبو عمرو لايسبقه فى الوجود الزمنى من القراء سوى ابن عامر وابن كثير وأبى جعفر وعاصم ، كما لايسبقه من النخاة سوى أبى الاسود الدؤلى ، وعبد الرحمن بن هرمز (فى الطبقة الأولى)<sup>(٧)</sup> ، ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، وعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن (فى الطبقة الثانية) ، ثم يأتى ابن أبى عقرب وعبد الله بن أبى إسحاق (فى الطبقة الثالثة)<sup>(٨)</sup> ، ويلهم أبو عمرو .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ .

(٢) بنية الوعاة ص ٤١٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٤) التبصرة — مخطوط ١٧٣ دار الكتب .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ .

(٦) المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٧) المرجع السابق ص ١٩ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٧ .

وهو بين اللغويين البصريين لا يسبقه سوى ثلاثة هم : المنتجع الأعرابي ، وأبو مهبدة الأعرابي ، وأبو مالك الأعرابي ( في الطبقة الأولى )<sup>(١)</sup> ، يليهم أبو عمرو في ( الطبقة الثانية )<sup>(٢)</sup> .

والمهم أن أبا عمرو قد أفاد من كثرة أساتذته ، وتعدد المدارس التي نهل منها ، ما بين مكية ومدنية ، وبصرية وكوفية ، وما بين نحوية ولغوية وقرائية فائدة كبرى ، حيث كان مسموع الكلمة ، نافذ الفتوى بينها جميعا ، فكان مقامه بين القراء أسمى من غيره ، لأنه جمع إلى فقه القراءة فقه النحو ورواية اللغة ، كما كانت مكانته بين اللغويين أسنى من مكانة غيره ، لأنهم يرونه إمام القراءة ، والقرآن هو حصن العربية الشاخص ، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى النحاة .

ولسوف نجد أن النحاة — البصريين على الأخص — رغم ولعهم بالمقاييس وضبط القواعد ، والحكم بالشذوذ على ما خرج عنها من روايات اللغة — هؤلاء النحاة يضعون أبا عمرو فيمن لا تُردُّ روايتهم ، ولا تناقش كلمتهم ، بل كانوا ، وفي مقدمتهم سيبويه ، يدورون حول ما روى عنه مستشهدين تارة ، ومفسرين تارة أخرى . ولقد درج سيبويه في كتابه على اعتبار قول أبي عمرو حجة غير مردودة ، على حين يرد ما يردُّ حول هذا القول من تفسيرات قال بها آخرون .

وحسبنا أن نعلم أن تلاميذ أبي عمرو النابيين يعدون طبقة في القراء والنحاة ورواة اللغة ، وقد عد منهم ابن الجوزي ستة وثلاثين رجلا هم :—

(١) محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٢) يونس بن حبيب .

(٣) يحيى بن المبارك اليزيدي .

(٤) يعلى بن عبيد .

(١) السابق ص ١٧٥ .

(٢) السابق ص ١٧٦ .

- (٥) هارون بن موسى الأعور .
- (٦) نعيم بن ميسرة .
- (٧) نعيم بن يحيى السعيدى .
- (٨) معاذ بن معاذ .
- (٩) مسعود بن صالح .
- (١٠) معاذ بن مسلم النحوى .
- (١١) محبوب بن الحسن .
- (١٢) محمد بن الحسن أبو جعفر الرؤاسى .
- (١٣) على بن نصر الجهضمى .
- (١٤) عصمة بن عروة الفقيمى .
- (١٥) عيسى بن عمر الهمدانى .
- (١٦) عبيد بن عقيل .
- (١٧) عدلى بن الفضل بن عامر الأزدى .
- (١٨) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف .
- (١٩) عيد الوارث بن سعيد .
- (٢٠) عبد الملك بن قريش الأصمعى .
- (٢١) عيد الله داود الخريزى .
- (٢٢) عبد الله بن المبارك .
- (٢٣) العباس بن الفضل .
- (٢٤) عبد الرحيم بن موسى .
- (٢٥) شجاع ابن أبى نصر البلخى .
- (٢٦) أبو زهد سعيد بن أوس .
- (٢٧) سلام بن سليمان الطويل .
- (٢٨) سهل بن يوسف .
- (٢٩) خارجة بن مصعب .
- (٣٠) خالد بن جبلة اليشكرى .



- (٣١) داود بن يزيد الودى .  
 (٣٢) حسين بن على الجعفى .  
 (٣٣) أحمد بن موسى اللؤلئى .  
 (٣٤) اسحاق بن يوسف بن يعقوب الأنبارى .  
 (٣٥) أحمد بن محمد بن عبد الله اللشى .  
 (٣٦) سيبويه<sup>(١)</sup> .

وإن كان فى اعتباره سيبويه بين تلاميذ أبى عمرو بعض إغراب ، لأن سيبويه ولد عام (١٤٨ هـ)<sup>(٢)</sup> تبعا لبعض الروايات ، أى قبل وفاة أبى عمرو بست سنوات على الأكثر ، وسيبويه فى هذه السن لا يعقل أن يكون قرأ عليه ، ولا أن يكون قد روى عنه الحروف . وهذا الذى تأخذ به من أن سيبويه لم يأخذ عن أبى عمرو مباشرة هو أحد أدلتنا على أنه أخطأ التفسير فى معارضته القراء الذين رواوا عن أبى عمرو قراءة الإسكان ، رواية مباشرة ، على ما سنفصله فى الباب الرابع .

وفى هذا الحصر السريع لجمع من تلاميذ أبى عمرو إشارة بليغة إلى أثره فى تكوين مدارس القراءة والنحو واللغة التى نشأت بعده ، وكفى أن نعلم أن يعقوب بن إسحاق أحد القراء العشرة من تلامذته ، أو من تلامذة مدرسته ، وسنشهد هذا الأمر وضوحا فيما بعد . بيد أن من بين من عددنا من تلاميذه واحدا يكاد يكون أنفهم ، ونحب أن نقدم هنا ترجمة له ، لأهميتها فى إلقاء كثير من الضوء على القراءة ، ذلكم هو أبو محمد يحيى بن المبارك الزيندى ، وهو الذى روى القراءة عنه الراويان المشهوران : أبو شعيب صالح السوسى ، وأبو عمر حفص الدورى ، وسوف نترجم لهما أيضا هنا لأهمية ذلك فى مناقشة اختلاف الروايات فى الإدغام الكبير — على ماسياقى .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ . ولم يذكر ابن الجزرى الحليل بن أحمد ، وهو من الأئمة من قطعا انظر ( سيبويه — إمام النحاة . للأستاذ على النجدي / ٨٧ ) .  
 (٢) طبقات المحررين واللغويين ص ٦٦ ، ويقال : إنه ولد عام ( ١٤٠ هـ ) ، وقبل غير ذلك انظر مقدمة ( الكتاب ) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

### اليزيدى

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العدوى البصرى ، المعروف باليزيدى ، المقرئ ، مولى بنى عدى بن مناة ، وليس منهم ، وعرف باليزيدى لأنه كان منقطعا إلى يزيد بن منصور الحميرى ، خال ولد المهدي ، يؤدب ولده ، فنسب إليه<sup>(١)</sup> .. واتصل بالرشيد فولك إليه مهمة تأديب ولده المأمون ، ودامت صلتها حتى خرج المأمون إلى خراسان فخرج معه ، وتوفى بها سنة اثنتين ومائتين ، قيل عن أربع وسبعين سنة<sup>(٢)</sup> .. وقيل عن قهرّب من المائة<sup>(٣)</sup> .

واليزيدى كما قال الزبيدي « من غلمان أبي عمرو بن العلاء في النحو والغريب والقراءة »<sup>(٤)</sup> ، ومعنى ذلك أن صحبته له قد طالت إلى حد أنه قد روى عنه أن « ابن أبي العتاهية كتب عنه قريبا من ألف جلد عن أبي عمرو بن العلاء خاصة ، ويكون ذلك نحو عشرة آلاف ورقة ، لأن تقدير الجلد عشر وركات »<sup>(٥)</sup> وكانت بينه وبين أبي عمرو إلى جانب علاقة التلمذة جيرة في المسكن .. فقد كان يُعلّم بحذاء منزل أبي عمرو<sup>(٦)</sup> .. ولم يقتصر اليزيدى في تلقيه اللغة وفنونها على الأخذ عن أبي عمرو ، فلقد أخذ أيضا علم العربية وأخبار الناس عن أبي عمرو بن إسحاق المغربي ، وعن الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ومن كان معهم في زمانهم ، إلا أن اعتياده كان على أبي عمرو ، وكان أبو عمرو يدينه ويقره إليه لذكائه<sup>(٧)</sup> . أما من حيث القراءة فقد ذكر ابن الجزرى أنه « أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو ، وهو الذى خلفه بالقيام بها » ، ثم ذكر أنه

(١) تاريخ بغداد — للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي جـ ١٤ ص ١٤٧ وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٠ وبغية الرواة ص ٤١٤ .

(٢) بغية الرواة ص ١٤ وطبقات القراء جـ ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) طبقات القراء جـ ٢ ص ٣٧٧ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٠ وما بعدها .

(٥) تاريخ بغداد جـ ١٤ ص ١٤٧ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

أخذ أيضاً عن حمزة<sup>(١)</sup>، بيد أن ابن مجاهد قال: « وإنما عولنا على الزبيدي، وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجَلُّ منه، لأجل أنه انتصب للرواية عنه، وتجرّد لها، ولم يشتغل بغيرها وهو أضيعطهم<sup>(٢)</sup> .. » وهذا الكلام من ابن مجاهد يدل على أن الزبيدي كان متفرغاً تمام التفرغ للأخذ عن أبي عمرو، دون الاشتغال بغيره، وأنه إن كان أخذ عن حمزة، فإن ذلك لا يعلو مجرد الإكلام بقواعد حروفه، دون التعويل عليها في القراءة أو الرواية، والزبيدي مُجْتَمِعٌ على أنه ثقة ضابط عادل، قال ابن المنادي: « أكتوت السؤال عن الزبيدي ومحلّه من الصدق ومنزلته من الثقة من شيوختنا، بعضهم أهل عربية، وبعضهم أهل قرآن وحديث، فقالوا: ثقة صدوق، لا يُدْفَعُ عن سماع، ولا يُرْعَبُ عنه في شيء، غير ما يتوهم عليه من الميل إلى المعتزلة<sup>(٣)</sup> ».

ويؤكد الزبيدي بما عرف عنه من علم بالقراءة واللغة والنحو أن يكون صورة لشيوخه أبي عمرو، الذي جمع في صدره العلم بالفنون الثلاثة، حتى صار فيها جميعاً إمام الناس، ويبدو أن هذه كانت الصورة المثلى لمن يهد أن يتصدر في مجالس العلم، فقد كان النحو لازماً للدفاع عن أوجه القراءات كما كانت اللغة لازمة للغرض ذاته.

وقد روى القراءة عن الزبيدي جمع كبير من بينهم أولاده الخمسة محمد، وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وابن ابنه أحمد بن محمد.. ومنهم أيضاً الروايان الشهيران: أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسى، ومنهم: محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير، ومحمد بن شجاع<sup>(٤)</sup>.. بيد أن أهم تلامذته قاطبة: الدوري والسوسى، وإلهما تسند جميع روايات القراءة عن الزبيدي.

وقد خالف الزبيدي أبا عمرو في حروف يسيرة اختارها وقرأ بها، وهى مذكورة في ترجمته في (طبقات القراء ...). أما رواياه الكبيران فهما: -

(١) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٥.

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٧.

(٣) المرجع السابق ص ٣٧٦.

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧٥، ٣٧٦.

## أ - أبو عُمر الدوري

هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدى بن صهبان ، يقال : صهيب ، أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضمير<sup>(١)</sup> : « والدور » التي ينسب إليها لفظه تطلق على مواضع سبعة بأرض العراق ، من نواحي بغداد<sup>(٢)</sup> .. ومحلة أبي عمر واحدة من بينها « في الجانب الشرق »<sup>(٣)</sup> .

وقد رحل الدوري في طلب القراءات ، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ ، وسمع من ذلك شيئا كثيرا ، ولكنه اشتهر برواية قراءة الكسائي ، ومال إليها ، فكان يقرئ الناس بقراءته<sup>(٤)</sup> . وذكر هذه الرواية أيضا ابن حجر في طبقاته<sup>(٥)</sup> .. وقرأ حرف أبي عمرو على يحيى بن المبارك اليزيدي<sup>(٦)</sup> . وصار من رواة الكبار . ومعنى هذا أنه لم يكن متفرغا لقراءة أبي عمرو شأن شيخه اليزيدي ، وربما كان هذا هو السر في شهرته وفي اهتمام كتب الطبقات جميعها بسيرته ، وهو في الوقت ذاته يدعونا إلى عدم التمسك بروايته أحيانا حيث تؤثر عليها رواية السوسى (وستأتى ترجمته) . والدوري في روايته محل خلاف بين العلماء ، فابن الجزري يقول : « إنه ثقة ضابط كبير »<sup>(٧)</sup> ولعل ذلك ينطبق على روايته للقراءة ، ولكننا إذا فحصنا درجته في رواية الحديث وجدنا أنه يوصف تارة بالثقة ، فقد عده ابن حبان في الثقات<sup>(٨)</sup> ..

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ . وتعليق التلخيص ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموى ج ٤ ص ٩٧ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٨ ص ٢٠٣ .

(٥) تعليب التلخيص ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) تعليب التلخيص - السابق .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال أبو داود رأيت أحمد (يعنى أحمد بن حنبل) يكتب عنه ، وأخرى يوصف بالضعف ، قال الدار قطنى : ضعيف<sup>(١)</sup> بيد أن الحكم العام عليه أنه كما قال ابن سعد : « كان عالما بالقرآن وتفسيره »<sup>(٢)</sup> .

ولا شك أننا إذا وضعنا فى اعتبارنا كثرة ما اهتم به من القراءات ، وما تصدى له من الروايات ، ثم اختلاف الأحكام التى أصدرها المحدثون بشأنه ، دعانا كل هذا إلى التحفظ بشأن رواياته التى يختلف فيها مع السوسى وسائر رواة قراءة أى عمرو ، وبخاصة تلك الروايات التى ينفرد بها ، دون بقية الرواة ، وستأتى لذلك أمثلة . هذا وقد عاش الدورى دهرا طويلا ، فقد قال الذهبى : مات عن بضع وتسعين سنة ، وكانت وفاته فى شوال ( سنة ٢٤٦ هـ ) على أصح القولين<sup>(٣)</sup> .

#### ب - أبو شعيب السوسى

هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبى ، أبو شعيب السوسى الرقى ، المقرئ ، (والسوسى نسبة إلى السوس — مدينة بخوزستان) . سكن الرقة<sup>(٤)</sup> . وهى مدينة مشهورة على الفرات<sup>(٥)</sup> . ويبدو أن شخصية السوسى لم تكن ذات شأن كبير فى نظر معظم من كتبوا فى الطبقات . ولكن فيما كتبه ابن حجر وابن الجزرى مقنعا . وإن كان هذا الأخير قد خصه بقليل من العناية ، بعكس ترجمته للدورى ، وقد قرر أنه ضابط محرر ثقة ، وقرر أيضا أنه أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أى محمد اليزيدى ، وهو من أجل أصحابه ،<sup>(٦)</sup> وأكد أنه لم يقرأ على غيره . فهو فى هذه الناحية يمتاز — فى رأينا — على أى عمر الدورى ، لأنه قد أفرغ نفسه إفراغا لضبط حروف أى عمرو وروايتها .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٧ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٢ .

(٥) معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٣٣٣ .

أما ابن حجر فبعد أن ذكر من روى عنهم ومن روى عنه قال : قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، وذكره في الثقات . وضَعَفَهُ مسلم بن قاسم الأندلسي بلا مستند ، وقال ابن أبي عاصم في بعض تصانيفه : حدثنا صالح بن زياد وكان خيارا . وفي الصيام من شعب « البيهقي » عن معمر بن قيس قال : « صالح بن زياد السوسي » بالرقعة ، وهو أفضل من رأيته <sup>(١)</sup> .

فها نحن أولا نرى أن « ابن حجر » حين ذكر حكم مسلم بن قاسم عليه بالضعف عقب عليه بما يطله ، فذكر أنه « بلا مستند » ، ومعنى ذلك أن السوسي « مجمع على وثاقة روايته سواء في القراءات أم في الحديث » .

فإذا أضفنا إلى ذلك تفرغه التام لقراءة أبي عمرو دعانا ذلك إلى الاطمئنان إلى روايته عن « اليزيدي » ، والأخذ بها ، ما لم يكن هنالك ما يطمعن روايته من الروايات الأخرى . وتولى السوسي بالرقعة سنة ( ٣٦١ هـ ) ودفن بها ، وله من العمر نحو من السبعين <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٧ .

(٢) طبقات القراء — السابق .

## الفصل الثالث

### أبو عمرو بين قومه وروايته

**قوم أبى عمرو :** قلنا من قبل : إن أبأ عمرو من تميم ، ونريد فى هذا الفصل أن نقدم تعريفا بهذه القبيلة ، وبلمهجتها ، تلك التى كان لها فيما نرى أثر عميق فى ثقافة أبى عمرو واتجاهه فى قراءته . فتميم لم تكن قبيلة صغيرة قليلة الشأن فى الجاهلية ، وإنما هى كما قال ابن حزم : (قاعدة من أكبر قواعد العرب)<sup>(١)</sup> ، وهى تعد فى مقابل قيس وربيعة ، وهى الممثلة لمجموعة مضر فى بعض الأحيان . وقد كانت تميم فى القرن السادس الميلادى قبيلة بارزة ظاهرة ، بطونها منتشرة فى العربية الشرقية ، وفى نجد ، وفى العراق ، وفى أنحاء مختلفة من جزيرة العرب مجاورة لقبائل معروفة مثل أسد وغطفان وبنى عبد القيس وتغلب ، متصلة بها .

وقد كانت تميم صلات متينة بملوك الحيرة ، وكان من عاداتهم جعل الرداقة فى بطن من بطونهم ، وهم بطن بنى يربوع ، وكان منهم من يعبد الأصنام ، وكان صنمهم (شمس) تعبده بنوآد كلها ، وتميم وعدى وعكل وثور . وعبدت طائفة منهم النجوم ، وكان بعض منهم على النصرانية ، وبعض على المجوسية ، وقد أخرجت هذه القبيلة عددا من الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

وقد أدى تعدد بطون تميم وانتشارها إلى نشوب حروب بينها ، وإلى تكتلها كتلا ، وتكوين أحلاف بينها ، كالحلف الذى كان بين بنى يربوع وبنى نهشل . وحسب تميم أن كان منها : أكثم بن صيفى ، وهو من أحكم العرب فى الجاهلية من بنى شريف ، وحنظلة بن ربيعة ، ابن أخى أكثم ، وقد كتب الوحي للنبي ﷺ ، وأوس بن حجر الشاعر الجاهلى المعروف ، وكان شاعر مضر حتى أسقطه زهير . وإلى تميم فى الإسلام ينتسب الشاعران جرير والفرزدق ، ويستطيع الباحث أن يعد من بطون تميم المعروفة مايرى على الثلاثين . فهذا هو مدى انتشار تميم وكثرة عديدها . أما عن فصاحتها فقد كانت تقرن بقريش فى هذه الصفة ، رغم اتصاف لمهجتها ببعض الظواهر الخاصة كالمنعنة ، بل لقد استعارت منها لهجة قریش خاصة

(١) جمهرة أنساب العرب - لابن حزم ص ١٩٦ .

(تحقيق المزمع)<sup>(١)</sup> وقد كان أهل الحجاز يسهلونه ، كما استعارت منها خاصة الإدغام ، حتى صار من أعم الظواهر المطردة على ألسنة الفصحاء — على ما سيأتى .. بل حسب تميم فخرًا أن تكون إحدى بطونها في الفصاحة عدلا لمضى رسول الله ﷺ ، التي نزل القرآن بلغتها ، فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : (نزل القرآن على سبعة أحرف) ، أو قال بسبع لغات ، ومنها خمس بلغة العجز من هوزان ، وهم الذين يقال لهم « عليا هوزان » وهى خمس قبائل أو أربع ، منها « سعد ابن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف » ، وقال أبو عبيد : « وأحسب أفصح هؤلاء بنى سعد بن بكر » لقول رسول الله ﷺ : « أنا أفصح العرب ميدانى من قریش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر » وكان مسترضعا فيهم ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : (أفصح العرب عليا هوزان وسفلى تميم)<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت قریش وتميم متجاورتين ، تبادلتا التأثير عن طريق اقتباس بعض الخصائص اللغوية التى أشرنا إليها ، يقول أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى « الألفاظ والحروف » : « كانت قریش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد . فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب ، وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »<sup>(٣)</sup> .

فهذه هى تميم التى ينتسب إليها أبو عمرو ، والتى كانت لهجتها تتصف ببعض الخصائص التى ظهرت فى قراءته ، والتى سنقيم فيما بعد الدليل على أنها مختارة من لسان تميم .

أما الآن فنحاول أن نعرض صورة عامة لما أثر من خصائص هذه اللهجة ، لنرى هذه الخصائص فيما بعد فى لغة أبى عمرو وقراءته ، وبعبارة أصح : فى طريقة اختياره ، وبخاصة فيما يتصل بظاهرة (الإدغام) التى هى موضوع اهتمامنا فى هذه الدراسة .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ — وفى اللهجات العربية ص ٦٥ .

(٢) الصالحى ص ٢٨ .

(٣) القراءات واللهجات ص ٢٩ .



ومن المعلوم فيما يتصل بالظواهر اللهجية أنها على نوعين :

(١) ظواهر نشأت نشأة لهجية ، ولكنها بفعل التطور اللغوي تحولت إلى ظواهر عامة تؤثر في اللغة المشتركة ، لأنها في مستوى لا ينال من فصاحة هذه اللغة ، بل قد يساعد على نموها وتطورها .

(٢) ظواهر نشأت نشأة لهجية ، وظلت كذلك في حدود اللهجة ، لأنها دون مستوى الفصاحة المطلوب في اللغة المشتركة .

وخلال هذه الحركة من تبادل التأثير والتأثر بين اللغة المشتركة واللهجات المحلية يحدث أن تهجر الأولى تلقائيا ظواهر خاصة بها في مقابل امتصاصها لبعض الظواهر التي تكون في وضع أنسب وأحسن .

ومن المسلم أيضا أن اللغة المشتركة ما هي إلا لهجة أظهرتها الظروف على اللهجات المجاورة ، ولها من النفوذ ما يسهل معه أن تبتلع هذه اللهجات في وقت وجيز ، لأن اللهجة التي اتخذت أساسا من السلطان ما يفرضها على اللهجات الأخرى ، وأغلب الظن أنها تفقد على وجه العموم ما فيها من صفات موهلة في الخصوصية<sup>(١)</sup> .

وقد كان هذا ما حدث تماما بالنسبة للهجة تميم ، ولهجة قريش التي نزل بها القرآن ، فقد كان تميم بعض التقاليد والخصائص اللغوية التي أثرت في الفصحى ، وأصبحت بفعل التطور جزءا من خصائص هذه اللغة المشتركة ، وبخاصة في مستواها الأدنى ، وحين زحفت هذه الظواهر اللهجية على اللغة المشتركة وجدناها تفقد طابعها المحلي ، بل إنها لتوشك أن تتخذ صبغة جديدة ، ونسبة جديدة ، بحيث يكاد الباحث لا يجد من الدلائل ما يشير إلى الصلة بين الظاهرة ومصدرها .

فظاهرة تحقيق الهمز كانت كما هو ثابت — خاصة من خصائص تميم ، حيث لم تكن قريش تهمز كلماتها<sup>(٢)</sup> ، وإنما كانت تسهلها ، وحين شعر الحجازيون بميزة هذا التحقيق وأثره على رقي اللغة وفصاحتها استعاروه من تميم ، فامتصته لهجتهم .

(١) اللغة — تأليف جبرئيل فندرس — ترمب الاستاذين عبد الحميد الدواغلي ومحمد القصاص ص

وكان هذا أيضا هو ما حدث لظاهرة (الإدغام) ، فهو في أصله ظاهرة لهجية ، اختصت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها<sup>(١)</sup> ، وهم تميم وما جاورها ، ولكنها ظاهرة راقية تهدف إلى التخفيف من بعض القيود النطقية ، بتحقيق الانسجام بين الأصوات المتقاربة ، وإن ترتب على تحقيق هذا الانسجام بعض الإخلال بقواعد ضبط أواخر الكلمات .

وقد وجد أهل الحجاز في هذه الطريقة من النطق سبيلا إلى الترقى بلغتهم السائدة ، فنزعوا إلى استخدامها ، وبلغ من جريها على ألسنتهم أن أصبحت الظاهرة عامة تكاد تسود جميع العرب ، حتى لقد قال أبو عمرو : (الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ، ولا يحسنون غيره)<sup>(٢)</sup> .

وحتى وجدنا ابن فارس يذكر أن الإدغام « مما اختصت به لغة العرب »<sup>(٣)</sup> . فإذا نحن استعرضنا الشواهد التي يسوقها القراء والنحاة للتدليل على حدوث الإدغام وجدنا بعضها منسوباً لشعراء من تميم ، وبعضها الآخر لشعراء من غيرهم ممن يتنازون عنهم بمخالفات لهجية أخرى ، ولا ينعون نحوهم في الكلام .

يقول عدى بن زيد العبادي :

وَتَذَكَّرُ رَبُّ الْخَوَرَكِيِّ إِذْ أَشْرَفَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى ثَقَفِكِرْ

ويروى (وتبين) ، وعدى هذا جاهلي تميمي ، كان يسكن الحيرة ومراكز

الريف<sup>(٤)</sup> ، وظاهرة الإدغام واردة في شعره على كلتا الروايتين .

وقال أيضا :

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونِ عَزِيْنَ أَمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَضَامَ خَفِيْرُ<sup>(٥)</sup>

(١) في اللهجات العربية ص ٦٠ وما بعدها .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) الصالحى ص ١٥ .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٧٥ وشعراء النصرانية ج ٤ ص ٤٤٣ — نشر الآداب اليسوعيين ، وطبقات فحول الشعراء — شرح الأستاذ محمود شاكر ، والأعلام ج ٥ .

(٥) الخصائص ج ١ ص ٩٤ .

بإدغام نون ( من ) في راء ( رأيت ) .

ومثله شاعر آخر هو طريف بن تميم العنبري ، يقول :  
 تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَا لِيَ لِللَّيْلِ فُكَيْهَةً : هَشْيَاءُ بِكَفَيْكَ لَا يُقِي<sup>(١)</sup>  
 يهد (هَلْ شَيْءٌ) فأدغم ، وطريف هذا جاهلي من فرسان بني تميم<sup>(٢)</sup> ،  
 ومعنى البيت : أنه إذا أنفق ماله في ملذاته قالت له فُكَيْهَةٌ : هل بقي في كفيك شيء  
 لم تُجْهِزْ عليه ، كالماتية له على السرف<sup>(٣)</sup> . وقال غَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِ- :  
 وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ<sup>(٤)</sup>  
 روى سيويه هذا البيت (قَدْ خَبَطْتُ) ، قال : (وَأَعْرَبُ اللَّغَتَيْنِ وَأُجُودُهُمَا أَلَا  
 تُقْلِبُهَا طَاءً ، لَأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ عِلَامَةً الْإِضْمَارِ)<sup>(٥)</sup> . وعلقمة بن عبدة هذا ، هو من  
 نسل النعمان بن قيس بن تميم ، وهو جاهلي تميمي .

فهذه أمثلة منسوبة إلى شعراء من تميم ، وقد وردت فيها شواهد على حدوث  
 الإدغام ، فإذا ما انتقلنا إلى أمثلة أخرى وجدناها لشعراء من غير تميم ، وأحد هؤلاء هو  
 « مزاحم بن الحارث العقيلي » ، يقول : —

قَدَحْ ذَا وَلَكِنْ هُتَيْعِينَ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ  
 يهد (هَلْ تُعِينُ) فأدغم ، ومزاحم بن الحارث العقيلي من بني عقيل بن كعب  
 من بني عامر بن صعصعة ، وهم قبيلة تنتهي في نسبها إلى هوازن ، وهوازن من قيس  
 عيلان ، وقيس عيلان من مضر<sup>(٦)</sup> .

وشاعر آخر هو تميم بن ألي بن مقبل يقول : —  
 فَكَأَنَّمَا اغْتَبَقْتُ صَبِيرَ غَمَامَةٍ بِعَرَأٍ تَصْفُقُهُ الرِّيحُ زُلَالًا

(١) سيويه ج ٢ ص ٢١٧ . واللائق : المستقر الخسيس .

(٢) الأعلام ج ٣ .

(٣) اللسان ج ١٠ ص ٣٣٤ و ٥١٥ .

(٤) الفضليات ج ٢ ص ١٩٦ — تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وهارون .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ .

(٦) الأعلام ج ١ ، والوسيط في الأدب العربي ، والناصب : المحصب ، وهي رواية الكتاب ٤١٧/٢ .

وصف امرأة بطوب ماء الفم وورده ورقته ، فجعلها كالمنقبة ماء غمامة ، في أرض بارزة للرياح ، والاعتناق : شرب العشى ، وخصه بالذكر لأن الأفواه تتغير بالليل لغلبة النوم ، والصبير ما تراكب من السحاب ، والعرا — بالقصر — الفناء ، والملد : المكان العارى من الشجر ، وهو المراد مع القصر للضرورة ، والزلال : العذب<sup>(١)</sup> .

والشاهد في (اغنيقت صبير) حيث أدغم التاء في الصاد ، وتميم هذا من بنى المعجلان ، وبنى المعجلان بطن من بطون بنى كعب ، وبنى كعب إحدى بطون هوازن .. الخ .. ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام<sup>(٢)</sup> .

هذا عن الأبيات المنسوبة لقائلها ، وهناك أبيات غير منسوبة ، ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يحقق نسبتها ، منها قول الشاعر :

عَشِيَّةٌ تَمْنَى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السَّارُ الْمَحْرَمُ<sup>(٣)</sup>  
بِإِدْغَامِ تَاءٍ (عَشِيَّة) فِي تَاءِ الْفَعْلِ بَعْدَهَا .

وَقَوْلِ الْآخَرِ :

عَافَتْ الشَّرْبَ فِي الشِّتَاءِ فَقَلْنَا بِرُدِّيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا  
بِرِيدِ : (بَلْ رُدِّيهِ) فَأَدْغَمَ<sup>(٤)</sup>

وَقَالَ سَيَبَوَيْه : « وَسَمِعْنَا مِنْ يُوْنُسَ بِعَرِيَّتِهِ قَالَ :

ثَارَ فَضْجُضْجَةُ رَكَابِهِ »

بِرِيدِ (فَضْجُضْتُ ضَنْجَةً) فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِي الضَّادِ<sup>(٥)</sup> .

وقد عثرت من شواهد الإدغام في النثر على حديث روى عن أنى هريزة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : (أَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَّيْتَهُ أَوْ لَعَنْتَهُ أَوْ جَلَدْتَهُ) . هكذا

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٩ .

(٢) الأعلام ج ٢ ، والكتاب ج ٢ ص ٤١٩ ، والعرب وأطوارهم ص ٥٣ ، والبيان والبيان ص ١١١ .

ج ٤ ص ٣٧ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) اللسان ج ٣ ص ٨٢ طبعة بيروت .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠ .

بإدغام التام في الدال ، قال في اللسان : ( وهي لغة ) <sup>(١)</sup> .

هذا الذى عرضناه متنوع المثال ، متوزع النسبة قد يدفعنا إلى أن نتساءل : ولماذا ننسب الإدغام تميم دون غيرها من قبائل شبه الجزيرة العربية .. ؟ والواقع أن الشواهد التى عرضناها لاتعين على هذه النسبة ، وإنما هى دالة على انتشار الظاهرة انتشارا واسعا بين شعراء كثيرين من قبائل وبعولن مختلفة ، دون أن تحصرها فى قبيلة معينة ، اللهم إلا إذا راعينا أن هؤلاء الشعراء ينتهون إلى مضر ، وتميم إحدى قبائل المجموعة المضرية ، وإن كان يحول بيننا وبين القول بهذا التعميم أن التقسيم اللهجى لقبائل العرب قد اعتدّ تميما قسما يرأسه ، دون أن يرعى أنها متفرعة من مضر ، وإنما يدفعنا إلى أن نكون مع القائلين بنسبة الإدغام تميم دون غيرها من بطون مضر جملة حقائق نستخرجها من استعراض ما روى لنا من الظواهر اللهجية منسوبا إليها ، ومعدودا من خصائص لهجتها ، ومن ذلك :-

\* تميم تقول (عَبْشُمْس) بفتح الباء فى عبد شمس <sup>(٢)</sup> .

\* «الْوَدَّ : الرَّتْدُ بِلُغَةِ تَمِيمٍ» <sup>(٣)</sup> .

\* « من يوم الجمعة » بسكون الميم لغة تميم ، قرأ بها أبو عمرو والأعمش وزيد ابن على ، وقرأ الجمهور بالضم <sup>(٤)</sup> .

\* « المَنَا » الكيل أو الميزان الذى يوزن به ، مقصور يكتب بالألف ، والمكيال الذى يكيلون به السمن . وغيره ، وهو تميم يقولون : مَنَّ ومنان وأمان <sup>(٥)</sup> .

\* بنو تميم يقولون فى « فَجَذْ فَجَذْ » وفى كَيْدْ كَيْدْ ، وفى عَصْدْ عَصْدْ ، وفى الرَّجُلْ رَجُلْ وفى كَرَّمَ الرجل كَرَّمَ ، وفى عَلِمَ عَلَّمَ <sup>(٦)</sup> .

(١) اللسان جـ ٣ ص ١٢٥ .

(٢) الخمر جـ ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) اللسان جـ ٣ ص ٤٥٥ .

(٤) القراءات ولهجات ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٥) اللسان جـ ١٥ ص ٢٩٧ .

(٦) الكتاب جـ ٢ ص ٢٥٧ .

- ★ قلب المهرزة عينا في بعض كلام بني تميم هو ما يسمى لديهم « بالنعنة »  
 « سمعت عن فلانا قال كذا » يريون : (أن) <sup>(١)</sup> .
- ★ تُجْعَلُ الياء جيما في النسب عند تميم يقولون (غُلامِج) أى غلامى <sup>(٢)</sup> .
- ★ الأتاني لغة تميم في الأتاني <sup>(٣)</sup> .
- ★ مما قالت العرب قول بني تميم : « مَحْم » يريون : مَعَهُم ، وَمَحَاوِلَاءَ يريون : مع هؤلاء <sup>(٤)</sup> .
- ★ إذا سكن آخر الفعل المضعف فإن أهل الحجاز يذهبون إلى الفك ، وذلك في مثل : ارْزُدْ ، وإن تُضَارِرُ أَضَارِرُ ، وإن تُسْتَعِيدُ أُسْتَعِيدُ ، ويقولون : أرود الرجل . فأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين فيقولون : رُدْ وَفِرْ وَعَضْ ، وفي القراءات « ومن يَرْتَدُّ مِنْكُمْ » الفك لغة الحجاز ، والشدة والإدغام لغة تميم <sup>(٥)</sup> .
- ★ الكسر والتشديد في لفظة « الهديى — نظير « الهدى ، لغة قريش <sup>(٦)</sup> .
- ★ عُنْفَوَان : فُعْلَوَان من العنف ، ضد الرفق ، قال الأزهري : ويجوز أن يكون الأصل فيه : أنفوان من اتنتفت الشيء واستأنفته : إذا اقتبلته فأقبل ، إذا ابتدأته ، فقلبت المهرزة عينا فقليل : عنفوان ، قال : وسمعت بعض تميم يقول : اعتنتف الأمر بمعنى اتنتفته ، واعتنتفنا المراعى ، أى : رعينا أنفسنا <sup>(٧)</sup> .
- ★ قال يعقوب : تميم وأسد يقولون : قُشِطَتْ بالقاف ، وقيس تقول : كُشِطَتْ ، وقال في قراءة ابن مسعود : « وإذا السماء قُشِطَتْ » بالقاف والمعنى

(١) الصاحبي ص ٢٤ .

(٢) الصاحبي ص ٢٥ .

(٣) اللزهر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ ، والقراءات واللهجات ص ١١٤ .

(٦) القراءات واللهجات ص ١١٩ .

(٧) اللسان ج ٩ ص ٢٥٨ .

واحد ، مثل : القسْط والكَسْط ، والقافور والكافور<sup>(١)</sup> .

\* يقال للجمل (بَعير) .... وينو تميم يقولون « بَعير » بكسر الباء ، وشِعير<sup>(٢)</sup> .

\* لغة تميم (شَهِيد) بكسر الشين ، يكسرون « فَعِيلًا » في كل شيء كان ثانيه أحد حروف الحلق<sup>(٣)</sup> .

\* عامة قيس و تميم وأسَد يقولون : (مِخْضَتٌ) بكسر الميم يفعلون ذلك في كل حرف كان قبل أحد حروف الحلق في (فَعَلْتُ وفَعِيلٌ) ، يقولون : بَعير وزَيْر وشِهيقي ، ونَهَلَتِ الإِبِلُ ، وسِخِرْتُ منه<sup>(٤)</sup> .

\* مما اشتهرت به لهجة تميم قراءة الحسن البصري « الحمد لله » وقد روى النحاس المتوفى (٣٢٨ هـ) وهو نحوى بصرى ، أن هذه القراءة على هذا النحو خاصة ب لهجة تميم<sup>(٥)</sup> .

هذه الروايات ، وأمثالها كثير — تدل دالة قاطعة على أن لهجة تميم قد اتسمت ببعض الخصائص التي تعد من باب الإدغام . أو هي ذات صلة بالإدغام ، فرواية عَبْشَسْ وَمُحْمُودٌ وَمَنْ وَالْهَيْدَى ، واختيار الإدغام في كل ما تماثلت عينه ولامه — يدل على ميل أفراد هذه القبيلة إلى الاقتصاد في المجهود العضلي أثناء النطق ببعض الأصوات المتماثلة أو المتقاربة . فهو ميلٌ إلى إحداث الانسجام بين الأصوات الساكنة خلال النطق . ورواية النعنة وإبدال الكاف قافاً وغيرهما تؤيد ما يمكن أن نصف به تميماً من اختصاص لهجتها بخاصة إبدال الأصوات بعضها من بعض ، ورواية الإسكان التي شاعت في لهجة تميم تؤيد أيضاً أن تكون هي القبيلة التي اختصت لهجتها بالإدغام . إذ يشمل في أغلب أحواله حذف الحركة من الصوت المدغم ، كما

(١) اللسان جـ ٧ ص ٣٧٩ .

(٢) اللسان جـ ٤ ص ٧١ .

(٣) اللسان جـ ٣ ص ٢٤٠ .

(٤) اللسان جـ ٧ ص ٢٢٨ .

(٥) العربية — دراسات في اللغة واللهجات والأساليب — نقلا عن نومة الألبا ص ٣٦٤ .

سيوضح ذلك عند الكلام عن (ظاهرة الإسكان) . ورواية الكسر في بعض صيغ الأسماء والأفعال ، ورواية الإلتباع — يدلان على ميل تميم إلى إحداث الانسجام بين أصوات الحركات ، وهو قرين الانسجام بين الأصوات الساكنة الذى يحدث في حالة الإدغام . ونحن لم نحاول أن نورد كل ما ذكر في كتب اللغة والأدب من الروايات منسوبا لتمام ، بل اكتفينا بأن أوردنا بعض الروايات المفردة للتدليل على وجهة النظر التى نميل إليها في هذا البحث من نسبة الإدغام لتلك القبيلة ، بمعنى أنه كان شائعا في لهجتها قبل أن يشيع في اللغة العامة ، وبذلك يكون اختلاف نسبة الأبيات السابقة دليلا على فشو الظاهرة في نطاق اللغة العامة ، بعد أن كان محصورا في لسان تميم . وما يدعم وجهة النظر هذه ما ورد في كتاب سيبويه خلال حديثه عن الإدغام ، حين يقول : « وما بذلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسنُ أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جَعَلَ لَكَ . وَقَعَلَ لَيْبَدٌ ، والبيان (الإظهار) في كل هذا عرى جيد حجازي<sup>(١)</sup> » .

وكثيرا ما ذكر سيبويه في باب الإدغام ما ينسب به البيان إلى أهل الحجاز ، فيكون المفهوم منه أن نقيض البيان ، وهو الإدغام ، منسوب لتمام ، وستأتى أمثلة لذلك كثيرة .

وقد استطاع أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس أن يخرج بهذه النتيجة ذاتها في ضوء استعراضه لبعض الظواهر المروية عن تميم ، والتي ظهر فيها ميل القبيلة — كما قلت — إلى الإبدال والإدغام أكثر من القبائل الأخرى ، كما أنه ، وقد قسم البيئة العربية إلى قبائل وسط الجزيرة وشرقها ومن بينهم تميم ، وقبائل غربي الجزيرة ومن بينهم أهل الحجاز — اعتبر « أن الإدغام أو تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ظاهرة صوتية تحدث كثيرا في البيئات البدوية حيث السرعة في نطق الكلمات ، ومزجها بعضها ببعض ، فلا يُعْطَى الحرفُ حَقُّه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به<sup>(٢)</sup> » .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٦١ الطبعة الثانية .



والبيئات البدوية هنا هي بيئة وسط الجزيرة وشرقها ، وهي التي لم تتأثر بحضارة ، ولم يغلبها نظام ، بل دأبت على الرحلة إلى أنحاء الأرض بحثا عن المعاش ، وطلبا للمعرى ، وهي القبائل التي هاجرت في صدر الإسلام (عقب الفتح) إلى العراق حيث استوطنت الكوفة والبصرة .

فملاحظة أستاذنا قد رُمت حدود الظاهرة منتشرة في موطنها القبل ، بحيث أتاح لها هذا الانتشار أن تسود بقية البيئات العربية لتصبح ظاهرة لغوية عامة ، تمثل إحدى علامات الفصحى وخصائصها . ولعل مما نستأنس به في هذا الصدد ما ذكره الرافعي رحمه الله حين قال : « قد تتبعنا نسبة هذه اللغات وتقصينا في ذلك حتى ظفرنا بها ، لأن هذا من أكبر ما نعنى به كما بينا في موضعه من الجزء الأول من تاريخ آداب العرب ، فتخفيف الهمز لغة قريش وأهل الحجاز ، والتحقيق لغة من عداهم .. إلى أن قال : والإظهار لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم <sup>(١)</sup> » .

\*\*\*

الآن ، وقد انتهينا من نسبة ظاهرة الإدغام في اللغة إلى تميم ، نعرض للحديث عن إدغام أبى عمرو في رواية القرآن ، ونسأل : هل كان الإدغام في قراءته أخذًا بتقليد لهجة معينة في قراءة القرآن ؟ ..

لسنا من هذا الرأي ، فأبو عمرو كان من أعلم الناس بما يجوز في قراءة القرآن وما لا يجوز ، وكان على علم كامل بقيمة هذه الظاهرة وجريانها على ألسن العرب ، لا فرق في ذلك بين قريش وغير قريش ، وإن انتسبت في الأصل إلى لهجة خاصة . وأغلب الظن أن الإدغام لو كان ظاهرة عملية قليلة الخطر والشأن لما جرؤ أبو عمرو على القراءة به .

ليس هذا الرأي بمتعارض في رأينا مع القراءة برخصة السبعة الأحرف ، فمن

(١) تاريخ آداب العرب جـ ٢ هامش ص ٥٠ .

المعلوم أن من الظواهر اللهجية الخاصة ما لم يُقرأ به قرآن ، ولا أُجيزت قراءته به قراءة عامة<sup>(١)</sup> . ومن ذلك العننة القيمية ، والكشكشة الأسدية ، والكسكسة الربعية ، والعجرفية القيسية ، إلى غير ذلك . وإنما قرئ القرآن بالأحرف التى وسعها اللغة الفصحى فهضمتها ، حتى أصبحت قدرا مشتركا بينها وبين غيرها من اللهجات ، وقرئ أحيانا بالأحرف اللهجية التى لا تتنافى وصورة الفصاحة اللائقة بنصه المقدس ، لأن الأخرى إذا أُجيزت يوشك أن تهبط به إلى مستوى دون الفصحى ، يقول ابن فارس : « وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها — إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تفرخوا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاقتهم التى طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عننة تميم ، ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربعية ، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل : تعلمون ويعلم ، ومثل شعير ويعير »<sup>(٢)</sup> ، فإذا كانت لغة قريش كما يقرر ابن فارس قد ترفعت عن هذه الظواهر ، لأنها تنال من فصاحتها ، فمن باب أولى يتسامى عنها نص القرآن ، وهو أسمى قمم الفصاحة العربية . ولكن كان يحيى بن وثاب التابعى قد قرأ (يستعين) بكسر النون<sup>(٣)</sup> . فإن قراءته هذه لم تشع ، وهى ليست من الصحة التى عليها القراءات المشهورة .

وابن فارس فى نصه السابق يقسم الظواهر اللهجية قسمين : ما أقره اللغة السائدة العامة ، وهو متساوق مع فصاحتها ، وما لم تقره فظل حبيسا فى نطاقه اللهجى إلى أن انقرض من اللغة ، أو سقط فى حظيرة اللغات الشعبية فى أنحاء الأوطان العربية ، وبذلك يكون مقياس الفصحى فى اللغة « كثرة الاستعمال فى ألسنة العرب »<sup>(٤)</sup> . وهذا المقياس يمكن أن نعتبر الإدغام ظاهرة فصحية قبستها اللغة

(١) فى اللهجات العربية ص ١٨ ، ص ٤٩ .

(٢) الصحاح ص ٢٣ .

(٣) النشر ج ١ ص ٤٧ .

(٤) القواعد النحوية للاستاذ عبد الحميد حسن ص ٧١ .

المشتركة عن لهجة تميم خلال قرون من التطور اللغوى التاريخي لجزيرة العرب .

وهنا يعن لنا سؤال هو : ما السر إذن فى أن أبا عمرو قد اشتهر به دون غيره من القراء ؟ والجواب : أنه لا بد من الرجوع إلى ما قلناه من قبل عن أساتذة أبى عمرو وتنوع مدارسهم ، وكيف أن منهم رجالا من مختلف البلاد والمستويات العلمية .

فأبو عمرو إلى جانب كونه تميميا ، نشأ فى مكة وتلقى علمه وقرأته عن جمهور من القراء والعلماء المحققين من مختلف المشارب والنزعات ، ومن هؤلاء الأساتذة من التزم قراءة التحقيق ، ومنهم من روى عنه الإدغام ، وعلى كل فإن من أصحاب الإدغام غير أبى عمرو (الحسن البصرى وابن محيصن)<sup>(١)</sup> ، وهما اللذان أخذ عنهما أبو عمرو رواية الإدغام ، وقد صح أنهما قرآ به ، فأما الحسن البصرى فقد قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشى ، وقرأ حطان على أبى موسى الأشعرى كما قرأ الحسن على أبى العالية الرياحى ، وقرأ أبو العالية على أبى وزيد وعمر .

وأما ابن محيصن فقد قرأ على مجاهد ودرباس وسعيد بن جبير ، وقرأ مجاهد على عبد الله بن السائب ، وقرأ عبد الله على أبى وعمر ، كما قرأ على عبد الله بن عباس ، وقرأ درباس على ابن عباس ، وقرأ ابن جبير على ابن عباس وابن مسعود<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن ابن محيصن كان من قراء مكة ، فقد أخذ عنه أبو عمرو قراءة الإدغام إذن بمكة ، كما يلاحظ أن الحسن البصرى من قراء البصرة ، وقد تتلمذ عليه أبو عمرو هناك .

ويستفاد من هذا أن قراءة الإدغام لم تكن مقتصورة على مدرسة البصرة التى كان من أعلامها أبو عمرو ، وإنما كانت روايته منتشرة فى مراكز القراءة : مكة والمدينة حيث (أبو العالية شيخ أبى الحسن) ، وفى البصرة والكوفة جميعا ، ولكنها كانت أكثر شيوعا فى البصرة منها فى غيرها .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) النشر ج ١ ص ٦ .

ويعرفه سند قراءة كل من الحسن وابن محيصن المتصل برسول الله ﷺ نستطيع أن نقول : إن هؤلاء الصحابة هم الذين نقلوا قراءة الإدغام عن رسول الله ، وقد ثبت فعلاً أنهم قرءوا ببعض وجوه القراءة بصفة عامة ، « فقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في القراءات من نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم ، فذكر من الصحابة أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلياً ، وطلحة ، وسعداً ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالمًا وأبا هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعمر بن العاص ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وعبد الله بن السائب ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين ، وذكر من الأنصار أبا بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبا الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وأبا زيد ، ومجمع بن جارية ، وأنس بن مالك ، رضى الله عنهم أجمعين » (١) .

والملاحظ أن أبا موسى الأشعري لم يذكر ضمن هؤلاء الصحابة ، فلعله كان من الذين التزموا قراءة التحقيق القرشية .

وليس بمستغرب أن يقرأ صحابى كعمر بن الخطاب فيمثل في قراءته بعض ظواهر اللهجات ، رغم أنه قرشى ، فلقد شهد بنفسه ماذا كان يقصد الرسول باختلاف الأحرف التى نزل بها القرآن ، حين جرت بينه وبين هشام بن حكيم تلك المقالة التى رواها البخارى عن عمر نفسه قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئها رسول الله ﷺ ، فكذتُ أسأوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلبيتُه رداءه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ ، فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئها ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أُزِلْتُ ، ثم قال :

(١) القراءات واللهجات ص ١١٦ .

أقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني . فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف<sup>(١)</sup> .

ولعل هذا الحديث يلقي ضوءاً على جواز أن يقرأ القرشي بغير لهجته مما يتعلمه من خصائص اللهجات الأخرى ، فعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قرشيان من لغة واحدة وقبيلة واحدة<sup>(٢)</sup> ومع ذلك اختلفت قراءتهما ، والأمر على هذا لا يخلو من احتمالين : فإما أن يكون هشام قد تروى في غير قومه (قريش) فتعلم لغتهم ، وتكلم بها ، وهو كثير فيهم ، ووافق ذلك ماتعلمه من حروف القرآن عن النبي ، وإما أن يكون الاختلاف قائماً على أساس التلقين عن النبي ﷺ فيكون قد أقرأ عمر بوجه ، وأقرأ هشاماً بوجه آخر ، والقراءة — كما يقولون — سنة متبعة .

هذه الحادثة التي جرت بين عمر وهشام جرت أيضاً لكثير من الصحابة من أمثال أبي بن كعب وعمر بن العاص وابن مسعود وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

إلا أنه يبدو أن ابن مسعود كان أكثر الصحابة خروجاً على المصحف الإمام ، والذي يراجع كتاب المصاحف للسجستاني يلمس هذه الحقيقة ، فقد شغلت روايات اختلافه من الصفحات تسع عشرة ، من (٥٤ — ٧٣) ، ومن السور تسعاً وأربعين ، في حين لاتعدو مخالفة أى صحابى آخر للمصحف الإمام بضع آيات على أكثر تقدير .

ويمكن إرجاع مواضع مخالفته إلى نوعين :

الأول : (وهو الغالب) والاختلاف فيه أسلوبي — يتصل بالنظم — ولا علاقة

له بلهجة ، صوتياً أو لغوياً ، ومن أمثلته :—

★ أنه قرأ قوله تعالى « وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى » (س ٢ آ ١٩٧) : « وتزودوا وخير الزاد التقوى » .

(١) في اللهجات العربية ص ٤٣ .

(٢) النشر جـ ١ ص ٢٤ . ولرجع إلى كتابنا ( تاريخ القرآن ) — الطبعة الثانية .

(٣) في اللهجات العربية ص ٤٤ .

★ وقرأ قوله تعالى « وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » (س ٢ آ ١٩٦)

« وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ » .

★ وقرأ قوله تعالى « وَالْعَصْرَ » ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » (س ١٠٣) :

« والعصر » ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، وإِنَّ فِيهِ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » .

والسر في اختلاف هذه القراءات تتكفل ببيانها الكتب التي بحثت موضوع جمع القرآن وتدوينه ، أو موضوع النسخ والنسوخ في القرآن<sup>(١)</sup> .  
الثاني : والاختلاف فيه صوتي يمكن إرجاعه إلى الاختلاف في اللهجة ومن

أمثلته :

★ أنه قرأ قوله تعالى « مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَفُورِهَا وَعُذَسِهَا وَيَصْلَها » (س ٢ آ

: ٦١)

« مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَثُومِهَا وَعُذَسِهَا وَيَصْلَها » .

قال في اللسان : « والثوم لغة في الفوم وهي الخنطة »<sup>(٢)</sup> .

★ وقرأ قوله تعالى « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » (س ١٢ آ ١٣٣) :

« لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْمَلَ الرَّضَاعَةَ » . والكلمة « الرَّضَاعَةُ » تروى بالفتح

والكسر .

★ وقرأ قوله تعالى « فَلَارَقَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ » (س ٢ آ

: ١٩٧) .

« فلا رفوتٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج » .

★ وقرأ قوله تعالى « الْحَيُّ الْقَيُّومُ » (س ١٣ آ ١) : « الحي القيوم » قال في اللسان :

« وقرأ عمر : « الحي القيوم وهو لغة »<sup>(٣)</sup> .

(١) درسنا هذه القضية في كتابنا (تاريخ القرآن) بمجله مفتح .

(٢) اللسان ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) اللسان ج ١٢ ص ٥٠٤ .

★ وقرأ قوله تعالى : « قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ » (س ١١٥ آ ١١) :

« قَالَ اللَّهُ سَائِغٌ لَهَا عَلَيْكُمْ » .

★ وقرأ قوله تعالى : « قُلْ أَفَأَنْتُمْ خَدِّثُونَ أَوْلِيَاءَ » (س ١٣ آ ١٦) :

« قُلْ أَفَتُخَدِّثُكُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ » .

ويلاحظ على روايات السجستاني التي أوردنا نماذج منها ملاحظتان :

أولاً : أنها لم تذكر ما روى أن ابن مسعود كان يقرأ قوله تعالى : « حتى حين » : « عتني حين » على ما سيأتي ، الأمر الذي يقطع بأن قراءته كانت تحتوي على أمثلة لمجعية مشابهة ، غير ما روى السجستاني .  
وثانياً : أن المثال الأخير من قراءته دليل نصي على أنه كان يدغم بعض الحروف .

وقد كانت مبالغة ابن مسعود في التزام رواياته والاعتزاز بقراءته ، مدعاة إلى أن ينكر عمر رضی الله عنه مسلكه ، فكتب إليه حين علم أنه يقرئ الناس « عَتْنِي حِينَ » :

« إِنْ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ بِلُغَةِ هَذِهِ ، فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قَرِيشَ ، وَلَا تَقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هَذِهِ » (١) . وقد كان اتجاه ابن مسعود سائداً في الكوفة ، وإليه تنتهي قراءة (عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش) (٢) ، وحمزة والكسائي والأعمش من رواة الإدغام غير أبي عمرو .

إلى هنا والجواب عن السؤال السابق لم يتحدد : لماذا اشترى أبو عمرو بالإدغام فنسب إليه دون غيره من القراء ؟ .. ونقول : إن أبا عمرو بحكم قراءته على كثير من الأئمة قد جمع إليه رواياتهم جميعاً ، ومن بينها روايات الإدغام ، وقد كان إلى

(١) القراءات واللهجات ص ٨ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٥٩ ؛ وقد تعرضت قراءة ابن مسعود لحرب أعلنها على قراءها الحجاج ، فقد كان يقول : لا أبجد أحداً يقرأ على قراءة ابن أم عبد — يعني ابن مسعود — إلا ضربت عنقه ، ولأحکمتها من المصحف ولله فضل عتير « ابن الأثير ج ٤ ص ١٣٣ » .

جانب ذلك يستشعر الاعتزاز بقومه ، وبخاصة حين انتقل إلى البصرة مركز الحركة العلمية آنذاك ، وحيث الصراع القبلي على أشده ، فكان من الطبيعي أن يكون اختياره لقراءته من بين ذلك الحشد الهائل من الروايات والقراءات الذي تحصيل لديه متأثراً — دون قصد — بلهجة قومه « تميم » ، تلك اللهجة التي لم تفقد صلتها بالإدغام رغم شيوعه على ألسنة العرب جميعاً وقد قال : « إن الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره » دعماً لاتجاهه ، إلى جانب كونه تقريراً لواقع لغوى لامراء فيه ، فأبو عمرو في اختياره لقراءته كان خاضعاً لاعتبارين :

(١) التزام الصديق في الرواية عن النبي ﷺ أولاً وقبل كل شيء ، وذلك أساس اختياره .

(٢) الصراع العلمي بين القبائل التي دخلت في الإسلام ، وقد ألقى هذا الاعتبار ظله على انفراده بالإدغام بهذه الصورة الشاملة ، ولم يكن هذا الانفراد انتصاراً خالصاً للهجة معينة ، بقدر ما كان استخداماً لظاهرة لغوية راقية ، في تلاوة أرق نص لغوى ، وإن انتسبت الظاهرة في الأصل إلى مصدر لهجي .

ويتضح هذان الاعتباران في حديثه للأصمعي حين قال له : « لو نَهَيْتُ لِي أَنْ أَفْرِغَ مَائِي صَدْرِي فِي صَدْرِكَ لَفَعَلْتُ ، لَقَدْ حَفِظْتُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ لَوْ كُتِبَتْ مَاقَدَّرَ الْأَعْمَشُ عَلَى حَمْلِهَا ، وَلَوْ أَنَّ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إِلَّا بِمَا قُرِئَ لَقَرَأْتُ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا ، وَذَكَرَ حُرُوفًا<sup>(١)</sup> » .

ومعلوم أن الأعمش كوفي من الموالى معاصر لأبي عمرو ، ولعل من الحروف التي ذكرها أبو عمرو للأصمعي ما ينقاس فيه الإدغام طبقاً لقوانين الأصوات العربية ، ومع ذلك لم يدغمه لأن الرواية لم ترد به ، كما سيتضح ذلك أثناء حديثنا عن « رواية الإدغام في قراءة أبي عمرو » .

فهذا هو السر في اشتباه أبي عمرو برواية الإدغام وزيادته فيه ، فأما طريقه في هذه الرواية فنقصه فيما يلي من الحديث .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .



### « رواية الإدغام بين أبي عمرو وغيره من القراء »

قال ابن الجزرى : « فأما رواته (الإدغام الكبير) فالمشهور به والمنسوب إليه واختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء ، وليس بمفرد به ، بل قد ورد أيضا عن الحسن البصرى ، وابن محيصن ، والأعمش ، وطلحة بن مُصَرِّف ، وعيسى ابن عمر ، ومسلمة بن عبد الله الفهرى ، ومسلمة بن محارب السدوسى ، ويعقوب الحضرمى ، وغيرهم »<sup>(١)</sup> .

ومن الممكن أن نقسم رواية الإدغام الذين ذكرهم ابن الجزرى في هذا النص بالإضافة إلى غيرهم من القراء تقسيما زمنيا إلى ثلاث طوائف :

**الطائفة الأولى :** القراء الذين سبقوا أبا عمرو في رواية الإدغام فتلقى عنهم ، ولم يذكر من هذه الطائفة غير ثلاثة هم : الحسن البصرى ( ١١٠ هـ ) ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن ( ١٢٣ هـ ) ومحارب بن دثار السدوسى<sup>(٢)</sup> الكوفى القاضى الذى عرض على أبيه ، وعرض أبوه على عمر بن الخطاب .

**الطائفة الثانية :** القراء الذين عاصروا أبا عمرو ، وهم طائفة كثيرة منهم سليمان الأعمش ( ١٤٨ هـ ) وطلحة بن مصرف ( ١١٢ هـ ) وقد أخذ عن الأعمش ، كما أخذ عن شيخيه إبراهيم النخعى ، ويحيى بن وثاب ، وعيسى بن عمر ، ( ١٤٩ ) . ومنهم مسلمة بن عبد الله الفهرى البصرى — قال فيه ابن الجزرى : « لا أعلم على من قرأ ؟ » وقال محمد بن سلام : كان مسلمة بن عبد الله مع ابن أبى إسحاق وأبى عمرو ابن العلاء ، وقال ابن مجاهد : « كان من العلماء بالعربية ، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لأبى عمرو ، وروى حروفا لم يدغمها أبو عمرو »<sup>(٣)</sup> ، ومنهم مسلمة بن محارب بن دثار السدوسى وقد عرض على أبيه .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٤٢ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٢٩٨ .

**الطائفة الثالثة :** وهم القراء الذين كانوا بعد أنى عمرو ، ومنهم : سلام الطويل ، تلميذ أنى عمرو ، ويعقوب الحضرمي الذي قرأ — في رواية — على أنى عمرو ، وفي أخرى على بعض تلامذته من أمثال : سلام الطويل<sup>(١)</sup> (١٧١ هـ) وعصمة بن عروة الفقيمي<sup>(٢)</sup> ، كما عرض على مسلمة بن محارب ، وعلى تلميذه شهاب ابن شرنفة وغيرهم .

وأما هذه الطوائف الثلاث ليس لنا من ملاحظة سوى أن الطائفتين الأوليين هما أجدر بأن ينسب إليهما الإدغام ، إذا ما أريد أن ينسب لغير أنى عمرو ، أما الطائفة الثالثة فليس رجالها سوى تلامذة لأنى عمرو أو لمن عاصروه أو أخذوا عنه ، وحسبنا أن ننسب رواية الإدغام لأساتذتهم ، وإن كان لهم فضل فهو في تجميع الروايات ، والاختيار من بينها ، كما فعل يعقوب .

كذلك نلاحظ أن ابن الجزرى حين تحدث عن إسناد قراءة مسلمة بن محارب ابن دثار السدوسي قال : (عرض على أبيه) ، وقال عن أبيه محارب : (عرض على أبيه عن عمر بن الخطاب) ثم قال : (وروى عن جابر وابن عمر) ، وقد دعانا هذا إلى أن نلاحظ أن مسلمة لم يعرض على غير أبيه من الشيوخ ، وأن أباه لم يعرض على غير أبيه عن عمر بن الخطاب ، فقد انحصر سند قراءتهما بالإدغام في عمر بن الخطاب ، وإن قيل : إن محاربا قد روى عن جابر وابن عمر ، فالرواية شيء والعرض شيء آخر ، ومعنى ذلك أن عمر بن الخطاب كان أحد المصادر التي روت قراءة الإدغام عن رسول الله ﷺ ، وأخذت عنه هذه القراءة .

والعجيب أن هؤلاء الذين روى عنهم الإدغام جميعا قد اتصلوا في أخذ قراءتهم بعمر بن الخطاب ، فالحسن البصري أخذ عن أنى العالية ، وقرأ أبو العالية على عمر . وابن عيصم أخذ عن مجاهد ، وقرأ مجاهد على عبد الله السائب ، وقرأ عبد الله على

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٥١٢ .

عمر ، وسليمان الأعمش قرأ على علقمة بن قيس وسمع علقمة من عمر ، كما قرأ على مجاهد ، ومجاهد متصل بعمر . وطلحة بن مصرف أخذ عن الأعمش المتصل بعمر ، وعيسى بن عمر تلميذ الحسن البصري ، ومسلمة بن عبد الله الفهري كان مع أبي عمرو ، فلا شك أن مصادرهما تكاد تكون واحدة ، وإن غمض ذلك على ابن الجزري ، وسلام الطويل تلميذ لأبي عمرو ، وقد نقل حروفه إلى يعقوب الحضرمي ، فإذا ما التفتنا إلى أبي عمرو فسنجد متصلاً بقراءة عمر بن الخطاب من طرق عدة ، من طريق الحسن البصري عن أبي العالية ، وشيبة بن نصاح الذي سمع من عمر بن الخطاب ، ويزيد بن رومان عن عبد الله بن عياش الخزومي ، وأبي العالية ، ومجاهد بن جبر عن عبد الله بن السائب ، وحמיד بن قيس الأعرج عن مجاهد ، وابن عيمص عن مجاهد .

وبقية شيوخ أبي عمرو منهم اثنان رويا عن ابن عمر هما : عكرمة بن خالد ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وكلاهما قرأ على ابن عباس ، وأربعة لم يتصلوا في روايتهم بعمر ، وهم : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعاصم بن أبي النجود ، ودرباس مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح .

ولا نكاد نجد صحابياً تواترت قراءته ، بوجه واحد من وجوه القراءة إلى الحد الذي بلغت قراءه عمر بن الخطاب بين رواية الإدغام ، وفي هذا ما يدعونا إلى القول بأن احتمال ورود قراءة الإدغام على لسان عمر بمخاصة احتمال غير بعيد ، بل هو أمر ترشدنا إليه القرائن التي عرضناها بعد أن تتبعنا رجال السند مع كل قارئ من هؤلاء القراء ، وليس معنى أن قراءة رواية الإدغام متصلة بعمر بن الخطاب أنها منقطعة عن سواه ، بل المراد أن عمر هو الشخصية التي تكررت مع كل منهم ، على حين اختلفت نسبة ورود البقية الأخرى من الصحابة القراء معهم كابن مسعود وعلى وعثمان وابن عباس وأبي وغيرهم .

على أن من الروايات ما يخبر بأن ابن عباس رضي الله عنه ، قد قرأ بحروف من الإدغام ، وذلك ما روى عن عمرو بن دينار قال : ( سمعت ابن عباس يقول : هل

تَرَى (مِنْ تَرَى) يُدْغِمُهَا ، يعنى اللام فى التاء - كذا نقل هذا الحرف مدعما « قال السيرافى : « وأدغم أبو عمرو لام (هل) فى التاء ، ولم يدغم لام (بل) فيها ، قرئ : (هل تَرَى مِنْ فُطُور) ، (هل تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ) وروى عنه أيضا : (هل تُعَلِّمُ لَهُ سَمِيًّا) ، ولم يدغم (بَلْ تَأْتِيهِمْ بَقَّةٌ) ونحوها ، وذكر بعض من احتج عنه للفرق بينهما أنه اتبع الأثر<sup>(١)</sup> ، وهو ما رواه عمرو بن دينار عن ابن عباس .

يضاف إلى ذلك ما روى من أن ابن مسعود كان يقرئ الناس بحروف من الإدغام ، ومن لهجته الهلالية ، على ما سبق تفصيله<sup>(٢)</sup> .

فلا شك أنه وقد اشتهر عنه غرامه بقراءة القرآن بحروف من اللهجات أن يكون قد لَقِّنَ قِراءةَ الإدغام تلاميذه من أمثال زر بن حبيش ، الذى أخذ عنه عاصم ، وعلقمة بن قيس الذى أخذ عنه الأعمش ، من طريق يحيى بن علقمة ، وسعيد بن جبير الذى أخذ عن ابن مسعود ، كما أخذ عن ابن عباس ، فهذه هى طريق أبى عمرو فى رواية الإدغام ، وهذه هى مكانته بين رواته من غير القراء العشرة .

أما مكانته بين رواته من القراء العشرة فمن المعلوم أن يعقوب الحضرمى وهو أحد هؤلاء القراء قد أخذ القراءة عرضا على أبى عمرو ، وروى أيضا عن سلام الطويل حرف أبى عمرو بالإدغام ، حتى لقد روى ابن الجزرى عن صاحب المصباح عن روس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب : إدغام كل ما دغمه أبو عمرو من حروف المعجم ، أى من المثلين والمتقارنين .

وقد وردت روايات فى الإدغام عن حمزة ، وافق فيها أبى عمرو فى حروف ، وانفرد دونه بحروف ، وكذلك فعل يعقوب<sup>(٣)</sup> ، كما وردت روايات أخرى عن الكسائى يأخذ فيها بإدغام أمثلة من الصغير ، وغالبا ما يتفق جماعة من القراء على هذا النوع

(١) شرح السؤل لكتاب سيره ج ٣ مخطوط .

(٢) صفحة ٦٣ وما بعدها .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٠٠ .

من الإدغام ، أى : حين يكون الأمر متعلقا بمثال واحد فيقال مثلا : أدغم أبو عمرو حمزة والكسائى وخلف الذال فى التاء فى قوله تعالى : (فَبِذْئِلْهَا)<sup>(١)</sup> . وأدغم أبو عمرو حمزة وخلف والكسائى وأبو جعفر الذال فى التاء فى (عَدَّتْ يَرْبَى) فى غافر والدخان<sup>(٢)</sup> ، ويقال أيضا : أدغم الكسائى ويعقوب وخلف وهشام النون فى الواو من (يَسْ وَالْقُرْآن)<sup>(٣)</sup> .

كما روى عن عبد الله بن كثير المكي إدغام التاء فى أول الفعل المستقبل علامة للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة فى تاء بعدها فى أحرف كثيرة ، منها ما قبله متحرك ، ومنها ما قبله ساكن من حروف المد واللين ، ومنها ما قبله ساكن من غير حروف المد واللين ، فأما ما قبله متحرك فنحو قوله (فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِك) — (هَيَّ تَلْقَفْ مَا بِأَفْكَوْنَ) ، وأما ما كان قبله ساكن من حروف المد واللين فنحو قوله (وَلَا تُيْمَمُوا الْحَبِيثَ) (وَلَا تَفْرَقُوا) (وَلَا تَنَازَعُوا) ، وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد واللين فكقوله عز وجل : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (وَ إِذْ تَلَقَّوْهُ بِالْأَسِيتِّكُمْ)<sup>(٤)</sup> .

وبذلك يعلم أن الإدغام الكبير قد انفرد بروايته من بين القراء العشرة أبو عمرو ، وتبعه تلميذه يعقوب مع اختلاف يسير ، وأما حمزة فقد أجاز أمثلة مفردة ، وأما بقية من أدغم منهم ، فإن روايتهم قد انصبت على الصغير ، مع اشتراك أى عمرو فيها جميعا على وجه التقريب ، فهو بالنسبة إليهم قاسم مشترك فى جميع روايات الإدغام الصغير والكبير .

### موقف الرواة من إدغام أى عمرو

بقيت كلمة لأبد منها تتصل بموقف الرواة من قراءته بالإدغام والإظهار ، وقد قسم ابن

(١) النشر ج ٢ ص ٦٦ .

(٢) السابق .

(٣) المرجع السابق ص ١٧ .

(٤) شرح السوالم لكتاب سيبويه ج ٣ خطوط .

الجزري رواة القراءة ومؤلفي الكتب إلى طوائف بحسب موقفهم من رواية الإدغام ، فمنهم من لم يذكر الإدغام البتة ، ومن هؤلاء أبو عبيد في كتابه ، وابن مجاهد في سبعة ، ومكي في تبصرته ، والطللمنكي في روضته ، وابن سفيان في هاديته ، وابن شريح في كافيته ، والمهدي في هدايته ، وأبو الطاهر في عنوانه ، وأبو الطيب بن غلبون وأبو العز القلاتسي في ارشاديهما ، وسبط الحياط في موجزه ، ومن تبعهم كابن الكندي وابن زريق ، والكمال ، والديواني وغيرهم<sup>(١)</sup> .

ومنهم من ذكر الإدغام في أحد الوجهين عن أبي عمرو بكماله من جميع طرقه ، وهم الجمهور من العراقيين وغيرهم<sup>(٢)</sup> .

ومنهم من ذكر الإدغام رواية عن الدوري والسوسي معا كأبي معشر الطبري في تلخيصه والصغراوي في إعلانه<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من خص بالإدغام السوسي وحده ، كصاحب التيسير وشيخه أبي الحسن بن غلبون والشاطبي ومن تبعهم<sup>(٤)</sup> .

ومنهم من ذكره عن غير طريق الدوري أو السوسي ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي وشجاع عن أبي عمرو ، كصاحب التجريد والمالكى صاحب الروضة<sup>(٥)</sup> .

ومع اختلاف رواة الإدغام . ومع اختلاف مصادر هؤلاء الرواة عن أبي عمرو فإنهم جميعاً قد ذكروا مع الإدغام تخفيف الهمزة ، وهذا النهج من التلازم بين الإدغام وتخفيف الهمز تلازم طبيعي ، لأنه يتفق وطريقة أبي عمرو في تعمد التخفيف ، والتماس

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

أسبابه ، على ماسيأني ، قال أبو الفتح ابن فارس بن أحمد في صفة هذه الرواية :  
 « وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر النحير ، الذي عرف وجوه القراءات  
 ولغات العرب »<sup>(١)</sup> .

هذا فيما يتصل برواية الإدغام وسنده ، فأما بقية الأصول المروية عن أبي  
 عمرو في قراءته فحسبنا أن نعرضها عرضاً موجزاً في الباب التالي ، ثم نفرغ للدراسة  
 الإدغام من الوجهتين الصوتية والنحوية ، لمعرفة أثر القراءات في مجالها ، في البابين  
 الثالث والرابع إن شاء الله .

\*\*\*

---

(١) المرجع السابق .





## الباب الثاني

قراءة أبي عمرو بن العلاء  
أصولا وفرشا



## الفصل الأول

### أصول القراءة

#### توطئة

نرى لزوما علينا قبل أن نعرض أصول قراءة أى عمرو ، أن نشير في إيجاز إلى كيفية اجتماع هذه الأصول في قراءته ، وأن نفسر المقصود بكلمة « الاختيار » لديه . فقد عرفنا في الباب الأول أن أبا عمرو قد اختار قراءته ، وأن لهذا الاختيار قيمة تميزه عن سائر القراء . فما المقصود بهذا الاختيار ؟ وما الدلالة الحقيقية الكامنة وراءه ، بيئية أو نحوية أو لغوية ؟

أما الدلالة التي يحملها اختياره فموضع دراستها هو البابان الثالث والرابع من هذه الدراسة . وأما المقصود بالاختيار فله قصة ومعنى سنتحدث عنهما الآن .

ويتصل بالاختيار مسألة أخرى ذات علاقة باستخدام بعض الأصول في حال ، وإعمالها في حال أخرى ، تلك هي كيفية التلاوة . فقد كان أبو عمرو يربط بعض أصول اختياره بالكيفية التي يجري عليها في تلاوته ، (فهو إذا أدرج — أى أسرع في القراءة — لم يهزم ، كما أنه لم يكن يهزم في الصلاة ) وحين يدغم . فالهمز على ذلك مرتبط لديه بمسلكه في التلاوة ، ولا شك أنه كان في ذلك متبعا لامتدعا ، أى : أنه كان ملتزما برواية عن رسول الله ﷺ ، علمته كصفات التلاوة التي أثرت عنه .

ولذا نجد من المناسب أن نذكر شيئا عن هذه الكيفيات ، وتنوعها لدى أى عمرو بحسب المواقف ، ليكون في وسعنا استخدام مصطلحاتها بعد ذلك دون تخرج .

\*\*\*

### معنى الاختيار

ربما لاستطيع أن نكشف عن معنى الاختيار بأجلى صورة إلا إذا تتبعنا المراحل التي مرت بها القراءة في المجتمع الإسلامي ، منذ عهد رسول الله ﷺ ، إلى أن جاء جيل تابعي التابعين الذين كان منهم أبو عمرو بن العلاء .

فقد كانت القراءة على عهد النبي ﷺ تلقينا مباشرا منه لصحابته ، يُقرئهم مايوحى إليه ، فيحفظونه عن ظهر قلب ، ويكتبه أمناء الوحي على قطع العظم والفخار وقصاصات الجلد ، وكان أهم ما في الأمر أن الصحابة تلقوا القرآن منه ( حرفا حرفا ، لم يملوا منه حركة ولا سكونا ، ولا إثباتا ولا حذفًا ، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم ، وكان منهم من حَفِظَهُ كُلَّهُ ، ومنهم من حفظ أكلوه ، ومنهم من حفظ بعضه . كل ذلك في زمن النبي ﷺ ) (١) .

وقد حدثت على عهد النبي ﷺ حوادث — سبق أن أشرنا إلى بعض منها — دلت على أن القرآن كان يقرأ على وجوه متعددة ، تبعًا لاختلاف القبائل واللهجات . يقول ابن قتيبة : ( وكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرء كل أمة بلغتهم ، وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي يقرأ : عتي حين ، والأسدي يقرأ : تعلمون ، والتميمي يهز ، والقرشي لا يهز ) (٢) .

وتوفي رسول الله ﷺ ، وأصحابه يعلمون من أصول القراءة وأوجهها ما لقنوه من النبي ، وكان كل منهم متمسكا بما علَّمَهُ رسولُ الله ، شديد التعلق به ، لما يرى في ذلك من اتباع لأمر نبيه وإقراره . وانتشر هؤلاء الصحابة في أنحاء الأرض ، إبان حركة الفتوحات الإسلامية ، بما حملوا من قرآن ، على الوجه الذي أقر النبي كل واحد عليه ، فأحدث تعدد الأوجه واختلافها اختلافات كبيرة في صيغة القرآن ، لعدم وجود النص

(١) النشر ج ١ ص ٦ .

(٢) ل اللهجات العربية ص ٤٦ .

محروا مضبوطا في أيديهم ، فقد كان مكتوبا في الصحف بعد أن نسخه أبو بكر رضى الله عنه في خلافته ، وأودعه بيت حفصة زوج النبي ﷺ ، فكان من السهل على ذوى الأهواء أن يهتبلوها فرصة يحرفون فيها الكلم عن مواضعه ، بزعم أن ذلك جاء لهجة معينة ، أو على لسان قبيلة من القبائل . وترامى الأمر بخطورته إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه فاهتم به ، وكان كتابته للمصاحف في هذه الحقبة من تاريخ المجتمع الإسلامى أعظم الأحداث بركة على هذه الأمة ، فقد حفظ عليها وحدتها ودينها ، حين نفى عن نص القرآن مادخله من عبث المتعاشين ، وأبقى ماورد عن النبي متواترا كما هو في صدر الصحابة الثقات . يقول ابن الجزرى : ولما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضى الله عنه حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان ، فرأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول أحدهم للآخر : « قراءتى أصح من قراءتك » ، فأقرعه ذلك . وقدم على عثمان ، وقال : « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى » ، فأرسل عثمان إلى حفصة ( زوج النبي ) أن أرسلى إلينا بالمصحف ننسخها ثم نردها إليك ، فأرسلتها إليه . فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف ، وقال : إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإما نزل بلسانهم (١) .

ومعنى ذلك أن المصاحف التى كتبها عثمان كانت تحوى ماصح لدى كاتبها من أوجه في القراءة ، أجمعوا على أنها كانت بأمر النبي وإقرائه . فأما ما اختلفوا فيه مع زيد فقد كتبوه بلسان قريش . ولسنا نشك — في ضوء هذا النص — في أن الأوجه التى قرئ القرآن بها ، والتى سماها النبي ﷺ « أحرفا » في حديثه : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إنما هى غالبا لهجات تواترت قراءة القرآن بظواهرها ، بقطع النظر عن مدلول العدد الذى اختلف فيه ، ولا مجال لذكر الخلاف حوله . فهو مفصل في مظانه القديمة والحديثة (٢) .

(١) النشر ج ١ ص ٧ .

(٢) تناولنا هذه المسألة في كتابنا عن ( تاريخ القرآن ) .

وقد استطاع الصحابة الذين كتبوا هذه المصاحف أن يجمعوا بين الأوجه المتواترة لديهم في القراءة عن طريق إطلاق الرسم ، وعدم تقييده بالنقط والشكل ، كما « يحتمل ماصح نقله وثبت روايته » (١) .

وتلقى الناس المصاحف في كل قطر من الأقطار التي وجهت إليها ، فمصحف بالمدينة وآخر بمكة ، وثالث بالكوفة ، ورابع بالبصرة ، وخامس بالشام ، وسادس باليمن ، وسابع بالبحرين — تلقوا المصاحف ، وبينهم من الصحابة من كان لديهم قراءات أخذوها عن النبي ﷺ ، فطابقوا مآلدهم وما يجدون في المصحف المكتوب ، فأسقطوا ما شذ عنه ، وقرعوا بما وافق نصه ، واحتمله رسمه . ومن هنا كان أغلب أوجه الخلاف منحصرًا في نطاق الرسم العثماني .

وترقى على يد هؤلاء الصحابة جيل من التابعين أدخلوا عنهم طريقتهم في القراءة ، وحملوا عنهم أمانة العلم بالقرآن ، وكان كل تابعي يحفظ القرآن على الصورة التي تلقها عن شيخه الصحابي ، وكان هؤلاء التابعون منتشرين في مراكز العالم الإسلامي الجديد ، بين مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ، وهي العواصم الخمس الكبرى التي أصبحت فيما بعد مراكز إشعاع الثقافة الإسلامية .

بيد أن هؤلاء التابعين لم يكونوا على تمرد كامل لقراءة القرآن ، بل كانوا مشغولين بالولاية والإفتاء والتفسير ، وبالصراع السياسي — على ما عرفناه عن سعيد بن جبير ، وعلى ما كان عليه غيره . ولكن جاء من بعدهم ( قوم تجردوا للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فيها أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم ) (٢) .

وقد كان أغلب هؤلاء المتجردين من الموالى ، الذين لا يظنون أن لهم حظًا في الصراع السياسي ، فانصرفوا إلى سلفهم من التابعين يأخذون عنهم ، وغالبًا ما نلهمس اقتصار الواحد منهم على الأخذ عن شيخ واحد ، وقليلًا ما نجد منهم من أخذ عن

(١) المرجع السابق .

(٢) الشر ج ١ ص ٨ .

شيخين أو ثلاثة — كما حدث لعاصم ابن أبى النجود — وقد سبق القول فى ذلك ، فى الباب الأول .

كان من هذا الجيل أبو عمرو بن العلاء ، وكان على غير سنة معاصريه — جولة رحالة بين الأمصار ، لم يترك إماما من الأئمة سمع به إلا ذهب إليه يستمنحه علمه ، ويستهديه قراءته ، حتى تجمع لديه محصول وافر من روايات الأئمة فى القراءة واللغة ، لم يسنح لغيره — كما قلنا — فكان شأنه فيما تحصل لديه شأن العالم الناقد البصير بكل تفصيل فى القراءة ، يعرف مصدره ، ويضبط أدأه ، وينسب لبيته التى يوافقها ، فسلك فى قراءته طريقة فذة ، هى أنه اختار أصولها ومفرداتها اختيارا دقيقا ، يدل على علم الرجل واقتداره ، فهو من هذا الوجه صاحب قراءة لا مقلد ، وهو معتمد دائما على صحيح الروايات .

وهذا هو معنى الاختيار ، أنه انتقى أصول قراءته ومفرداتها انتقاء لا يتقيد بمذهب ، ولا يمكن أن ينسب إلى مصدر بذاته من المصادر التعليمية فى عصره ، لأنه اختار بناء على فكرة ، لايوحى من النقل والتقليد اللذين جرى عليهما معاصروه من القراء . ومن ثم يمكن أن نقول : إن قراءته لاتشبه قراءة بعينها ، ولكن فيها مشابه من قراءات كثيرة ، تكشف عنها مؤلفات الفن ، وبخاصة ما تحدث منها عن طرق الأخذ والرواية .

★ ★ ★

### كيفية القراءة

إذا أردنا أن نعالج موضوع كيفية القراءة عند القراء كان لزاما علينا أن نتبع الآثار الواردة فى كيفية التلاوة عن النبى ﷺ ، فإن القراء لم يأتوا فى هذا الباب بدعا ، بل كانوا أتباع رواية ، وتلاميذ مدرسة ملقنين ، توارثوا طريقة النطق جيلا عن جيل ، واحتفظوا فى نطقهم بتلك الخصائص المتوارثة ، المروية عن النبى ﷺ ، وغاية جهدهم أنهم وضعوا لتلاوتهم قواعد خشية الإخلال بها ، نقصا أو زيادة ، فكانت قواعد المد والقصر ، والإدغام والتسهيل ، والغنة والإخفاء ، وما إلى ذلك من الأحكام — محاولة منهم لتقعيد الكيفية المروية بشأن تلاوة القرآن .

ومن الأحاديث المروية في هذا الشأن ما جاء في جامع الترمذى وغيره عن يعلى ابن مالك أنه سأل أم سلمة رضى الله عنها عن قراءة رسول الله ﷺ فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا ، قالت عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها » (١) .

وروى النسائى وابن ماجه عن أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى ﷺ قام بآية يرددها حتى أصبح : « إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ » (٢) .

وفى صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال : « كانت مدا ، ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » بمد الله ، ومد الرحمن ، ومد الرحيم » (٣) .

فإذا أضفنا إلى هذه الأحاديث ماورد فى تفسير قوله تعالى : « وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً » وقوله : « وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً » ، قال ابن عباس : « بَيِّنُهُ » ، وقال مجاهد : « ثَانٌّ فِيهِ » ، وقال الضحاك : « الْيَدُّ حَرْفًا حَرْفًا » يقول تعالى : « تَلَبَّثْ فِي قِرَاءَتِهِ وَيَسْمُكُ فِيهَا ، وَأَفْصِلُ الْحَرْفَ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ » (٤) . — إذا أضفنا ذلك أمكننا أن نكون صورة تقريبية عن كيفية القراءة القرآنية على عهد رسول الله ، أعنى : القراءة المستحبة ، فقد كانت كما هو واضح من هذه الآثار قراءة مُتَأَنِّية يُقَصِّدُ بها رسول الله ﷺ التأمل والتعبد ، كما فى قراءة قيام الليل ، أو يُقَصِّدُ بها تعليم الصحابة كيفية القراءة إذا كان بمحض منهم .

واستمرت الحال على ذلك من بعد الرسول ، يتبارى القوم فى تجويد قراءتهم ، ملتزمين ما روى لهم من معالم قراءة رسول الله ، يَمْلُؤُونَ أَحْرَفَ الْمَدِّ عَلَى تَفَاوُتِ فِيمَا

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٨ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) السابق .



بينهم ، ويُثَوِّنُ النونات ، ويفصلون الحرف في نطقه عن سابقه ، ولاحقه ، ليحكمهم أن يحققوا الكلمات ، ويتأملوا في خلال ذلك معانيها ، وكانوا يعدون ذلك من باب القرية إلى الله ، فقد روى عن زهد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أُنزل » — أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١) .

حتى إذا انحدر الزمن بالناس ، وزاد القارئون ونقصوا فيما تُعْرَفُ عليه من تقاليد القراءة القرآنية ، نهض القراء إلى وضع قواعد القراءة ليرسمها المبتدئون ، وهى قواعد تنأى بهم عن الإخلال بقراءة القرآن ، بالنقص أو بالزيادة ، وأغلب الظن أنها لم تكن تنطبق إلا على القرآن ، فلم يكن الشعر يُقرأ بمدٍّ أو غُنٍّ ، إذ لم تكن بالناس حاجة إلى تأمله أثناء قراءته ، بل كان يكفى أن يقرأه قراءة عادية ، خالية من القيود التى يلتزمها قراء القرآن . ومن هنا انفصلت قراءة القرآن عن أسلوب القراءة فى غير القرآن ، فى الشعر وفى النثر ، وزاد الانفصال كثيرا حين فشت العاميات على الألسنة ، ومنهج العامية فى النطق لا يفرق بين أول الكلمة وآخرها ، فهو لا يلتزم غالبا بأية حركة فى أواخر الكلمات ، إذ إن الكلمات فى العامية تُلقَى سريعة متصلة ، ولكن الذى يبدو لنا حين نراجع القواعد التى رسمها القراء للنطق منذ بعيد ، ثم نقارن بينها وبين النطق الذى يلتزمه القراء الآن ، يبدو لنا أنه لا فرق يُحَسُّ بين الجانبين ، إلا فى نطق الضاد ، فإن المحدثين من القراء لا ينطقونها ، أو لا يحاولون النطق بها رخصة كما وصفت فى كتب القراءات ، وإنما تنطق بها ألسنتهم شديدة ، وإن كان بعض المجيدين منهم قادراً أن يُمَثِّلَ فى نطقه الضاد القديمة والحديثة ، كما هو واضح لدى السماع ، وهو ما سنعالجه فيما بعد فى وصف الأصوات الفصحى .

أما الطاء والقاف المجهورتان فقد همستا نهائيا على ألسنة القراء وغيرهم . حتى لم يبق لهما من أثر إلا على ألسنة بعض قراء السودان ، حيث ينطقون القاف (مُثَيِّنَةً) ، مجهورة ، ولدينا على ذلك بعض التسجيلات ، وفيما عدا ذلك يؤدى قراء القرآن أصوات اللغة القرآنية أداءً محققاً ، يبالغون فيه حرصاً على ألا يهبط نطقهم إلى مستوى النطق

الشائع ، حتى لنكاد ندعوهم أحيانا بالمتقهرين ، رغم أنهم هم البقية الباقية من تراث النطق العربي الفصيح .

وحقا لا نتصور وجود فرق ذى بال على عهد الرسول ﷺ بين طريقة النطق فى اللغة النموذجية وقراءة القرآن ، اللهم إلا ما كان من أناة يقصد بها التأمل فى نظم الآيات أو معناها ، أما بعد أن اختلطت الألسنة ، واشتبهت أوجه النطق ، فقد ظهر الفرق واضحا بين كلتا الطريقتين .

بقى أن نعلم أن القراء إنما يلتزمون الدقة فى إخراج الأصوات فى قراءة القرآن فى نهج واحد من القراءة ، هو ما أسموه « قراءة التحقيق » ، فقد قسم القراء كيفية القراءة إلى ثلاث طرق : —

**طريقة التحقيق :** وهى عندهم عبارة عن « إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، وتحقيق الهمزة ، وإتمام الحركات ، واعتدال الإظهار والتشديدات ، وتوفية الغنات ، وتفكيك الحروف ، — أى بيانها — وإخراج بعضها من بعض بالسكينة والترسل ، واليسر والتؤدة ، وملاحظة الجائز من الوقوف ، ولا يكون غالبا معه قصر أو اختلاس ، ولا إسكانٌ محرك ولا إدغامه » <sup>(١)</sup> . وغير خاف أن مراعاة هذه الاعتبارات جميعا ليست من السهولة بحيث يتقنها القارئ فى زمن وجيز ، وإنما يحتاج لكى يتعودها إلى مواظبة التدريب حتى يألفها ، وتصبح له عادة ، فلا شك أنها قيود ثقيلة ، وقد حذر القراء من الشطط فى التزامها ، والمبالغة فى تطبيقها إلى حد تحريك السواكن ، وتوليد الحروف من الحركات ، وتكرير الرءاءات ، وتعتنين النونات بالمبالغة فى الغنات ، فقد روى أن حمزة إمام المحققين قال لبعض مَنْ سمعه يُبالغ فى ذلك : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا كَانَ فَوْقَ الْجُمُودِ فَهُوَ قَطَطٌ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ بَرَصٌ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ » <sup>(٢)</sup> .

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة والجمد : الشعر الحشن غير المسترسل ، والقطط : الشعر شديد

الجمدة : كشم التزنج .

قال ابن الجزرى : « وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق هو مذهب حمزة وورش عن غير طريق الأصبهاني ، وقيية عن الكسائي ، والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأشناني عن حفص ، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام ، وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان » (١) ، ثم أورد إسناد هذه القراءة متصلا ، مبتدئا بنفسه متبها بقراءة النبي ﷺ التحقيق . ثم قال : « قال الحافظ أبو عمرو الداني : هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد » (٢) . وقد كان أبو عمرو يقرأ هذا التحقيق في غير الصلاة ، إذا مقصد التلاوة المفصلة ، فيجانب حيثئذ الإدغام وإسقاط الهزمة ، على ما تنبىء الإشارة إليه . تلك هي الطريقة الأولى من طرق القراءة ، وهي — إن صحت أوصافها — تدعونا إلى أن تأمل طريقة القراء في عصرنا هذا بتنغم القراءة وموسقيتها ، فإذا كانت قراءة التحقيق تتسم بالتؤدة ، وتفكيك الحروف ، وتوفية الغنات ، إلى غير ذلك من الأوصاف ، فقراءتهم بسبب من التحقيق ، بقطع النظر عما يخالفها من الاهتمام بالإتقان ، ولكن ما بالنا نجدهم يفعلون هذا ويرعون إلى جانبه بالاختلاس والقصر والإدغام والإسكان ... ؟ ... لاشك أن هذا يُعَدُّ انحرافا عن جادة القراءة مأجدرهم أن يَقُومُوا ، ولما يجوز لهم ذلك ، إذا كانت قراءتهم بالطريقة الثانية :

**طريقة الحدر :** وهي الثانية من طرق القراءة الثلاثة ، والحدر عندهم عبارة عن « إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر ، والتسكين ، والاختلاس ، والبدل ، والإدغام الكبير ، وتخفيف الهمز ، ونحو ذلك بما صحت به الرواية ، ووردت به القراءة مع إظهار الوصل وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللفظ وتمكن الحروف » (٣) .

وأغلب الظن أن هذه الطريقة كانت طريقة أبي عمرو ، فقد وضع لنا ما

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) النشرد ١ ص ٢٧ .

سبق أنه كان يؤثر التخفيف ، وفي مفردات الداني : حدثنا محمد بن علي قال : حدثنا ابن مجاهد قال : « كان أبو عمرو حسن الاختيار سهل القراءة غير متكلف ، يؤثر التخفيف ما وجد السبيل إليه » (١) .

وقد ذكرت روايات كثيرة عنه أنه كان يؤثر الحذر في القراءة ، فقد ورد في طبقات القراء أن أبا عبيدة قال : « كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف ثم تنسك فأحرقها وتفرّد للعبادة وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث » (٢) ، ويمكنه من أن يختم في ثلاث ليال يدل صراحة على أنه كان يحذر في القراءة ، فلو أنه كان يحقق ما استطاع أن يختم في أقل من عشر ليال ، ولا شك أنه كان في هذه الطريقة يُدْعِمُ ، ويُسَقِّطُ الهمزة ، ويُقَصِّرُ الممدود ، إلى غير ذلك من وجوه الاختيار التي سنفصل أحكامها وأصولها في هذا الباب .

والواضح من صفة طريقة الحذر أن القارئ لا يصح أن يخل بنطق صوت من الأصوات ، بل ينبغي أن يحافظ على وجود الأصوات ، إلا ما يعرض لحذف أو تسهيل أو إدغام .

**والطريقة الثالثة هي التي سميت بالتدوير ، وهو عبارة عن التوسط بين التحقيق والحذر ، والأمر في قياس هذه الطرق الثلاثة نسبي ، تعرف حلوده ومقاييسه بالمران .**

ولله در الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول « ليس التجويد بتمضيغ اللسان ، ولا بتغيير الفم ، ولا بتعويج الفك ، ولا بترعيد الصوت ، ولا بتمطيغ الشد ، ولا بتطيغ المد ، ولا بتظنين الغنات ، ولا بحصرمة الراءات ، قراءة تنفر منها الطباع ، وتميؤها القلوب والأسماع ، بل القراءة السهلة العذبة ، الحلوة اللطيفة ، التي لا مضغ فيها ولا نوك ، ولا تمسك ولا تكلف ، ولا تصنع ولا تنطع ، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء » (٣) .

(١) مفردات أبي عمرو الداني — مخطوطة .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

(٣) النشر ج ١ ص ٢١٣ .

### عرض للقراءة وأصولها<sup>(١)</sup>

يعتمد القراء غالباً في أداء هذه القراءة على رواية راويين أخذنا عن أبي محمد يحيى بن المبارك الزيندى تلميذ أبى عمرو ، هما أبو عمر الدورى ( المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ) وأبو شعيب السوسى ( المتوفى سنة ٢٦١ هـ ) وهما أشهر من نقل قراءة أبى عمرو من الأئمة ، ويعد سندهما أقوى سند حمل القراءة إلى الآفاق . وحفظ لنا ظهورهما ، وقد سبق أن قلنا : إننا نقدم السوسى فى رواية الإدغام على الدورى ، لتفرغ السوسى لهذه القراءة ، واشتغال الدورى بغيرها ، وقد وجدنا الإمام الشاطبى لا يذكر فى « شاطبيته » سواهما ممن روى عن أبى عمرو ، وأصول هذه القراءة تنحصر فى طائفتين :

**الطائفة الأولى :** ما يؤخذ من الرواية على وجه الالتزام تعبداً ، كطريقته فى الاستعاذة والتسمية ، وهذان الأمران لا يتصلان بلهجة ، ولا يعدان من العوامل الصوتية . فإذا كان أبو عمرو قد التزم أن يذكر الاستعاذة مثلاً عند كل قراءة فما ذلك إلا لأنه متمسك بمضمون الأمر فى قوله تعالى : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وما روى عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يستفتح القراءة بهذا اللفظ بعينه ، فوجود الاستعاذة فى مستهل القراءة ، والتزامه الجهر بها إنما هو تقليد تمسك به تنفيذاً لأمر ، وعملاً بسنة . وهذه الطائفة خارجة عن مجال دراستنا .

**الطائفة الثانية :** ما يتصل بأحكام القراءة ، وموقفها من بعض مشكلات النطق ، ومذهب أبى عمرو الذى اختاره فيها ، ويشمل ذلك :

(١) باب أحكام الهمز .

(١) اعتمدنا فى عرض أصول هذه القراءة غالباً على مخطوطة ( مفردة حرف أبى عمرو بن العلاء ) لمجد الله ابن محمد بن عبد الله المدنى الانصارى المعروف بالذكركلى — وهى مصورة لدى الدكتور عبد الفتاح شلى . وراجعنا مذكراته على كتابى : النشر لابن الجوزى ، وبشعر لأبى عمرو الداني .

- (٢) باب أحكام الإمالة .
- (٣) باب أحكام المد .
- (٤) باب أحكام الوقف .
- (٥) باب ياءات الإضافة .
- (٦) باب الإدغام بشقيه (الصغير والكبير) .

وهناك فصل مشترك بينه وبين سواه من القراء ، وهو باب « أحكام النون الساكنة والتنوين » .

بقيت طائفة من الأحكام أهمها القراء فلم يضعوها أصولاً ، ولم يدركوا من ورائها سرا ، وهي واردة ضمن باب يطلقون عليه (فرش الحروف) ، يستعرضون فيه موقف القارئ من كل كلمة في القرآن ، مما لا يتصل بالأصول المتقدمة ، فإذا جاءت كلمة ينطبق عليها حكم مما تقدم أحوالوا إلى الأبواب السابقة .

ولسوف نعرض فيما يلي أحكام أى عمرو في كل من الأبواب السابقة ، مكتفين بذكر ما يتصل بمخصائص النطق لديه ، دون ما يتصل بمشكلات الرسم ، ثم نحاول أن نعالج قواعد اختياره في كل ما ذهب إليه ، أصلاً كان أو اختياراً مفرداً ، وليس من رأينا أن نفصل بين اختيار أى عمرو في هذه الأبواب الكبيرة ، وبين اختياره في الكلمة المفردة ، فقد يكون للكلمة المفردة من الدلالة ما يدعم رأينا في أصل من الأصول .

\*\*\*

## ١ — أحكام الهمز

لأى عمرو بالنسبة للهمز بعامة موقفان ، موقف التحقيق عند التلاوة المفصلة ، وموقف التخفيف ، ومعنى التحقيق هنا أن ينطق بالهمزة محقة دون إبدال أو نقل ، فقراءته هذه شبيهة بقراءة حفص الشائعة التي تلتزم التحقيق ، ومعنى التخفيف أن يبدل من الهمزة حرف علة مناسباً . وذلك إذا قرأ في الصلاة أو أدرج

القراءة أو قرأ بالإدغام ، فهذه أحوال ثلاث كان أبو عمرو يسقط فيها الهمزة ، ويقبلها إلى صوت علة ، ومعنى ذلك أنه كان يشعر عند القراءة السريعة في الصلاة أو خارجها أو عند التزام الإدغام بثقل الهمزة ، فاختار لها أحكاما تنزع إلى تخفيفها ، إشاعةً للانسجام في قراءته ، على ما أسلفنا . ولذلك أحوال :

**الهمز الساكن المفرد :** كان يبدؤه حرف علة ، فاءً كان أو عيناً أو لاماً ، نحو قوله تعالى :

يُؤْمِنُونَ - يُؤْفِكُونَ - يُؤْلُونَ - الْمُؤْتَفِكَات - بُسْمًا - الذُّئْب - الْيَمْر - كَذَّابٍ - الرُّؤْيَا - جِئْتُ - جِئْتُمْ - شِئْتُ - شِئْتُمْ - مَأْمُون - مَأْمَنَةٌ - وما أشبه ذلك ، فينطق مكان الهمزة في هذه المواضع حرف علة من جنس حركة ما قبلها .

واستثنى من ذلك خمسة أنواع :

(١) ما سكونه علامة الجزم - وجملة ذلك تسعة عشر موضعاً : (تَسْأَلَهَا) في البقرة ، و (تَسْأَلُهُمْ) - في آل عمران والتوبة ، و (تَسْأَلُكُمْ) - في المائدة ، و (يَنْشَأُ أَوْ نُشَأً) - في النساء ، وفي الأنعام ثلاثة ، وإبراهيم ، والإسراء موضعان ، والكهف ، والشعراء ، وسبأ ، وفاطر ، ويس ، والشورى ، موضعان ، (يُجِئِي) - في الكهف ، و (أَمْ لَمْ يَنْبَأْ) - في النجم .

(٢) ما كان سكونه للبناء ، وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة نحو : (أَنْبِئُهُمْ) - في البقرة ، و (أَرْجِهْ) - في الشعراء ، إلى غير ذلك .  
(٣) ما همزه أخف من تسهيله - وذلك في موضعين : (وَتُؤْوِي إِلَيْكَ) - في الأحزاب ، و (الَّتِي تُؤْوِيهِ) - في المعارج ، فلو خفف لاجتمعت واوان ، واجتماعهما أثقل من الهمز .

(٤) ما يؤدى إلى الالتباس ، وذلك موضع واحد هو : (أَتَأْتَأُ وَرِثِيًا) - في مريم ، فلو ترك همزة لأشبه (رِثَى الشَّارِبِ) وهو عنده من الرِّوَاءِ ، وهو المنظر الحسن .

(٥) ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى ، وهما موضعان ( مؤصدة ) - في البلد والهمزة ، لأنها عنده من أصحكت إذا أطبقت ، فله أصل في الهمز ، لا من أوصيكت ، فالهمز عنده لربط القرع بأصله .

وقد ذكر الرواة مثالا فريدا في باب الهمز المفرد ، خرَجَ عن هذه الأصول ، وذلك قوله تعالى : « إَلَىٰ بَارِكُمْ » - في موضعين بالبقرة ، ففيه عندهم اختلاس الهمزة للدورى ، والإسكان الخالص للسوسى ، مع تحقيق الهمزة فيهما ، وذهب آخرون إلى إشباع حركتها ، وذهب غيرهم إلى إبدالها ، واعتمادنا هنا على الروايين السابقتين .

**الهمزة المتحركة بعد ساكن :** ونهجه فيها هو المعروف لدينا من طريقة حفص ، فهو يحققها ، وينطق بالساكن قبلها دون سكت بينهما نحو : خَلَوْا إلى ، والأرض ، وَيَأْتِنِ آدَمَ ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، ما خلا قوله عز وجل « عَادَا الْأَوَّلَى » ، فقد نقل حركة الهمزة إلى اللام ليتمكن من الإدغام ، ( إدغام نون التنوين في اللام ) فنطق بها مشددة مضمومة ، وأسقط الهمزة ، هكذا : « عَادَ لِلَّوَلَى » .

أما حكم الهمزة المفردة المتحركة مثل : يؤلف ، يؤذن ، يؤخرهم ، وشبهه فلا خلاف عنه في تحقيق الهمزة في ذلك كله ، وسوف يفيدنا هذا الحكم في علاج هذا النوع من الهمز عند التفاته بياء الإضافة ، في عرض أحكام « باءات الإضافة » في هذا الفصل .

**الهمزتان المجمعتان في كلمة وفي كلمتين :** ولذلك حالات :

**الأولى :** أن تكون الأولى مفتوحة ، والثانية متحركة بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة في كلمة ، فإذا تحركت الثانية بالفتحة سهلت بين الهمزة والألف نحو : أُنذِرْتُمْ وَأُفْرِغْتُمْ ، وزيد بين الهمزتين ألف لتصير الأولى ممدودة ، ماعدا قوله : ( آمتم ) - في الأعراف وطه والشعراء ، و( آهتنا ) - في الزخرف ، فإن الأئمة متفقون على عدم زيادة هذه الألف .

وإذا تحركت الثانية بالكسرة سهلت بين قنن فتصير كالياء المختلصة بالكسرة ،



وأدخل بينهما ألف نحو : ( أَيْدَا ، أَيْفَكَ ) ، ما خلا قوله : ( أَيْمَةً ) - حيث وقع - فإنه لأفصل بألف . وإذا تحركت الضمة سهلت يَيْنَ يَيْنَ ، فقصير كالواو المختلصة الضمة ، ولم تدخل بينهما ألف ، ووردت القراءة عنه بإدخالها .

**الثانية :** أن تتفق الهمزتان بالفتح أو بالكسر أو بالضم في كلمتين : فالمتوحدتان مثل : ( تَلْقَاءَ أَصْحَابٍ ، وَجَاءَ أُمْرُتَا ) ، والمكسورتان مثل : ( هَوْلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ، عَلَى الْبِقَاءِ إِنْ أُرْدَنْ ) ، والمضمومتان مثل : ( وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أَوْ لَيْلِكَ ) وقد قرأ أبو عمرو هذا النوع بإسقاط إحدى الهمزتين وتحقيق الأخرى . والخلاف قائم حول أي من الهمزتين قد حذف ؟ .. ولا معنى له إلا فيما يتصل بحكم المد فيها ، هل يأخذ درجة المنفصل أو المتصل .. ؟ ..

**الثالثة :** أن تكون الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة في كلمتين مثل ( أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأْنَاهُمْ ) ، وقد حقق الأولى وأبدل الثانية واوا مفتوحة .

**الرابعة :** أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة في كلمتين - عكس الحالة السابقة - مثل : ( جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا ) ، وهذا موضع واحد ، وقد حقق أبو عمرو الأولى وسهّل الثانية يَيْنَ يَيْنَ ، فجعلها كالواو المختلصة الضمة .

**الخامسة :** أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة في كلمتين ، مثل ( أُمُّ كُنْتُمْ شُهَدَاءُ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ) ، وحقّق أبو عمرو الأولى وسهّل الثانية يَيْنَ يَيْنَ ، فجعلها كالياء المختلصة الكسرة .

**السادسة :** وهي عكس سابقتها مثل : ( قَبِلَ رَعَاءُ أَخِيهِ ) ، حقق الأولى ، وأبدل الثانية ياءً مفتوحة .

**السابعة :** أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة ، ولا عكس ، مثل ( نَشَاءُ أَنْتَ - شُهَدَاءُ إِلَّا ) ، حقق الأولى وسهّل الثانية ، واختلف عنه في كيفية تسهيلها ، فمنهم من جعلها بين الهمزة والياء ، اعتداداً بحركتها ، وهو مذهب أكثر النحويين وبعض المقرئين ، ومنهم من سهّلها بين الهمزة والواو اعتداداً بحركة

ماقبلها ، وهو قول أكثر المقرئين ، والأخفش من النحويين ، والوجهان صحيحان ، غير أن الأول أقيس في العربية ، والثاني أثر في الرواية ، وعليه الأداء .

فهذا عرض وإف لأحكام المهمة وما يطرأ عليها من تغير في اختيار أبي عمرو ، مع ملاحظة أن ذلك مشروط بأن تكون القراءة في الصلاة ، أو كونها مُدرّجَةً ، أو أن يكون القارئ ملتزماً في قراءته الإدغام ، فأما في غير ذلك فقد كانت المهمزات كلها محققة ، تماماً كما حفظنا في قراءة حفص .

\*\*\*

## ٢ - أحكام الإمالة

لأبي عمرو في الإمالة أحكام :

أولاً :

أنه أمال كل ألف<sup>(١)</sup> بعدها راء مكسورة كسرة إعراب ، وهي في موضع اللام من الكلمة ، سواء تكررت الراء أم لم تتكرر ، وَقَعَ قبلها حرفٌ استعلاءٍ أو غيره نحو : ( الْقَهَّار - وَالنَّهَار - وَالْأَبْرَار - وَأَبْصَارِهِمْ - وَذِيَارِهِمْ - وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا - وَبَيْنَ أَسْفَارِنَا - مِنْ أَقْطَارِهَا - وَالْكَفَارِ - بِقَنْطَارِ - بِدِينَارِ ) . واستثنى من ذلك قوله ( وَالْجَارِ ) - في موضعي النساء .

فأما ما كانت الكسرة فيه للبناء فلا إمالة فيه عنده ، وذلك نحو : ( جِبَارِينَ ) - في المائدة والشعراء ، و ( الْجَوَارِ ) - في الشورى والرحمن والتكوير ، ومِمَّا وَقَعَ مُمَالاً في قراءته لفظة ( هَارِ ) ، لأن الكسرة هنا ليست للبناء ، بل هي مثيلة الكسرة في رَامَ وَغَارَ - عَارِضَةً .

(١) عبارة المخطوطة : أنه أمال فتحة ما قبل كل ألف بعدها راء مكسورة ، وما قلناه هو الصحيح لأن الراء مسبوقة بفتحة طويلة هي الألف ، لا بفتحة قصيرة ثم ألف ( ارجع الى المخطوطة ورقة ٢٩ ) ، وهذا الخطأ شائع عند القدماء في مثل هذه المواضع .

## ثانيا :

أمال كل ألف في نهاية الكلمة ، منقلبة عن ياء ، سواء كانت الألف لام الكلمة ، أم كانت للتأنيث ، وسواء اتصل بالكلمة ضمير أم لا ، فالتى هى لام الكلمة مثل ( نرى - يرى - اشترى - أذركم - اعتراك - ولو أراكهم - أذكرك - التوراة - القرآن - مجراها - تثمارى - يفتري ) ، والتى للتأنيث نحو ( النصارى - سكارى - أسارى - بشرى - بشراكم - ذكراهم - الشعرى - الأخرى ) .

## ثالثا :

أن يكون قبل الألف المنقلبة عن الياء همزة نحو : ( رأى كوكبا ، رأى أيديهم ، قرآه حسنا ) ، ونظيره حيث وقع .

فأما قوله : ( وثأى ) - فى الإسراء وفصلت ، فاختلف فيه عن أبى عمرو ، فروى الدورى فتحمة النون والهمزة ، وروى السوسى إمالة فتحة الهمزة ، بيد أن رواية الإمالة من السوسى منقوضة بما ذكره ابن الجوزى قال : « وأجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح ، لانعلم بينهم فى ذلك خلافا » <sup>(١)</sup> .

وقد رويت عنه إمالة الألف من قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى ) فحسب ، دون ما بعدها ، إذ كان المقصود من الثانية التفضيل بمعنى : « فهو فى الآخرة أشدُّ عمى » والمقصود بالأولى هو الوصف .

## رابعا :

أمال الألف من كلمة ( الكافرين ) إذا كانت جمعا منصوبا أو مجرورا فإن كانت مفردا ، أو مرفوعة فلا إمالة فيها عنده . كما أمال الألف من كلمة ( الناس ) إذا كانت مجرورة لاغير ، بخلاف عنه فى ذلك .

## خامسا :

فإذا لقيت الألف المنقلبة عن ياء ، وهى التى مرث فى ( ثانيا وثالثا )

ساكناً - فقد اختلف الرواة فيه عن أبي عمرو ، فروى الدرورى فَتَحَ صوت الألف لسقوط موجب الإمامة ، وروى السوسى إِمَالَتَهُ ، إلا ما كان مُتَوْناً فإنه فَتَحَهُ نحو : ( مُفْتَرَى ، قُرَى ) ، ومثال مالقى ساكناً ( الْكُبْرَى اذْهَبَ - رَأَى الشَّمْسَ - الثَّصَارَى الْمَسِيحُ - وَرَى اللَّهَ - وَسَيَّرَ اللَّهَ ) . فأما قوله تعالى : ( أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا . أَوْ لَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ ) فقد قرأه بالفتح فى الوصل ، لانتفاء موضع الإمامة للجزم .

ومن المسائل المتفرعة على هذا :

(١) ما إذا وقف القارئ على ( قُرَى ظَاهِرَةً ) المنون ، وفيه عند ذلك وجهان :  
الفتح والإمالة .

فأما بقية المنون ( مُفْتَرَى - قُرَى مُحَصَّنَةٍ ) فالوقف على جميع ذلك بالإمالة ، والفرق أن الألف فى ( قُرَى ظَاهِرَةً ) مبدلة فى التنوين ، وهى فى : ( مُفْتَرَى ، وَقُرَى مُحَصَّنَةٍ ) منقلبة عن ياء ، إذ ليست هذه الكلمة فى موضع نصب .

(٢) وفى الوقف على الكلمات المنتهية براءٍ ( كالنهار والغار والدار والأبرار والأشعار ، وبقنطار ) ، خلافاً ، فبعضهم وقف عليهم بالفتح لعدم موجب الإمامة وهو الكسرة ، وآخرون وقفوا عليهم بالإمالة كالوصل .

سادساً :

كل ما كان فى الأسماء المؤنثة بزنة فَعْلٌ أو فِعْلٌ أو فُعْلٌ - كان يقرؤه بين اللفظين ، ما لم يكن فيه راءٌ نحو : الْمَوْتَى وَالسَّلَوَى ، وَمَرْضَى ، وَالرُّؤْيَا ، وَالْأُتْيَا ، وَطَوَى ، وَسَيِّمَاهُمْ ، وَإِخْدَى ، [ وَموسى ، وعيسى ، ويحيى ]<sup>(١)</sup> ( اسما لا فعلا ) .  
فإن كان قبل الألف المنقلبة عن ياء فى ذلك كله راءٌ أمالهُ على ما تقدم ، فأما الكلمات : ( بَلَى وَمَتَى وَعَسَى وَيَأْوِيلَتْنِي وَيَاخَسِرُنِي وَأُغَى - استفهاماً - ) ففيها

(١) كنا وردت بالمخطوطة ، ولا وجه للجمع بين هذه الأسماء الثلاثة الأخوية وبين ما سبقها ، لأنها متكررة ، والحديث عما كان من الأسماء المؤنثة .

الوجهان : الإمامة والفتح ، والفتح في رأينا هو الارجح ، قال ابن الجزرى : « وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبى عمرو من روايته سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم ، وبه قرأ الداني على أبى الحسن . وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فُتَحَ جميع هذا الفصل عن أبى عمرو من روايته المذكورتين ، ولم يُبَيَّلُوا عنه شيئا مما ذكرنا سوى ما تقدم من ذوات الرء »<sup>(١)</sup> .

فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ فِيمَا تَقَدَّمَ مَا أَمَلَهُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ سَاكِنٌ نَحْوُ : ( الْقَتْلَى الْحُرُّ — وَمَوْسَى الْكِتَابُ ) قرأ جميع ذلك بالفتح في الوصل ، وبالإمالة في الوقف ، لعدم المانع ، وهو الساكن .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُنُونُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « مَكَائِلًا سَوًى — وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى » ففیه الإمامة والفتح — على ما سبق في « قُرًى ظَاهِرَةً » . فهذا عرض لأحكام الإمامة عند أبى عمرو ، راعينا فيه الإيجاز غير المُحِضِّ ، ولسوف نحاول في ملاحظتنا على هذه الأحكام أن نصل إلى القاعدة الصوتية التي اتبعها في اختيار حروف إمالة إلى جانب الاستفادة من نسبتها اللهجية في تدعيم رأينا عن مصادر قراءته .

وبقى أمر يُلْحَقُهُ القراء عادةً بباب الإمامة ، وهو كيفية النطق بالرء واللام : ويروون أن أباً عمرو لم يكن يرقق شيئا من الرآت المتحركات — سوى المكسورة ، فقد أجمع الأئمة على ترقيقها ، نحو : ( الحريق وقرى ) ، فأما الرء الساكنة فإن كان الواقع قبلها مكسورا كَسَرًا لازما ولم يقع بعدها حرف استعلاء ، فالإجماع على ترقيقها نحو ( مِرَّةً — وَشِرَّةً ) فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا يَاءٌ وَكَانَ مَقْبِلَ الرء مفتوحاً ففيه الوجهان ، ولا يُنْظَرُ حينئذٍ لنوع الحرف ، هل هو استعلاء أو غيره ، نحو : ( مَرَمٌ وَرَمَةٌ وَفَرَّتَكُمْ ) فهذه تُقْرَأُ بالترقيق وبالتضخيم .

أما اللام فإنها ترقق ، حتى إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء ، وكانت مفتوحة نحو : ( الطلاق ، والصلاة ، وفظلموا ) .

واللام في اسم الله عز وجل مجمع على تفخيمها إذا سُبِّحَتْ بفتح أو ضمَّ نحو (قَالَ اللهُ — رُسُلُ اللهِ)، وترقق إذا تقدمها كسرَّ نحو : (بِسْمِ اللهِ) .

### ٣ — أحكام المد

وأحكام أبنى عمرو في المد لا تختلف عن أحكام غيره من القراء ، إلا أنه يمتاز بالتوسط في المد ، ولا حاجة بنا إلى عرض أحكامه هنا لأن المد لا يتصل بلهجة ، وإنما هو صورة من صور التأني في تلاوة القرآن ، كما أن فائدته بعامة هي : تركيز النبر على مقطع معين ليعين ذلك على تحقيق همزة ، أو إظهار حرفٍ مشدد ، أو ساكن في نهاية الكلمة ، وهذا حين يكون المد مُشْتَبِعاً ، فأما إن كان غير مُشْتَبِعٍ ، أى : طبيعياً ، فإن وظيفته أن يأخذ صوت العلة حقه في الأداء الصوتي ، كما في نحو « قال الله هذا » ، فالألِفَات الثلاثة في هذه العبارة حركات مقطعية ، يعتبر النبر فيها تحقيقاً لوجودها في اللفظ كاملاً ، ولئن كان طول المد المشيع يتفاوت بين القراء ، فما ذلك إلا لحرصهم على إثبات وجود صوت معين ، خيفة أن يضيع في دَرْج القراءة ، وسنجد أن أبا عمرو يحاول أن يتجنب المد في قراءته ما أمكن ، حين يحرك ياء الإضافة قبل الهمزة في أغلب الحالات ، على ما سنفصل فيما بعد .

وغاية ما يقال : إن توسط أبنى عمرو في المد وعدم مغالاته فيه يساعد أيضاً على أداء عملية الإدغام التي اختص بها من بين جميع القراء .

### ٤ — أحكام الوقف

وللوقف عند أبنى عمرو أحكام :

أولها :

أن أصل الوقف على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون المحض .

## ثانيها :

استحب الأئمة من القراء الإشارة إلى الحركات ، لما في ذلك من البيان .  
وقد جاء هذا عن أبي عمرو أداءً من طريق الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن  
سعيد ، والإشارة على وجهين : رَوِّم وإشْمَام :

**فالرَوِّم :** هو الإشارة إلى الحركة مع صوتٍ خفيٍّ في المرفوع والمضموم ،  
والجبرور والمكسور ، دون المنصوب والمفتوح ، في أفصح اللغات ، فإذا خرج  
بعضها خرج سائرُها .

**والإشْمَام :** هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، ويختص بالمرفوع  
والمضموم دون غيرهما . فالروم يدركه الأعمى والبصير ، أما الإشْمَام فلا يدركه  
غير المبصر . ولسوف نعالج هذه المسألة بعد أن نفرغ من الحديث عن الخلاف بين  
النحاة والقراء حول الإدغام .

★ ★ ★

## ٥ — أحكام ياءات الإضافة

ولياءات الإضافة — والمقصود بها ياء المتكلم متصلةً بالاسم والفعل  
والحرف — حالتان :

أ — حالة الفتح .

ب — حالة الإسكان .

أ — حالة الفتح وتكون الياء مفتوحة في المواقع الآتية :

(١) إذا أتى بعدها همزة مفتوحة نحو : (إِنِّي أَعْلَمُ) ، في تسعة وتسعين  
موضعا ، واستثنى منها اثنا عشر موضعا أسكنها فيها هي : (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ —  
البقرة ١٥٢ ، فَطَرْنِي أَفْلَا — هود ٥١ ، لَيَحْزُنُنِي أَنْ — يوسف ١٣ ، سَبِيلِي

أَذْعُو - يوسف آ ١٠٨ ، وَلَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى - طه آ ١٢٥ ، أَوْزِغْنِي أَنْ - اهل آ ١٩ ، لِيُلَوِّنِي أَشْكُر - اهل آ ٤٠ ، تَأْمُرُونِي أَعْبُد - الزمر آ ٦٤ ، ذَرُونِي أَقْتُل - غافر آ ٢٦ ، أَدْخُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ - غافر آ ٦٠ ، أَوْزِغْنِي أَنْ - الأحقاف آ ١٥ ، أَلْعَبَانِي أَنْ - الأحقاف آ ١٧ .

(٢) إذا أتى بعدها همزة « مكسورة » نحو « يَدَى إِلَيْكَ » وذلك في اثنين وخمسين موضعا ، واستثنى منها ثمانى ياءات أسكنها أبو عمرو وهى : « أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ - آل عمران آ ٥٢ ، والصف آ ١٤ ، بَنَاتِي إِنْ - الحجر . آ ٧١ سَتَجِدُنِي إِنْ - الكهف آ ٦٩ ، والقصص آ ٢٧ ، والصفات آ ١٠٢ يَعْجَازِي إِنْكُمْ - الشعراء آ ٥٢ ، لَعَنَتِي إِلَى - ص آ ٧٨ ، وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ - المجادلة آ ٢١ .

(٣) إذا أتى بعدها ألف « ولام » نحو : (عَهْدِي الظَّالِمِينَ) ، وجملة ذلك ستة عشر موضعا ، واستثنى من ذلك ياءان أسكنهما أبو عمرو هما : « يَاعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا - العنكبوت آ ٥٦ ، يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا - الزمر آ ٥٣ .

(٤) إذا أتى بعدها همزة وصل نحو : (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ) وذلك في سبعة مواضع .

### ب - حالة الإسكان :

(١) إذا أتى بعدها همزة « مضمومة » نحو : (إِنِّي أُعِيدُهَا) ، في عشرة مواضع .

(٢) وعند باقى حروف المعجم نحو (بَيْتِي - وَجْهِي - لِي) ، في ثلاثين موضعا ، واستثنى من ذلك ياءان فتحهما هما : (وَمَحْيَايَ - الْأَنْعَامَ - وَمَالِي - يس) .



## الفصل الثاني

### الإدغام



## الإدغام

توطئة :

وهي المشكلة التي رصدنا لها جهودنا ودراستنا منذ وقع الاختيار على قراءة أبي عمرو ، فلا شك أن الإدغام الكبير هو أولى الخصائص التي امتاز بها اختيار أبي عمرو في قراءته ، وهو بما يحوى من عناصر ومشكلات يعد مجالا خصبا للدراسة ، ولاسيما أن النحاة قد أدلوا في دراسته بدلائهم ، ابتداء من سيبويه إمام النحاة ، وكانت دراستهم للإدغام باعتباره ظاهرة هامة في اللغة لا تقتيد برواية قرآن ، وإنما تحكى ماقاله العرب ، وتضع له القواعد المناسبة ، على حين التزام القراء منذ أبي عمرو إدغام الأمثلة القرآنية بناء على الرواية ، ومن هنا كان الموضوع جديرا بدراسة مستقلة تكشف عن أثر الإدغام في تطور الأصوات العربية خاصة ، وتطور النطق العربى عامة .

ثم إن الإدغام الكبير يكشف عن اتجاه كان سائدا في النطق العربى الفصحى لم يستطع النحاة أن يدرسوه ظاهرة عامة ، وإنما حاولوا تفسيره تفسيراً سطحياً ؛ ذلكم هو الاتجاه نحو « إسكان المتحرك » ، فقد قال النحاة بأن الحركة إنما حذفت فيه للتقارب أو التجانس أو التماثل ، إرادة الإدغام ، ونحن نخالفهم فيما ذهبوا إليه ، ونرى أن المشكلة أعمق مما قالوا ، وأدّل على ماكان عليه نطق العرب للغتهم من الناحية الإعرابية . كما أن في الإدغام جانباً يتصل بالنظام المقطعى في العربية ، وتفصيلات هذا النظام المقطعى سوف نتعرض لها في فصل مستقل ضمن دراستنا لمشكلات القراءة .

ولسوف نحاول الربط بين الإدغام وما يشبهه من الظواهر التي تساعد على توضيح جوانب المشكلة . كما سنفصل ذلك بالنسبة لغيره من الظواهر التي نجلدها متناثرة في اختيارات أبي عمرو .

ولنبداً الآن بتعريف الإدغام ثم نذكر موقف أبي عمرو من إدغام أمثلة كل حرف في القرآن ، ثم نتبع ذلك بموقف النحاة على نفس النسق ، ونرى بعد ذلك مايكون .

## أ - تعريف الإدغام

قبل أن نتطرق إلى الحديث عن آراء القراء في الإدغام ينبغي أن نناقش أولاً تعريفه عند اللغويين والنحويين والقراء .  
عند اللغويين :

ذكر صاحب اللسان عند تفسيره لمادة (دغم) : (دَغَمَ الغَيْثُ الأرضَ يدغمها ، وأدغمها : إذا غشيها وقهرها ... والإدغام : إدخال اللجام في أفواه الدواب ، وأدغم الفرس اللجام : أدخله في فيه ، وأدغم اللجام في فمه كذلك . قال الأزهري : وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا ، والإدغام إدخال حرف في حرف ، يقال : أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته<sup>(١)</sup> .

فالإدغام عند اللغويين يحتمل وجهين : إما أن يكون الداخل غالباً ، وذلك في إدغام السيل الأرض ، وإما أن يكون الداخل مغلوباً ، وذلك في إدغام الفرس اللجام . وقد جاء تصورهم للإدغام في الحروف محتملاً للوجهين ، فهم يقولون : الإدغام إدخال حرف في حرف . ولسوف نرى حين نعرض لآراء النحاة في الإدغام أن الصورتين قد وردتا في كلام العرب .  
عند النحويين :

أما في اصطلاح النحويين فهو : « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام<sup>(٢)</sup> » .

وعبارة المفصل « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك » توحى بأن النحويين إنما يعالجون في هذا التعريف عملية الإدغام وحدها .. دون إشارة إلى

(١) اللسان مادة دغم .

(٢) شرح المفصل لابن يمش جـ ١٠ ص ١٢١ طبعة منور المشقى .

مايسبقها من حذف للحركة ، وقلب للصوت الأول من مثل الثانى ، سواء أكان مجانسا أم مقاربا .. أى : أنهم اقتصروا على تصوير العملية الصوتية . والمفروض أن الإدغام لا يكون إلا بين مثلين ، سواء أكان ذلك بالفعل .. أم بالتحويل والقلب ، وعملية القلب والتحويل مستقلة عن عملية الإدغام ، سابقة عليها .. وإن كانت تتم من أجلها .

وبلغت النظر فى هذا التعريف أن النحويين لايتصورون الإدغام على أنه فناء للصوت الأول فى الصوت الثانى ، بل يجعلونها « لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة » ، ومثل هذا التعبير وارد فى كلام سيويه حيث قال : « باب الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لايزول عنه <sup>(١)</sup> » .

وهذا التصور مما يفرق بين اللغويين والنحويين .. فاللغويون يجعلون الإدغام شاملا لقلب الصوت إلى نظيره لإدخاله فيه .. على حين يقصرو النحويون على مجرد النطق بمثلين ، ساكن فمتحرك ، فعملية القلب منفصلة عن عملية الإدغام عندهم .. ويبدو أن تصور سيويه للإدغام كان أوسع من تصور متأخري النحاة ، بحيث ينطبق على فكرة الماثلة بعامه . فقد ورد فى كلامه حين تحدث عن المواضع التى تمال فيها الألفاظ قوله : « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور . وذلك قولك : عابد وعالم ومساجد ومفاتيح ، وعذافر ، وهابيل ، وإنما أما لوها للكسرة التى بعدها ، أرادوا أن يقرئوها منها ، كما قرئوا فى الإدغام الصاد من الزاى حين قالوا : صدر ، فجعلوها بين الزاى والصاد ، فقرئها من الزاى والصاد القماس الحقة ، لأن الصاد قريبة من الدال ، فقرئها من أشبه الحروف من موضعها بالدال ، وبيان ذلك فى الإدغام : فكما يريد فى الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك <sup>(٢)</sup> » .

(١) كتاب سيويه جـ ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٥٩ .

فمفهوم الإدغام هنا هو تقريب الصوت من الصوت بحيث تنتقل إلى أحدهما صفة من الآخر ، بيد أن في تمثيل سيبويه بالفعل « صَدَرَ » في هذا الموضع نظرا ، لأن الصاد هنا لم تجاور الدال مباشرة ، وهو الشرط الأساسي لحدوث المماثلة .. وكان الأصوب أن يمثل بكلمة « أصدر » لتحقيق الشرط فيها .. وقد تعرض ابن جنى لهذه المسألة ، فنص صراحة على أن « الصاد إذا تحركت لم يجز فيها البدل ، وذلك نحو صدر وصدف .. لا تقول فيه .. زدر ولا زدف ، وذلك أن الحركة قوت الحرف وحصنته فأبعدته من الانقلاب <sup>(١)</sup> » .

والواقع أن في المسألة تفصيلا ، ذلك أن المماثلة تقع في مثل هذا الموضع على وجهين :

- ١ — إبدال الصاد زايًا ، وذلك مشروط بألا يفصل بين الصاد والدال حركة .
  - ٢ — إهمام الصاد رائحة الزاي ، وذلك عند الفصل بحركة كما في (صدر) .
- وقد نص ابن جنى على جواز هذا الإهمام فقال « بل قد يجوز فيها إذا تحركت إهمامها رائحة الزاي <sup>(٢)</sup> » .. ولعل هذا هو مراد سيبويه عندما عبر بكلمة (قربوا) ، ولم يقل : (أبدلوا) ، على أن فيما قاله ابن جنى من أن الحركة قوت الحرف وحصنته نظرا أيضا ، لأن الصوت المهموس قد يتأثر بجهر الحركة التالية له في بعض الحالات .. ومن الشواهد على ذلك هذا الذي تحدث عنه ابن جنى من جواز إهمام الصاد المتحركة صوت الزاي .. الأمر الذي لا نجد له من تعليل سوى وجود الحركة .

وعودة إلى كلام سيبويه لنلاحظ أنه حين عبر بكلمة « تقريب » كان يرمى إلى معنى أوسع من وصل الساكن بالمتحرك عند متأخرى النحاة ، وأوسع من مفهوم « الإدخال » في عبارة اللغويين ، ونحن لانعترض على عبارة اللغويين .. ولكننا نقول : إن الذين حاولوا وضع تعريف للإدغام مثل « ابن يعيش » لم يلحظوا دقة عبارة

(١) مر صناعة الاعراب ص ٥٧ .

(٢) مر صناعة الاعراب ص ٥٧ .

سببويه ، وما يريده بتقريب الصوت من الصوت .. فهم قد تصوروا الإدغام في إطار الأصوات الصامتة ، وعلى الصورة التي ينتج عنها صوت مضعف ، سواء من المثلين أم المتقاربين . فأما هو فقد استخدم كلمة « الإدغام » يهد بها التعبير عن مطلق تأثر صوت بصوت ، سواء أكان صامتا أم حركة ، وسواء كان التأثير كاملا يترتب عليه فناء الصوت المتأثر .. أم كان جزئيا يفقد معه عنصرا من عناصره .

ومن هنا أطلق سببويه على إضمام الصاد صوت الزاى في « صلر » إدغاما .. وأطلق على قلب التاء دالا في : ( وَدَ → وَدَ ) إدغاما ( على ما سيأتى ) .. كما أطلق على إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة إدغاما ، وكل هذه الأشكال يشملها لفظ « تقريب » .

وقد وفق ابن جنى غاية التوفيق حين عرف الإدغام بأنه « تقريب صوت من صوت »<sup>(١)</sup> وقسم التقريب إلى قسمين ، أولهما على ضربين : —  
١ — تقريب متحرك من متحرك في مثل ( وَدَ ) في اللغة التميمية<sup>(٢)</sup> ، وأصلها ( وَرَيْدَ ) .

٢ — تقريب ساكن من متحرك « كطاء » قَطْعَ » وكاف « سُكَّرَ » الأولين ، « وأصلهما قَطْطَعَ وَسُكَّكَرَ »<sup>(٣)</sup> ، وقد أطلق على هذا القسم تسمية « الإدغام الأكبر » ، وقال بأن الصوت الأول شديد الممازجة للثاني .. لأنك إنما أسكنته ( المتحرك ) لتخلطه بالثاني وتجهذه إلى مضامته .

وأما ثالى القسمين وهو « الإدغام الأصغر » فهو « تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك » أى : من غير ممازجة وخلط ، وَجَعَلَهُ ضَرْوِيًّا :

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٣٩ .

(٢) السابق ص ١٤٠ .

(٣) السابق .

١ — من ذلك الإمالة ، وقال : « وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ، وذلك نحو عالم وكتاب .. ألا تراك قربت فتحة العين من (عالم) إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوّت بالفتحة نحو الكسرة .. فأملت الألف نحو الباء » .

٢ — ومن ذلك أن تقع فاء « افعل » صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء ، فتقلب لها تاؤه طاءً ، وذلك نحو : اضطرب ، واضطرب ، واضطرب .. الخ .

٣ — ومن ذلك أن تقع فاء افعل زايًا أو دالًا أو ذالًا ، فتقلب تاؤه لها دالًا ، كقولهم ازدان وأدعى ، و(ادكر واذكر) فيما حكاه أبو عمرو .

٤ — ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعمل فتقرب منه بقلبها صادا ، على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام ، وذلك كقولهم في صُفْتُ : صُفْتُ ، وفي السوق : الصوق .

٥ — ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو : شيعير ، ويعير ، ورغيف .

٦ — ومن ذلك أيضا قولهم (فَعَلَ يَفْعَل) مما عينه أولامه حرف حلق ، نحو : سأل يسأل وسعر يسعر ، وسبح يسبح ، وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة .

٧ — ومن التقريب قولهم : الحمد لله ، والحمد لله .

٨ — ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في : مَصْدَرٌ - مَزْدَرٌ ، وفي : التصدير : التزدير .

٩ — ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو : حَيٍّ وَأَخِيٍّ وَأُعَيٍّ ، فهو — وإن كان مخفى — « يوزنه محركا »<sup>(١)</sup> .

(١) راجع في هذه الاضرب من المرجع السابق صفحات ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .



ثم يعقب ابن جنى على ذلك كله بقوله : « وجميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب ، وإنما احتفظنا له بهذه السمة التى هى « الإدغام الصغير » ، لأن فى هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضوعين ، وأنه المراد المبغى فى كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك<sup>(١)</sup> ، وهكذا نرى كيف قبس ابن جنى فكرة التقريب عن سيبويه ، وفصلها هذا التفصيل الدقيق ، وقرر فى النهاية أن التقريب مرادف الإدغام ، فالإدغام بهذا المفهوم ينطبق على المماثلة لدى المحدثين . وهو خلاف ماذهب إليه المتأخرون من النحاة والقراء ، على سواء .

#### عند القراء :

أما القراء فقد قصرُوا عبارة الإدغام على هذا التقريب الاصطلاحي بمفهومه الضيق فقالوا : إنه « اللفظ بحرفين حرفاً كالثانى مشدداً »<sup>(٢)</sup> . وهذا التعريف على قصره مشتمل على عمليات الحذف والقلب والإدغام ، فاللفظ بحرفين كالثانى — يقتضى ضرورة حذف الحركة عند وجودها ، ثم قلب الأول من مثل الثانى ، وإلا فلن يكون الصوت مشدداً .

وعلى أية حال فإن بين مفهوم الإدغام لدى كل من النحويين والقراء عموماً وخصوصاً مطلقاً كما يقول المناطقية ، فالجميع متفقون على أن الإدغام — كما يفصله القراء — يحذف الحركة من الصوت الأول — إن كان متحركاً ، ويقلب الصوت الأول من مثل الثانى وهو الأصل ... أو من جنسه فى بعض الحالات ، ثم ينطق بالصوتين المتماثلين أو المتجانسين من موضع واحد ، وينفرد النحاة المتقدمون ببقية المفاهيم التى عدها ابن جنى فى حديثه عن الإدغام الأصغر . ولكن مفهوم القراء والنحاة المتأخرين قد غلب آخر الأمر فأصبح هو المقصود بلفظة « الإدغام » . وهو ما سنأخذ به فى إطلاقتنا للكلمة ، فى دراستنا للموضوع .

(١) المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٧٤ .

## ب — أنواع الإدغام

وقد تعرض هذا الإدغام الاصطلاحي لعلاج كل من اللغويين والنحويين والقراء ، فتناوله كل فريق بما سمحت له به مادته ، وكان الاتفاق كاملا بين ماسجله اللغويون وماقرره النحاة من أنواع الإدغام<sup>(١)</sup> ، وقد سجل كل فريق من الظواهر ما أعانهم عليه مستوى بحثهم ، ولكن القراء اختلفت بصدد هذه الأنواع وجهة نظرهم على ما سنفصله بعد .

وكانت روايات اللغويين التي وضع النحاة قواعدها متنوعة ، تحدثوا عنها لدى استعراضهم لبعض الألفاظ والصيغ في معاجمهم ، وقد عايننا على بعض الأمثلة خلال بحثنا في معجم « لسان العرب » ، ومنها يتضح لنا ماعده اللغويون إدغاما ، وقد جاء على أنواع ثلاثة :—

### النوع الأول ، ومن رواياته :

(١) « جلت » : الجليت لغة في الجليل ، وهو ما يقع من السماء .. ويقال : جلته عشرين سوطا ، أى ضربته ، وأصله : جَلَدْتُهُ ، فأدغمت الدال في التاء<sup>(٢)</sup> .

(٢) « ابن سيده وغيره : والود : الودد بلغة تميم ، فإذا زادوا الياء قالوا : وتيد ، قال ابن سيده : زعم ابن دريد أنها لغة تميمية ، قال : لا أدري هل أراد أنه لا يغيرها هذا التغير إلا بنو تميم ، أم هي لغة تميم غير مُعَيَّرَة عن وَدٍ »<sup>(٣)</sup> .

(٣) « قال ابن سيده : فأما من قال : بَرَدَه بمعنى : سَحَنَه ، لقول الشاعر :

عَافَيْتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ قَلْنَا : بَرْدِيَّةٌ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

(١) المفصل ج ١٠ ص ١٣٢ .

(٢) اللسان ( جلت ) .

(٣) المرجع السابق ( ود ) .

فغالط ، إنما هو : بَلْ رَدِيه فَأَدْعِم ، على أن قطريا قد قاله<sup>(١)</sup> .  
وواضح أن هذا النوع مماقلب فيه الصوت الأول إلى نظيره الثاني .

### النوع الثاني ، ومن رواياته :

- (١) « وفي حديث أبي هريرة في بعض الروايات : أيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جَلَّدَهُ .. هكذا رواه بإدغام التاء في الدال ، وهي لغة » .  
(٢) والفسطاط بيت من شعر . وفيه لغات : فسطاط ، وفستاط ، وفسَّاط<sup>(٢)</sup> .

(٣) « التهذيب : الليث : الست والسته في التأسيس على غير لفظيهما ، وهما في الأصل : سَيْدَسٌ وسَيْدَسَةٌ ، ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين فالتقيا عند خرج التاء ، ويبان ذلك أنك تصغر (سته) : سَيْدَسَةٌ ، وجميع تصغيرها على ذلك ، وكذلك الأسداس<sup>(٣)</sup> .

### النوع الثالث ، والرواية الوحيدة الواردة فيه هي :

ذكر اللسان نظير الرواية السابقة غلبة الحاء على العين في لغة سعد<sup>(٤)</sup> ، فيقولون : « كنت مُحِمٌ » في معنى كنت معهم ، وذكر سيبويه أن : « مما قالت العرب تصديقا لهذا الإدغام قول بني تميم : مُحِمٌ ، يريون معهم ، و(مَحَاوَلَاء) يريون : مع هؤلاء<sup>(٥)</sup> » .

والذي ينبغي أن نقرره هنا بادئ بدء : أن هذين النوعين الأخوين غير قياسيين في الإدغام بمفهومه الضيق ، أما الأول : فلأن القياس المروى « جَلَّتْهُ » ومجمله

(١) اللسان جـ ٣ ص ٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٣) المرجع السابق جـ ٧ ص ٣٧١ .

(٤) المرجع السابق جـ ٢ ص ٤٠ .

(٥) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٤١٣ .

على صورة « جَلْدُه » لا يعنى إمكان إجراء الإدغام فى كل صورة على قياسه ، وإنما هى رواية مفردة . ثم إن ما جاء من جواز « فسَّاط » فإنما هو من باب اللهجات ، لا من باب التفاعل الصوتى القياسى . وعلى هذا فليس من الصواب أن نؤسس على مثال فريد قاعدة من قواعد الإدغام .

وأما رواية « ست وستة » فليست كما يبدو فى الظاهر — من باب قلب الدال والسين فى « سدس » تاء ، بل نرجح أنها مثال محفوظ يفسره اختلاف اللهجات أيضا ، لا تفاعل الأصوات . فلسنا من رأى سيويوه القائل بأن : « ست » أصلها « سدس » وأن السين الآخرة قلبت « تاء » لتقرب من الدال التى قبلها ، فصار التقدير : « سدت » ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا فى المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها فى الهمس ، ثم أدغمت التاء فى التاء فصارت « ست »<sup>(١)</sup> ، فمن غير المعقول أن يستبدل الناطق العربى الذى ينحو دائما مَنَحَى السهولة بصيغة « سدس » صيغة « سدت » ، لكى يصل منها إلى « ست » لسببين : أولهما : سهولة النطق بالصوت الرخو « السين » عقب النطق بالصوت الشديد « الدال » ، حتى لكأن اللسان يتنفس من وطأة الصوت الشديد فى نطق الصوت الرخو .

وثانيهما : أنه ليس من الجائز أن يقال فى « سدت » : « سد » ، على الإدغام التقدّمى القياسى ، كما حدث فى « جَلْدُه » ، وقد روى فيها « جَلْتُه » . ومن أجل هذا نرجح أن تكون الكلمة فى إحدى اللهجات : « سدس » ، وفى غيرها : « ست » ، ثم تداخلت اللهجات واختلفت فاستعملت الأخيرة فى العدد العام ، واستعملت الأولى فى حالة التصغير اللغوى « سُدْس » ، والاصطلاحى « سُدَيْسَة » . وسيأتى أن سيويوه يعتبر ذلك الضرب من الإدغام شاذاً غير مطرد . هذا فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإدغام . وهو ما يكون التأثير فيه تقدّميا (على ماسيأتى) .

أما النوع الثالث .. فلم يحفظه سيويوه عن العرب إلا فى « مع » خاصة حين تقابل الهاء فى مثل « معهم » ومع هؤلاء ، ويمكن أن تكون صورته الأولى « مَهْم » إن

جاز إدغام العين في الهاء ، على الصورة القياسية المطردة ، ثم تقدم الناطق بمخرج الهاء قليلا إلى مخرج الحاء رغبة في زيادة وضوح الصوتين المدغمين ، وخاصة إذا علمنا أن الهاء صوت ضعيف بطبيعته .

وبذلك يكون النوع الأول هو النوع القياسي ، الناشئ عن التفاعل بين الأصوات ، بسبب ما بينهما من تقارب في المخرج والصفات .

### جم — شروط الإدغام عند القراءة

لا بد قبل عرض حالات الإدغام الواردة في رواية أبي عمرو أن نذكر الشروط التي وضعها القراء له ، ثم نرى بعد ذلك درجة استمسكهم بهذه الشروط . فقد حدد القراء بعد أبي عمرو في الإدغام أموراً ثلاثة ، فذكروا أن له : سببا ، وشروطا ، ومائعا .

ويعنون بالسبب : العامل الذي ينشأ عنه إدغام حرفين معينين ، وهو منحصر في (تمثال حرفين أو تجانسهما أو تقاربهما ، والتمثال : أن يتفقا مخرجا وصفة ، كالباء في الباء ، والتاء في التاء ، إلى آخر وجوه التماثل ، والتجانس : أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة ، كالذال في التاء ، والتاء في الظاء ، إلى آخر أشكال التجانس ) .  
والتقارب : أن يتقاربا مخرجا ، أو صفة ، أو مخرجا وصفة ، (وهذا متوفر في صور إدغام المتقاربين)<sup>(١)</sup> ، ولسوف نعرض لهذه الأسباب بالتحليل والنقد فيما بعد .

ويعنى القراء بالشروط الحال التي ينبغي أن يكون عليها التماثل أو التجانس أو التقارب ، وقد جعلوا التقاء الحرفين على هذه الصورة مشروطا بألا يفصل بين المدغمين ما يجعل النطق بهما من موضع واحد متعذرا ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم : (أن يلتقي الحرفان خطا ولفظا ، أو خطا لا لفظا ، فيدخل في ذلك نحو : إنه هو ، ويخرج نحو : أنا نذير ) ، وإن كنا نرفض فكرة الالتقاء الخطي في هذا المقام ، لأن

الالتقاء الصوتي هو الأساس ، وظاهر أن الفاصل الصوتي بين الهاءين عارض ، وهو بين النونين ثابت .

كما اشترط القراء أن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إن كان الإدغام في كلمة واحدة ، نحو « خَلَقَكُمْ » ، فأما « خَلَقْتُ » فلا إدغام فيها ، لأن المدغم فيه على حرف واحد <sup>(١)</sup> .

وموانع الإدغام نوعان : نوع عام متفق عليه بين جميع القراء ، وهو ثلاثة :  
١ — كون الحرف الأول تاء ضمير للمتكلم أو مخاطب نحو : « كُنْتُ ثَرِيًّا »  
و « أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ .. » و « جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا » <sup>(٢)</sup> . ومقتضى ذلك قياساً أن يمتنع مع تاء المخاطبة نحو : « لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا قَرِيًّا » ولكنه قد اختلف فيه ، <sup>(٣)</sup> وسيأتي .

٢ — كون الحرف الأول مشدداً ، نحو « رَبِّ بِمَا » و « مَسَّ سَقَر » ، وذلك لما يظهر من أن الحرف المشدد ينطق بصوتين من موضع واحد ، فكيف إذا أضيف إليهما ثالث بالإدغام .. ؟

٣ — كون الحرف الأول منونا نحو : « سَارِبٌ بِالنَّهَارِ » و « فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثٍ » .

ونوع خاص مختلف فيه ، وقد لخصه ابن الجزرى في قوله : « والمختلف فيه الجزم ، قيل : وقلة الحروف ، وتوالى الاعلال ، ومصيره إلى حرف مد ، واختص بعض المتقارئين بخفة الفتحة ، أو بسكون ما قبله ، أو بهما كليهما ، أو بفقد المجاور ، أو عدم التكرار » <sup>(٤)</sup> . وابن الجزرى يلخص في هذا النص جميع العلل التي تلمسها القراء ليعملوا بها عدم ورود الرواية في هذا المثال أو ذاك بالإدغام ، فأما الجزم فنحو : « ومن يتخج غير » و « آتَ ذَا الْقُرْنَى » ، و « لَمْ يُؤْتِ سَعَةَ » ، ذهب ابن مجاهد وأصحابه إلى

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) عمدة الخلاص — لاحقة للشارح البائس الفقير الماكف محمد أمين المدعو بعد الله أنفدى زاده طبعة

سنة ١٢٨٧ هـ .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٧٩ .

اعتبار الجزم مانعا من الإدغام ، وذهب آخرون إلى عدم الاعتداد به مانعا ، قال ابن الجزرى : والمشهور الاعتداد به فى المتقارين ، وإجراء الوجهين فى غيره<sup>(١)</sup> .

وأما بقية الموانع الواردة فى نص ابن الجزرى فسنعرض لها فى مواضعها خلال عرضنا لحالات الإدغام .

ولابن الجزرى فى كيفية الإدغام ملاحظة هى : « أن الصوتين المدغمين فى غير المثلين لم يعدم أحدهما وجوده ، بإدخاله فى حرف - كما ذهب إليه بعضهم ، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما - كما وصفنا - طلبا للتخفيف<sup>(٢)</sup> » ، وهذه الملاحظة تعد الحرفين المدغمين فى حالة التقارب كما لوكانا متماثلين ملفوظا بهما ، ولسوف يظهر من تحليلنا فيما بعد مدى صحة هذه الملاحظة فى نظر البحث الحديث .

فأما حالات الإدغام فقد صنفها القراء المتأخرون على نوعين حين عاجلوا كلا من إدغام المثلين والمتقارين على حدة ، وجعلوا المتجانس من قبيل المتقارب ، وقد ذكر ابن الجزرى أن الحروف التى تدغم فى أمثالها سبعة عشر حرفا هى : (ب - ت - ث - ح - ر - س - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - و - ي - هـ) ، كما ذكر أن الحروف التى تدغم فى مجانسها أو مقاربها ستة عشر حرفا هى : (ب - ت - ث - ج - ح - د - ذ - ر - س - ش - ض - ق - ك - ل - م - ن) . ولنا هنا ملاحظات هى :

١ - أن فيما عده القراء حروفا مكررة ، فإذا ما حذفنا المكرر صار عدد الحروف التى تدغم فى أمثالها أو مجانسها اثنين وعشرين حرفا هى : (ب - ت - ث - ج - ح - د - ذ - ر - س - ش - ض - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن ... هـ - و - ي) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨٠ .

٢ — أن المراعى فى حصر هذه الأصوات إنما هو الصوت السابق المدغم ، فأما الصوت التالى المدغم فيه فقد يزيد بالحصر عن ذلك ، وسياقى إحصاؤه فى الباب التالى .

٣ — أن القراء إنما يعدون هذه الأصوات فى حدود ما ورد فى القرآن من أمثلة ، لا كما فعل النحويون حين عالجوا الإدغام بجميع وجوهه الممكنة فى اللغة . ولسوف نسجل هذه الفروق فيما بعد .

وسنرى فى عرض حالات الإدغام عند القراء عدم تكرير الحرف فى موضعين ، بل نتحدث إن شاء الله عنه فى إدغام المثليين والمتقارئين دون تفرقة بينهما ، قصد إلى الاختصار ، ولأن التفرقة بين كلا النوعين لا تحدث عند القراء مدلولاً علمياً ذا بال ، اللهم إلا من حيث اختصاص أحدهما ببعض الحروف .

#### د — حروف الإدغام عند القراء

الباء<sup>(١)</sup> : تدغم فى مثلها نحو : « لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم » — البقرة آ ٢٠ —  
الرَّغَبَ بِمَا — آل عمران آ ١٥١ — الكتاب بالحق » — البقرة آ ٢١٣

وتدغم فى الميم فى مواضع مخصوصة وردت بها الرواية ، كلها فى صورة « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ — العنكبوت آ ٢١ » ، وفى رواية عن الزيدى عن أبى عمرو جواز إدغام « فَمَنْ ثَابُ مَنْ بَعْدَ ظُلْمِهِ — المائدة آ ٣٩ » ، وتظهر فيما عدا هذين المثالين بإجماع ، وذلك فى قوله تعالى : « سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا — آل عمران آ ١٨١ — ضُرِبَ مَثَلٌ — الحج آ ٧٣ وَمَنْ ثَابُ مَعَكَ — هود آ ١١٢ وَكُذِّبَ مُوسَى — الحج آ ٤٤ » والذى يظهر فى تعليل إدغام الأولين مع صحة النقل والرواية وجود مجاور مدغم ، إذ إن من الأصول فى الإدغام عند أبى عمرو مراعاة المشاكلة<sup>(٢)</sup> .

(١) مراجعنا فى هذا العرض هى : كتاب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، وشرح السيوطى لكتاب سوره الجزء الثالث مخطوط رقم ١٣٦ بدار الكتب ، وعمدة الخلان لمحمد أمين زادة ، وشرح المفصل ج ١٠ .

(٢) المفصل ج ١٠ ص ١٤٧ .



وذلك أن « يعذب من يشاء » مصحوبة دائماً بعبارة « يغفر لمن » أو « يرحم من » ، وكلاهما مدغم ، وكذلك « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ » أدغم الباء في الميم لوجود المجاور المدغم في « بعد ظلمه » حيث أدغمت الدال في الظاء . فأما بقية الأمثلة فلا إدغام فيها .

والمثال الوحيد الذى يدعو إلى التساؤل هو أن الرواية لم ترد بإدغام « وكُذِّبَ مُوسَى » مع أنه على صورة المثال المدغم « يعذب من » ، من حيث الظروف الصوتية السابقة ، وعلى صورة « فمن تاب من بعد ظلمه » ، في أن الحرف المدغم في كليهما مفتوح ، وقد ذكر القراء أن العلة في عدم إدغامه انعدام الرواية وعدم وجود المجاورة ، وسأبقى الكلام على ذلك .

هذه حال الباء في الإدغام الكبير . فأما في الإدغام الصغير فإن الساكنة تدغم في الفاء عند أبى عمرو والكسائى نحو « وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ — الرعد آ ٥ » كما أنها تدغم ساكنة في الميم لدهيما أيضاً في مثل قوله تعالى : « اركب معنا — هود آ ٤٣ »

(فمجموع الأحرف التى تدغم فيها الباء عند القراء في الكبير والصغير ثلاثة هي : الباء — والفاء — والميم) .

التاء : وتدغم في مثلها في الكبير والصغير نحو « الموتُ يُحْيِسُونَهُمَا — المائدة ١٦٦ — الشوكة تكون<sup>(١)</sup> — الأنفال آ ٧ — الآخرة توفنى — يوسف آ ١٠١ ونحو ربحت تجارتهم — البقرة آ ١٦ » ، وسواء كانت التاء تاء على كل حال ، أم كانت تنقلب في الوقف هاء . فأما إن كانت تاء ضمير ، كما في قوله تعالى : « كُنْتُ تُرْجَوُ — القصص آ ٨٦ » — « كُنْتُ تُرَاباً — النبأ آ ٤٠ » ، وكذبت تركن —

(١) كل ما جاء من هذا النوع مما الصوت الأول فيه ( الصوت المدغم ) تاء مربوطة تمثل في الإدغام معاملته في حالة الرصد والتحريك . إذ إن هذه التاء تنقلب (هاء) في حالة الوقف فقط ، وإن كان من العرب من يقف عليها بالتاء أيضاً فيقول : « يأهل سورة البقرة » . (من أسرار اللغة ص ٢١٥) والإدغام وصل — بل هو أوثق حالات الرصد ، وفي هذا دليل على أن وجود التاء ليس رهنأ بوجود الحركة .

الإسراء آ ٧٤ ، فقد مضى الكلام على عدم جواز إدغام تاء المضمر .

وتدغم التاء في عشرة أحرف غيرها على التفصيل التالي :

**التاء في التاء :** نحو : « وآتوا الزكاة ثم » البقرة آ ٨٣ — بالبينات ثم — المائدة آ ٣٢ — النبوة ثم — آل عمران آ ٧٩ — القيامة ثم — آل عمران آ ١٦١ « وقد اختلف عن أبي عمرو في إدغام (الزكاة ثم — التوراة ثم — الجمعة آ ٥) لما منع كونهما من المفتوح بعد ساكن ، فروى إدغامهما ابن حبش<sup>(١)</sup> من طريقى الدورى والسوسى ، وبذلك قرأ الداني<sup>(٢)</sup> من الطريقين ومن طريق غيرهما . وروى عن أصحاب ابن مجاهد<sup>(٣)</sup> الإظهار لحفة الفتح بعد السكون ، وقد انفرد ابن شنبوذ<sup>(٤)</sup> بإدغام « إذا رأيت ثم رأيت — الدهر آ ٢٠ » ، وواضح أن التاء هنا تاء المضمر ، فإدغامها مخالف للمذهب أبى عمرو وأصوله ، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص<sup>(٥)</sup> .

(١) هو الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان ، أبو على الدينورى — حاذق ضابط متقن — قرأ على جماعة منهم أبو بكر بن مجاهد ، وقال عنه الداني : متقدم في علم القراءات ، مشهور بالإتقان ، ثقة مأمون ، تولى سنة ٣٧٣ (طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٠) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأتوى القرطبي ، مولى ، ولد سنة ٣٧١ هـ ، امام حافظ ، شيخ مشايخ المقرئين ، قرأ على جماعة كثيرة في عصره ، وسمع الحديث وبرز فيه ، وفي أسماء رجاله ، وفي القراءات علماً وعملاً ، وفي الفقه والتفسير ، وتخرجت على يده مدرسة كبيرة في القراءة ، وطاف بلاد الإسلام من مشرقها إلى مغربها ، إلى أن استقر بقية (دابة) التي نسب إليها ، وهي من قرى قرطبة بالأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٤ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٥٠٣) .

(٣) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ ، شيخ الصنعة وأول من سبغ السبعة ، ولد سنة ٢٤٥ هـ بغداد ، وقرأ على جماعة كثيرة منهم قنبل المكي ، ومحمد بن يحيى الكسافي الصغير ، ومحمد بن جبر الطبري ، وقرأ عليه أناس كثيرون منهم الشلالي ، والمطوسي ، وابن حاليويه النحوي ، وابن حبش الدينوري ، قال ابن الجزرى : ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه ولا بلغنا إزحام الطلبة على أحد كازد حاهمهم عليه ، تولى سنة ٣٢٤ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ١٤٢) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ، شيخ الإقراء بالعراق ، كانت بينه وبين أبي مجاهد مناسبة حتى كان لا يقرئ من قرأ عليه ، وكان يرى جواز القراءة بالشاذ ، وهو ما خالف المصحف الإمام — والخلاف في ذلك معروف قديماً وحديثاً ، قرأ على جماعة كثيرة ، وأقرأ أيضاً كثيرين ، وتوفى سنة ٣٢٨ هـ ببغداد . (طبقات القراء ج ٢ ص ٥٢) .

(٥) النشر ج ١ ص ٢٨٧ و ٢٨٨ .

وتدغم التاء في التاء في الصغير ، مثل قوله تعالى : « بَعَثْتُ ثَمُودَ — هود آ ٩٥ — » رَحَّبْتُ ثُم — التوبة آ ٢٥ .

التاء في الجيم : نحو : « الصالحات جَنَاح — المائدة آ ٩٣ — البية جَزَائِهِم — البينة آيتا ٧ ، ٨ — الآخرة جَعْنَا — الإسراء آ ١٠٤ » ، ولا خلاف حول أى مثال من أمثلة التقاء التاء بالجيم ، (هذا في الكبير) . فأما في الصغير فتدغم التاء في الجيم في نحو « نَضِجَتْ جُلُودُهُم — النساء آ ٥٦ — وَجِبَتْ جَنُوبُهَا — الحج آ ٣٦ » .  
 ألتاء في الذال : نحو : « التاليات ذُكِرَا — الصافات آ ٣ — المسكنة ذُكِّلَ — آل عمران آ ١١٢ » ، وقد اختلف في قوله تعالى : « وَآتَ ذَا الْقُرْنَى — الإسراء آ ٢٦ » ، فكان ابن مجاهد وأصحابه وابن المنادي<sup>(١)</sup> وكثير من البغداديين يأخذون بالإظهار من أجل النقص ، وقلة الحروف ، لكونه من المجزوم ، أو مما حكمه الجزم ، وكان ابن شنيوز وأصحابه وأبو بكر الداجوني<sup>(٢)</sup> ومن تبعهم يأخذونه بالإدغام ، للتقارب وقوة الكسرة ، وبالوجهين قرأ الداني والشاطبي<sup>(٣)</sup> وأكثر المقرئين<sup>(٤)</sup> — وهذا في الكبير وحده .

التاء في الزاي : نحو : « فالزاجرات زَجِرَا — الصافات آ ٢ — إلى الجنة زُمرًا — الزمر آ ٧٣ » (في الكبير) وفي الصغير نحو « خبت زُدْنَاهُم — الإسراء آ ٩٧ » .

(١) هو أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي ، المعروف بابن المنادي ، حافظ ثقة متقن عميق ضابط ، قرأ على عبيد الله بن محمد ابن أبي محمد الزهري وغيره ، وقرأ عليه الشنأني والدارقطني . تولى سنة ٣٣٦ هـ ( طبقات القراء ج ١ ص ٤٤ ) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر الضرير الرملي ، من ملة لد ، يعرف باللاحوني الكبير ، إمام كامل ناقل رجال مشهور ثقة ، روى القراءة عن عبد الرزاق بن الحسن والعباس بن الفضل بن شاذان وغيرهما ، وروى عنه القراءة أحمد بن نصر الشنأني ، وحدث عنه ابن مجاهد ، وحدث هو عن ابن مجاهد ، تولى سنة ٣٢٤ هـ ( طبقات القراء ج ٢ ص ٧٧ ) .

(٣) هو القاسم بن خيرة بن خلف الشاطبي الرُّحَيْنِي الضرير ، كان إماما كبيرا ، أعجوبة في ذكائه وعلمه ، غاية في القراءات ، حافظا للحدث ، بصيرا بالعربية ، إماما في اللغة ، مع الزهد والعبادة ، ولد سنة ٥٣٨ هـ بشاطبية من الأندلس . وقرأ على علماء القراءة هنالك . ومن أشهر آثاره ( الشاطبية ) في القراءات السبع ، تولى سنة ٥٩٠ هـ ( طبقات القراء ج ٢ ص ٢١ ) .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

**التاء في السين :** نحو « الصالحات سُنِدٌ خِلَهُمْ — النساء آ ١٢٢ — السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ — الشعراء آ ٤٦ — الْمُؤَوَّدَةُ سُبُلَتْ — التكوثر آ ٨ » — في الكبير ، فأما في الصغير فنحو « أنبت سَبْعَ سَنَابِلَ — البقرة آ ٢٦١ — وجاءت سَيَّارة — يوسف آ ١٩ » .

**التاء في الشين :** نحو : « بأربعة شُهَدَاء — النور آ ١٣ — الساعة شَيْءٌ — الحج آ ١ » واختلف في قوله تعالى « جِئْتُ شَيْئاً قَرِيْاً — مريم آ ٣٧ » ، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحاح الصقلي <sup>(١)</sup> ، وبهما أخذ الشاطبي وسائر المتأخرين <sup>(٢)</sup> . (في الكبير وحده) .

**التاء في الصاد :** نحو « والصفات صَفَا — الصفات آ ١ — والملائكة صُفَا — النبأ آ ٣٣ — فالمغيرات صُبِحَا — العاديات آ ٣ » ، هذا في الكبير . فأما في الصغير فقد أدغمت في نحو : « لَهْئِمْتُ صُومَاع — الحج آ ٤٠ — حصرت صُدُورَهُم — النساء آ ٩٠ » ، في قراءة غير يعقوب <sup>(٣)</sup> .

**التاء في الضاد :** نحو : « والعاديات ضُبِحَا — العاديات آ ١ » . (في الكبير فقط) .

**التاء في الطاء :** نحو : « الصالحات طُوبَى — الرعد آ ٢٩ — الملائكة طُيِّبِينَ — النحل آ ٣٢ » ، واختلف في قوله تعالى : « وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ — النساء آ ١٠٢ » من أجل الجزم ، فرواه بالإدغام من روى إدغام الجزوم من المثليين ، وأظهر من أظهر سائر الجزومات ، إلا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء ، ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين . وقد انفرد ابن حبش عن السوسى بإظهار

(١) هو عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحاح الصقلي — ثقة — محقق ، شيخ الإسكندرية . انتهت إليه رئاسة الإقراء بها علواً ومعرفة ، وهو صاحب كتاب « التجويد » الذي وصفه ابن الجزرى بأنه من أشكال كتب القراءات حلا ومعرفة ، ولد سنة ٤٢٥ هـ وتوفي سنة ٥٢٦ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٣٧٤) .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) للرجع السابق .

« الصلاة طَرَفِي النَّهَارِ — هود آ ١١٤ » من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبلها ، وأدغمه سائر أهل الأداء<sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : « بَيَّتَ طَاقَةَ — النساء آ ٨١ » فقد رُوِيَ إدغامه قولاً واحداً عن أبي عمرو ، قال الداني : « ولم يُدْغَمْ مِنَ الحروف المتحركة إذا قُرِئَ بالإظهار غيره » وقال بعضهم : هو من السواكن ، من قولهم : « بَيَّاه ، وتبياه » . إذا تعمدته ، فتكون التاء على هذا للتأنيث<sup>(٢)</sup> . ويكون من باب الإدغام الصغير .

التاء في الظاء نحو « الملائكة ظَالِمِي — النحل آ ٢٨ » (ليس غيره من الكبير) ، ومن الصغير قوله تعالى : « إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهَا — الأنعام آ ١٤٦ »

فمجموع الحروف التي تدغم فيها التاء عند القراءة في الكبير والصغير سبعة مشتركة هي (التاء — الشاء — الجيم — الظاء — السين — الزاي — الصاد) وتنفرد بإدغامها في الكبير في أحرف أربعة هي : (الذال — الشين — الضاد — الطاء) .

التاء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو « حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ — النساء آ ٩١ »  
« ثَالِثَ فُلَانَةٍ — المائدة آ ٧٣ » ، ولا أمثلة لإدغامها في مثلها في الصغير .

وتدغم في مجانسها أو مقاربها في خمسة أحرف على التفصيل التالي :

التاء في التاء : ومن أمثلته : « الحديث تُعْجِبُونَ — النجم آ ٥٩ » — حيث تُؤْمَرُونَ — الحجر آ ٦٥ » وهذا في الكبير دون خلاف — فأما في الصغير فقد وردت أمثلة لإدغامها في التاء في قوله تعالى : « لَيْسْتُمْ — الكهف آ ١٩ » ، وقوله « لَبِثْتُ » — طه آ ٤٠ ، وقوله « أَوْرِثْتُمُوهَا — الزخرف آ ٧٢ » .

التاء في الذال : وذلك في مثال واحد هو قوله تعالى : « الْحَرْثُ ذَلِكَ — آل عمران آ ١٤ » ، (من الكبير دون خلاف) ، وفي الصغير في قوله تعالى : « يَلْهَثُ ذَلِكَ — الأعراف آ ١٧٦ » .

(١) الشرح ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٩ .

الثاء في السين : نحو « الحديث مُسْتَنَدٌ رَجُومٌ — القلم آ ٤٤ » وقوله :  
«الأجداث سُرَاعا — المعارج آ ٤٣ » ، وقوله « حيث سَكَنتم — الطلاق آ ٦ » وقوله  
« وَوَرِثَ سَلِيمَانُ — الحمل آ ١٦ » ، (وهي أمثلة من الكبير فقط) .

الثاء في الشين : ومن أمثله « ثَلَاثُ شُعَبٍ — المرسلات آ ٣٠ » وقوله :  
« حيث شَعَم — البقرة آ ٥٨ » ، (من الكبير فقط) .

الثاء في الضاد : في مثال واحد هو قوله تعالى : « حديث ضَيِّف — »  
الذاريات آ ٢٤ ، (من الكبير فقط) ، فمجموع الحروف التي تدغم فيها الثاء عند  
القراء في الكبير ستة ، وفي الصغير حرفان (الثاء والذال) .

وتنفرد بإدغامها في الكبير في أحرف أربعة هي (الثاء — السين — الشين —  
الضاد)

الجميم : وهذا الحرف لا محل له في إدغام المثلين ، فهو لايدغم في مثله في  
القرآن ، ويدغم في مقاربه في حرفين على التفصيل التالي :

الجميم في الثاء : في مثال واحد هو قوله تعالى : « ذى المعارج تُعْرَجُ —  
المعارج آ ٣ » من الكبير فقط . ولا خلاف في إدغامه .

الجميم في الشين : في مثال واحد أيضا هو قوله تعالى : « أخرج شَطَأَهُ —  
الفتح آ ٣٩ » وهذا المثال من المختلف فيه . فالرواية عن السوسى وعن ابن مجاهد عن  
أبى الزعراء<sup>(١)</sup> عن الدورى بالإظهار . وأدغم سائر أصحاب الإدغام ، وهو الذى قرأ  
به الدانى وأصحابه ، ولم يذكره غيره . قال ابن الجزرى : « والوجهان صحيحان<sup>(٢)</sup> »  
وقد التقت الجميم بأصوات مقاربة لها في المخرج ، بل أكثر قربا منها من الثاء ، ومع ذلك  
لم تدغم فيها ، وذلك حين تلتقى بالضاد فى : « وأُخْرِجَ ضُحَاهَا — النازعات آ ٢٩ »

(١) هو عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي ، ثقة ضابط محرم ، أخذ القراءة عن أبى عمر  
الدورى ، وهو من أهل أصحابه وأضبطهم وأوثقهم ، وروى عنه أبو بكر ابن مجاهد ، مات حوالى سنة ٢٨٥ هـ .  
(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٣٧٣ .  
(٣) النشر ج ١ ص ٢٨٩ .

« والصاد في قوله : مُخْرَجٌ صِدْقٍ — الإسرائ آ ٨١ » ، فما السر في إدغامها في التاء بإجماع ، وعدم إدغامها في الصاد أو الضاد في مثل هذه الأمثلة ، مع أن التاء ليست أقرب مخرجا إلى الجيم من الصاد والضاد (١) ؟ لقد لاحظ هذه الملاحظة أبو عمرو الداني فقال : كالإجابة على هذا التساؤل « وإدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج ، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج الشين ، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء فأجرى لها حكمها ، وأدغمت في التاء لذلك » ، قال : — وجاء بذلك نصا عن اليزيدى ابنه عبد الرحمن (٢) وسائر أصحابه فقالوا عنه : « كان يدغم الجيم في التاء ، والتاء في الجيم (٣) » ، ولسوف يظهر من التحليل الصوتي لأمثلة الإدغام أن اتفاق صوت التاء مع صوت الجيم في الشدة يسمح بإدغام كليهما في الآخر . أما الجيم مع الصاد فهما مختلفان من كل وجه ، مخرجا وصفة (جهر ، وهمس ، وشدة ، ورخاوة) . وأما الجيم مع الضاد فهما وإن اتفقا في (الجهر) فقط فإن لكل منهما ميزة ، هي في الجيم التعطيش ، وفي الضاد الاستطالة التي ليست لغيرها من الأصوات ، وهذا هو السر في احتفاظ كل منهما بكيانه إلى جوار الآخر .

فمجموع الحروف التي تدغم فيها الجيم حرفان هما : « التاء — الشين » ، وذلك في الكبير ، ولا مثال لإدغامها في الصغير .

الحاء : وتدغم في مثلها نحو : « النكاح حتى — البقرة آ ٢٣٥ » ، وقوله : « لأبرخ حتى — الكهف آ ٦٠ » ، فأما في إدغام المتقاربين فإنها تدغم في حرف واحد في « العين » . سماعا ، وقد نص ابن الجزري على وجوب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقارنها ، نحو « فاصفح عنهم — الزخرف آ ٨٩ » ، وقوله : فسبحه — ق آ ٤٠ » ، وذكر أنهم كثيرا ما يقبلون الحاء في الأول عينا ويدغمونها ، وكذلك يقبلون الهاء حاء ويدغمونها ، وكل ذلك لا يجوز إجماعا (٤) .

(١) سوف نجد عند دراسة العلاقة المخرجة أن هذه الأصوات الثلاثة من منطقة واحدة .

(٢) سبقت إشارة إليه في ترجمة ابنه اليزيدى في الباب الأول .

(٣) النشر جـ ١ ص ٢٩٠ .

(٤) المرجع السابق جـ ١ ص ٢١٨ .

**الحاء في العين :** وتلغم في موضع واحد باتفاق هو قوله تعالى « فَمَنْ زُحِرَ عَنْ النار — آل عمران آ ١٨٥ » ، وتُظهِرُ في سائر المواضع على الأصح ، وهذه المواضع هي : « لاجنَاحَ عليكم — البقرة آ ٢٣٦ » ، وقوله « المسيح عيسى — النساء آ ١٧١ » وقوله « الريح عاصفة — الأنبياء آ ٨١ » — وقوله « وما ذبح على النصب — المائدة آ ٣ » — فأما الموضع المدغم ففيه قولان : **الإدغام** ، وقد جاء منصوباً عن اليزيدي ، وروى إدغامه عامة أهل الأداء ، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح<sup>(١)</sup> عن الدوري ، وابن جرير<sup>(٢)</sup> ومن جميع طرقه عن السوسي . وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام ، وعليه أصحابه ، ومن مسوغات هذا الإدغام في نظر القراء طول الكلمة وتكرار الحاء . وهو أمر لا نظير له في بقية الأمثلة التي اختير فيها الإظهار . والقول الثاني : **الإظهار** ، وقد رواه جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري ، ومن جميع طرق السوسي ، قال ابن الجزري : « والوجهان صحيحان مأخوذ بهما ، ثم يقول : وأما قول ابن مجاهد : سمعت أبا الزعراء يقول : سمعت الدوري يقول : سمعت اليزيدي يقول : ( من العرب من يدغم الحاء في العين نحو « فَمَنْ زُحِرَ عَنْ النار » . وكان أبو عمرو لا يرى ذلك ) ، فمعناه : أنه لا يرى ذلك قياساً ، بل يقصرو على السماع ، بدليل صحة الإدغام نفسه من رواية شجاع<sup>(٣)</sup> وعباس<sup>(٤)</sup> وأبي زهد<sup>(٥)</sup> ، وعن

(١) هو أحمد بن فرح بن جبيل البغدادي ، ثقة كبير ، قرأ على الدوري والبري وابن مجاهد وغيرهم ، تولى سنة ٣٠٣ هـ بالكوفة ( طبقات القراء ج ١ ص ٩٥ ) .

(٢) هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري — نسبة إلى طبرستان — البغدادي ، أحد الأعلام وصاحب التفسير والتاريخ ، ولد سنة ٢٢٤ هـ ، كان عارفاً بالقرائات ، بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسنة وطريقها ، صحيحها وسقيمها ، ناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين . تولى سنة ٣١٠ هـ ( طبقات القراء ج ٢ ص ١٠٦ ) .

(٣) شجاع بن أبي نصر ، أبو نعيم البلخي ، ثم البغدادي الزاهد ، ثقة كبير ، ولد سنة ١٢٠ هـ ، يبلغ ، وعرض على أبي عمرو بن العلاء ، ومات ببغداد سنة ١٩٠ هـ ( طبقات القراء ، ج ١ ص ٣٢٤ ) .

(٤) هو العباس بن الفضل الواقفي الأنصاري البصري ، قاضي الموصل ، أستاذ حاذق ثقة ، كان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القرابة ، وضبط عنه الإدغام ، وجاء عن أبي عمرو أنه قال : « لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني » . ولد سنة ١٠٥ هـ وتوفي سنة ١٨٦ هـ . ( طبقات القراء ج ١ ص ٣٥٣ ) .

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زهد الأنصاري النحوي ، أحد تلامذة أبي عمرو بن العلاء ، وكان من جلة أصحابه وكبرائهم ، مات سنة ٢١٥ بالبصرة ( طبقات القراء ج ١ ص ٢١٥ ) .



اليزيدى من رواية ابنه ومدين<sup>(١)</sup> ، والآدمي<sup>(٢)</sup> ، (٣) فهذه هي جملة ما قيل عن إدغام الحاء في العين في الآية المذكورة .

وأما الآيات الأخرى (فلا جناح عليه — والمسيح عيسى — والريح عاصفة) فقد روى إدغامها القاسم بن عبد الوارث<sup>(٤)</sup> عن الدورى ، ورواه صاحب التجريد عن شجاع وعبيد الله<sup>(٥)</sup> في المثاليين الأولين ، والإظهار — فى رأى ابن الجزرى — هو الأصح وعليه العمل ، ويقويه وبعضه الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التى إدغامها أكد من الحركة فى قوله تعالى : (فاصفح عنهم) ، فدل ذلك على أن إدغام الحاء فى العين ليس بقياس ، بل مقصور على السماع ، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء وفهم من هذا بداية أن الحاء لا تدغم فى العين إدغاما صغيرا ، بل لقد حذر القراء من الوقوع فى مثل هذا الخطأ<sup>(٦)</sup> ، وذلك فى مثل قوله تعالى : (فاصفح عنهم) حيث أجمعوا على الإظهار .

المدال : وهى لا تدغم فى مثلها فى الكبير ، وتدغم فى الصغير نحو « وقد دخلوا » المائدة آ ٦١ — فأما فى مقاربا فإنها تدغم فى عشرة أحرف ، إلا أن القراء يشترطون هنا — ولأول مرة منذ بداية عرضنا لأحكامهم فى الإدغام — شرطا مهما لجواز إدغامها فى هذه الحروف ، هو : ألا تكون المدال مفتوحة بعد ساكن ، وقد سبق

(١) هو مدين بن شعيب أبو عبد الرحمن البصرى يعرف بمردويه ، مقرئ مشهور ثقة ، أخذ القراءة عن عبد الله بن محمد الزيدى ، وروى القراء عنه أبو بكر القاش ، والمطوى ، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد ، قال الذهبي ، بصري ثقة . مات سنة ٣٢٠ هـ ( طبقات القراء جـ ٢ ص ٢٩٢ ) .

(٢) جعفر بن محمد أبو محمد الاصبهاني الآدمي ، روى القراءة عن محمد بن سعدان ، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد الزيدى ، وروى عنه القراءة الاصبهاني شيخ أبي الحسن ابن شنيذ ( طبقات القراء جـ ١ ص ١٩٨ ) .

(٣) النشر جـ ١ ص ٢٩٠ .

(٤) هو القاسم بن عبد الوارث أبو نصر البغدادي . أخذ القراءة عن أبي عمر الدورى ، وهو من قدماء أصحابه ، وإسماعيل بن أبي محمد الزيدى ، وروى عنه ابن شنيذ وابن مجاهد . ( طبقات القراء جـ ٢ ص ١٩ ) .

(٥) هو عبيد الله بن علي بن الحسن الهاشمي البغدادي ، روى الحروف عن نصر بن علي بن نصر عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء . ( طبقات القراء جـ ٢ ص ٤٨٩ ) .

(٦) النشر جـ ١ ص ٢٩١ ، جـ ٢ ص ١٩ .

أن أوردنا إشارة إلى هذا الاشتراط عندما ذكرنا نص ابن الجزرى فى موانع الإدغام المختلف فيها ، وقد اختار القراء الإظهار حين تفتح الدال بعد ساكن ، واستثنوا من ذلك ما إذا كان الحرف المدغم فيه (تاء) فحينئذ تدغم فيه الدال للتجانس ، فمن الأمثلة التى يمتنع فيها الإدغام قوله : « بعد ذلك — المائدة آ ٣٢ ، ودواذ زُبورا — النساء آ ١٦٣ — بعد ضِرَاء — هود آ ١٠ — بعد ظُلْمِه — الشورى آ ٤١ ، لانفتاح الدال فى جميعها بعد ساكن ، وأما « التاء » فتدغم فيها الدال المفتوحة بعد ساكن مثل : « كاد تزيغ — التوبة آ ١١٧ — على رواية التاء للسوسى — بعد توكيدها — النحل آ ٩١ ، وسنجد أن هذا الشرط سيتكرر فى حروف أخرى ، نمر بها ، ثم نلقى فى النهاية فى (فصل مقارنة آراء النحاة بآراء القراء) ضوءا كافيا على فكرة القراء فى هذا الاشتراط ، وتفصيل الأحرف التى أدغم فيها صوت الدال على الوجه التالى :

**الدال فى التاء :** نحو « تكاد تُمَيِّز — الملك آ ٨ — الصَّيْدُ ثَنَالُهُ — المائدة آ ٩٤ — فى المساجد ثَلُك — البقرة آ ١٨٧ — بعد توكيدها — النحل آ ٩١ » من الكبير ، وفى الصغير نحو (قد تُبَيِّن) — البقرة آ ٢٥٦ . وقد مضى الكلام على أنه لا شرط فى شكل الدال عند إدغامها فى التاء لقوة التجانس .

**الدال فى التاء :** نحو (يريد ثواب — النساء آ ١٣٤ — لمن نريد ثم — الإسراء آ ١٨) ولم يرد فى القرآن غيرهما فى الكبير ، وأدغم فى الصغير قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدنيا) — آل عمران آ ١٤٥ .

**الدال فى الجيم :** نحو (داود جالوت — البقرة آ ٢٥١ — الخلد جزاء — فصلت آ ٢٨) ولا مثال غيرهما من الكبير ، وقد ورد خلاف حول إدغام « الخلد جزاء » ، فروى إظهار هذا الحرف عن الدورى من طريق ابن مجاهد ، وعن السوسى من طريق الخزازى (لاجتماع الساكنين) ، وهذا الخلاف مؤسس على ما إذا كان النطق فى هذا الموضوع وما أشبهه إخفاء أو اختلاسا أو إدغاما ، فلا فرق بين هذا المثال وبين غيره من كل ما سبق فيه الحرف المدغم بساكن صحيح ، وسوف نعالج هذه المشكلة عند البحث فى « قضية الساكنين بين القراء والنحويين » .

قال ابن الجزرى : « ومذهب المحققين الإدغام ، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادى وغيره من المتقدمين ، ومن بعدهم من المتأخرين ، وبه قرأ الدانى ، وبه نأخذ ، وله نختار لقوة الكسرة ، والله أعلم<sup>(١)</sup> » .

وقد أذغمت الدال في الجيم في الصغير في قوله تعالى : (لقد جاءكم) .  
 الدال في الدال : نحو : (من بعد ذلك — المائدة آ ٦٤ — والقلائد ذلك — المائدة آ ٩٧ — المرفود ذلك آيتا ٩٩ ، ١٠٠ — الودود ذو العرش — آيتا ١٤ ، ١٥) .  
 ويلاحظ أنه لا إدغام في (بعد ذلك) بفتح الدال كما سبق . (هذا من الكبير)  
 وتدغم في الدال في الصغير نحو : « ولقد ذرأنا — الأعراف آ ١٧٩ — كهيعص ذكر رحمة ربك — مريم آيتا ١ ، ٢ » .

الدال في الزاى : نحو : « تريد زينة — الكهف آ ٣٥ » ولا إدغام في « داود زبورا » وقد سبق ، (فهما موضعان فقط من الكبير) ، وتدغم في الصغير في الزاى نحو « ولقد زينا — الملك آ ٥ » .

الدال في السين : نحو : « الأصفاذ سرايلهم — إبراهيم آيتا ٤٩ ، ٥٠ — كئيد ساهر — طه آ ٦٩ — عَدَد سنين — المؤمنون آ ١١٢ » من الكبير . أما الصغير فقوله تعالى : « قد سألها — المائدة آ ١٠٢ » .

الدال في الشين : نحو : « وشهد شَاهِد — يوسف آ ٢٦ » في موضعين فقط من الكبير ، ومن الصغير في قوله تعالى : « قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا — يوسف آ ٣٠ » .  
 الدال في الصاد : نحو : « في مقعد صدق — القمر آ ٥٥ » في المَهْد صَبِيًّا — مريم آ ٢٩ — من بعد صِلَاة — النور آ ٥٨ » (من الكبير) ، ومن الصغير في قوله تعالى : « لقد صدق الله — الفتح آ ٢٧ » .

الدال في الضاد : نحو : « من بعد ضَرَاء — فصلت آ ٥٠ » من بعد ضَعْف — الروم آ ٥٤ ، ولا إدغام في « بَعْدَ ضَرَاء » ، وقد سبق . هذا من الكبير ، ومن الصغير نحو « قد ضَبَلُوا — المائدة آ ٧٧ » .

الذال في الظاء : نحو : « وما الله يريد ظلماً — غافر آ ٣١ — من بعد ظلمه — المائدة آ ٣٩ » ولا إدغام في « بَعْدَ ظُلْمِهِ » . هذا من الكبير ، ومن الصغير نحو « لَقَدْ ظَلَمَكَ — ص آ ٢٤ » .

فمجموع الحروف التي أدغمت في الذال في الكبير عشرة هي : ( التاء ، الثاء ، الجيم ، الذال ، الزاي ، السين ، الشين ، الضاد ، الصاد ، الظاء ) ، وهي جميعها جائزة في الصغير . وتدغم الذال في مثلها في الصغير . ولم يرد من ذلك أمثلة في الكبير .

الذال : ولا تدغم في مثلها إلا في الصغير مثل : « إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا — الأنبياء آ ٨٧ » ، فأما في مقارنها فإنها تدغم في حرفين هما : ( السين ، الصاد ) في الكبير ، وتدغم في الصغير في ( السين ، الصاد ، التاء ، الجيم ، الذال ، الزاي ) .

الذال في السين : نحو : ( فاتخذ سبيله — الكهف آ ٦١ ) في موضعين فقط من الكبير ، وفي الصغير نحو : « إِذْ سَمِعْتُمُوهُ — النور آ ١٢ » .

الذال في الصاد : في موضع واحد هو : « ما اتخذ صاحبة — الجن آ ٣١ » من الكبير ، ومن الصغير نحو قوله تعالى : « وَإِذْ صَرَّفْنَا — الأحقاف آ ٢٩ » .

الذال في التاء : في الصغير فقط في نحو : « إِذْ تَبَرَّأَ — البقرة آ ١٦٦ » ، وتدغم في التاء إذا وقع قبل الذال خاء نحو « اتَّخَذْتُمُ الْعَجَل — البقرة آ ٩٢ — ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْبَقَرَةَ ٥١ — لَاتَّخَذَتْ — الكهف آ ٧٧ » ، وتدغم في التاء أيضاً في قوله « فَنَبَذْنَاهَا — طه آ ٩٦ » ، وفي قوله « عُذْتُ بِرَبِّي — غافر آ ٢٧ » .

الذال في الجيم : في الصغير فقط في نحو « إِذْ جُعِلَ — الفتح آ ٢٦ » .

الذال في الدال : في الصغير فقط في نحو « إِذْ دَخَلْتَ — الكهف آ ٣٩ » .

الذال في الزاي : في الصغير فقط في نحو « وَإِذْ زَاغَتْ — الأحزاب آ ١٠ » .

وهذه الحروف التي رويت مدغمة في الصغير مروية عن أبي عمرو ، وتبعه هشام <sup>(١)</sup> بالإدغام ، وأظهر طائفة منهم نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ، إلى آخر ما ذكره ابن الجزرى من خلاف مفصل في هذا الصدد .

فمجموع الحروف التي أدغمت فيها الذال في الكبير اثنان هما (السين والصاد) ، وفي الصغير ستة : (السين — الصاد — التاء — الجيم — الدال — الزاي) .

الراء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو « شَهْرُ رَمَضان — البقرة آ ١٨٥ — النار زينا — آل عمران آ ١٩١ — فصحِرَ رَقَبَةٌ — النساء آ ٩٧ — أَمَرَ رَبِّي — الأعراف آ ٢٩ ، وفي الصغير نحو « وَاذْكُرْ رَبَّكَ — الكهف آ ٢٤ » وفي إدغام المتقارنين تدغم في حرف واحد هو « اللام » :

الراء في اللام : وأمثلة هذا النوع من الإدغام كثيرة منها « الْأَنْهَارُ لَهُ — البقرة آ ٢٦٦ — الْمَصِيرُ لَا — البقرة آ ٢٨٥ — الْغُرُورُ تُثْبِتُونَ — آل عمران آ ١٨٥ — الْخَيْرُ لُقْضَى — يونس آ ١١ — يَغْفِرُ لَكُمْ — الصف آ ١٢ — فِي الْبَحْرِ تَنْتَقِعُوا — الإسراء آ ٦٦ » ، وقد اشترط فيها في هذا الموقع ما اشترط في الدال قبلها ، وذلك أنها تدغم في اللام مالم تُفْتَحْ بعد ساكني ، وقد أجمعوا على أنها تُظْهَرُ في هذا الموقع نحو : « الْحَمِيرُ يُتْرَكُوهَا — النحل آ ٨ — الْبَحْرُ لِنَأْكُلُوا — النحل آ ١٤ — وَالْخَيْرُ لَعَلَّكُمْ — الحج آ ٧٧ — إِنْ الْأُبْرَارُ لَفِي نَعِيمٍ — الانفطار آ ١٣ » ، إلا ما روى عن شعجاع ومدين من إدغام الثلاثة الأولى . (هذا في الكبير) . فأما في الصغير فإنها تدغم عند أبي عمرو من رواية السوسى ، واختلف عنه من رواية الدورى ، قال ابن الجزرى : « والخلاف مفرع على الإدغام ، فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو لم يختلف في إدغام هذا ، بل أدغمه وجها واحدا ، ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا الباب عن الدورى ،

(١) هو هشام بن عمار السلمى الدمشقى — مرقىء محدث فقيه ، ولد سنة ١٥٣ ، قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال النسائى : لا بأس به ، وقال الدارقطنى : صدوق كبير المجل . تولى سنة ٢٤٥ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٣٥٤) .

فمنهم من روى إدغامه ، ومنهم من روى إظهاره ، والأكثرون على الإدغام ، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو ، وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر<sup>(١)</sup> ، من قراءته لذلك على أبي طاهر<sup>(٢)</sup> عن ابن مجاهد . قال الداني : وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً ، ومتابعةً للمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين . قلت : إن صح ذلك عن ابن مجاهد فإنما هو في وجه إظهار الكبير ، أما في وجه إدغامه فلا ، لأنه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام فإدغامها ساكنة أوّلى وأحرى — والله أعلم — انتهى كلام ابن الجزري . ومن أمثلة إدغام الصغير : « أن أشكرُ لى — لقمان آ ١٤ — واصطَيرُ لِعبادِته — مريم آ ٦٥ » . ولنا إلى هذا الخلاف عودة في فصل (مقارنة آراء النحاة بآراء القراء) إن شاء الله .

السین : تدغم في مثلها نحو : الناس سُكَّارَى — الحج آ ٢ — للناس سُوءَاءُ الحج آ ٢٥ ، ولم ترد أمثلة على إدغامها في مثلها في الصغير . فأما في إدغام المتقارنين فإنها تدغم في كل من (الزاي والشين) :

السین في الزای : وقد أجمعوا على جواز هذا الإدغام ، وهو وارد في موضع واحد بالقرآن : « وإذا النفوسُ رُؤِجَتْ — التکویر آ ٧ » .

السین في الشین : في مثال واحد أيضاً هو « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً — مريم آ ٤ » ، وقد اختلفوا في جواز هذا الإدغام ، فالإظهار من روايتي الدوري والسوسي وابن مجاهد وغيرهم ، والإدغام في رواية سائر المدغمين ، وبه قرأ الداني ، قال : وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي ، وعن شجاع ، وكان ابن مجاهد يُحَيِّرُ فيها ، يقول : إن شئت

(١) هو عبد العزيز بن جعفر أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي ، مقرأء نحري ، شيخ صدوق ، ولد سنة ٣٢٠ هـ ، قرأ على أبي بكر النقاش ، وقرأ عليه أبو عمرو الداني الحافظ ، وتوفي سنة ٤١٢ هـ ( طبقات القراء جـ ١ ص ٣٩٢ ) .

(٢) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي — النحوي العلم الثقة ، أخذ عن جماعة منهم ابن مجاهد ، ولم يكن يمدح مثل أبي طاهر في علمه وفهمه ، مع صدق لهجه ، واستقامة طريقته — توفي سنة ٣٤٩ هـ . ( طبقات القراء جـ ١ ص ٤٧٥ ) .

أدغمتها وإن شئت تَرَكْتَهَا . وقد أجمعوا على إظهار « لَا يَطْلُمُ النَّاسَ شَيْئًا — يونس آ ٤٤ » لخفة الفتحة<sup>(١)</sup> . فقد أُدْغِمَت السِّينُ في ثلاثة أصوات هي (السين — الزاي — الشين) في الكبير فقط .

**الشين :** ولا تدغم في مثلها لعدم ورود أمثلة . وتدغم في مقاربتها في حرف واحد هو (السين) :

**الشين في السين :** وقد وقعت مدغمة في مثال واحد هو قوله تعالى : « إلى ذي العرش بسبيلا — الإسراء آ ٤٣ » ، وقد اختلف فيه ، فروى إدغامه منصوباً عن اليزيدي وعن الدوري وعن السوسى ، وبه قرأ الداني من جميع طرق اليزيدى وشجاع ، وروى إظهاره عن سائر أصحاب الإدغام عن أبى عمرو . وبه قرأ الشاذلى<sup>(٢)</sup> عن سائر أصحاب أبى عمرو ، قيل : من أجل زيادة الشين بالتفخى — قال ابن الجزرى : « ولا يمنع الإدغام من أجل صغير السين فحصل التكافؤ ، والوجهان صحيحان قرأت بهما . وبهما أخذ — والله أعلم »<sup>(٣)</sup> .

**الضاد :** ولا تدغم في مثلها ، وتدغم في مقاربتها في الشين وحدها : —  
**الضاد في الشين :** تدغم في مثال واحد هو « لبعض شأنهم — النور آ ٦٢ » ، وقد اختلف في إدغام هذا المثال ، فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسى عن اليزيدى ، قال الداني : ولم يروه غيره (منصوباً) وروى إدغامه أداءً ابن شیطا<sup>(٤)</sup> عن أبيه أبى عمرو عن ابن مجاهد عن أبى الزعراء عن الدوري ،

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٢ ولسوف نناقش هذه المسألة في فصل (المقارنة) .

(٢) هو أحمد بن نصر بن منصور أبو بكر الشاذلى البصرى ، امام مشهور ، قرأ على جماعة منهم . الداجونى الكبير وابن المنادى ، والقاسم بن عبد البروث ، وقرأ على كثيرين ، وتوفى بالبصرة سنة ٣٧٣ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ١٤٤) .

(٣) المرجع السابق ، وسنناقش هذا الخلاف في فصل (المقارنة بين النحاة والقراء) .

(٤) هو عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شيطا أبو الفتح البغدادى . كامل ثقة رضى ، ولد سنة ٣٧٠ هـ ، وله كتاب التلخيص في القراءات العشر ، كان عالماً بوجوه القراءات بصيراً بالعربية ، توفى سنة ٤٠٥ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٤٧٣) .

وابن سوار<sup>(١)</sup> من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامى<sup>(٢)</sup> ، ورواه أيضا شجاع والآدمي عن صاحبيه وبكران<sup>(٣)</sup> عن صاحبيه ، والزهرى<sup>(٤)</sup> عن أنى زيد ، والفحام عن عباس . وروى إظهاره سائر رواة الإدغام . قال الداني : وبالإدغام قرأت . وقال ابن الجزرى : « وبلغنى عن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقا » .

وقد وردت أمثلة فى القرآن التقت فيها الضاد بالشين ، ومع ذلك فالإجماع منعقد على إظهارها ، وذلك نحو : « والأرض شَيْثًا » — النحل ٧٣ آ — قال ابن مجاهد : ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر . وعلل ابن الجزرى لعدم إدغام هذا المثال بأنه « يمكن أن يقال فى الفرق : إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ فى التلفظ به اجتنب بعد الرأ الاحتجاج إلى التحفظ فى التلفظ بها من ظهور تكرارها » .

وجاء أيضا مثال آخر هو « الأرض شَقًا » — عبس آ ٢٦ — وقيل فى تعليل عدم إدغامه « لخفة الفتحة بعد السكون » وإن كانت قد وردت رواية عن أنى العلاء عن ابن حبش عن السوسى بإدغامه ، وتابعه الآدمى عن صاحبيه<sup>(٥)</sup> .

والخلاف حول هذه الأمثلة على هذه الصورة يثير — ولاشك — مشكلة سوف نتعرض لعلاجها عند مناقشة هذه الخلافات فى فصل (المقارنة) .

(١) هو أحمد بن على سولر أبو طاهر البغدلى . مؤلف المستدرى فى العشر ، إمام كبير محقق ثقة ، قرأ على جماعة منهم فرح بن عمر الواسطى وابن شيطا ، وقرأ عليه ابن سكرة شيخ ابن بادش . توفى سنة ٤٩٦ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٨٦) .

(٢) هو محمد بن على أبو ياسر الحمامى البغدلى ، مقرأ حاذق ناقل صاحب كتاب الإيجاز فى القراءات العشر ، توفى سنة ٤٨٦ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢١٤) .

(٣) هو بكران بن أحمد بن سهل أبو محمد السرايلى ، مقرأ متصلا ، قرأ على أنى عمر الدورى . (طبقات القراء ج ١ ص ١٧٨) .

(٤) هو عبد الله بن عمر الزهرى . روى القراءات عن أنى زيد سعيد بن أوس عن أنى عمرو . (طبقات القراء ج ١ ص ٤٢٨) .

(٥) النشر ج ١ ص ٢٩٣ .



**العين :** تدغم في مثلها في الكبير مثل : « يشفع عنده — البقرة آ ٢٥٥ —  
لا أضيق عمل عامل — آل عمران آ ١٩٥ — تطلع على — المائدة آ ١٣ » ، والقياس  
أن يجوز هذا في الصغير ، ولكن لم ترد به أمثلة ، ولا مجال للعين في إدغام المتقارنين .

**الغين :** تدغم في مثلها في الكبير في موضع واحد بالقرآن وهو : « ومن يتغ  
غير الإسلام — آل عمران آ ٨٥ » ، وقد اختلف في هذا الموضع من أجل الجزم ،  
فروى إدغامه عن ابن مجاهد ، ونص على إدغامه الحافظ أبو العلاء وأبو العز<sup>(١)</sup> وابن  
الفحاح ومن وافقهم ، وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد ، وروى الشذائي  
الوجهين جميعا ، ونص عليهما أبو عمرو الداني ، قال ابن الجزرى : والوجهان  
صحيحان فيه ، وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم . والقياس لا يأتي إدغامها في  
الصغير ، بيد أنه لم ترد بذلك أمثلة في القرآن ، ولا تدغم الغين في مقارنها ، شأنها في  
ذلك شأن العين . وسوف يأتي في دراستنا لمقاييس الإدغام عند القدماء أن حروف  
الحلق ليست بأصل للإدغام .

**الفاء :** وتدغم في مثلها في الكبير نحو « وما اختلف فيه — البقرة آ ٢١٣ —  
خلاقي في الأرض — فاطر آ ٣٩ — تعرف في وجوههم — المطففين آ ٢٤ — كيف  
فعل — الفيل آ ١ » والقياس لا يأتي إدغامها في الصغير ، ولكن لم ترد أمثلة . وشأن  
الفاء في المتقارنين شأن سابقتها ، عند أبي عمرو ، وقد انفرد الكسائي بإدغام « إن  
نشأ نخسف بهم — سبا آ ٩ » من الصغير ، بإدغام الفاء في الباء .

**القاف :** وتدغم في مثلها في الكبير نحو : « من الرزق قل — الأعراف آ ٣٢ —  
أفاق قال — الأعراف آ ١٤٣ — ينفق قربات — التوبة آ ٩٩ » والقياس لا يأتي  
إدغامها في مثلها في الصغير . فأما إدغامها في مقارنها فقد حدث ذلك في حرف  
واحد هو :

(١) هو محمد بن الحسين بن بندر أبو العز الواسطي القلاني ، ولد سنة ٤٣٥ هـ بواسط ، ألف كتاب  
الإرشاد في العشر ، برع في القراءات ، وهو جيد النقل ذو فهم فيما يقوله ، توفي سنة ٥٢١ هـ . ( طبقات القراء جـ  
٢ ص ١٢٨ ) .

**القاف في الكاف :** تدغم القاف في الكاف بشرط وضعه القراء هو « أن يتحرك ما قبل القاف » نحو « ينفق كيف — المائدة آ ٦٤ — خالق كُل — الأنعام آ ١٠٢ » فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو « وفوق كُل ذى علم عليم — يوسف آ ٧٦ » دون خلاف (هذا في الكبير) ولا مثال على إدغامها فيها في الصغير .

**الكاف :** وتدغم في مثلها في كلمة أو في كلمتين نحو : مناسِكُكُمْ — البقرة آ ٢٠٠ — ربك كثيرا — آل عمران آ ٤١ — إليك كما — النساء آ ١٦٣ .

وقد ورد مثالان من المثلين دار حولهما خلاف ، فأولهما : « يَكْ كاذِباً — غافر آ ٤٨ » والخلاف فيها من أجل الجزم هو نفس الخلاف حول « يَتَّبِعْ غَيْرَ — آل عمران آ ٨٥ » وثانيهما : « يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ — لقمان آ ٢٣ » ، ذهب جماعة إلى الإظهار ، وهو الأرجح في رأى الجمهور ، وحجتهم أن النون مخففة قبل الكاف الأولى ، فلو أدغمت في مثلتها لوالى القارىء بين إعلالين<sup>(١)</sup> ، وهو أمر عسير « وقد روى الإدغام عن الدورى من طريق واحدة ، كما روى مدين عن أصحابه ، وعن عباس وعبد الله بن عمر الزهرى عن أبى زيد ، كلاهما عن أبى عمرو . قال الدانى : والأخذ والعمل بخلافه<sup>(٢)</sup> .

هذا في الكبير ، ومن الصغير قوله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت — النساء آ ٧٨ » . وفى إدغام المتقارنين تدغم الكاف في القاف :

**الكاف في القاف :** ويشترط لإدغام الكاف في القاف أن يتحرك ما قبلها نحو : « لَكَ قَالَ — البقرة آ ٢٠ — فَلَنَوْ لَيْتَنَّكَ قَبْلَةَ — البقرة آ ١٤٤ — من عندك قُل — النساء آ ٧٨ » ، فإن سكن ما قبلها لم تدغم ، وسواء في ذلك الساكن المعتل والساكن الصحيح نحو : « إليك قال — الأعراف آ ١٥٦ — يحزُنْكَ قَوْلُهُم —

(١) يريد أن النون مخففة قبل الكاف ، ثم يأتي بعد الإخفاء مباشرة إدغام الكاف الأولى في الثانية ، وقد أطلق ابن الجزرى لفظة « إعلال » على كل من الإخفاء والإدغام ، يعنى بها ما حدث من تأثير صوق وهو غير الإعلال الاصطلاحي .

(٢) النشر جـ ١ ص ٢٨١ .

يونس آ ٦٥ — تركوك قائما — الجمعة آ ١١ « وليس في القرآن أمثلة على إدغام الكاف في القاف إدغاماً صغيراً .

اللام : تدغم في مثلها : « قِيلَ لَهُمْ — النحل آ ٢٤ — جَعَلَ لَكُم — البقرة آ ٢٢ — قَالَ لَيْتَ — البقرة ٢٥٩ — الفصلُ لَقَضَى — الشورى آ ٢١ — مِنْ قَبْلِ نَفْسِي — الجمعة آ ٢ » وقد اختلف في إدغام « آل لوط — القمر آ ٣٤ » و « يَحُلْ لَكُمْ — يوسف آ ٩ » قيل : فأما « يَحُلْ لَكُمْ » فمن المجزوم ، فإن كانت هذه هي العلة الحقيقية فقد تقدم القول فيها ، وإن كان المانع سكون ما قبل اللام فسوف نتعرض له بالحديث فيما بعد . وأما « آل لوط » فقد روى إدغامه عن الدوري من أربع طرق ، وعن السوسى من طريق واحدة ، والجميع عن اليزيدى ، وعن شجاع عن أبى عمرو ، وروى إظهاره سائر الجماعة ، وهو اختيار ابن مجاهد ، ورواه عن عصمة<sup>(١)</sup> ومعاذ<sup>(٢)</sup> عن أبى عمرو . وقد اختلف المظهرين في مانع إدغامه ، فروى ابن مجاهد عن عصمة بن عروة الفقيمي عن أبى عمرو أنه قال : « لا أدغمها لقلّة حروفها » ، ورد الدانى هذا المانع بالإجماع على إدغام « لَكْ كَيْدَا — يوسف آ ٥ » ، وهو أقل حروفا عند التحليل ، ورجع الدانى أن يكون الاعتلال الذى حدث في « آل » — بالبدل من الواو على رأى الكوفيين ، ومن الهاء على رأى البصريين — هو السبب في عدم الإدغام ، وبذلك يكون المانع عدم الرغبة في إحداث إعلاّلين في كلمة واحدة في حالة الإدغام ، لاقلة حروف الكلمة . بيد أن ابن الجزرى حاول أن يفسر عبارة أبى عمرو السابقة : ( قلّة الحروف ) بمعنى أنها قليلة الدور في القرآن ، قال : « وقلة الدور وكمثرتة معتبرة » ، ولا تعقيب لنا على هذا التفسير إلا بأن نقول : إن في الإدغام حالات مؤسّسة على مثال واحد ، ومع ذلك أجزى إدغامها ، فكيف وقد وردت عبارة (آل لوط) في القرآن أربع مرات ؟ على أن ابن الجزرى قد عقب على ذلك فقال : « على أن

(١) عصمة بن عروة الفقيمي البصري روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء وعاصم بن أبى النجد ، وروى عنه يعقوب بن إسحاق ، فضربى والعباس بن الفضل وغيرها . ( طبقات القراء ج ١ ص ٥١٢ ) .

(٢) معاذ بن معاذ أبو عبد الله العنبري الحافظ قاضي البصرة ، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء ، وهو من المكائين عنه قال ابن معين : ثقة . توفى سنة ١٩٦ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٣٠٢) .

أبا عمرو من البصريين ، ولعله أيضا راعى كثرة الإعلال ، وقلة الحروف مع اتباع الرواية<sup>(١)</sup> . وأدغمت اللام في مثلها في الصغير نحو : « قُلْ لَهُمْ — النساء آ ٦٣ » . أما إدغام المتقارنين فقد أدغمت اللام في مقاربا وهو الراء على الوجه التالى :

**اللام في الراء :** وقد اشترط القراء لهذا الإدغام ألا تفتح اللام بعد ساكن<sup>(٢)</sup> مثل : فعصوا رسول ربهم — الحاقة آ ١٠ « إلا لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت ، لكثرة دورها نحو : قال رب — قال رجل » . فاللام تدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها بأى حركة تحركت هى ، نحو : (رسل ربك — هود آ ٨١ — كمثل ربح — آل عمران آ ١١٧ — أنزل ربكم — النحل آ ٣٢) ، وكذلك تدغم في الراء إذا سكن ما قبلها ، وكانت هى مضمومة أو مكسورة نحو : (يقول ربنا — البقرة آ ٢٠١ — سبيل ربك — النحل آ ١٢٥ — هذا من فضل ربى — النمل آ ٤٠) هذا فى الكبير . وتدغم اللام فى الراء فى الصغير نحو : « وقل رب — المؤمنون آ ١١٨ — بل رآن — المطففين آ ١٤ » .

كذلك فإن للام أحكاما أخرى فى الإدغام الصغير ، حيث تدغم اللام من (هل ويل) فى أحرف غير الراء هى : (الراء ، الراء ، الزاى ، السين ، الضاد ، الطاء ، الظاء ، النون) ، وهذا الإدغام لدى الكسائى ، ووافقه حمزة فى بعض وجوهه ، وأمثلته على التوالى هى : (هل تعلم — مريم آ ٦٥ — بل تؤثثون — الأعلى آ ١٦ ، هل ثوب الكفار — المطففين آ ٣٦ ، بل ثين — الرعد آ ٣٣ ، بل زعمتم — الكهف آ ٤٨ ، بل سولت لكم — يوسف آ ١٨ ، بل ضلوا — الأحقاف آ ٢٨ ، — بل طبع — النساء آ ١٥٥ بل ظننتم — الفتح آ ١٢ ، بل نغذف — الأنبياء آ ١٨ ، هل تحن منظرون — الشعراء آ ٢٠٣) ، وللکسائى مذهب آخر هو إدغام اللام الساكنة حيث وقعت فى (الذال) نحو : (من يفعل ذلك — الفرقان آ ٦٨) .

فأما أبو عمرو فقد روى عنه إدغام اللام من (هل ترى) فى موضعين من

(١) النشر ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) لنا على ذلك تعليق فى « مقارنة موقف النحاة بموقف القراء » .

القرآن — الملك آ ٣ ، الحاقة آ ٨ ، كما روى عنه إظهار اللام عند الأحرف النائية السابقة .

الميم : وتدغم في مثلها في الكبير ، وفي الصغير ، فالكبير مثل : « الرحيم مَلِك — الفاتحة آ ٣ — إبراهيم مُصَلَّى — البقرة آ ١٢٥ — يعلم ما — البقرة آ ٢٥٥ » ، والصغير : « — وهم من — الأنبياء آ ٢٨ »

وتدغم في مقارنها في الباء ، وقد استخدم بعض القراء في التعبير عن هذه الحالة لفظة (الإدغام) ، والواقع أنه ليس بإدغام ، بل هو بحسب تعبيرهم « إخفاء » ، لأن الذي يحدث عند التقاء الميم بالباء أن الميم لا تدخل في الباء ليصير الحرفان باء مشددة ، بل تبقى الميم غنة خيشومية ، قال السيرافي : (وروى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل : « مريمُ بُهتانا — النساء آ ١٥٦ — لكيلا يعلم بعد علم شيئاً — النحل آ ٧٠ — بأعلم بالشكرين — الأنعام آ ٥٣ » فإذا سألت أصحابه عن اللفظ بما ترجموا عنه من إدغام ذلك لم يأتوا بباء مشددة ، وقد سألت أبا بكر ابن مجاهد رحمه الله فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ<sup>(١)</sup> ، وقد فهم من نص السيرافي أن شرط إخفاء الميم عند الباء أن يتحرك ما قبل الميم ، فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك الإخفاء ، إلا ما روى عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين<sup>(٢)</sup> نحو : (الشهر الحرام بالشهر الحرام — البقرة آ ١٩٤ — اليوم يجالوت — البقرة آ ٢٤٩ » .

النون : تدغم في مثلها في الكبير نحو : « ونحن نسبح — البقرة آ ٣١ — تخافون تُشوزهن — النساء آ ٣٤ — للكافرين نصيب — النساء آ ١٤١ » وتدغم في مقارنها في حرفين هما : الراء واللام بشرط أن يتحرك ما قبلها — على الوجه التالي :

(١) شرح السيرافي لكتاب سيويه — مخطوطة رقم ١٣٦ — نحو — المجلد الخامس — دار الكتب .

(٢) هذا دليل على أن أبا عمرو لم يكن يمتد ما قبل حرف المد أو اللين واقفاً بعد ساكن ، بل كان يعتبر بعد حركة طويلة .

**النون في الراء نحو :** « وإذ تأذن ربك — الأعراف آ ١٦٧ — خزائن رحمة — الإسرائ آ ١٠٠ » .

**النون في اللام :** نحو : (لن نؤمن لك — الإسرائ آ ٩٠ — يتبين لكم — البقرة آ ١٨٧ — زين للكافرين — الأنعام آ ١٢٢ ) ، فإن سكن ما قبل النون لم تدغم في الراء أو في اللام ، ومثال الراء : (ياذن ربهم — القدر آ ٥ — يخافون ربهم — النحل آ ٥٠) ، ومثال اللام : (مُسْلِمِينَ لك — البقرة آ ١٢٨ — مع سليمان لله — النحل آ ٤٤) . إلا في كلمة (نحن) خاصة فقد جوزوا الإدغام حيث وقعت . وقد روى ذلك منصوباً أصحاب اليزيدى عنه سوى ابن جبير ، واختلف في تخصيص هذه الكلمة بالإدغام ، ف قيل لثقل الضمة ، وبده إظهار « أُنِي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ — الأنعام آ ١٠١ » وقال الداني : « للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره ، وليس ماعداها كذلك » وقال ابن الجزرى : ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها ، وكوة دورها ، ولم يكن ذلك في غيرها » .

وإدغام هذه الكلمة حيث وقعت رواية الجمهور عن اليزيدى ، وقد انفرد الكارزنى<sup>(١)</sup> عن السوسى بإظهارها لسكون ما قبل النون (طردا للقاعدة) . كما انفرد محمد بن غالب<sup>(٢)</sup> عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن ، من ذلك نحو (مسلمين لك — مع سليمان لله) ، ولم يستثن من ذلك سوى : (أَرْضَعْنِ لَكُمُ) فأظهره ، والأول هو الأرجح والمعمول به<sup>(٣)</sup> .

**الواو :** وتدغم في مثلها في الكبير مثل (هو والذين — البقرة آ ٢٤٩ — العنقو وأمر — الأعراف آ ١٩٩ — وهو ولهم — الأنعام آ ١٢٧) .

(١) هو محمد بن الحسن بن آذربهاى المكارزنى الفارسى ، إمام مقرأ جليل ، انفرد بعلوم الاستاد في وقته ، قرأ على الطوسي والشلماني والشتيوى ، وقرأ عليه أبو القاسم المليل . (طبقات القراء ج ٢ ص ١٢٢) .  
 (٢) محمد بن غالب ، مشهور صالح ورع ، أخذ القراءة عن شجاع عن أبى عمرو بن الملاء ، وهو أضعف أصحاب شجاع ، قرأ عليه عشر ختات ، ثلاثا بالإدغام وسبعا بالإظهار ، وروى القراءة أيضا عن الأصمعى عن أبى عمرو . تولى سنة ٢٥٤ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٢٦) .  
 (٣) المرجع السابق ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

**الهاء :** وتدغم في مثلها في الكبير نحو (فِيَهُ هُذَيُّ — البقرة آ ٢ — آيات الله هُزُواً — البقرة ٢٣١) ، وفي الصغير نحو (يُوجِّهُهُ — النحل آ ٧٦) .

**الياء :** وتدغم في مثلها في الكبير نحو (نُودَى يَامُوسَى — طه آ ١١ — ومن يَحْزَى يَوْمِيذ — هود آ ٦٦) .

**ملحوظة :** نبه القراء إلى أن صوت الطاء إذا جاور التاء مباشرة أدغم وجوبا مع بقاء صفة الإطباق في مثل : « بَسَطْتُ ، وَفَرَطْتُ وَأَحْطَطْتُ » ، كما نصوا على قراءة ابن محيصن بإدغام الطاء في التاء في : « أَوْعِظْتُ » مع إبقاء صفة التفخيم<sup>(١)</sup> وذلك مقتصر كما هو ظاهر على الإدغام الصغير . ولا موضع لهذين الصوتين في الكبير .

#### ملاحظات إحصائية :

أولا : حاصل هذا أن توزيع الأصوات بالنسبة للإدغام عند القراء يأتي على مجموعات أربعة :

(١) مجموعة لاتدغم ولا يدغم فيها وهي : الهمزة — الهاء — الغين — الحاء .

(٢) مجموعة لاتدغم ويدغم فيها وهي : العين — الياء — الواو — الصاد —

الزاي — الميم .

(٣) مجموعة تدغم ولا يدغم فيها وهي : الحاء .

(٤) مجموعة تدغم ويدغم فيها وهي : القاف — الكاف — الجيم —

الشين — الضاد — الطاء — الظاء — اللام — الراء — النون — الدال — التاء —

الذال — الثاء — السين — الفاء — الباء .

ثانيا : تنحصر مواطن نقض أي عمرو للقياس في الإدغام في الأصوات

الآتية : —

(١) لم يدغم أبو عمرو « الباء في الميم » فيما عدا (يعذب من) إجماعا .

(٢) لم يدغم « الحاء في العين » فيماعد (زحزح عن النار) ، وإظهارها أُرْجِحَ في نظرنا<sup>(١)</sup> .

(٣) لم يدغم « الضاد في الشين » فيما عدا (لبعض شأنهم) ، على وجهين : والحجة دائما في جميع ذلك هي أن السماع لم يرد ، وأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر . ومعنى نقضه للقياس عدم طرده للإدغام في كل مجاء على صورة هذه الأمثلة ، بصرف النظر عن قواعد النحاة في هذه الأصوات .

ثالثا : اختلف الرواة عن أنى عمرو في إدغام الأمثلة الآتية :

(١) (فمن تاب من بعد ظلمه) والأرجح الإدغام ، لوجود المجاور كما مر .  
(٢) (وآتوا الزكاة ثم — حملوا التوراة ثم) ، فقليل : تدغم للتقارب ، وقيل تظهر لحفة الفتحة بعد السكون .

(٣) (وَأَبَ ذَا الْقُرَى) لكونه من المجزوم أو مما حكمه الجزم ، فقليل بالإدغام للتقارب ، وقيل بالإظهار من أجل النقص ، وقلة الحروف .  
(٤) (جَعَلَتْ شَيْئاً قَرِيْباً) فالإظهار من أجل كون المدغم تاء ضمير ، والإدغام لقوة الكسرة .

(٥) (وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ) فالإظهار من أجل الجزم ، والإدغام من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء .

(٦) (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ) ، والإظهار من أجل خفة الفتحة بعد السكون ، والإدغام من أجل التجانس وقوة الطاء .  
(٧) (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) وفيها الوجهان .

(٨) (الْحَلِيزَ جَزَاءً) والإظهار من أجل التقاء الساكنين ، والإدغام من أجل قوة الكسرة .

(٩) (اشْتَمَلَ الرَّأْسَ شَيْئاً) وفيه الوجهان .

(١) سنأتى وجهة نظرنا في هذه المسألة وأشباهها في فصل (المقارنة) .



(١٠) (ذى العرش سبيل) الإظهار من أجل زيادة الشين بالتفشى ، والإدغام  
لزيادة السين أيضا بالصغير .

(١١) (ونحن له مسلمون) وما جاء على صورته ، الإدغام ، قيل : لثقل  
الضمة ، وقيل : لتكرار النون وكثرة دورها في القرآن ، والإظهار طرداً للقاعدة ، وهى  
أنه قد سكن ما قبلها .

(١٢) فى المجزوم من المثليين نحو : (ومن يبتغ غير — يك كاذبا) وفيه  
الوجهان .

(١٣) (آل لوط) الإظهار لقلة الدور ، والإدغام جريا على القاعدة .

(١٤) (الأرض شقا) الإظهار لحفة الفتحة بعد السكون ، والإدغام  
للتقارب .

رابعا : انفرد بعض الرواة بمخالفة مذهب أبى عمرو ، وقالوا بإدغام بعض  
الأمثلة قياسا ، وذلك فى المواضع الآتية :

- (١) ( وإذا رأيت ثم ) وهو من تاء المضمر ، والمأخوذ به هو الإظهار .
- (٢) ( فلا جَنَاحَ عليه — والمسيح عيسى — والريح عاصفة ) ، والإظهار هو  
مذهب أبى عمرو .

**ملحوظة :** سوف يأتي ( فى بحث المقارنة بين النحاة والقراء فى الإدغام )  
تفسير لوجوه الخلاف بين الرواة ، وترجيح وجه منها على أساس علمى من الدراسة  
الصوتية ، وكذلك دراسة فكرة المفتوح بعد ساكن وامتناع الإدغام معه لدى بعض  
القراء ، وحروف الحلق وامتناع الإدغام معها .



# الباب الثالث

## الدراسة الصوتية



## الفصل الأول

### ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو

#### توطئه

هذا الباب مخصص في كتابنا هذا للدراسة ماسبق من أحكام القراءة دراسة علمية صوتية . وقد سبق أن عرضنا في الباب السابق أصول القراءة في إيجاز غير مغل . ونحب أن نشير هنا إلى أمور :

**أولها :** أن أحد الأصول التي قدمناها تقف دراسته في رأينا عند حد ما عرضنا هنالك من أحكام ، وذلك : أصل أبي عمرو في المله ، كما أن أحكام أبي عمرو في الوقف مدروسة بعد ذلك في الفصل الرابع من الباب الرابع .

**ثانيها :** أننا نبدأ هذا الباب بدراسة صوتية لأحكام أبي عمرو في كل من الهمز والإمالة وبياءات الإضافة ، ونلتزم في علاج كل من هذه الأبواب حدود ما وجدنا في القراءة من أحكام ، دون أن ندرس هذه الظواهر دراسة شاملة ، وبخاصة « الإمالة » التي قدم في موضوعها وحده بحث مفصل عنها في القراءات واللهجات العربية ، بكلية دار العلوم ، كما أن مقاييس الإمالة قد درست بدقة في أعمال أستاذنا الدكتور أنيس .

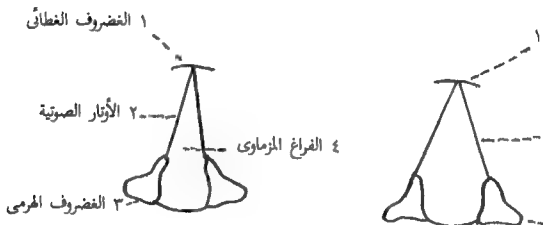
ويكفي أن نذكر هنا أن الإمالة كظاهرة صوتية إنما كانت في أكثر مواضعها من تقاليد تميم وجيرانها من قبائل العرب في وسط الجزيرة وشرقها<sup>(١)</sup> ، وأن أهل الحجاز قد أثرت عنهم الإمالة في بعض المواضع على سبيل ، فإذا كان أبو عمرو قد اختار في قراءته بعض أوجه الإمالة ، دون توسع في القراءة بها ، فذلك دليل على اعتداله في موقفه بين قراءة الحجازيين ، وتقاليد التميميين اللغوية .

ولعل من الصواب أن نقول : إن القدر الذى اختاره أبو عمرو فى مواضع الإمالة بعد فى رأينا القدر الذى توافرت معه خاصة الفصاحة لدى قريش وتميم ، دون غلو أو انحراف .

**ثالثها :** لأبى عمرو فوق الأصول اختيارات فى فرش الحروف — كما أسلفنا وقد وجدنا أن بعض هذه الاختيارات متساوق مع اختياره فى الأصول ، فآثرنا عند المناقشة أن نجمع كلا الاختيارين فى صعيد واحد ، وأن نخصصهما بعلاج موحد ، وذلك كاختياره القراءة بأصل عام هو (الإدغام) ، ثم اختياره القراءة بالإسكان فى نحو (يأمركم ، يشعركم ، ينصركم — بارئكم) ، فالإسكان فى هذه الأمثلة المفردة هو عين الإسكان فى الإدغام ، ولذا جعلنا علاج مشكلة الإدغام من الوجهة النحوية مرتبطا بعلاج هذه الأمثلة ، من حيث كانت الدلالة فيها واحدة ، وخصصنا لذلك الباب الرابع من الكتاب .

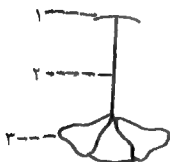
### ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو

أولاً : وصف الهمزة : لكي ندرك جيداً وصف هذا الصوت المسمى بالهمزة ينبغي أن نقدم فكرة عن طريقة إنتاجها في صورتها الكاملة ، وذلك بعرض الأوضاع المختلفة للحنجرة . وقد قدم لنا كتاب general Phonetics رسوماً أربعة توضيحية تساعد على تصور هذه الأوضاع ، نقدمها فيما يلي : —



١ - زفير أو همي

٢ - شهيق



٣ - إسرار



٤ - جهر

ويلاحظ على هذه الرسوم الأربعة مايلي : —

- (١) في الرسم رقم (١) يلاحظ أن الخط الممثل لكل من جانبي الفراغ المزمري الغشائي والخط الممثل لأحد أضلاع الغضروف الهرمي على استقامة واحدة .
- (٢) وفي الرسم رقم (٢) يصنع هذان الخطان زاوية منفرجة .
- (٣) وفي الرسم رقم (٣) ينطبق الخطان الغشائيان تماما ، ويصنع الخطان الغضروفيان زاوية حادة .
- (٤) وفي الرسم رقم (٤) ينطبق الخطان الغضروفيان تماما ، ويكون الخطان الغشائيان منطبقين بحيث يسمحان للهواء بالخروج من بينهما محدثا ذبذبة .
- (٥) هذه الأوضاع الأربعة لايتوفر مع أى منها النطق بالهمزة ، لأن شرط النطق بها أن ينطبق الخطان الغشائيان والغضروفيان انطباقا كاملا وشديدا بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقا . ويمكن أن نتخيل رسم الخنجرة في هذا الوضع على الصورة التالية .



٥ - الهمزة

ويجب أن نقرر هنا أن أى تغيير في وضع الخنجرة خلاف هذا الوضع لا ينتج

— — — — —



الهمزة ، وإنما يؤدي إلى أصوات أخرى غيرها قطعاً ، مما يدخل تحت شكل من الأشكال السابقة .

والهمزة صوت انفجاري — غير مجهور — وقد اختلفت تعبيرات المحدثين في صفته : فذهب Daniel Jones إلى أنه صوت لا هو بالمجهور ولا بالتنفسي <sup>(١)</sup> It is neither breathed nor voiced وذهب R.M.Heffner إلى أنه صوت مهموس دائماً <sup>(٢)</sup> This sound is always a voiceless

والواقع أنه لا تعارض بين كلا الرأيين ، فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر ، ولكن كلا منهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الخنجرة تختلف عن نظرة الآخر ، فجوز قد اعتبر أن للخنجرة ثلاثة أوضاع : الاحتباس (وذلك في الهمزة وحدها) ، والانفتاح دون ذبذبة (وذلك في المهموسات) والانفتاح مع الذبذبة (وذلك في المجهورات) ، وبذلك تكون الهمزة صوتاً لاهو بالمجهور ولا بالرغو (التنفسى) .

أما هفner Heffner فقد اعتبر أن للخنجرة وظيفتين هما : ذبذبة الأوتار الصوتية ، وهي صفة الجهر ، وعدم ذبذبتها وهي صفة المهمس ، ويدخل في حالة عدم الذبذبة احتباس في الخنجرة (وذلك في الهمزة) ، أو انطلاق فيها (وذلك في بقية المهموسات) ، على أن من المسلم به لدى كل منهما أن الهمزة عبارة عن احتباس في الخنجرة . glottal stop .

ومن الأوصاف التي خص بها القدماء الهمزة أنها صوت سلس في النطق ، سهل في الذوق ، دون مبالغة في تحقيقه ، وهي صوت مرقق في جميع المواضع <sup>(٣)</sup> .

(١) An outline of english phonetics ص ١٣٨ فقرة ٥٥٣ الطبعة السابعة .

(٢) general phonetics ص ١٢٥ .

(٣) الشر ج ١ ص ٢١٦ ، وقد حذر ابن الجزرى هنا عما يفعله بعض الناس يتعلق بها كالتجوع ، وبخاصة حين تلقى مجانسها أو مقارنها في مثل : اهدنا — أعز — أعطى — أحطت — أحق .

**ثانيا : أحوال الهمزة :** بناء على ماسبق نستطيع أن نقرر أنه ليس للهمزة سوى حالة واحدة هى حالة أدائها أداء كاملا تنتج فيه عن الوضع رقم (٥) ، وما سوى ذلك أصوات أخرى لا علاقة لها بالهمزة إلا من حيث وقوعها موقعها بعد سقوطها ، سواء كان ذلك حركة طويلة ، أو صوت لين مركب ، أو حركة قصيرة ، أو هاء ، أو غير ذلك مما يحل محلها .

وليس من الصواب : أن يقال : هذه همزة مسهلة ، أو هذه بين بين ، أو هذه همزة مقلوبة هاء ، إذ لا وجود فى الواقع للهمزة فى هذه الحالات ، حيث إن وضع الحنجرة قد تغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة .

وهنا نخلص إلى دراسة أحكام الهمز لدى أبى عمرو ، لعلنا نستطيع أن نستخرج من مجموع هذه الأحكام قاعدته الصوتية التى جرى عليها فى معاملته للهمزة : ويمكن حصر هذه الأحكام فى نطاق ما يأتى : —

**الحالة الأولى :** وهى حالة الهمزة المحققة — وذلك حين تتحرك بعد ساكن مثل : الأرض — خلوا إلى ... ، ويلاحظ أن هذه الهمزة إذا سقطت حلت محلها الحركة القصيرة بعدها على الوجه التالى : ص ح + ص ح — ص ح + ص ح (١) .

ومعنى ذلك أن الهمزة قد سقطت وسقط معها موقعها ، ولذلك لم يجر أبو عمرو التصرف فيها ، بل أبقى عليها محققة . وهذا التقسيم المقطعى منطبق على : الأرض — خلوا إلى . حين نأخذ من الأولى (الأُم) ، ومن الثانية (كُلُوْا) ، بيد أن فى التمثيل لهذا النوع بقوله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » نظرا ، لأن الهمزة هنا تلت حركة طويلة لا ساكنا ، فهى متحركة بعد حركة ، لا بعد ساكن ، ويترتب على إسقاطها اجتماع حركتين طويلتين ، وهو أمر ثقيل فى النطق ، فكان الهمز أخف منه .

وأما نحو « عَادَا الأولى » فيمكن أن ينضوى تحت حالة أخرى — الحالة الثانية — لأن الهمزة سيحل محلها عند الإسقاط حركة طويلة ، وبذلك تظل ملحوظة الموقع عند الإبدال ، وهذا هو الذى حدث عند الإدغام فى قراءة « عَادَا لِلرُّبَى » .

**الحالة الثانية :** تذهب فيها همزة وتختلف عنها طول في الحركة السابقة عليها ، وذلك في حالة الهمز الساكن المفرد ، وأمثلة هذه الحالة مطردة : يؤمنون — جئت — مأمون .. الخ حيث يتحول التقسيم المقطعي :

(يُؤْمِنُ) : ص ح ص + ص ح — ص ح ح + ص ح

(جِئْتُ) : ص ح ص + ص ح — ص ح ح + ص ح

(مَأْمُونٌ) : ص ح ص + ص ح ح — ص ح ح + ص ح ح

وبلاحظ أن هذا لا يحدث في حالة ما إذا كان السكون علامة للجزم أو البناء ، والحكمة في ذلك أن إسقاط الهمزة سوف يترتب عليه وجود حركة طويلة واجبة الحذف للجزم ، فيحدث اختلال في الموقع ، وهو ما يتفاداه أبو عمرو في قراءته بتحقيق الهمزة في هذه المواضع ، مثل : تَسُوُّهُمْ — يَشَأْ ، وَأَلْبِثْهُمْ ، وَأَرْجُفْه .

وهكذا نجد أن أبا عمرو يهدف في كلتا الحالين السابقتين إلى الحفاظ على موقع الهمزة ، سواء بالإبقاء عليها ، أم بإحلال الحركة الطويلة محلها . ومعلوم أننا نتحدث حتى الآن عن معاملته للهمز المفرد . ويأتى بعد ذلك دور الحديث عن الهمزتين في كلمة ، وفي كلمتين ، ولذلك ثلاث حالات :

**الأولى :** حين تنفق الهمزتان في الحركة التالية لهما ، فيسقط أبو عمرو في قراءته إحداهما . ففي مثل : (تلقاء أصحاب النار) يحدث الإسقاط في المقاطع: — «قاء أص»: ص ح ح / ص ح / ص ح ص — ص ح ح ح / ص ح ح ح / ص ح ح ح

والخلاف قائم حول أى الهمزتين قد حذف ، على أن الصور التى عرضناها فيما سبق تدفعنا إلى القول بأن المحذوف هو الهمزة الأولى ، من حيث وقعت بين حركتين ، فهي أكثر ميلا إلى التلاشى من الهمزة الثانية التى وقعت أول الكلمة ، فهي أكثر ثباتا في موقعها .

وسيطهر من حديثنا عن النظام المقطعي أن الصوت يكون أكثر تعرضا للحذف والتأثر حين يكون نهاية مقطع ، وهو أكثر ثباتا في موقعه حين يكون بداية مقطع . وبلاحظ أن هذا الحكم مقتصر على ما إذا كانت الهمزتان في كلمتين .

الثانية : حين يكون الانتقال بين الهمزتين من ضم إلى فتح مثل : ( لو نشأ  
أصبناهم ) ، أو من كسر إلى فتح مثل « وَغَاءُ أَخِيهِ » ، وقراءة أَى عمرو هنا تسقط  
الهمزة ، ليحل محلها صوت لين ، ناتج عن ازدواج الحركة على الصورة التالية :

شَاءُ أ      شَاعُو

ص ح ح / ص ح / ص ح — ص ح ح / ص ح — ح

الثالثة : وتتصل ببعض مواقع الهمزتين في كلمة ، وفي كلمتين :

١ — في كلمة : ويكون الانتقال بين الهمزتين من فتح إلى فتح ، نحو :  
أَنْذَرْتَهُمْ ، أو من فتح إلى كسر نحو : أَتَفَكَّرًا ، أو من فتح إلى ضم نحو : أَنْزَلَ ،  
ويكتفى أبو عمرو هنا بمحذف الهمزة الثانية لتحل محلها حركتها ، فينطق في الأولى  
فتحتين ، وفي الثانية فتحة وكسرة ، عبر عنها القدماء بالياء الْمُحْتَلَسَةِ ، وفي الثالثة  
فتحة وضمة عبروا عنها بالواو المختلصة ، وقد سبق أن فسرنا هذه الظاهرة في حالة  
النطق بالمثال : ( أَنَّ ) محققا ، ومختلصا . ولا مراء في أن ازدواج الحركة في الحالتين  
الأخريين ينتج عنه صوت لين مركب .

ب — في كلمتين : ويكون الانتقال بين الهمزتين من فتح إلى ضم نحو : «  
جَاءَ أُمَّةٌ » ، أو من فتح إلى كسر نحو : « شُهِدَاءُ إِذٍ » ، أو من ضم إلى كسر — دون  
العكس — نحو « نَشَأَ إِيَّاكَ » ، وتجري قراءة أبو عمرو على إسقاط الهمزة الثانية ،  
وابقاء حركتها ، لِيُتَنَطَّقَ على الصورة السابقة : فتحة فضمة ، أو فتحة فكسرة ، في  
الحالتين الأولىين . ولا شك أن الانتقال من الفتح إلى الضم ينتج الواو ، والانتقال من  
الفتح إلى الكسر ينتج الياء ، ولكن القارئ غير حريص على النطق بياء أو بواو ، ولذا  
وصف نطقه بالاختلاس .

وأما في الحالة الأخيرة ، حين يكون الانتقال من ضم إلى كسر ، فقد  
وجدناهم يختلفون في النطق بياء أو بواو ، ونحن — بعدما سمعنا القراء وحاولنا مجازاتهم

في نطقهم نجزم بأن الناتج من ازدواج الحركة واو — لا ياء ، وإن كان القارىء كما أسلفنا غير حريص على ذلك ، وإنما هو ينطق بكسرة في إثر ضمة على ماسبق ، ومحاو لا تصوير ما يسمى بالاختلاس .

#### ملاحظة :

قال ابن جنى في تفسير عبارة « بَيْنَ بَيْنَ » : ( وأما الهمزة المخففة فهي التي تسمى « همزة بين بين » ومعنى قول سيبويه — بين بين — أى : هي بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو ، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة ، وهي مع ما ذكرنا من أمرها ، في ضعفها وقلة تَمَكُّنِهَا بزنة المحققة <sup>(١)</sup> .

وقد ساق ابن جنى دليلا على أن الهمزة موجودة رغم ضعفها قوله : « ويدل ذلك على أنها وإن كانت قد قربت من الساكن فإنها في الحقيقة متحركة أنك تعتدها في وزن العروض حرفا متحركا ، وذلك نحو قول كثير عزة :

أ أن زُمَ أَجْمَالٌ وفارق جيرةً وصاح غُرَابُ البين أنت حزين ؟

ألا ترى أن وزن قولك « أ أن زُمَ : فَعُولُنْ ، فالهمزة اذن مقابلة لعين فعولن وهي متحركة كما ترى <sup>(٢)</sup> .

فإذا وضعنا هذا الكلام في ضوء ما أسلفنا من الحديث أمكن إدراك موقفنا منه . وخلاصة البحث : أن أبا عمرو قد حاول في معاملته للهمزة المحافظة على النظام المقطعى الذى يتضمن الهمزة ، فهو إما أن يثبتها محققة ، وإما أن يعوض عنها حركة طويلة أو قصيرة في إثر أخرى ، أو صوت لين ، والحالة الوحيدة التى اختار فيها

(١) سر صناعة الأعراب ج ١ ص ٥٣ — ٥٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٤ .

الإسقاط دون تعريض ، لا يكاد يحس المستمع بأثر ذلك الإسقاط لوجود نظيرها ونظير حركتها . فإذا تأملنا هذا الموقف من أى عمرو فى ضوء ما جرى عليه لسان أهل الحجاز من عدم الهمز إلا عند الاضطرار ، وما جرى عليه لسان تميم من التحقيق المطلق للهمز ، وجدناه يتخذ موقفا وسطا بين الطرفين ، وهو موقف الاعتدال الذى اتصف به فى كل اختياره ، على ما سيكشف عنه البحث إن شاء الله .

★ ★ ★

### ملاحظات على أحكام أبن عمرو في الإمامة :

أولاً — يتضح مما تقدم أن هناك تلازماً بين الإمامة لدى أبن عمرو وبين صوت الراء في غالب اختياره . فإذا أطلق حمزة والكسائي وخلف إمامتهم في كل ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الباء نحو « موسى — عيسى — يحيى — المولى — طوى — إحدى — كسالى — أسارى — يتامى — فرادى — نصارى — أئامى — حوايا — ذكرى — بشرى — سيمى — ضيزى — الهدى — الحمى — الضحى — الزنى — أزكى — أبنى — سعى — زكى — فسوى .. الخ » ... فإن أبا عمرو لا يُميلُ من هذه الطوائف جميعاً إلا ما كان فيه راء ، فهو يميل من الأمثلة السابقة : أسارى — نصارى — بشرى — ذكرى — ويمكن تلخيص أحكامه في الإمامة على الوجه التالي : —  
(١) تمال الفتحة الطويلة إذا كان بعدها راء مكسورة كسرة إعراب في مثل :  
« القهار — الأبرار — ديارهم » .

(٢) وتمال أيضاً في نهاية الكلمة إذا سبقتها راء ، وفصل بينهما صوت كالهزمة في مثل : « رأى » . ولم نجد أبا عمرو يخرج عن هذا التلازم بين الراء والإمالة إلا في بضعة أمثلة قليلة منها :

١ — ما كان فيه راء ولكن فصل بين الصوتين فاصل غير الهزمة ، وذلك في إمالة « الكافرين » جمعاً منصوباً أو مجروراً . وقد قوى الإمالة عنده في ذلك — مع وجود فاصل الفاء — كون الراء واقعة بين كسرة الفاء القصيرة ، وكسرة الراء الطويلة ، فكانت الإمالة أدعى إلى إظهار الانسجام في أصوات اللين (الحركات) التي تحويها الكلمة .

٢ — ومنها اختياره إمالة كلمة « الناس » إذا كانت مجرورة لا غير . وحجته في ذلك ما ذكره ابن الجزرى قال : « قد ذكر عبد الله بن دلود الحرى عن أبن عمرو أن

الإمالة في الناس » في موضع خفض لغة أهل الحجاز <sup>(١)</sup> « فإمالة هنا يغلب عليها طابع التقليد لنطق أهل الحجاز لاغير . مع ضرورة أن تكون الكلمة في موضع الخفض .

٣ — فأما اختياره إمالة « أعمى » الأولى في قوله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » ، ( الإسراء / ٧٢ ) دون غيرها من ذوات الباء فأغلب الظن أن ذلك كان للفرق بين اللفظين ، حيث كانت الأولى صفة والثانية صيغة تفضيل ، وعلى أية حال فهي شاذة عن أصله الذي أشرنا إليه ، ولذلك لم يعلها في أى موضع آخر من القرآن .

فإذا صرفنا النظر عن هذا الذي خرج عن أصل أى عمرو في الإمالة — وجدنا أن هذا الأصل قد اطرده لديه اطرادا قياسيا في المواضع التي ذكرنا .

ثانيا — لهذا التلازم بين الراء والإمالة لدى أى عمرو ما يسوغه من الناحية الصوتية . ذلك أن الراء صوت متوسط <sup>(٢)</sup> يشترك في هذه الصفة مع الياء . ويذكر سيبويه قربا آخر بين الصوتين ، ويستدل على هذا القرب « بأن الألف يجعلها ياء » <sup>(٣)</sup> . فهذا الاشتراك في الصفة يجعل من السهل على الناطق أن يؤدي الراء الإمالة أكثر من غيرها من الراءات المفتوحة أو المضمومة ، لأنه حينئذ سوف يحاول أن يجعل فتحة الفم عند النطق بالراء ضيقة تكفي لأدائها مرققة . وضيق المخرج في حالة الراء المرققة كافٍ تقريبا لأداء الكسرة الإمالة ، دون غيرها من الحركات ، ومن هنا كان الانسجام الصوتي عند أداء الإمالة على شرط أى عمرو في أتم أشكاله ، يساعد عليه اشتراط وجود كسرة تالية للحركة الإمالة في أغلب الحالات . وبما يساعد على فهم طريقة أى عمرو في هذا الباب أنه لم يكن يرقق شيئا من الراءات المتحركات سوى المكسورة . فهذا الترقيق

(١) النشر ج ٢ ص ٦٣ . والأهموني ج ٤ .

(٢) سر الصناعة ج ١ ص ٦٩ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ .



مرحلة أولى في سلم الإمالة ، يليه أن تمال الفتحة إلى الكسرة ليحدث انسجام بين الصامت وحركته .

ثالثا — ولدى أبى عمرو غير الإمالة الخالصة ، وهى التى يشار إليها في جدول الرموز الدولية بالرمز (e) <sup>(١)</sup> إمالة أخرى لطيفة أو بين اللفظين — كما عبر القدماء — ، وهى بين الحركة الممالاة (e) والفتحة المرققة .

وقد اختار أبى عمرو هذا النوع من الإمالة فى كلمات لم تقوفاها الأسباب الداعية إلى إمالتها طبقا لاختياره ، وذلك فيما كان من الأسماء المؤنثة بزنة فَعْل وفَعَلَ وفَعُل ، وليس فيه راء مثل : « المولى — السلوى — الرؤيا — الدنيا — سجامهم — إحدى — ويلحق بهذه الأسماء ، موسى وعيسى ويحيى »

رابعا — نحن نرجح أن أبى عمرو لم يمل غير ذوات الراء على ماضى عليه جمهور القراء المغاربة والمصريين ، ونرى أن الروايات بالنسبة لغير ذوات الراء روايات مفردة <sup>(٢)</sup> لا تقتف أمام روايات الجمهور .

خامسا — تنسب الإمالة عموما إلى تميم — قوم أبى عمرو . كما ينسب الفتح إلى أهل الحجاز . وإن كان تفصيل المسألة يثبت أن بعض أهل الحجاز كانوا يميلون . ومن أدلة ذلك ماضى من قول أبى عمرو : « إن الإمالة فى (الناس) فى موضع الخفض لغة أهل الحجاز » .

بيد أننا نتساءل : إذا كان شيوع الإمالة كظاهرة عامة ثابتا لقيم <sup>(٣)</sup> ، فهل كان أبى عمرو فى إمالاته متأثرا بنهج قومه ؟

لأبى عمرو موقف وسط بين الطرفين : فتح الحجاز وإمالة تميم ، شأنه فى قراءته كلها ، وقد وجدنا من قبل قراء كحمزة والكسائى وخلف ، أسرفوا فى القراءة بالإمالة ، فلو أن أبى عمرو نهج هذا النهج فى قراءته لقلنا : إنه متأثر بلهجة قومه ، أولمّا كان ذلك غريبا ، ولكنه كما رأيناه قد اقتصر فى إمالاته على طائفة معينة من الكلمات تدرج تحت أصل واحد ، مع بعض إضافات مختارة قليلة ، ذكرنا سبب اختياره لها .

(١) جدول الرموز الصوتية (١) كتاب أصول اللغة الطبعة الأولى .

(٢) النشر ج ٢ ص ٥٣ .

(٣) فى اللهجات العربية ص ٥٠ .

ونضيف هنا : أن أبا عمرو في اختياره الإمامة ربما يكون قد تأثر بأئمة القراءة المكين ، الذين أخذ عنهم ، من أمثال مجاهد بن جبر المكي . وقد ورد في رسالة « الإمامة في القراءة واللمهجات العربية » نص نقله عن كتاب « الموضح لمذاهب القراءة واختلافهم » لأبي عمرو عثمان الداني ، لحظنا فيه اضطرابا لم يتنبه إليه الناقل . والنص هو : ( وروى سعيد بن عيسى النحوى قال : « سمعت أبا عمرو يقول : إذا كانت الباء بعد الراء كسرت الراء ، قال : وقال أبو عمرو « أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئا من القرآن إلا حروفا نحو قوله : وما أدراك . واقتري ، وتري ، وأدراك . يكسرون الراءات » فلهذا اختص أبو عمرو بالإمامة الخالصة ليدل على الفرق بينها وبين غيرها . اقتداء بالعرب ، واتباعا لأصحاب ابن مجاهد (١) .

ونحن نلاحظ بعض الاضطراب في تأليف هذا النص : ذلك أنه إن كان يتحدث عن أبي عمرو بن العلاء وهو مقتضى سياق النص — فليس من حق سعيد ابن عيسى أن يزعم أنه سمع من أبي عمرو هذه المقالة ، لأن سعيدا هذا من نحوى القرن الخامس ، (توفي سنة ٤٦٠ هـ) (٢) ، وهو أندلسي ، كما أنه ليس لأبي عمرو أن يقول : « أدركت أصحاب ابن مجاهد » لأن ابن مجاهد توفي سنة ٣٢٤ هـ (٣) ، وإنما أدرك أبو عمرو مجاهد بن جبر المكي نفسه ، وقرأ عليه — على ما سبق في الباب الأول .

وإذا كان يتحدث عن أبي عمرو عثمان الداني ( المتوفى سنة ٤٤٤ هـ ) فأغلب الظن أن ذلك صحيح لتناسب ما بين تاريخي الرجلين ، وقد أدرك أبو عمرو الداني فعلا أصحاب ابن مجاهد ، وروى كتاب السبعة لابن مجاهد سماعا عن أبي مسلم محمد ابن أحمد الكاتب بسماعه منه (٤) . غير أن سياق الحديث يحتم أن يكون الحديث عن أبي عمرو بن العلاء لأنه يتحدث هنالك عن الأئمة الأولين من القراءة (٥) ، ومنهم

(١) الإمامة ص ١٨٧ نقلا عن الموضح ورقة ٣٥ .

(٢) إنباء الرواة على أنباء النحاة للزهرى جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي — ج ٣ ص ٤٧ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) طبقات القراء ج ١ ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٥) الإمامة ص ١٨٨ .

الكسائي (ص ١٨٧) . وأبو عمرو ص ١٨٧ ، وابن عامر ص ١٨٨ ، ويبدو أن النص المذكور يتحدث عن كلا الاثنين : ابن العلاء والداني ، فالمتحدث هو الداني ، والذي اختص بالإمالة الخالصة اقتداء بالعرب هو ابن العلاء . وينقح النص على هذا الأساس ، وإلا فليس من المفيد الاستشهاد بالنص في موضعه من الرسالة المذكورة ، لما بينا من التناقض بين منطوقه وسياقه .

وأما كان الأمر . فليس يبعد أن يكون أبو عمرو بن العلاء قد تأثر في نهجه في الإمالة بشيوخه المكيين ، وهم كما رأينا في الباب الأول أبرز شيوخه ، وأكثرهم قربا من قراءة الفصحاء .

★ ★ ★

### ملاحظات حول أحكام أبى عمرو في ياءات الإضافة :

أولاً — الأساس الصوتى الذى استخرجناه من تتبع حروف أبى عمرو في هذا الباب ، ومن ملاحظتنا لمنهجه العام في قراءته هو :

١ — أن أبأ عمرو — بما عرف عنه من التوسط فيما يختار — يبدو أنه كان يكره تنابع الحركات المتغايرة ، يعنى أنه يكره أن توالى في النطق فتحة وكسرة وضمة على صورة ما ، فإذا اجتمعت تخلص من إحداها تخفيفاً <sup>(١)</sup> ، ومثال ذلك : « إئى أعيذا » مما وقع بعد الياء فيه همزة مضمومة ، فلو أنه فتح الياء لنطق على التوالى بكسرة ففتحة فضمة ، وهو أمر يكرهه ذوقه ، ولذا أسكن الياء ليكون الانتقال من كسرة إلى ضمة فحسب ، وهنا ينشأ مايسميه القراء بالمد المنفصل .

٢ — فإذا لم تجتمع الحركات الثلاث ، وكان المجتمع منها حركتين أولاهما طويلة ، وهى متلوة بساكن أو بهمزة مفتوحة أو مكسورة ، ترتب على ذلك ضرورة المد ، قبل الهمزة ، فإذا وجد مندوحة عنه هرب إليها ، وهو هنا يختار فتح الياء ، أى : إنه يفضل النطق بصوت اللين المركب على أن ينطق بحركة طويلة ممدودة ، أو مقصورة ، ومن أمثلة ذلك : « إئى أعلم — يدى إليك — عهدى الظالمين — إئى اصطفيتك » ، وهكذا لم نجدده يقصر الحركة الطويلة على ماعليه قراءة حفص ، في مثل المثالين الآخرين ، بل استبدل بها صوت لين مركباً .

٣ — فإذا لم تكن هنالك ضرورة مد أبقى الحركة الطويلة على حالها . وذلك في مثل « وجهى ، بيتى ، لى » ما لم تتوال حركات طويلة تضطره إلى اختصار إحداها ، وسيأتى لذلك مثال .

(١) هذه الكراهية واردة في كلام سيويه حين يتحدث عن الإسكان في « عُصْر » التى أصلها ( عُصْر ) قال : « وإنما حملهم على ذلك أنهم كرهوا الكسرة بعد الضمة » كما قال بكراة العرب رفع السنتهم عن المنفوح الى المكسور أو المصموم في كُرْم وغَلَم ( الكتاب جـ ٢ ص ٣٥٨ ) .

ثانياً — فإذا ما ناقشنا بعض ما استثنى من الكلمات لم نجد أنه يخرج عن هذه القواعد : فقد فتح « حياى » من قوله تعالى : ( وحياى ومائى لله رب العالمين — الأنعام آ ١٦٢ ) لما أن النسيج الصوتى عند اتصال الكلمتين يترتب عليه فى حالة الإسكان النطق بالأصوات الآتية على التوالى : ياء + حركة طويلة + لين مركب + لين مركب + حركة قصيرة .

وهذا النطق يترتب عليه نتيجتان :

(١) ضرورة مد الحركة الطويلة لأن مابعداها ساكن ، طبقا لقاعدة المد العارض للسكون المعروفة فى أحكام التجويد .

(٢) ورود النطق على صورة مأل ، فالياء الساكنة والواو هنا على صورتها فى كلمة « سيد » التى أصلها « سيود » ، والقاعدة تقضى بأن كل ياء وواو اجتماعتا على هذه الصورة تقلب الواو منهما ياء ، وتدغم الياء فى الياء كما أدغمنا فى : « ومن خزى يومئذ » ، ولاشك أن فتح الياء ، أعنى الفصل بين الياء والواو بحركة سوف يحل هذه المشكلة من حيث تجنب المد ، وتحمى تلك الصورة الصعبة الشبيهة بما يحل ويبدل .

ومما استثنى أيضا أن أبا عمرو فتح ياء « مالى » من قوله تعالى : « ومائى لا أعبد — يس آ ٢١ » لأن الإسكان يترتب عليه وجود ثلاث حركات طويلة هى : « ما — لى — لا » ، وهذه الثلاثة ممدودة مدا منفصلا ، لوجود همزة بعدها فى (أعبد) ، فكان مما يتفق وطريقة أبى عمرو أن يفتح الياء احتصارا لإحدى الحركات الطويلة .

ومن ذلك يظهر أن أبا عمرو لم يلجأ إلى حذف الحركة الطويلة مطلقا ، وإنما هو يبذلها أو يختصرها .

ثالثا — هذه حالات ياءات الإضافة وقواعدها ، سواء فى ذلك ما ثبت فى الرسم ، أو ما اختار هو أن يثبته نطقا ، وإن كان محذوفا ربما .

وقد لوحظ أن رسم المصحف قد جاء بحذف الياءات من آخر الاسم المنادى دائما وذلك في مثل : « يا قوم لقد أبلغتكم — ياأبت — يارب إن هؤلاء — رب إني نذرت » ، وقد قرئت هذه الياء محذوفة أيضا باتفاق <sup>(١)</sup> . ولكن جاءت كلمة مثبتة الياء في موضعين ، هي « يا عبادي الذين » ( العنكبوت آ ٥٦ ، الزمر آ ٥٣ ) ، وكان قياس قاعدة أبي عمرو هنا أن يحرك الياء ، ولكنه قرأها بالإسكان في الموضعين قولاً واحداً . ونرجح أنه إنما فعل ذلك طرداً لقاعدة حذف ياء المنادى في جميع القرآن .

رابعا — أما بقية ما استثنى من القواعد السابقة فنرجح أنه كان على أساس الرواية والانباع ، وما يلاحظ في هذا الباب أن أكثر الياءات المستثناة متصل بفعل أو بجمع تكسير ، ولم يخرج عن ذلك سوى مثالين هما : سبيل أدعو ( يوسف آ ١٠٨ ) ، ولعنتي إلى ( ص آ ٧٨ ) ، فلعله أراد أن يميز في قراءته بعض الياءات من بعض ، أو لعله كان أثرا تواتر إليه عن شيوخ كثيرين فاتبعه ، ولسنا نجد من تعليل قاطع في هذه المسألة .

## الفصل الثاني

الإدغام عند النحاة

### الإدغام عند النحاة

حاول النحويون أن يُقَعِّلُوا ظاهرة الإدغام ، كما حاول القراء أن يعلموا لرواياتها ، وقد ذكرنا من قبل أن القراء لم يعرفوا من أنواع الإدغام التي وردت في كلام اللغويين غير النوع الأول ، وهو إدغام الصوت الأول في الثاني ، دون النوعين الآخرين ، حيث يتأثر الثاني بالأول ويدغم فيه ، أو يقلب الصوتان معا إلى صوت شبيه بهما ، قريب منهما ، ثم يحدث إدغام في المثلين كما في ( محم ) . وهما النوعان اللذان سبق أن رفضناهما كقياس .

وكان السبب في أن القراء لم يعرفوا هذين النوعين من الإدغام أنهم ملزمون بما ورد في القرآن من أمثلة دون زيادة ، فهم — كما قلنا — أتباع رواية . على حين أن كلا من اللغويين والنحاة يعالج الظاهرة في حدود ما سمع من العرب ، وذلك ميدان رحب متنوع ، وهو يساعد على استقصاء جوانب الظاهرة اللغوية ، استقصاء يسمح بوضع قوانين دقيقة لها من الناحيتين الصوتية والنحوية .

ولذا اتجهنا في دراسة الإدغام بعد أن سردنا ما لدى القراء من روايات وتفصيلات إلى دراسة موقف النحاة من هذه الظاهرة :

حاول النحاة أن يقعدوا ظاهرة الإدغام بصورها الثلاث ، وكان رائدهم على الطريق هو إمامهم أبو بشر عمرو ، الملقب بسيبويه ، وعلى الرغم من دقة صياغته فيما كتب ، وصعوبة منحاها في التعبير ، فقد كانت محاولته صريحة في وضع القواعد . وفي نسبة الأمثلة إلى بيعاتها غالبا . فهو قد نسب النوع الثالث في رواية اللغويين الى لغة تميم — كما سبق — ثم جعله مقيسا في إدغام العين في الهاء فقال : ( فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا ، البيان أحسن ، فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ، ثم أدغمت الحاء في الحاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ، ثم أدغمته فيه ، كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ، ولكن يكون في الذي هو من مخرجه ، ولم يدغموها في العين لأنها خالفتها في



المهمس والرخاوة ، فوقع الإدغام لقرب المخرجين ، ولم تقو عليها العين ، إذ خالفتها فيما ذكرت لك ، ولم تكن حروف الحلق أصلا للإدغام . ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين ، ألا ترى أن التقاءهما في باب « وددت » أكثر ، والمهموس أخف من المجهور ، فكل هذا يباعد العين من الإدغام ، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق ، ومثل ذلك « أَجَبَهُ عَيْنَهُ » في الإدغام والبيان ، وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين ، والبيان أحسن ، ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بني تميم : « مَحْمٌ » يريدون معهم ، « وَمَحْمُولٌ » يريدون : مع هؤلاء <sup>(١)</sup> ، وهذا الشرح من سيبويه غنى عن كل تعليق .

ويعرض سيبويه بعد ذلك للحديث عما يقابل رواية اللغويين في النوع الثاني ، فيذكره أثناء حديثه عن إدغام الحاء في العين فيقول : « ولم تدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفه ، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهي مثلها في المهمس والرخاوة ، مع قرب المخرجين ... ولم تقو العين على الحاء ، إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في : امدح عرفه — امدح عرفه : جاز ، كما قلت : ( أَجَبَهُ عَيْنَهُ ) في : « أجبه عينه » ، حيث أدغمت وحولت العين حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها : <sup>(٢)</sup>

وظاهر أن هذا النوع من الإدغام ، وهو الذي يقلب فيه الصوتان إلى صوت متوسط في مخرجه بينهما لا يكون قياسيا إلا في أصوات الحلق الثلاثة : — ( الحاء — العين — الهاء ) ، على الصورة التي رسمها سيبويه وقد سبق أن قلنا : إن المحفوظ في هذا الباب أمثلة نادرة لا ينبغي القياس عليها ، إلى حد أن يضع سيبويه أمثلة يؤكد بها قاعدة أقامها على مثال فريد .

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤١٣ .

(٢) المرجع السابق .

أما ماذكره اللغويون من حديث الإدغام الذى جرى فى « ست وستة » حين قالوا : إن الدال والسين قد التقتا عند مخرج التاء ثم أدغمتا ، فإن سيبويه يعتده شاذاً غير مطرد ، ولعل ذلك لندرة وروده فى اللغة ، فليس من المنطق أن تؤسس قاعدة على مثال فريد ، وقد مضى لنا أيضاً رأى فى هذا الضرب من الإدغام يتفق مع نظر سيبويه .

هذا مقاله النحويون فيما يتصل بإدغام الثانى فى الأول ، وإدغام الصوتين بعد قلبهما إلى مقاربهما .

**أما النوع الأول :** وهو مايدغم فيه الصوت الأول فى الثانى فذلك هو مدار بحثنا ، وهو أيضاً مدار المعركة الكبيرة بين النحاة والقراء ، تلك المعركة التى كان أساسها أن النحاة إنما يعالجون قضايا اللغة بعمامة ، فهم إذا تعرضوا لظاهرة من الظواهر تتبعوها فى اللهجات المختلفة ، وحاولوا أن يتخذوا موقفاً إيجابياً مما يرد إليهم ، على حين يلتزم القراء ماروى عن رسول الله ﷺ من قراءات ، فما أجازته الترموه ، حتى ولو خالفه قياس النحويين ، ومالم يرد فى رواية لم يبالوا به ، مهما دافع النحاة عنه ، فالنحاة على هذا أرحب بمجالاً ، لأنهم لايفرقون فى دراسة الظاهرة اللغوية بين القرآن وغير القرآن ، ومن ثم وجدنا سيبويه فى علاجه للإدغام يضرب الأمثلة من النثر ومن الشعر ، أو يضع أمثلة ليطبق عليها قاعدته ، ويسوق أحياناً بعض الآيات القرآنية فى معرض الاستدلال والمناقشة .

وقد وجدنا حين استعرضنا تناول كل من النحويين والقراء لمسألة الإدغام أن ترتيب أحدهما لحروف المعجم يختلف عن ترتيب الآخر ، فسيبويه وهو رائد النحويين فى هذا الباب قد جرى فى ترتيب الحروف على نهج خاص ، يختلف قليلاً عن ترتيب الخليل لها فى « كتاب العين » ، ولم يتبع فيه ترتيب ( ء — ب — ت ) . ومعلوم أن الخليل قد رتب الحروف بحسب ترتيب المخارج من الداخلى الى الخارج على الوجه التالى : ع ح هـ / خ غ / ق ك / ج ش / ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ

ث / ر ل ن / ف / ب م / و ا ي / هـ ز .<sup>(١)</sup>

واتبع القراء ترتيب : ء ب ت ث / ، فأما سيبويه فقد رتب الحروف ترتيبا مخرجيا هكذا : ء ا / هـ ع ح / غ خ / ق ك / ج ش ي / ض / ل ر ن / ط د ت / ص ز س / ظ ذ ث / ف / ب م و<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ بعض الاختلاف بين ترتيب الخليل وسيبويه ، وهو اختلاف يسهل إدراكه للنظرة الأولى .

ومن السهل أن نحكم لسيبويه بالدقة البالغة في ترتيب الأصوات تبعاً لمخرجها ، وأن نسجل على الخليل — إن صححت نسبة هذا الترتيب إليه — أنه لم يدرك ترتيب الأصوات من هذا الوجه ، فخلط بين الأصوات من ناحية ، حيث قرن مثلاً الواو بالياء في المخرج ، وجمع إليهما الألف ، وشتان ما بين الثلاثة في المخرج ، وخلط بين المجموعات من ناحية أخرى ، فوضع مجموعة الظاء والذال والثاء وضعا يوحي بأنها أعمق مخرجا من مجموعة الراء واللام والنون .

ومن أجل هذا وجدنا أن أجيال العلماء بعد سيبويه قد التزمت ترتيبه التزاما مطلقا . وقد لاحظ هذا الخلط ابن جنى فقال بعد أن ذكر ترتيب سيبويه : « فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصورها ، وهو الصحيح . فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خلط واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفا ، مما رتب سيبويه وتلاه أصحابه عليه ، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته<sup>(٣)</sup> .

ويظهر أن توفيق سيبويه في هذا الترتيب قد نتج عن تقسيم المجموعات الإدغامية ، فكل مجموعة متجانسة أو متقاربة في المخرج تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر ، وهو في هذا الترتيب متساوق مع منطلق الموضوع الذي يعالجه ، ولسوف يزداد تقديرنا لوجهة نظره حين نتعرض لمقاييسه التي وضعها للإدغام .

(١) معجم العين — مخطوطة مصورة بمكتبة كلية دار العلوم — الورقة الأولى .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٤ .

(٣) سر صناعة الأعراب ص ٥٠ — ٥١ .

ومن المناسب أن نذكر هنا أن ماكتبه سيويو خاصة بالإدغام ظل هو النهج الذى سلكه النحويون من بعده ، مشهوروهم ومغموروهم ، ويكفى أن نتصفح كتاب شرح « المفصل » لابن يعيش ، لنذكر أنه لم يكن سوى نسخة من كلام سيويو مضافا إليه جملة من الهوامش والتعليقات ، ويتضح من دراسة الكتاتين أن أقسام الأصوات بالنسبة للإدغام عند النحاة هى : —

(١) أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها ، وهى : الهمزة .

(٢) أصوات لاتدغم ويدغم فيها وهى : الحاء — الشين — الياء — الواو — الضاد — الفاء — الميم .

(٣) أصوات تدغم ولا يدغم فيها ، وهى : الهاء — العين .

(٤) أصوات تدغم ويدغم فيها ، وهى : الخاء — الغين — الكاف — القاف — الجيم — اللام — النون — الراء — الطاء — الدال — التاء — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاى — السين — الباء .

\* \* \*

### مقارنة بين القراء .. والنحاة

ومقارنة هذه الأقسام بما سبق أن أحصيناه لدى القراء بلغت نظرنا ما يأتي : —

أولاً : أن بعض الأصوات التي لاتندغم ولاتندغم فيها لدى القراء قد انتقل عند النحاة إلى أقسام أخرى ، فالحاء عندهم من القسم الثالث ، والعين والحاء من القسم الرابع .

فاذا تأملنا موقف النحاة من هذه الأصوات الثلاثة وجدنا أن لديهم مايسند وجهة نظرهم من الناحية الصوتية ، فهم قد أجازوا إدغام الحاء في الحاء رجعياً وتقدمياً ، ولم يميزوا إدغام الحاء في الحاء رجعياً ، وأغلب الظن أنهم أحسوا بما تنصف به الحاء من ضعف صوتي ، ووجدوا أن الحاء أكثر منها قوة ووضوحاً في السمع لما فيها من الاحتكاك ، فحكموا بجواز إدغام الحاء في الحاء ، أي : إدغام الأضعف في الأقوى ، وهذا حكم سليم أقاموه ولاشك على أساس ماسمعوا من مشافهة الأعراب ، بيد أننا نرى أن الإدغام الرجعي للهاء في الحاء في مثل « أجب حاتماً » أرجح من الإدغام التقدمي في مثل : اذهب هذه ، لأن الإدغام القياسي لإسراع بالحركة النطقية في موضع أخرى بعدها ، والإسراع بالحركة النطقية لا يتم في حالة الإدغام التقدمي ، وإنما الذي يحدث هو أن الناطق يؤكد هذه الحركة بتضعيفها ، وذلك أمر أشبه بالإبطاء منه بالإسراع .

أما إجازة النحاة إدغام الغين والحاء ، كلاهما في الآخر ، فأمر تميزه قوانين المماثلة ، في ذوات المخارج المختلفة ، فضلاً عن أن هذين الصوتين من مخرج واحد ، وكل ماحدث في مثل : « ادمغ خلفاً واسلخ غنمك » ، أن الصوت السابق قد انتقلت اليه من تاليه صفة الجهر أو الهمس ، وهو ما يحدث كثيراً بين الأصوات المختلفة بالجهر والهمس . حين تتجاوز وتجاوزاً مباشراً ، وسيأتي تحليل ذلك في الفصل التحليلي لأَمْثَلَة الإدغام .

ثانيا : أن المجموعة الثانية عند القراء لا تكاد تتفق مع مجموعة النحاة الماثلة إلا في الواو — الياء — الميم — وأما بقية الأصوات فمختلفة عند إحداهما عنها عند الأخرى . والنحاة في هذه المجموعة متجاوبون أيضا مع القواعد الصوتية ، فهم يحافظون دائما على الصوت ذى الميزة ألا تذهب ميزته بسبب الإدغام ، وقد وصفوا الشين بالتفشى ، والضاد بالاستطالة ، وهما صفتان لا يمكن تعويضهما إذا ما فقدتا بالإدغام ، ولذا منعوا إدغامهما . فإذا أضفنا إلى ذلك أن رواية إدغام الشين في السين « جاءت في مثال واحد هو : « ذى العرش سبيلا — الإسراء آ ٤٢ » ، كما روى إدغام « الضاد في الشين » في مثال واحد أيضا هو : « لبعض شأنهم — النور آ ٦٢ » دون سائر المواضع .. وأن هذين المثالين الفريدين يختلف في إدغامهما — رجحنا موقف النحاة بشأن الصوتين ، وقلنا بعدم جواز إدغامهما مطلقا ، أخذنا برواية الإظهار ، أما تعليل بعض النحاة لعدم جواز إدغام الفاء لما فيها من التأفيف ، فهو — في رأينا — تعليل واه ، وهو على أية حال لم يرد في كلام « سيبويه » ، وإنما هو في الغالب من تصرف صاحب « شرح المفصل » ، والعلة — التى نراها لذلك هى : أن الفاء والياء متباعدتان صفة ، وإن تقاربا مخرجا ، وقد يستساغ إدغام الشديد في الرخو عند الاختلاف أو الاتفاق في الجهر أو الهمس ، بحكم طبيعة التطور الصوتى للغة . أما إدغام الرخو في الشديد مع الاختلاف في الجهر والهمس فهو نادر الحدوث في اللغة . وأما موقف القراء من صوتى « الصاد والزاي » فنرى أنه لا يناقض موقف النحاة ، إذ لم يجز القراء إدغامهما في غيرهما ، كأن يلتقيا بالتاء في مثل « حرصت — يوسف آ ١٠٣ » و « كنزتم — التوبة ٣٥ » (١) .

وهو أيضا موقف النحاة لامتيازهما بالصفير ، بيد أن إجازة النحاة لإدغام أصوات الصفير بعضها في بعض مبنى على إمكان التقائها في درج الكلام ، وتأثير بعضها في بعض ، على حين لم يجد القراء أمثلة من هذا القبيل في القرآن ، فلم يتكلموا في هذا الجانب .

وقد أجاز القراء أن تدغم « الحاء » في « العين » بناء على رواية مختلف فيها بإدغامهما في قوله « زحزح عن النار — آل عمران آ ١٨٥ » ، دون بقية الأمثلة التي التقى فيها الصوتان . وسيأتى أن نرجح جانب الإظهار ، في الدراسة المقارنة لآراء النحاة والقراء .

ثالثا : كذلك لا نجد اتفاقا بينهما في المجموعة الثالثة التي اقتضت عند القراء على الحاء في حين شملت عند النحاة : « الهاء والعين » ..

وقد ناقشنا قبل ذلك مسألة « الهاء » حيث أجاز النحاة إدغامها في الحاء رجعيا وتقديميا ، كما ناقشنا رأى النحاة في الحاء بهذا الصدد ، وروينا في عرض أمثلة إدغام « الحاء » عند القراء إجماعهم على عدم جواز ماأجازه النحاة بشأنها ، إلا فيما يتعلق بإدغامها في العين في المثال المذكور ، وقد مضت هنالك مناقشته وترجيح الرأى فيه . وأما إدغام العين فقد ناقشنا مشكلته في تعريف الإدغام ، فلا داعى لتكرارها هنا ، فإذا كنا قد رفضنا أن يدغم في « العين » مجانسها وهو « الحاء » كما قال القراء ، ورفضنا أن تدغم « العين » في مقارباها على الصورة المفردة التي رواها « سيبويه » ، فإن وضع العين في رأينا يشبه تماما وضع « الهمزة » ، من حيث هى صوت لايدغم ولايدغم فيه .

ولا يخفى ما بين الصوتين من شبه قريب ، حتى لقد تبادلا الموقع في مثل : إنك وعنك ، وأنت وعنك ، وهو ما أطلق عليه رواة اللهجات لقب « العننة » التيمية . رابعا : ليس الاتفاق كاملا بينهما فيما يتعلق بأصوات الفم ، ونستطيع بمقارنة الإحصاء الذى تقدمه في الصفحات التالية أن ندرك هذه الفروق ، وأن ندرك ماوراءها مما سنعرضه فيما بعد .

\*\*\*

ويلاحظ أن سيبويه يورد بجانب بعض الأصوات أحكاما معينة ، يميل فيها أحيانا إلى تفضيل البيان ، وأخرى إلى تفضيل الإدغام ، وثالثة إلى المساواة بينهما . ومن ذلك :

(١) أنه قال : في إدغام نحو ( جعل لك . فعل ليبد ) : الإدغام أحسن ، والبيان عرى جيد حجازي <sup>(١)</sup> .

(٢) وقال : ( الهاء مع الحاء كقولك : اجبه حملا ، البيان أحسن ، والإدغام عرى حسن ) <sup>(٢)</sup> .

(٣) وقال في إدغام العين في الهاء : ( فإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين ، والبيان أحسن ، وبما قالت العرب تصديقا لهذا الإدغام قول بني تميم « محم » يريدون : معهم ، « محاولاء » يريدون : مع هؤلاء <sup>(٣)</sup> .  
(٤) وقال : ( الغين مع الحاء البيان أحسن والإدغام حسن ) <sup>(٤)</sup> .

(٥) وقال : ( القاف مع الكاف — البيان أحسن والإدغام حسن ) <sup>(٥)</sup> .

(٦) وقال : ( الكاف مع القاف — البيان أحسن والإدغام حسن ) <sup>(٦)</sup> .

(٧) وقال ( الجيم مع الشين — الإدغام والبيان حسنان ) <sup>(٧)</sup> .

(٨) وقال : ( اللام مع الراء — الإدغام أحسن ) <sup>(٨)</sup> .

(٩) وقال في لام هل وهل مع الراء <sup>(٩)</sup> ( وذلك قولك « هرايت » .. وإن لم تدغم فقلت : هل رأيت ، فهي لغة لأهل الحجاز ، وهي عربية جائزة ) .

وقد تعمدنا أن ننقل هذه النصوص من سيبويه لنندل على بعض أهداف كان يقصد إليها ؛ فقد كان كما هو مقرر يعلم أن الإدغام في تميم ، وأن البيان أو الاظهار في

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٤١٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق ص ٤١٤ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

(٨) الكتاب ج ٢ ص ٤١٤ .

(٩) المرجع السابق ص ٢٦٦ .



قريش ، وقد جعلت أحكامه هذه على أساس تفضيل ما يميء على لسان أهل الحجاز غالبا ، سواء كان إدغاما أم بيانا ، ولم يستطع سيبويه أن يخفى ميله إلى قريش ، بل صرح به في النص الأول ، حين وجد أن الإدغام أحسن ، فقال كمن يغري قارئه بلهجة قريش : ( والبيان عرى جيد حجازي ) ، وهذا هو شأنه بالنسبة لجميع الأحكام التي اختار فيها البيان وفضله ، يستقيه دائما من لسان قريش ، على حين تكون الصورة المفضولة عنده من لسان تميم .

أما في النص الذي يسوى فيه بين الأمرين ( البيان حسن والإدغام حسن ) فإن هذا يدل في رأينا على أن مثل هذا النوع من الإدغام كان أكثر شيوعا على ألسنة العرب دون تمييز بين قبائلهم ، وهو أيضا ما تدل عليه الصورة التي يفضل فيها الإدغام على البيان ، وإن لم يفته أن يؤكد جانب البيان في قوله : ( فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة ) ، هذا رغم اقتناعه بشيوع الإدغام في تلك الصورة على لسان الحجازيين ، وبأن غالبيتهم يفضلون الإدغام على البيان فيها . -

وبذلك لم يعد لدينا أدنى شك في أن الإدغام كان في الأصل تميم ، وأنه فشا على ألسنة العرب جميعا ، حتى كانوا يتحدثون به في فصيح القول ، وهو مصداق قول أبي عمرو السابق ذكره ( الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره ) .

واليك جداول مقارنة الأصوات المدغمة بين النحاة والقراء .

## ( جداول مقارنة الأصوات المدخمة )

عند القراءة		عند النحاة		الصوت
ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	
—	—	—	—	الهمزة
—	—	—	الحاء	الحاء
الحاء	—	—	الحاء	العين
—	العين	الحاء والعين	—	الحاء
—	—	الحاء	الحاء	الغين
—	—	الغين	الغين	الحاء
الكاف	الكاف	الكاف	الكاف	القاف
القاف	القاف	القاف	القاف	الكاف
التاء — الدال — الذال	الشين — التاء	الطاء — الدال — التاء الظاء — الدال — التاء	الشين — التاء	الجيم
التاء — الجيم — الضاد	السين	الجيم — اللام — الطاء الدال — التاء — الظاء	—	الشين
الدال — التاء — السين	—	الدال — التاء	—	الباء
النون	—	الواو — النون	—	الواو
النون	—	النون	—	الضاد
التاء — اللام — الدال	الشين	الطاء — الدال — التاء الطاء — الذال — التاء	—	اللام
التاء	—	اللام	—	—
الراء — النون	الراء — التاء — التاء الزاي — السين — الضاد	النون	المصاد — الزاي — السين	—
—	الطاء — الظاء — النون	—	الطاء — الدال — التاء	—
—	الدال	—	الطاء — الدال — التاء	—
—	—	—	الشين — الراء — النون	—

الصوت	عند النحاة		عند القراء	
	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه
الراء	اللام تادرا	اللام — النون	اللام	اللام — النون
النون	الهاء — الراء — الميم — اللام		اللام — الراء — الواو	اللام
الطاء	— الواو الذال — التاء — الظاء الذال — التاء — الصاد الزاي — السين — الضاد الشين — الجيم	الذال — التاء — الظاء الذال — التاء — اللام	الميم — الهاء التاء	اللام — اللام
الذال	الطاء — التاء — الظاء الذال — التاء — الصاد الزاي — السين — الضاد الشين — الجيم	الطاء — التاء — الظاء الذال — التاء — اللام	التاء — التاء — الجيم الذال — الزاي — السين الشين — الصاد — الضاد الطاء	الذال
التاء	الذال — الطاء — الظاء الذال — التاء — الصاد — الزاي — السين — الجيم الشين — الضاد	الذال — الطاء — الظاء الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — الجيم الذال — اللام	الذال
الظاء	الطاء — الذال — التاء الذال — التاء — السين الصاد — الزاي — الجيم الشين — الضاد	الطاء — الذال — التاء الذال — التاء — اللام	التاء — اللام — الذال	الذال
الذال	الطاء — الذال — التاء الظاء — التاء — الصاد السين — الزاي — الجيم الشين — الضاد	الطاء — الذال — التاء الظاء — التاء — اللام	السين — الصاد — التاء الجيم — الذال — الزاي	التاء — التاء — التاء

الصوت	عند النحاة		عند القراء	
	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه
التاء	الطاء — الذال — التاء الظاء — الذال — الصاد — السين — الزى — الجيم الشين — الصاد	الطاء — الذال — التاء الظاء — الذال — اللام	التاء — الذال — السين — الشين — الصاد	التاء — الذال — اللام
الصاد	الزى — السين	الطاء — الذال — التاء الظاء — الذال — التاء اللام — الزى — السين	—	التاء — الذال — اللام
السين	الشين — الصاد — الزى	الطاء — الذال — التاء الظاء — الذال — التاء اللام — الصاد — الزى	الزى — الشين	التاء — الذال — اللام
الزى	الصاد — السين	الطاء — الذال — التاء الظاء — الذال — التاء اللام — السين — الصاد	—	التاء — الذال — السين الذال — اللام
الفاء	—	الفاء	الفاء	الفاء
الباء	الفاء — الميم	الفاء	الباء — التاء	الميم
الميم	الباء (ضعفاء)	الباء — النون	الباء (ضعفاء)	الباء — النون

ويلاحظ على هذا الجدول الإحصائي ما يأتي :

- (١) بلغت حالات تأثر الأصوات بعضها ببعض في الإدغام عند القراء والنحاة ( ١٠٦ ) ست حالات ومائة ، ويبلغ عدد الأصوات التي تدغم في مجانسها أو مقارنها لدى الفريقين ستة عشر صوتاً هي : ( القاف والكاف والجيم واللام والراء والنون والطاء والذال ، والتاء والظاء والذال والتاء والصاد والزى والسين والياء ) .

وانفرد القراء بإدغام أربعة أصوات هي : ( الفاء والحاء والشين والضاد ) .  
 واتفقوا على عدم إدغام ثلاثة أصوات هي ( الهمزة والياء والواو ) .  
 كما اتفقوا على أن ( الميم ) تخفى عند صوت واحد هو : ( الباء ) .  
 وبلغ عدد الأصوات التي يدغم فيها مجانسها ومقاربا سبعة وعشرين صوتا ،  
 هي مجموع حروف الهجاء فيما عدا ( الهمزة ) .

(٢) سلطنا في ترتيب المجموعات مسلك سييوية ، فقد وجدناه أنسب ترتيب  
 يتفق مع طبيعة الموضوع .

(٣) اقتصرنا في الجدول على ذكر ما كان من باب الأصوات المتقاربة  
 أو المتجانسة ، دون المتماثلة ؛ إذ التقاء المثليين ليست له أهمية صوتية ، وإن كانت له  
 دلالة نحوية سيأتى تفسيرها .

(٤) يلاحظ أن مجموعة أصوات الحلق وهي : ( الهمزة - الهاء العين - الحاء  
 - الغين - الخاء ) هي أقل المجموعات قابلية للإدغام عند الفريقين ، ويشارك معها في  
 هذه الصفة المجموعة الشفوية وهي : ( الفاء - الباء - الميم ) .

(٥) أكثر المجموعات إدغاما عند الفريقين هي مجموعة الأصوات الأنسانية  
 واللثوية وهي : ( الطاء - الدال - التاء - الظاء - الذال - الثاء - الصاد - الزاى -  
 السين ) .

(٦) تنوسط بين المجموعتين الأصوات الغارية والطبقية واللهوية وهي :  
 ( القاف - الكاف - الجيم - الشين - الياء ) . ويلحق بها ( اللام - الراء - النون -  
 الواو - الباء ) .

(٧) يلاحظ بين الفريقين قدر كبير من الاتفاق ، وبخاصة في مجموعة  
 الأصوات الأنسانية واللثوية مع فروق يسيرة ، وفي الأصوات الطبقية واللهوية .

(٨) فأما ما اختلفت فيه وجهتا نظر الفريقين فمرجهه إما إلى اتساع مجال  
 البحث أمام النحاة وانحصاره أمام القراء بالروايات المروية ، وإما أن يكون مرجعه إلى  
 ماسن النحاة من قواعد ومقاييس .

ولن نستطيع أن نحيط بأطراف الموضوع ما لم نعرض الأساس الذي بنى عليه النحاة قواعدهم في هذاب الباب عرضا مستفيضا ، ثم نناقش ما بينهم وبين القراء من خلاقات .

★ ★ ★

## الفصل الثالث

أساس قواعد النحاة  
دراسة الأصوات

توطئة :

جرى أغلب النحاة ابتداء من سيبويه على ألا يعرضوا أحكامهم في الإدغام إلا إذا قدموا لها بدراسة الأصوات ومخارجها وصفاتها ، ونحن نقرر هنا مطمئنين أن سيبويه قد وضع قواعد هذا البحث وأحكامه لا لفترة معينة من الزمن ، بل يكاد ذلك يكون نهائيا ، وكان تصرفه فيها تصرفا رائعا ، صادرا عن عبقرية سبقت الزمن ، فلم يكن ممن جاء بعده من العلماء والباحثين إلا أن اتبعوا نهجه ، واكتفوا بما قال ، فلم يزيدوا بعد سيبويه على ما قال حرفا ، بل أدخلوا يرددون عباراته في كتبهم ، ويصرحون بأنهم إنما يتبعون مذهبه ، سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة .

ومن أجل هذا نرى أن نكتفى هنا بمناقشة سيبويه في صفات الأصوات ، حتى يمكن الكشف عن الأسس التي أجاز بناء عليها إدغام حرف وإظهار آخر . أما آراء سيبويه في وصف مخارج الأصوات وتقسيمها فسوف نفيد منه في فصل قادم عن « مخارج الأصوات عند المحدثين » ، حرصا على عدم التكرار .



### صفات الأصوات عند سيويه

- ذكر سيويه صفات كثيرة للأصوات يمكن تصنيفها على الوجه الآتى : —
- (١) صفات عامة هى : الجهر والهمس ، والشدة والرخاوة والتوسط .
- (٢) صفات خاصة تتميز بها مجموعات صغيرة من الأصوات ، وهى :
- الإطباق ، واللين ، والمد ، والاستطالة والتفتش ، والصفير ، والقنة .
- (٣) صفات خاصة تتميز بها أصوات مفردة ، وهى : الانحراف والتكرير .
- وسنبداً فى عرض مدلولات هذه الصفات فى كلام سيويه ، ليمكننا فهم مقاييسه فى الإدغام .

### الصفات العامة

#### الجهر والهمس :

وصف سيويه الأصوات بالجهر والهمس ، فالصوت عنده إما مجهور أو مهموس ، ولكن ... كيف حدد سيويه معنى كل من الجهر والهمس .. ؟ ..

لقد كان تعريفه للمجهور بأنه : (حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ، ويجرى الصوت) (١) .

وكان تعريفه للمهموس بأنه : (حرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه ) (٢) .

ولابد لنا لكى نفهم المقصود بهذا الكلام من أن نفسر أولاً مايقصده سيويه بكلمة (الموضع) فى كلا التعريفين ، هل المقصود بها مخرج الصوت ، أو شئ آخر ... ؟

لقد استخدم سيويه كلمة (الموضع) هذه فى مكان آخر يحتم أن يكون

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٥ .

(٢) المرجع السابق .

معناها هو ما يقصد بكلمة (مخرج) ، فقال عندما تحدث عن الحروف المطبقة والمنفتحة (فأما المطبقة فالصااد والضاد والطاء والظاء ، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف ، لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ، ترفعه إلى الخنك الأعلى ، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الخنك الأعلى من اللسان ، ترفعه إلى الخنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والخنك إلى موضع الحروف ، وأما الدال والراء ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن ، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان ، وقد بين ذلك بمحصر الصوت) (١) .

فإذا تأملنا هذا النص وجدناه يستخدم كلمة (الموضع) بمعنى مكان التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت ، ويتضح ذلك في قوله (فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان) .

فإذا أخذنا بهذا التفسير لكلمة (الموضع) كان لنا أن نفسر (إشباع الاعتماد في الموضع) بأنه (العملية العضلية المطلوبة لإصدار الصوت) (٢) ، والتي تجري في العضوين عند التقائهما في نقطة معينة ، ولكن هل يمكن أن يقال من الوجهة العلمية : إن اتصال طرفي المخرج في حالة المجهور أشد توتراً وأكثر تمكناً (واعتماداً) منه في حالة المهموس .. ؟ ..

وبعبارة أخرى : ما الذي دفع سيويه إلى أن يقول بإشباع الاعتماد وضعفه ، للفرقة بين المجهور والمهموس من الأصوات .. ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نتناول بقية تعريفه للمجهور ، ففي عبارته بعد (إشباع الاعتماد) وصفان له هما أنه : (يمنع النفس أن يجري معه) ، وأن (الصوت يجري فيه) .

(١) المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) الأصوات اللغوية ص ٩٢ .

وقبل أن نفس المراد بهذين الوصفين لابد أن نعترف — مع إعجابنا البالغ —  
 لسيبويه بالتوفيق حين جعل دور الرئتين ركنا في تعريفه لكل من المجهور والمهموس ، إذ  
 لم يعد هنالك أدنى شك في أن الرئتين تقومان بدور أساسى في إنتاج الأصوات ، حتى  
 وجدنا البحوث الصوتية الحديثة تبدأ بدراسة تشريح الرئتين من الحجاب الحاجز ،  
 لتفسير العمليات الصوتية بعامة ، والمقطعية بوجه خاص <sup>(١)</sup> .

وقد فسر أستاذنا (منع النفس) بأنه ناشئ عن اقتراب الوترين الصوتيين  
 أحدهما من الآخر ، حتى ليكادان يسدان طريق التنفس <sup>(٢)</sup> . فالمنع في الحقيقة  
 جزئى ، إذ يحول الجهر بين كمية الهواء المحتبسة في الصدر بين أن تنطلق على طبيعتها  
 كما في حالة التنفس العادى ، فيتسرب الهواء بين الوترين الصوتيين ضاغطا عليهما  
 ليحركهما ، فيجرب الصوت ، فإذا تم ، وانقضى الاعتماد جرى النفس على طبيعته .

ويبدو أن سيبويه كان يقصد بعبارته (ويجرب الصوت) شيئا زائدا في حالة الجهر  
 عن حالة المهمس ، إلا أنه لم يدرك أن منشأ هذه الزيادة في الحنجرة ، فقد كان يجهل  
 تشريح الأعضاء الصوتية ، فكان أن عبر عن فكرته هذا التعبير الغامض العام ، بيد أن  
 سيبويه يحاول أن يلقى مزيدا من الضوء على فكرته حين تحدث في مواضع أخرى عن  
 الفرق بين المجهور والمهموس ، فجعل أساس هذه التفرقة أن صوت المجهور من الصدر  
 والغم ، وصوت المهموس من الغم وحده ، <sup>(٣)</sup> . وهنا يبدو سيبويه وكأنه يتصور أن  
 بالرئة خاصية عضوية لإنتاج الصوت المجهور ، وأن هذه الخاصية العضوية تنشط في  
 هذه الحالة نشاطا يتوقف معه النفس حتى ينقضى الاعتماد ويجرب الصوت ، فلهذا قد  
 استبعد أن تقوم الرئتان بأداء وظيفتين في آن واحد ، وظيفة التنفس ، ووظيفة الجهر  
 بالصوت ، فافترض أنهما إما أن تقوموا بالتنفس وحده عند المهمس ، وإما أن تقوموا بجهر

(١) general phonetics ( الفصل الخاص بدراسة الرئتين وتشريحهما ) .

(٢) المرجع السابق ص ٩٣ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٤ .

الصوت ، وحينئذ تتوقف عملية التنفس حتى ينقضى الاعتقاد ويجرى الصوت ، وترداد فكرة الاعتقاد وضوحا لدى سيويه حين نجلده يجعل له مركزين في الصدر والقم ، فيقول : ( وإنما فرق المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبين المجهور إلا أن تدخله الصوت الذى يخرج من الصدر ، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتين من الصدر ، ويجرى في الخلق ... أما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها ، وذلك مما يزدجى الصوت ، ولم يعتمد عليه فيها كاعتقادهم في المجهور فأخرج الصوت من الفم ضعيفا <sup>(١)</sup> .

ومعنى ذلك أن سيويه يقصد (بإشباع الاعتقاد) أن للمجهور موضعين : موضعاً في الفم هو مخرج الحرف ، وموضعاً في الصدر هو مخرج الجهر ، ولذا كان المجهور مشبعاً ، لقوة اعتاده بازواجه ، في حين كان المهموس ضعيفاً لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم ، والنفس جار معه دون احتباس .

وقد فسر أستاذنا أيضاً مدلول عبارة (صوت الصدر) التى استخدمها سيويه بأنه : (الصدى الذى نحس به ولأشك في الصدر ، كما نحس به حين نسد الأذنين بالأصابع ، أو حين نضع الكف على الجبهة ، فهو الرنين الذى نشعر به مع المجهورات وسببه تلك الذبذبات التى في الحنجرة <sup>(٢)</sup>).

فقد أدرك سيويه إذن صدى الصوت ، لا الصوت ذاته لعدم معرفته بمصدر الذبذبة الصوتية . كما أن تصوره لاحتباس النفس احتباساً كاملاً مع المجهور — طبقاً لتعبيره — تصور منطقي لا واقعي ، لأن الواقع يؤيد أن منع النفس جزئياً لا كلى . فإذا ما رجعنا إلى أول حديثنا حين فسرنا كلمة (الموضع) بأنها مرادف (المخرج) كان لنا أن نسجل هنا أن سيويه كان يعتبر أن للمجهور موضعين في الصدر والقم ، أى مخرجين ، وأن للمهموس موضعاً واحداً في الفم وحده ، أى مخرجاً واحداً .

(١) الأصوات اللغوية ص ٨٩ نقلاً عن شرح السيوطي — مخطوط بدار الكتب .

(٢) المرجع السابق ص ٩٠ .

وبذلك يكون للمجهور في رأى سيويه صفات ثلاث :-

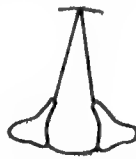
- (١) اشباع الاعتدال في الصدر والفم .
  - (٢) منع النفس من الجريان منعاً تاماً ، وهو في رأينا جزئى .
  - (٣) جريان الصوت — وهو مايعنى لدى المحدثين نشاط الأوتار أو الشفاه الصوتية ، الذى يسمح في نهايته للنفس بالانطلاق .
- ويتميز المهموس لدى سيويه بصفيتين :
- (١) ضعف الاعتدال ، لما أن له موضعاً واحداً في الفم .
  - (٢) جريان النفس على طبيعته ، وهو قوله في صفته (حتى جرى النفس معه) .

ومن المؤكد أن حركة مرور الهواء وانسيابه أثناء نطق الصوت المهموس تكاد تقترب في سهولتها من حركة التنفس ، ولو أن المرء حاول أن يجعل هواء نفسه يمر في حالة الجهر بنفس القدر الذى يكون عليه في حالة همس لما استطاع ذلك ، وكل ما يحدث هو أن الحجاب الحاجز والرئتين تضغطان قدراً معيناً من الهواء يمر بين الشفاه الصوتية المشدودة من أجل الجهر بالصوت .

وقد سبق أن نقلنا عن كتاب General Phonetics بعض الرسوم التوضيحية التى تحدد أشكال الخنجرة في حالاتها المختلفة ، ولأننا نكرر هنا رسمين منها لشكل الخنجرة في حالة الجهر ، وفي حالة همس :



حالة الجهر



حالة الزفير أو همس

ولاشك أن هذين الرسمين يعبران تماما عن دقة سيبويه في تصويره لحالة النفس في كلتا الحالين ، كما أنهما يكشفان أيضا عن صحة الملاحظة التي أخذناها عليه ، والتي تقرر أن منع النفس في حالة الجهر جزئى لا كلى . والحالة الوحيدة التي يحتبس فيها النفس احتباسا كاملا هى حالة الهمزة ، وهو احتباس لاعلاقة له بالجهر ، بل يرجع إلى طبيعة الصوت الانفجارية ، كما سبق ذلك في بابه .

ولكى يمكن التفرقة بين المجهور والمهموس رأى سيبويه أن يصف لنا تجربة تساعد على هذه التفرقة فقال : بعد وصفهما : (وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر عليه ، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها ، وإن شئت أخفيت <sup>(١)</sup>).

وتفاصيل هذه التجربة متصلة بما سبق له فى تعريف المجهور والمهموس ، فهو يقول : إن المهموس يمكن ترديده خلال جرى النفس بعكس المجهور ، بمعنى أننا لو أطلقنا النفس على طبيعته ، وحاولنا خلال ذلك النطق بالسين مثلا مكررة لأمكننا ذلك ، ولسمعنا صوت السين مكررا دون أن يسبقه أو يلحقه صوت مد ( قصير أو طويل ) ، أى أننا نسمع مجموعة من السينات مجردة بطول النفس هكذا : ( س س س س س س ) ، دون أن يتخلل بينها سوى سكتات قصيرة ليس لها مدلول صوتى . فالمهموس من واقع هذه التجربة = اعتماد + نفس .

أما فى حالة الجهر فلا يمكن النطق بالصوت مرددا مع انطلاق النفس وحده ، لأن الذى سيحدث حينئذ هو مهموسه ، أما المجهور فيحتاج للنطق به إلى عمل آخر هو (رفع الصوت) ، وهو ما عناه من قبل بصوت الصلر ، ولابد من النطق بحركة يتأدى بها إلى تكرار نطقه ، وهى حركة تكون أحيانا طويلة وأحيانا قصيرة ، بحسب موقعها ، فهى قصيرة إذا كانت سابقة على الصوت ، وهى طويلة إذا كانت تالية له ، وذلك هو قول سيبويه : (فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت

بحروف اللين والمد ، أو بما فيها منها ، وإن شئت أخفيت ) ، فحالة الإخفاء لن تظهر حروف مد أو لين ولا ماهو من جتنسها من الحركات القصيرة ، لأن الحركات جميعها مجهورة ، فمتى أخفينا — أى همسنا — لم يعد لها وجود .

وإشارة سيبويه إلى استخدام أصوات المد ، لأنها تساعد على إظهار الصوت الجهور ويمكن تمييزه <sup>(١)</sup> ، فلو حاولنا النطق بالزأى مثلاً جاءت المحاولة في الصورة التالية :

(زازا زازا زازا) ، أو كانت على صورة : (أز أز أز أز)

وعلى هذا فالجهور من واقع التجربة = اعتداد + صوت + نفس .

مع ملاحظة الفرق في الاعتداد في كلتا الحالين ، ومع ملاحظة الفرق في كمية الهواء اللازمة لكلهما على ماسبق .

★ ★ ★

وقد ظلت محاولة سيبويه تفسير الجهور والمهموس من الأصوات قانوناً سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء . إلى أن جاءت بحوث المحدثين فصدقت كثيراً مما قاله في هذا الباب ، كما سيأتى .

#### الشدة والرخاوة والتوسط :

وقد حدد سيبويه معناها على الوجه التالى : —

الشدديد هو : ( الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه )

والرخو هو : ( الذى يجرى فيه الصوت )

وهنا تقوم التفرقة بين الصفتين عنده على أساس فكرة (التوتر) <sup>(٢)</sup> ، أى على

(١) الأصوات اللغوية ص ٨٩ .

(٢) نحن نستخدم هنا كلمة (التوتر) ، ونعنى بها ما يطرأ على أعضاء النطق من نشاط مهسا كان ، فلهذه الأعضاء وضعان : وضع (الراحة) ، وذلك حين لا تقوم بأى نشاط ، ووضع (التوتر) الذى ينشأ عن تحريك عضلات النطق لإنتاج الأصوات خلال العملية الكلامية ، ولأشك أن أية حركة مرقطة دائماً يحدث (شد وتوتر) في هذه العضلات .

أساس النشاط العضلي وحده ، دون أن يكون للنفس أو الحنجرة دخل في التفرقة بينهما .

ومن أجل هذا رأى سيويه أن المنع في حالة الشدة منصّب على (الصوت) لا على النفس ، ويقصد بالصوت هنا ما يشمل المجهور والمهموس ، أى ما يشمل ما يجمع فيه صوت الصدر والفم معا ، أو صوت الفم وحده ، فكلاهما عنده صوت ، وهو في حالة الشدة محتبس احتباسا كاملا ، لأن التوتر في المخرج قد بلغ أكمل حالاته . ولا فرق في درجة التوتر بين المجهور الشديد والمهموس الشديد . أما الرخو — فعلى العكس من ذلك يجرى فيه الصوت . وتنقاس — في رأينا — درجة التوتر على مخرجه تبعاً لكونه مجهوراً أو مهموساً ، على ما سبق .

وفي ضوء كلام سيويه هذا يمكن القول بأن التوتر في المخرج على درجات ثلاث :

(١) درجة قصوى — حين يكون التوتر كاملاً ينغلق معه المخرج انغلاقاً تاماً ، وذلك في حالة الأصوات الشديدة : مجهورة أو مهموسة .

(٢) درجة وسطى — ويكون التوتر مطلوباً فيها لمقاومة الهواء المندفع في المجرى ، حيث لا يعترض طريقه سوى اتصال طرفي المخرج ، وذلك في حالة الأصوات المهموسة الرخوة .

(٣) درجة دنيا ، حين يكون التوتر مطلوباً لمقاومة كمية الهواء القليل المار بالحنجرة ضاغطة على الأوتار الصوتية ، محدثاً ذبذبة يراد لها أن تخرج من موضع الصوت بصورة معينة ، وذلك في حالة الأصوات المجهورة الرخوة .

وقد أضاف سيويه إلى هاتين الصفتين صفة ثالثة ، هي (التوسط) ، أدركها في صوت واحد هو (العين) ، فجعلها متوسطة بين الشدة والرخاوة ، ولعل ذلك لشعوره بزيادة التوتر فيها أكثر من أخواتها المجهورات ، ولكنها زيادة لاتصل إلى درجة الشدة فجعلها متوسطة .



الآن وقد انتهينا من تفسير هذه الصفات العامة نثبت هنا إحصاء بالأصوات المتصفة بها عند سيويه <sup>(١)</sup> وهى كما يلى : -

**المجهورة :** الهمزة - الألف - العين - (الغين) - (القاف) - الجيم -  
الياء - (الضاد) - اللام - النون - الراء - (الطاء) - الدال - الزاى -  
(الظاء) - الذال - الباء - الميم - الواو .  
**المهموسة :** الهاء - الحاء - (الحاء) - الكاف - الشين - السين - التاء -  
- (الصاد) - الثاء - الفاء .

**الشديدة :** الهمزة - القاف - الكاف - الجيم - الطاء - التاء - الدال -  
- الباء - ( النون - الميم - الراء ) .

**الرخوة :** الهاء - الحاء - الغين - الحاء - الشين - الصاد - الضاد -  
الزاى - السين - الظاء - الثاء - الدال - الفاء - ( الواو - الياء -  
الألف ) <sup>(٢)</sup> .

**الموسطة :** ( العين ) .

ولنا على هذا الإحصاء ملاحظات نجملها فيما يلى : -

(١) عد سيويه من بين الأصوات المجهورة (الهمزة) ، وقد نفى عنها المحدثون صفة الجهر على الإطلاق .

(٢) عد من بين الأصوات الرخوة (الضاد) ، وقد أصبحت بعد تطورها من الأصوات الشديدة ، فهى النظر المطبق للدال بعد أن كانت لا منفتح لها <sup>(٣)</sup> .  
وستحدث عن ذلك فيما بعد .

(٣) عد من بين المجهورات كلا من (القاف والطاء) ، وقد أدى بهما التطور

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٥ - ٤٦١ .

(٢) ما بين المثلين يجمع إلى صفة الشدة أو الرخوة صفة أخرى لما موضع من الحديث فيما بعد .

(٣) الأصوات اللغوية ص ٤٩ وما بعدها .

الصوتى الذى تعرضتا له خلال القرون إلى أن فقدتا صفة الجهر ، فأصبحتا مهموسين<sup>(١)</sup>

(٤) ذهب ابن جنى - على خلاف سيبويه - إلى أن صفة التوسط لا تقتصر على ( العين ) بل تشمل أيضا أصوات ( اللام والتون والميم والراء ) ، وسيأتى ذلك .

#### صفات المجموعات

أدرك سيبويه فى بعض الأصوات صفات متشابهة نصنفها إلى مجموعات بحسب هذه الصفات ، وذلك بجانب اتصافها بالجهر أو بالهمس ، وبالشدة أو الرخاوة أو التوسط ، وكانت مجموعات سيبويه على الشكل الآتى :—

(١) مجموعة ( الصاد والضاد والطاء والظاء ) . وقد وصفها بالإطباق ، وقد سبق أن ذكرنا نص سيبويه الذى يشرح فيه المقصود بكونها مطبقة ، فهو يعنى بذلك أن اللسان عند إنتاج أحد هذه الأصوات ينطبق على الحنك الأعلى فى موضعين ، لا فى موضع واحد كبقية الأصوات . وقد اعتد سيبويه هذا الإطباق صفة قوة فى الصوت ، تميزه على غيره من الأصوات المنفتحة .

(٢) أدرك العلماء بعد سيبويه وجود مجموعة أخرى تتصل بالمجموعة السابقة ، وهذه المجموعة هى ( الحاء - الغين - القاف ) وهى تشترك مع المجموعة السابقة فى صفة ( التفخيم ) ، أو بحسب عبارة القدماء : ( الاستعلاء ) ، وضده الاستفال ، ومعناه الترقيق . ولاشك أن أشد أصوات هذه المجموعة تفخيما أو استعلاء هى الأصوات المطبقة ، والاستعلاء كالإطباق صفة قوة فى الصوت اللغوى<sup>(٢)</sup> .

(٣) والمجموعة الثالثة هى مجموعة ( الصاد والزى والسين ) ، وهى تلك التى تمتاز بالصفير ، قال سيبويه (وهن أئدى فى السمع)<sup>(٣)</sup> ، ولعله يقصد بقوله (أئدى)

(١) الأصوات اللغوية ص ٤٩ وما بعدها .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠ .

شدة وضوحهن في السمع ، فالصغير على هذا صفة قوة في الصوت تميزه على غيره من الأصوات .

(٤) تلى ذلك مجموعة مكونة من (الضاد والشين) ، وهي تمتاز بالاستطالة والتفشي ، ومعنى (الاستطالة) أن الصوت يشغل من اللسان مساحة كبيرة تصل مخرجه بمخرج صوت آخر يجاوره ، وهو أيضا المعنى الذي تؤديه كلمة (التفشي) تقريبا ، فاستطالة الشين تصلها بمخرج الطاء ، واستطالة الضاد تصلها بمخرج اللام<sup>(١)</sup> وهذه الاستطالة تكسب الصوت ميزة على غيره من الأصوات . بيد أن الضاد الفصيحة قد بدأت تتخلى عن استطالتها هذه الميزة لها ، منذ اختلط العرب بالأعاجم إبان الفتح الإسلامية ، حيث ظهرت صعوبة النطق بها على وجهها الصحيح ، فانحرفت بها الألسن ، وأفقدتها استطالتها ، ونطقت بها قريبا من مطبق الدال ، وقد حدث في الوقت ذاته تطور آخر لصوت « الطاء » المجهور الذي كان مطبق الدال في اللسان العربي ، إذ عرض له بعض الظروف الصوتية التي أفقدته صفة الجهر ، ليصبح مهموسا .

وبذلك تطور الصوتان (الضاد والطاء) معا حيث حل الأول محل الثاني . وتحول الثاني إلى فونيم جديد له صفة جديدة هي : المهمس .

ولعل هذا هو الذي أشار إليه سيبويه حين حذر الناطق العربي من بعض الأصوات « غير المستحسنة أو الكثيرة في لغة من ترتضى عريته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر ، وعد منها ..... الضاد الضعيفة والطاء التي كالتاء<sup>(٢)</sup> ، بيد أن هذا التطور الذي شاع الآن على الألسنة حتى أضاع معالم النطق الأصيل لا يذهب مالكل من الصوتين من أحكام أملتبا تقاليد اللغة الفصحى ، فيبقى لهما في رأينا امتيازهما على مقرر القدماء .

(١) المرجع السابق ص ٤١٢ — ٤٢٠ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٥) وهناك مجموعة (الميم والنون) ، وهي تمتاز بالغنة ، ويقصد بها أن أحد هذين الصوتين إذا جاور صوتاً آخر يؤثر فيه بالإخفاء ، فإنه يختفى ويترك مكانه غنة ، أى : صوتاً أنفياً يدل على وجوده ، وهذه الغنة ، أو الأنفية — بحسب التعبير الحديث — تعد من صفات القوة التى تميز هذين الصوتين عما سواهما من مقاربهما .

(٦) ومجموعة (الواو والياء) ، وقد امتازت على غيرها من الأصوات بالمد واللين ، والمد أو اللين صفة قوة فهما تميزهما عن مقاربهما من الأصوات .

### صفات الأصوات المفردة

ولم يحدد سيبويه مثل هذا النوع من الصفات إلا لأصوات ثلاثة ، كل على حدة :

**الصوت الأول :** ( اللام ) ، وقد وصفها بالانحراف ، ويقصد به أن الصوت يخرج من ( حافة اللسان ) حين تتصل بمجاورها من الأسنان والأضراس ، ولم يعتد سيبويه هذا الانحراف صفة قوة فى اللام .

**الصوت الثانى :** ( الراء ) ، وقد وصفها بالتكرير ، إذ لاحظ أن الصوت لا يجرى فى المخرج إذا لم يحدث هذا التكرير ، وظاهر كلام سيبويه أنه صفة ذاتية فى الراء ، أى : إنه لابد أن يكون ، ولكن القراء حذروا من إظهاره والمبالغة فيه ، <sup>(١)</sup> وإن كان اتصاف الراء به من أسباب قوتها التى تميزها على مقاربهما .

**الصوت الثالث :** هو ( الألف ) ، وقد وصفه سيبويه بأنه (الهاوى) ، ولعله يشير بذلك إلى مايعنيه من جاء بعده من وصفه ( بالهوائية ) ، وهو أنه يخرج من الجوف <sup>(٢)</sup> ، والألف عند سيبويه فى باب الإدغام قرينة الهمزة ، وهما لا يصح فهما الإدغام <sup>(٣)</sup> . وقد سبق أن قلنا : إن الحديث عن الألف بهذا الاعتبار لا قيمة له ، فما هى إلا حركة طويلة لا موضع للحديث عنها فى الإدغام .

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤١١ .

### مقاييس الإدغام عند النحاة

هذا الذى بسطناه من دراسة النحويين لمخارج الأصوات ، وصفاتها العامة والخاصة . يثير فينا مشاعر الإعجاب بمتجههم الذى سلكوه ، فإنهم لم يبدأوا حديثهم عن الإدغام حتى بسطوا القول فى المخارج والصفات ، بل لقد ذكر سيبويه بعد أن عدد الحروف العربية التسعة والعشرين ، بعض الأصوات الملحقة بها ، مما صحح وروده على لسان العرب ، كالنون الخفيفة (الغنة) ، والصاد التى كالزاي ، وكالألف الممالة ، ثم أتبع ذلك بذكر أصوات مستهجنة ، غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر ، وهى « الكاف التى بين الجيم والكاف ، والجيم التى كالکاف ، والجيم التى كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التى كالسين ، والطاء التى كالتاء ، والظاء التى كالتاء ، والباء التى كالفاء .

وبعد أن يقدم سيبويه هذه الدارسة المفصلة للأصوات ، ومخارجها وصفاتها ، يبدأ فى ذكر مقاييسه التى توصل إلى إدراكها بناء على المقارنة والمفاضلة بين المخارج والصفات ، وكانت له فى هذا الباب مقاييس مهمة تحتوى ملاحظات صوتية غاية فى الدقة فى غالب الأحيان ، وإن لم تغل من مأخذ على ماسيجىء .

وأول مايلفت انتباهنا لديه أن الإدغام ليس سوى وسيلة للاقتصاد فى الجهد العضلى أثناء النطق ، أى : إنه طلب للخفة ، سواء أكانت خفة إعرابية أم خفة صوتية ، والخفة الإعرابية منحصرة فى حذف الحركة الإعرابية من آخر الكلمة المدغمة ، والخفة الصوتية هى إشاعة الانسجام بين الأصوات المنطوقة ، حتى لاينبو بعضها عن بعض فيحدث ثقلا ، قال سيبويه : (أحسن ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما سواء ، إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ، ألا ترى أن نبات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة استقلا للمتحركات مع هذه العدة ، ولابد من ساكن ... ثم يقول : وما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك

نحو قولك : جَعَلَ لَكَ ، فَعَلَ لِيَد (١) .

وسيبيويه في هذا النص يعترف بأن الضرورة الصوتية مقدمة على الضرورة الإعرابية ، وما الضرورة الصوتية هنا إلا التهرب من تتابع الحركات ، المستثقل على اللسان ، فكأن المتكلم في نظر سيبويه لا ينطق بكلمات تنتهي بحركات إعرابية ، وإنما ينطق بكلمات صوتية ، ومقاطع يتحكم في تقسيمها موقع النبر ، ( وسوف يأتي حديث في ذلك ) ، وهذا الإجراء الصوتي الذي يعتمد إليه المتكلم تحت حكم الضرورة المقطعية ليس إلا اختصارا للجهد العضلي بمخالف بعض الحركات ، وتوحيد النطق ببعض الأصوات .

وإطلاق كلمة ( مقاييس ) في هذا الصدد فيه بعض التوسع ، لأن ماسنورده لهم ليس سوى ملاحظات لصاغوها في صورة قواعد عامة لم تخل من مناقضات ، فلنبدا الآن في عرض هذه الملاحظات : —

**أولا : وضع اللسان في حالة الإدغام :** عرف النحاة الإدغام بأنه : ( أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصاليهما كحرف واحد ، يرتفع عنهما اللسان رفعة واحدة ) (٢) ، وهذا التعريف يحتوي ملاحظة مهمة تصور وضع اللسان حالة النطق بالصوتين المدغمين ، وهو أنه يؤديهما في رفعة واحدة ، وهي فكرة مأخوذة عن سيبويه ، حيث ذكرها في مواضع مختلفة من كتابه ، فقال في باب الإدغام : ( هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه ) (٣) ، وقال في « باب ماثال فيه الألفات » : ( فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك ) (٤) .

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) المقصل جـ ١٠ ص ١٢١ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٥٩ .

وظاهر أنه لافرق بين مانقل من كتاب المفصل وماذكره من قبله سيبيويه ،  
فالملاحظة التي أثبتتها كلاهما هي أن اللسان في الإدغام يرتفع عن الصوتين المدغمين  
رفعة واحدة .

وقد أيد هذه الملاحظة من المحدثين العالم السويسرى (فتنلر) ، فقد قام منذ نحو  
خمسين عاما بأبحاث خرج منها : ( بأن الناطق يحرفين متوالين إذا تماثلا أو تشابها  
لدرجة أن آلاى النطق لكى تنطق الحرف الثانى منهما تحتاج أن تتحرك نفس الحركة  
التي تحركها لكى تنطق الحرف الأول منهما ، فإن الناطق لايجىء بهذه الحركة إلا مرة  
واحدة )<sup>(١)</sup> ، ومثال ذلك :

أن الناطق بكلمة ( وعدت Wa'ad-tu ) ، أو بكلمة ( وعدنا Wa'ad-na )  
حين ينطق الكلمة الأولى ( وعدت ) مثلا — دون إدغام — بضع لسانه للنطق  
بالدال ، ثم إنه لايزل لسانه عن موضعه بمجرد النطق بها لكى يعيده إلى نفس  
الموضع لينطق بالتاء ، بل يظل لسانه فى موضعه حتى يتم نطق التاء التي هي من  
مخرج الدال ، ولاشك أن بقية أعضاء النطق تظل متخذة نفس الموقف الذى اتخذته  
اللسان . ومثل هذا يحدث فى النطق بكلمة ( وعدنا ) ، لأن الدال والتون من مخرج  
واحد ، رغم اختلاف الصفة بينهما تبعا لاختلاف مجرى الهواء فى كل منهما عن  
الأخرى<sup>(٢)</sup> .

ليست هذه الملاحظة التي اكتشفها (فتنلر) سوى تقرير لما قال به سيبيويه من  
قبل ، مع بعض إضافات حديثة ، فإن سيبيويه قد خص اللسان هنا بهذه الملاحظة ،  
على حين أشاعها فتنلر فى سائر آلات النطق ، كشدد الأوتار الصوتية ، واستمرار  
النفس .

وقد ذكرنا حتى الآن أمثلة لما يلتقى من الأصوات متماثلا ، أو متجانسا

(١) من معاضرة للأستاذ المستشرق أ . شاده ألقاهما بعنوان ( علم الأصوات عند سيبيويه وعندنا ) بقاعة  
الجمعية الجغرافية .

(٢) السابق .

( مشتركا في المخرج — مختلفا في الصفة ) ، ولكن ملاحظة سيويه لا تنطبق على هاتين الحالتين فحسب ، بل تنطبق أيضا على حالة تقارب الصوتين ( حين يتقارب مخرجاهما ) ، كما إذا التقى في الكلام نون وباء في مثل : ( عنبر ) حيث تنطق ( عنبر ) ، أو لام وراء في مثل : ( هل رأيت ) حيث تصبح ( هُرَأَيْت ) <sup>(١)</sup> ، فاللسان هنا يأخذ وضعه في مخرج الصوت الثاني ، ثم ينطق الصوتين من هذا الموضع دون أن يحدث أدنى تغيير في وضعه .

### ثانيا : أكثر الإدغام في حروف الفم :

لاحظ سيويه أن الإدغام يقع في الأصوات بنسب مختلفة ، وأن أكثر وقوعه في حروف الفم واللسان ، فهو يقول ( ... إنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ) <sup>(٢)</sup> .

وهذه الملاحظة صادقة لأن أصوات الفم واللسان في مجموعها أكثر من أصوات الحلق والشفتين ، وإنما كان ذلك لأن اللسان أقدر أعضاء النطق على الحركة ، والناطق يستطيع بوساطة لسانه أن ينتج عددا من الأصوات بمجرد وضع لسانه في موضع معين ، وتغيير صفة نطقه .

فالانفجار المهموس في موضع الأسنان واللثة ينتج التاء ، والانفجار المجهور في نفس الموضع ينتج الدال ، والعدول عن الانفجار مع المهمس ينتج السين ، ومع الجهر ينتج الزاي ، وهكذا . وظاهر أن هذه الأصوات جميعها من مخرج واحد تقريبا ، وأي تغيير في وضع اللسان ينتج عددا آخر من الأصوات لافصل بين أفرادها سوى خطط وضع في المخرج ، أو صفة تميزه عن نظيره .

هذه المرونة التي يتصف بها اللسان في جزئه الأمامي هي التي أتاحت لمجموعة أصوات الفم هذه الكثوة ، ولكن التجاور والتقارب جعلها عرضة دائما للتأثر بما يليها

(١) المرجع السابق .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤١٢ .



من أصوات ، ولذا أدغم كل منهما في الآخر ، ما لم يحل دون ذلك ظرف صوت آخر على ماسيجىء .

أما مجموعة أصوات الحلق فليست لها هذه الكثوة التى لحروف الفم ، لا فى العدد ولا فى حالات الإدغام ، وقد قرر القدماء وفى مقدمتهم سيويه « أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام <sup>(١)</sup> » ، « فاليان — دائما — فيها أحسن ، والإدغام عرى حسن <sup>(٢)</sup> . فإذا ما أريد إدغامها فإنها تلتزم ترتيبا معيناً فيما بينها ، بحيث قرر النحاة ( أن الصوت الأقرب إلى الفم لا يدغم فى الذى قبله ) <sup>(٣)</sup> ، فالعين لا تدغم فى الهاء ، لأن الهاء أبعد فى الحلق من العين ، والعكس جائز ، أى أن الهاء تدغم فى العين ، بالشرط الذى سبق من أنهما يقلبان حاء . إلى غير ذلك من التفاصيل التى بسطها سيويه فى هذا الموضع من مبحث الإدغام .

واتخذت الباء وهى أكثر الأصوات تطرفا فى المخرج عكس ماتخذها أصوات الحلق ، فقد أدغمت فى الفاء ، التى تعتبر أعمق منها ، دون أن يجوز العكس ، ( إلا شذوذاً فى قراءة الكسائى بإدغام « تخسف بهم » ) <sup>(٤)</sup> .

وبذلك يمكن أن نقول : إن الإدغام يحدث غالبا فى أصوات الفم <sup>(٥)</sup> ، ويتجه فى غيرها نحو الصوت الأقرب إلى الفم غالبا أيضا ، فهو فى الحلق طردى ، وفى الشفتين عكسى . ومنطقة وسط الفم تعد على هذا أشبه بقطب مغناطيسى يجذب إليه ماحوله من أصوات .

**ثالثا : الإدغام لا يكون إلا فى الأقوى <sup>(٦)</sup> :** ومعنى ذلك أن الإدغام يسجل دائما ضعف صوت معين أمام صوت آخر أقوى منه ، وقد بنى النحاة فكرتهم عن

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٤) للفصل ج ١٠ ص ١٤٦ .

(٥) سنأتى لنا تقسيم للفم بحسب توزيع الأصوات على مناطقه ، ومنه يتبين المراد بأصوات الفم تفصيلا .

(٦) للفصل ج ١٠ ص ١٤٠ .

عنصر « القوة » في الصوت على ماقرره سيبويه في الصفات ، حين اعتبر بعض الأصوات متميذا عن الآخر بصفة زائدة فيه . وقد سبق عرضنا لهذه الصفات وتصنيفها ، ويبقى أن نعرف ترتيب هذه الصفات من حيث قوتها ، أو بعبارة أخرى : ترتيب الأصوات في القوة بناء على هذه الصفات .

والذى وجدناه لدى النحاة في هذا الباب أنهم لم يبالوا مطلقا بسقوط الصفات العامة أو وجودها في حالة الإدغام ، فالجهر والهمس والشدة والرخاوة لاثير مشكلة عند الإدغام ، ولاتهم مراعاتها ، ولذا وجدنا ( الجهر ) يسقط من العين عند إدغامها في الحاء ، في مثل « امدح عرفه » ، فتصبح « امدحرفه » <sup>(١)</sup> ، كما يسقط من الغين حين تدغم في الحاء في مثل : « ادمغ خلفا » فتصبح : « ادمخلفا » <sup>(٢)</sup> ، ويسقط من الجيم حين تدغم في الشين مثل : « أخرج شطأه » ، فتصبح : « أخرشطأه » ، كما يسقط من الدال حين تدغم في الشين أيضا .

ووجدنا الهمس يسقط عند إدغام الحاء في الغين في مثل : « اسلخ غنمك » فتصبح : « اسلفنمك » ، ويسقط من التاء عند إدغامها في مجهور كالبدال أو الزاى أو الضاد .

ووجدنا الشدة تسقط من الجيم حين تدغم في الشين ، ومن الباء حين تدغم في الفاء في مثل : « اذهب فانظر » .

ووجدنا الرخاوة تسقط من الطاء عند إدغامها في التاء في مثل : « أيقظ توفيق » كما تسقط من التاء عند إدغامها في الدال في مثل : ورث داود .

وجميع الأمثلة التى ضربها سيبويه ومن بعده سائر النحاة في هذا الباب دالة على أن هذه الصفات الخمس الأولى ليست بذات بال في حالة الإدغام ، بل إن الأصوات تتنازل عنها نظير وضعها الجديد الذى تكسب فيه وجوداً آخر ، أو صفة مقابلة .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٢) المرجع السابق .

أما فيما يتعلق بصفات المجموعات والأفراد فقد حفل بها عموما النحاة ، واعتدوها عناصر قوة في الصوت فحافظوا عليها من أن تفتى بسبب الإدغام ، ولكنهم فصلوا فجعلوها ثلاثة :

أولا : صفات لا أهمية لها ، فهي ليست من أسباب قوة الصوت أو ضعفه ، وهي ( الاستعلاء ) فنجد القاف تدغم في الكاف ، والعكس جائز أيضا . دون أدنى خلاف ، ( والانحراف ) في اللام ، حيث تدغم في أصوات كثيرة على مامر دون أدنى خلاف ، وبخاصة إذا كانت لام المعرفة ، و ( الهوائية ) في الألف ليست من أسباب قوتها ، بل هي لاتعد من أصوات الإدغام .

ثانيا : صفة اعتد بها النحاة اعتدادا جزئيا ، وهي الإطباق ، فقد خبروا المتكلم في حالة التقاء الطاء بالتاء أو الدال بين أن يدغم مع الإطباق أو عدم الإطباق ، وذلك لأنه صفة قوة في الصوت يحسن أن تبقى ، ويجوز أن تفتى ، ونستطيع أن نجد في مناقشة النحاة في هذا الباب تفرقة مهمة ، فقد جعلوا إذهاب الإطباق أمثل ، في إدغام الطاء في الدال ، قالوا : ( لاشتراكهما في الجهر واقتراحهما بالإطباق ) وجعلوا إبقاءه أمثل في حالة إدغامها في التاء ( لاقتراحهما في الجهر والإطباق ) (١) .

فكان صوت الطاء سوف يتخلى في هذه الحالة عن صفتين هما عنصر القوة فيه ( الجهر والإطباق ) ، دون أن يعوضه صوت التاء عن إحداهما شيئا ، ومن هنا كان الإبقاء على الإطباق أمثل ، ليكون الصوت قد تنازل عن صفة واحدة من صفاته هي الجهر ، وهو كما نعلم صفة عامة يسهل التنازل عنها .

وكذلك شأن الظاء مع كل من التاء والدال ، أو التاء والدال ، وهو أيضا شأن الصاد مع السين والزاي .

ثالثا : صفات اعتد بها النحاة اعتدادا كاملا ، وهي صفات ( الاستطالة ، والتفتش ، والصفير ، والمد ، واللين ، والغنة ، والتكرير ) .

فالضاد لاتدغم في الصاد مثلا ، مع أنهما مطبقان ، لامتياز الضاد بالاستطالة ، فإدغامها في الصاد يحرمها هذه الميزة <sup>(١)</sup> وكذلك لاتدغم الصاد في الضاد لأن الصاد تمتاز بالصفير ، وهو صفة لايمكن التنازل عنها .

وقد رأينا في عرض أمثلة الإدغام لدى النحاة أنهم قد أجازوا إدغام مجموعتي ( الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء ) في كل من (الصاد والسين والزاي ) ولم يميزوا العكس إبقاء على هذا الصفير الذي جعلهن أندى في السمع . وصوت الشين لايدغم في الجيم لامتيازها بالاستطالة والتفشي اللذين ليسا في الجيم ، والعكس جائز .

كذلك لم يميز النحاة إدغام الواو في الباء مع أن غرضهما هو الشفتان ، ولا الباء في الجيم أو في الشين مع أن المخرج واحد ، لامتياز الواو والياء باللين والمد الذي ينهض الحرس عليه في النطق ، ولا يجوز التنازل عنه .

ولم يميز النحاة أيضا إدغام كل من النون والميم في الباء إدغاما كاملا حرصا على مافيهما من الغنة . وهذا هو نفس موقفهم من الراء حيث منعوا إدغامها في اللام والنون ، حرصا على خاصية تكريرها . ويبدو أن حرص العرب على صفة الصفير في أصواته كان أشد من حرصهم على وجود الإطباق في أصواته ، فقد جاء على ألسنتهم ذهاب الإطباق عند إدغام الطاء في التاء أو الدال ، أو إدغام الظاء في التاء أو الدال ، ولكن ذلك لم يحدث في أصوات الصفير ، فقد امتنع إدغامها فيما يذهب صفيها ، فالسين لاتدغم عندهم إلا في أختها الصاد والزاي ، وكذلك الشأن فيهما ، ومن ثم وضع النحاة قاعدتهم على أساس الاحتفاظ بصفة الصفير دائما ، وبصفة الإطباق أحيانا . ولعل مايمكن أن نعلل به صوتيا لتمييز الصفير على الإطباق هو درجة الوضوح ، فالصوت الصفيري أكثر قوة من الصوت المطبق ، بحيث يمكن أن ترتب أصوات الصفتين على أساس أن أكثرها قوة هو الصوت الذي يجتمع فيه صفتا الإطباق والصفير وهو : الصاد ، ويلها الأصوات التي تمتاز بالصفير فحسب ، وهما

(١) المرجع السابق ص ٤٢٠ .

صوتا : السين والزاي ، يلهما الأصوات المطبقة فحسب ، وهى : الطاء والظاء والضاد .

والخلاصة أنه يمكن القول بأن صفات ( الاستطالة ، والصغير ، والتكرير ، والغنة ، واللين والمد ) تعد فى نظر النحاة صفات قوة لا يمكن التنازل عنها ، وبأن صفة الإطباق يتنازل عنها أحيانا مع تفصيل .

أما بقية الصفات فليست بذات أهمية فى قوة الصوت وضعفه فى باب الإدغام .

هذه هى القواعد التى وضعها النحاة مقياس للإدغام ، وظاهر أنهم يفترضون اطراد ظواهر النطق لدى الأعراب ، وأن ما جرى على خلاف ما قالوه ، يعد فى عرفهم شاذاً ، أو ضعيف الرواية .



## الفصل الرابع

### موقف المحدثين من المخارج والصفات

هذا هو تراث القدماء فيما يتصل بدراسة الأصوات وصفاتها ، وما أسسوه على ذلك من مقاييس ، وما قالوا به من تفسيرات لبعض الظواهر الصوتية الناشئة عن الإدغام ، وما كان بينهم من اختلاف في وجهات النظر في القياس أو التعليل .

بيد أن فيما قالوه بعض النقاط المهمة التي تقتضى منا علاجاً حديثاً يكشف عن غموضها ، وهو ما سوف نحاوله حين نعرض أصوات العربية الفصحى في ضوء التقسيم الحديث للمخارج ، وفي ضوء ما أثر من صفات عامة وخاصة تعرض لها القدماء والمحدثون .

ولاشك أن وضع جدول للأصوات الفصحى بوصفها القديم مرسومة بالرموز الصوتية الدولية سوف يعين على عملية الدرس والتحليل التي تقوم بها في هذا الفصل ، لنرى تأثير الإدغام على تطور بعض أصوات الفصحى ، ومدى تأثيره في التوزيع الفونيمى للأصوات العربية القديمة والحديثة .

بيد أن هناك أساسين يمكن اختيار أحدهما لرسم هذا الجدول :

أولهما : ذلك التقسيم الذى قال به ( فيرث ) لمخارج الأصوات ، والذى يتجلى في تقسيمه للحنك الأعلى على أساس رسم خطوط أفقية تبدأ دائماً من بداية كل من الأضراس ، من الجانب الأيمن إلى الأيسر ، ورسم ثلاثة خطوط رأسية تبدأ من بين كل من الأسنان الأمامية إلى نهاية الحنك الأعلى ، فإذا كان عدد الخطوط الأفقية ثمانية ينتج عنها سبعة مناطق أفقية ، وكان عدد الخطوط الرأسية ثلاثة ينتج عنها أربعة رأسية ، فإن عدد المربعات والمستطيلات التي ينقسم إليها الحنك الأعلى في تقسيم ( فيرث ) يصبح ثمانية وعشرين ، هذا في تقسيم الحنك الأعلى وحده ، ويضاف إلى هذا العدد مجموعة من المخارج تشمل الشفتين معاً ، أو إحداهما مع الأسنان ، كما تشمل ما وراء الحنك الأعلى وهما مخرجا الحلق والحنجرة ، وبذلك يصبح عدد المواضع التي يمكن أن تسهم في تحديد وصف الصوت اللغوى اثنين وثلاثين . وهو لاشك تقسيم دقيق مسرف في الدقة ، يفيد

بصفة خاصة عند إجراء تجارب سقف الحنك الصناعى (البلاستوجرافيا) ، الذى يبين بدقة وضع اللسان بالنسبة إلى الأصوات التى تنتج من التقائه بالحنك الأعلى تبيننا دقيقاً<sup>(١)</sup> .

وثانيهما : هو التقسيم الشائع لدى أغلب المحللين ، وهو الذى يقسم الفم إلى عدة مناطق رئيسة تبدأ من الشفتين إلى الحنجرة ، فهو لقلة تقسيماته يعين على سهولة تحديد العلاقة بين صوت وآخر ، وبين مجموعة وأخرى من الأصوات اللغوية ، وقد اخترنا أن نأخذ بمنهجه بصفة عامة مع بعض تعديلات تتفق وطبيعة الأصوات العربية الفصحى ، وإن كنا لانستطيع الاستغناء به عن بعض ما ذهب إليه سيبويه فى تحديد مخارج بعض المجموعات على ما سيأتى :

---

(١) أصوات اللغة ص ٧٦ ، ٧٧ .



ومن هذا الجدول يتضح رأى المحدثين وطريقتهم في تنظيم مخارج الأصوات وصفاتها ، ومنه يظهر أنهم لم يفرقوا بين بعض الأصوات التى اعتدها القدماء بمنازاة بصفة معينة وبين غيرها مما لايشركها هذه الصفة . فهم قد اعتبروا صغير ( السين والزى والصاد ) وتقشى ( الشين ) مشابها للاحتكاك فى الناء والفاء ، وجعلوها جميعا فى قائمة واحدة . ومعلوم أن نظرة القدماء إلى هذه الأصوات على أنها بمنازاة إنما كانت على أساس ملاحظتهم للواقع الأصوائى فى اللغة ، كما سبق فى حديثنا عن الصفات وترتيبها لدى النحاة .

ولاشك أن المتأمل فى تقسيم المحدثين للمخارج لا يسهه إلا أن يرى فيها صورة من عبقرية سيويه ، فهو قد وزع الأصوات ومجموعاتها على المخارج ، تماما كما فعل المحدثون ، مع بعض فروق دقيقة ، وفيما عدا ماذهب إليه من اعتبار الخيشوم مخرجا للنون فى حالة الإخفاء . ونرى نحن مع المحدثين أنها نون ( أنفية ) مخرجا هو مخرج الصوت التالى لها ، والذي تتأثر به — على ما هو مرسوم بالجدول .

وبلاحظ أن الجدول الدولى لم يعتبر الأصوات المطبقة وحدات مستقلة ، بل اعتبرها فروعا لنظائرها المنفتحة ، فالصاد فرع السين ، والطاء فرع الدال ، والطاء الحديثة فرع الناء ، والضاد الحديثة فرع الدال ، وبعبارة أخرى : اعتبر الإطباق صفة عارضة فى الصوت ، على حين اعتبرها القدماء أصواتا مستقلة ، وعالجوها كمجموعة ذات وضع خاص ، مع ملاحظتهم علاقتها بنظائرها ، والدليل على ذلك أن الضاد عندهم صوت مطبق لا نظير له ، أى إنه ليس بفرع عن صوت منفتح . أما المحدثون من العلماء العرب فيرون أن التكوين الأصوائى يتوقف على التشكيل اللغوى فى كل لغة ، فالأصوات المطبقة ليست وحدات مستقلة فى اللغات الأوربية ، ولكنها مستقلة فى العربية — على ما رأى القدماء .

وبلاحظ أن طريقة المحدثين تعيننا على فهم العلاقات بين مخارج بعض الأصوات المختلفة ، وبخاصة فيما يتصل بمفهوم التقارب بين الأصوات ، وهو ما نرجو

أن نضع له تفسيراً دقيقاً ، كما أن طريقة القدماء تعيننا على فهم العلاقات بين مجموعة أصوات الأسنان واللثة على ماسيأتى .

وليس لنا من جديد فى هذا الجدول ، يضاف إلى المحاولات السابقة لوضع الرموز الصوتية للغة الفصحى سوى ثلاثة أمور :—

**أولها :** أننا اعتبرنا الضاد بوصفها القديم تدخل فى باب الجانبى المحك ، لأنها تتكلف من الجانب الأيمن أو الأيسر من اللسان مع ما يحاذيه من الأضراس العليا ، مع اتصافها بالرخاوة التى يعبر عنها فى الجدول بالاحتكاك ، وهناك محاولات تجعل الضاد من الأصوات الأسنانى وحدها <sup>(١)</sup> ، أو جانبية أسنانىة <sup>(٢)</sup> ولكن هذه المحاولات تصرف النظر عن كونها مطبقة ، وأن صفة الإطباق فيها تساعد على اتصال اللسان باللثة فى موضع اللام على ما وصف القدماء ، فلذا اعتبرناها ( جانبية أسنانىة لثوية ) .

**ثانيها :** أننا أثبتنا وجود النون الأسنانىة ، أى النون التى يليها صوت من الأصوات الأسنانىة وهى ( التاء والدال ، والظاء ) — وذلك فى حال الإخفاء ، حين تقع النون ساكنة قبلها . ، وقد أغفلت المحاولات السابقة هذا الصوت ، مع أنه أحد متغيرات الفونيم ( n ) الأسنانى اللثوى . ولم نحاول أن نضع للنون مع الشين رمزا مستقلا ، لشدة قرب مخرج الشين من مخرج الجيم ، بل لانتماد المخرجين مع امتياز الشين ببعض الامتداد نحو اللثة ، وهو ما عبر عنه القدماء بالاستطالة والتفشى ، فكان من الأنسب توحيد وجود النون بين الشين والجيم فهى نون غارية ، وإن كان هذان الصوتان يفترقان أحيانا فى بعض الأحكام ، كأن تدغم اللام فى الشين دون الجيم ، وهو ماسوف نشير إليه .

**ثالثها :** أننا جعلنا مخرج ( الحاء والغين ) هو الهاء ، مخرج القاف ، لا كما



\* جدول نورسوم الاكسيرا القمح \*

[illegible]

( ٤ ) با من العرسن موره لطف النصحى القديسه . والدمير البركه طرا الي بعض ملكيه الطاعه . فيما ينطق بالزير العربيه .

متوسط ، وهو ينتج عندما تتجاور في النطق (نون وفاء) تتجاورا مباشرا ، كما في كلمة (أنف) ، وكلمة (أنفك) ، حيث تقلب النون ميمًا مخرجها هو الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

و / W : صوت الواو العربية — شفوي — طبقي — رخو (استمراري) — مجهور ، يعد لدى المحدثين صوت لين مركب ، إذ هو في بعض أحواله مرحلة انتقال بين حركتين متواليتين كالفتحة والضمة ، أو العكس نتيجة الانزلاق فيما يسمى بالانجليزية Diphthong — أى المزدوج .

ف / F : صوت الفاء العربية — شفوي أسناني — رخو (احتكاكي) — مهموس .

ث / th : صوت الثاء العربية — بين أسناني — رخو (احتكاكي) — مهموس .

ذ / dh : صوت الدال العربية — هو النظير المجهور لصوت الثاء ، فهو صوت بين أسناني — رخو (احتكاكي) — مجهور .

ظ / dh : صوت الظاء العربية — هو النظير المطبق لصوت الدال ، فهو صوت بين أسناني — رخو (احتكاكي) — مجهور — مطبق .

ت / t : صوت التاء العربية — أسناني لثوي — شديد (انفجاري) — مهموس .

د / d : صوت الدال العربية — هو النظير المجهور لصوت التاء . فهو صوت أسناني لثوي — شديد (انفجاري) — مجهور .

ط / t̤ : صوت الطاء العربية — هو النظير المطبق لصوت التاء . فهو صوت أسناني لثوي — شديد (انفجاري) — مهموس — مطبق ، وقد تطور هذا الصوت عن أصل مجهور ، ولكنه فقد صفة الجهر في بعض الظروف الصوتية .

ن / n : صوت النون العربية — أسناني لثوي — أنفي — مجهور — متوسط <sup>(١)</sup> — وهو العضو الأصلي في هذه الوحدة . الذى يتكون من أعضاء كثيرة ، وذلك بحسب ما إذا التقت الوحدة الأصلية التقاء مباشرا بصوت يؤثر فيها بنقل مخرجها ، وذلك على الوجه التالى :

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٩ .

ن / n<sup>١</sup> : أحد تنوعات النون العربية : أسنانى — أنفى — مجهور ، ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات البين أسنانية ( التاء — الدال — الظاء ) فينقل مخرج النون إلى مخرج الصوت التالى ، أى بين الأسنان .

ن / n<sup>٢</sup> : أحد تنوعات النون العربية — لثوى — أنفى — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات الأسنانية اللثوية ( التاء — الدال — الظاء — الضاد ) حيث جرى اعتبار القراء لها مخففة عند هذه الأصوات .

كما أنه ينتج عند التقائها بأحد الأصوات اللثوية ( السين — الزاى — الصاد ) فيصبح مخرج النون من مخرج الصوت التالى لها ، ويلاحظ أن اللام من مجموعة الأصوات الأسنانية اللثوية ، وأن الراء من مجموعة الأصوات اللثوية ، وهما يخرجان من هذه القاعدة ، إذ إن النون تفقد معها وجودها لتصبح لاما أو راء . وهو ما يسميه القراء إدغاماً بغير غنة .

ن / n<sup>٣</sup> : أحد تنوعات النون العربية — غارى — أنفى — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات الغارية وهى ( الجيم — الشين — الباء ) فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج الصوت التالى لها .

ن / n<sup>٤</sup> : أحد تنوعات النون العربية — طبقي — أنفى — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بصوت الكاف ، فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج الكاف .

ن / n<sup>٥</sup> : أحد تنوعات النون العربية — هوى — أنفى — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بصوت القاف . فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج القاف ، وليس للماء والغين هذه الخاصة مع النون لشدة شبههما بأصوات الحلقى كما مر .

ض / d : صوت الضاد العربية — أسنانى لثوى — جانبي — رخو (محتك) — مجهور — مطبق — ليس له نظير فى الأصوات الفصحى المفتحة <sup>(١)</sup> ، وقد وصفه القدماء بالامتطالة ، ومعناها امتداد مخرجه من الفم حتى يتصل بمخرج صوت آخر

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ .

هو اللام — على مامر — ولكنه تطور حتى أصبح نظير الدال المطبق ، بعد أن تخلت  
الطاء عن هذه المكانة ، فتحلّى هو أيضا عن صفتي الرخاوة والاستطالة .

ل / l : صوت اللام العربية — أسناني لثوى — جانبي — مجهور — متوسط بين  
الشدة والرخاوة <sup>(١)</sup> غير محثك وقد عده سيبويه شديدا .

ر / r : صوت الراء العربية — لثوى — مجهور — مكرر — متوسط بين الشدة  
والرخاوة <sup>(٢)</sup> وقد عده سيبويه شديدا ، والتكرير كما سبق — صفة ذاتية في الراء ، أي  
إنها لا تكون فصيححة بدونه ، ولكن المبالغة فيه مستقبحة .

ز / z : صوت الزاي العربية — لثوى — رخو (احتكاكي) مجهور — يصفه القدماء  
إلى جانب الرخاوة بالصغير ، كما سبق .

س / s : صوت السين العربية — لثوى — رخو (احتكاكي) مهموس — صغير .  
ص / s : صوت الصاد العربية — لثوى — رخو (احتكاكي) مهموس — صغير —  
مطبق ، ونظيره المنفتح هو صوت السين .

— مطبق ، ونظيره المنفتح هو صوت السين .

ش / s : صوت الشين العربية — غاري — ملثى — رخو (احتكاكي) مهموس —  
ميزه القدماء على غيره بالاستطالة والتفشي ، ويعنون بذلك أن مخرج الشين قد امتد  
حتى اتصل بمخرج الطاء ، ومعنى ذلك أن الاحتكاك الذي امتازت به قد زاد في  
المساحة التي تشغلها من اللسان والقم ، فامتد مخرجها نحو اللثة قليلا . وهو ما يعنيه  
المحدثون بكلمة « ملثى » <sup>(٣)</sup> وقد أتاح لها هذا التفشي ميزات ليست لغيرها من  
الأصوات الغارية <sup>(٤)</sup> .

(١) سر الصناعة ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) جدول الرموز الدولية — أصوات اللغة .

(٤) (٥) ، وقد نتج عن ذلك ظاهرة تثبت هذه الملاحظة ، ذلك أن الشين رغم أنها من نفس مخرج الجيم  
والهاء قد انفردت دونهما بادغام لام المعرفة فيها . وهذه اللام تدغم وجوبا كما وضع في عرضنا السابق في ثلاثة عشر  
صوتا هي ( ط — د — ت — ظ — ذ — ث — ص — ز — س — ض — ش — ر — ن ) ، وهذه كلها —

ج / ١: صوت الجيم العربية — غارى — شديد (أنفجارى) مجهور ، بيد أن شدته تنصل في نهايتها ببعض الرخاوة التى تنتج مايسمى بالتعطيش<sup>(٥)</sup> .

«أصوات خرجها قهرا جدا من مخرج اللام ، إن لم يكن مخرج اللام ذاته ، فيما عدا (الشين) ، فهى وحدها من أصوات وسط الحنك ووسط اللسان . هذه الملاحظة تدعونا من جانب آخر إلى أن نتصور نطق ( الجيم ) القصيحة على أنه احتباس للهواء عند ملتقى وسط اللسان مع مايوزنه من الحنك الأعلى ، ثم يتفجر محدثا صوتا شديدا مجهورا مشوبا بقليل من الاحتكاك في آخره ( هو مايسمى بالتعطيش ) وهذا القدر من الاحتكاك قليل بحيث تحفظ معه الجيم بشدها .

وهناك ملاحظة أخرى فيما يتعلق بوصف الجيم القصي ، هى أن أحدا من القدماء لم يحاول أن يستر إلى اتصافها بما يسمى « بالتعطيش » ، وهو ذلك الاحتكاك الذى يحدث عقب انفجارها في النطق . وقد دعانا هذا الموقف من القدماء إلى الشك في اتصاف الجيم القصي بهذه الصفة ، وبخاصة حين لاحظنا أن اللام لا ندغم فيها مع أنها تدغم في الشين التى هى من خرجها .

وإنما بدعنا إلى القول باتصافها بالتعطيش اعتبارا نثبتهما هنا وهما : —

١ — أن الجيم والكاف صوتان متجاوران في المخرج . لايفصل بينهما صوت آخر ومع ذلك لم تدغم الجيم في الكاف مع تقاربهما في صفة الشدة واختلافهما في الجهر والمهمس ، ولو أن الجيم أدغمت فيها لما زادت على أن تباركت عن صفة الجهر وهو أمر أكثر وقوعا في الأدغام من تقيضه — على ماسبق — ومن هنا نرى أن المانع الذى حال دون ادغامها في الكاف إنما هو حرص الناطق العربى على أن يحتفظ لها بميزة أخرى زائدة على الشدة والجهر ، هذه الميزة هى « التعطيش » ، والمعروف أن الصوت ذا الميزة لا يدغم فيما عدم هذه الميزة أو نظيرها ، لأنه بعد أقوى منه ، والأقوى لا يدغم في الأضعف على ماضى في «مقاييس الأدغام عند النحاة» .

٢ — أن سيويه عندما حذر من نطق بعض الأصوات غير المستحسنه في اللسان العربى ولا جائزة في قراءة القرآن أو الشعر ، حدد منها : ( الجيم التى كالالكاف والجيم التى كالشين والكاف التى بين الجيم والكاف — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ ) والجيم الأولى تحدث عندما يتأخر مخرج الجيم القصي قليلا إلى مخرج الكاف فتنتطق جيما نصفها الآن « بالقاهرة » ، والجيم الثانية تحدث عندما يتقدم مخرج الجيم القصي قليلا ليشمل مخرج الشين ، فتنتطق جيما ( شامية ) ، أو مجهور الشين ، وتحدث الثالثة في رأينا — حين همس الجيم القصي من مخرجها في غار الفم لتصبح صوتها على مايرى المحدثون هكذا (c) أى جيما مهموسة ( أصوات اللغة — جدول الرموز الصوتية (أ) ) .

فقد وضع إذن أن الجيم القصي كانت قد تعرضت لبعض الانقصاص في النطق منذ بدأ اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب . فكان أن حذر سيويه من الانسياق مع هذا التطور الأصوائى غير القصي ، الذى جاء على صورة ماعده من أنواع الانحراف . ولأنك أن مخرج الجيم القصي إنما هو بين الجيم الأولى والثانية فهى غايه ، لا طريفة كالالكاف ، ولا غايه ملأه كالشين ، هذا من حيث المخرج . أما من حيث الصفة فهى قد جمعت شدة الكاف إلى قليل من رخاوة الشين ، وهو ما يحدث عند التعطيش . وحسبنا دليلا على حدوثه تواتره على ألسنة قرائنا . الذين بعد نطقهم إحدى الوثائق التاريخية على نطق العرب الفصحاء .

ومن رأى بعض المحدثين اعتبار الجيم القصي « صوتا مركبا » من عنصري الشدة والرخاوة ( مناهج البحث في اللغة ص ١٠٣ ) .



ولكن صفة التعطيش هذه التي برهنا على وجودها في « هامش الصفحة السابقة » لم تعطه عند النحاة ميزة على مقاربه من الأصوات ، كما كان للشين ميزة بتفشيها .

ي / y : صوت الياء العربية — غارى — رخو — استمرارى — مجهور ، ويعد لدى المحديثين صوت لين مركبا كالولو ، لما أنه أحيانا من أثر الانتقال بين حركتين كالفتحة والكسرة أو العكس .

ك / k : صوت الكاف العربية — طبقى شديد ( انفجارى ) مهموس .

ق / G : صوت القاف العربية — لوى — شديد ( انفجارى — مجهور — وصفه القدماء بالاستعلاء والتفخيم ، وما يؤكد صفته كمجهور أن القدماء قد نبهوا إلى إظهار الغين إذا جاورت القاف في مثل « لاترغ قلوبنا » لقرب ما بين الغين والقاف مخرجا وصفة <sup>(١)</sup> . والمقصود بالصفة هنا الجهر ، لأن الغين رخوة والقاف شديدة ، فهما من هذه الوجهة متباعدتان . وقد تعرض هذا الصوت لبعض الظروف الصوتية التي أفقدته صفة الجهر ، فأصبح مهموسا في نطقنا الحديث ، ورمزه (q) .

خ / gh : صوت الغين العربية — لوى — رخو ( احتكاكى ) مجهور — يعد عند القدماء من أصوات الحلق ، وإن أشبه القاف في صفة الاستعلاء .

خ / x : صوت الخاء العربية — لوى — رخو ( احتكاكى ) مهموس . وهو نظير الغين ، مستعل أيضا .

ح / h : صوت الحاء العربية — حلقى — رخو ( احتكاكى ) مهموس — وهو نظير العين .

ع / ʔ : صوت العين العربية — حلقى — مجهور — متوسط بين الشدة والرخاوة ( احتكاكى ) .

ء / ʔ : صوت الهمزة العربية — حنجرى — شديد ( انفجارى ) مهموس .

هـ / h : صوت الهاء العربية — حنجرى — رخو ( احتكاكى ) مهموس — أطلق

عليه بعض المحدثين صفة « الصوت الناقص » حيث إنه عبارة عن الهواء المار بالأوتار الصوتية دون أى عارض يعترض طريقه <sup>(١)</sup> ، وتدل البحوث الحديثة على أن طبيعته الصوتية قريبة من طبيعة الحركات ، وقد سبق أن قررنا ذلك .

وفى ضوء هذه الدراسة الوصفية لأصوات الفصحى نستطيع أن نقوم بدراسة تحليلية لعملية الإدغام كما نتصورها ، بقطع النظر عما قاله القدماء فى هذا الصدد ، ولاشك أن القيام بهذه الدراسة يقتضى منا أن نمهد له بدراسة « المماثلة بين الأصوات وعلاقة الإدغام بها » ، كيما نفرغ بعد ذلك لعلاج مشكلته من الوجهة الصوتية .

\*\*\*

### ٣ — ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام

كان ماسبق من الحديث عن معنى الإدغام عرضا لآراء القدماء بصدد ، ونحن هنا نوضح آراء المحدثين فيما سمي « بالمماثلة » :

والمماثلة نوعان : رجعية وتقدمية ، وذلك بحسب كونها من الأمام إلى الخلف ، أو من الخلف إلى الأمام ، والنوع الأول — المماثلة الرجعية — هو الأكثر شيوعا من الآخر ، مع أن كلا منهما يمكن أن يحدث فى لغة واحدة <sup>(٢)</sup> ، ومن الأمثلة على هذه الظاهرة فى العربية أن ينطق بعض الناس لفظة « اجتمع » : « اجد مع » ، فالتاء قد جاورت الجيم مجاورة مباشرة ، ففقد صوت التاء صفته كمهموس ، ليصبح مجهورا فى صورة نظيره « الدال » ، وقد اتخذت المماثلة هنا صورة تقدمية لأن الثانى فيها قد تأثر بالأول . ومثال ذلك أيضا : « ادعى واذكر ، وازداد » فالتأثر فى المثال الأول جاء فى صورة قلب لتاء الافعال دالا ، وجاء فى المثال الثانى على مرحلتين ، حين قلبت تاء الافعال إلى مجهورها الدال على صورة المماثلة التقدمية ، ثم فئيت الدال فى الدال على

(١) محاضرة « علم الأصوات عند سيبويه وصدنا » للذكور أ . شاده .

(٢) الأصوات اللغوية ص ١٢٦ الطبعة الثالثة .

التأثر التقدمي أيضا ، وكان في المثال الثالث في صورة انقلاب التاء دالا بالزاي المجهورة <sup>(١)</sup> .

وقد يحدث العكس فتكون المماثلة رجعية يتأثر فيها الصوت الأول بالتالي كما في قولهم : « اذكر » ، فقد فنى الصوت الأول وهو الذال في التاء ( المجهورة ) التي صارت دالا ، فأصبح مثلها .

ومن البين أن التأثر قد يكون جزئيا ، بمعنى أن يفقد الصوت صفة من صفاته كالجهر والهمس ، ويتحقق الصوت حينئذ ببعض صفاته الأخرى . وقد يكون كليا بمعنى أن يفقد الصوت وجوده كله ويصبح صوتا آخر .

ومهما يكن من شيء ، فإن من الضروري أن نتساءل عن السبب الذي من أجله يؤثر صوت معين في صوت آخر ، وعن القانون الذي يحكم هذه الظاهرة الصوتية الشائعة ؟ .

يقول مؤلفا كتاب ( النحو التاريخي للغة الفرنسية ) : « لقد لعبت المماثلة دورا بالغ الأهمية في التطور الأصواتي للغة الفرنسية ، ومن الممكن تعريف أثرها بأنه : صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفا ، فيحيله شبيها به » <sup>(٢)</sup> .

فهما هنا يرجعان سبب حدوث المماثلة إلى قوة ذاتية في الصوت المؤثر تميزه عن مجاوره الذي يتأثر به .

ولكن عالما آخر هو « موريس جرامونت » قد ذكر سببا آخر لحدوث المماثلة ، وإن شارك هذين العالمين رأيهما آخر الأمر ، فقد اتجه في تفسير حدوث المماثلة وجهة خارجية بعيدة عن جوهر الصوت حين قال : « أما الوجه الذي تم به الظاهرة فهو ذو طابع خارجي لا يعتمد على جوهر الصوت ، فإذا ما تحدثنا عنه من الوجهة النفسية العضوية لم نجد للمماثلة الرجعية من تعليل سوى إسراع بحركات النطق

(١) الأصوات اللغوية ص ١٢٨ .

عن مواضعها ، وبأن المائلة التقديمية التزام هذه الحركات والجمود عليها <sup>(١)</sup> ، وهذا في رأينا تعريف للظاهرة بشقيها في صورة تعليل نفسى عضوى ، ولكن المؤلف لايعتد بهذا التفسير وحده ، إذ يقول بعده : « ومع ذلك فهذه التفرقة ثانوية ، أما الشيء الأساسى فهو أن هناك صوتا يسيطر على صوت آخر ، وأن الحركة تتم في اتجاه أو في آخر ما إذا كان الصوت المسيطر موجودا في الأمام أو في الخلف » ، ويستطرد قائلا : « ولاشك أن الصوت المؤثر هو ذلك الذى تتوفر فيه صفات : أن يكون أكثر قوة ، أو أكثر مقاومة ، أو أكثر استقرارا ، أو أكثر امتيازاً ، وإنما تتحدد هذه الصفات سلفا طبقا لنظام اللغة ، وعلى ذلك يمكن التنبؤ بالوجه الذى تتم عليه ظاهرة المائلة ، الأمر الذى يستبعد معه هوى المتكلم ، وتبسيط الأمر يمكننا أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة) ، فالمائلة تخضع لقانون واحد هو قانون (الأقوى) ... وقد قام الدليل على صحة هذا القانون منذ عام ١٨٩٥ ، وليست «المائلة» ونقيضها : المخالفة — هما اللذان يخضعان وحدهما له ، بل تخضع له جميع الظواهر التى يكون فيها تغير صوت ناشئا عن وجود صوت آخر . ولم يستثن من هذا القانون شيء ، ولن يخرج عن نظامه شيء مطلقا » <sup>(٢)</sup> ، وهنا يبدو لنا جرامونت وكأنه يرفض التفسير النفسى العضوى السابق ، إذ أنه يستبعد أن يكون لنفسية المتكلم دخل في إحداث مثل هذا التأثير ، بل يرجع ذلك إلى صفات يمتاز بها الصوت المؤثر دون غيره ، ولكنه كما سبق أن قلنا يعتمد في تفسيره للظاهرة على الأساسين الصوتى والنفسى ، وإن رجح الجانب الصوتى لموضوعيته ، وقد تحدث المؤلف في هذا النص عن الصفات التى تجعل صوتا معيناً أقوى من غيره ، فجعلها منحصرة في ( القوة والمقاومة والاستقرار والامتياز ) ، ثم لحصها جميعا في كلمة (القوة) ، ويظهر من كلامه أنه يجعل موقعية الصوت من عناصر قوته .

فقد تحدث عن تأثير الأصوات الصامتة بعضها في بعض ، ففرض لذلك

(١) Traité de Phonétique, P. 185

(٢) المرجع السابق .

مثلا كلمة (BEC) التى تنتهى بكاف انفجارية مهموسة ، ولكنها حين تلاها صوت الدال فى عبارة *bec de lièvre* <sup>(١)</sup> نتج عن التقاء الصوتين تأثير الكاف بالدال فى الجهر وحده ، ولكنها لم تصبح بذلك ( جيما ) ، وهى النظير المجهور للكاف ، بل أصبحت كافا مجهورة ، انفجارية ، كما هى .

ويفسر « جرامونت » هذا الحدث الصوتى ، فيتساءل : كيف تمت هذه الظاهرة ؟ ويجب عن ذلك بقوله : « إن ال (d) أكثر قوة من ال (c) ، لابتطبعها ، ولكن بحكم وضعها ، فهى فى موقع قوى لأنها بداية مقطع ، بالإضافة إلى أنها مسنودة بال (c) أى محمية بها من تأثير الحركة السابقة عليها ، فى حين أن ال (c) فى وضع ضعيف ، لأنها نهاية مقطع ، بالإضافة إلى أنها مسبوقه بحركة غير منبورة *voyelle inaccentuée* فقد اهتمت عضلات النطق بإصدار ال (d) ، ولم تهتم بإصدار ال (c) ، فنتج عن ذلك أن إحدى الحركات النطقية التى أعدت من أجل ال (d) — وهى ذبذبة الحنجرة — قد احتلت مجال ال (c) <sup>(٢)</sup> .

ويضرب بعد ذلك مثلا على « مقاومة الصوت لعوامل التأثير التى تحوطه ، ولكنه يجعل ذلك خاصا ببعض اللغات دون بعض ، فقد يقاوم الصوت عوامل الفناء التى تحوطه فى لغة ، ولا يقاومها فى لغة أخرى ، كما فى كلمة (vestis) اللاتينية ، فإن صوت ال (S) لم ينف فيها رغم أنه مسبوق بحركة ، ومتلو بصوت مقارب له ، فى حين وجدنا كلمة (testa) اللاتينية قد تحولت فى الفرنسية آخر الأمر إلى *tête* ، رغم أن الظروف الصوتية فى الكلمتين واحدة ، ولكن انتقال الثانية إلى الفرنسية قد أخضعها لقانون المماثلة فيها ، حيث تتدخل عوامل ( عقلية ونفسية وعضوية ) فى إحداث هذا التأثير <sup>(٣)</sup> .

ونستطيع أن نفيد من هذا الحديث المفصل بعض الحقائق المهمة فى

(١) هذا تعبير فرنسى بمعنى ( مشتق الشفة — أو الألفم ) .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٣) المرجع السابق ١١٨ .

الموضوع : فهو حين حدد صفات الصوت المؤثر المسيطر بأنها (القوة أو المقاومة أو الاستقرار أو الامتياز ) يبدو أنه كان يؤسس ملاحظته بناء على الواقع الصوتي في اللغات الأوربية ، وقد جعل انطياق هذه الصفات جميعها أو بعضها على لغة معينة خاضعا لظروف هذه اللغة ، بحيث لا يبعد من الضروري أن يحدث فيها ما يحدث في لغة أخرى بحرفه ، فالأمر على هذا نسيى تحدد خطوطه الظروف الصوتية الخاصة بنظام اللغة .

على أنه من المحقق أن قانون « القوة » قانون عام في كل اللغات بحيث لا يمكن كما حدث جرامونت — أن يتخلف ، ولكن الشكل الذى تتخذه القوة هو الذى يشمل التنوع والاختلاف ، وقد سبق أن ذكرنا في حديثنا عن مقاييس « سيويه » في الإدغام أنه جعل التأثير الإدغامى دائما للصوت الأقوى ، وحدد هنالك صفات القوة في الصوت فحصرها جميعا في ذات الصوت ، ولم يتعرض لموقعه ، ذلك لأن الموقعية متصلة بدراسة النظام المقطعى ، ولم يكن ذلك موضع اهتمام سيويه والنحاة من بعده ، إلا في بعض إشارات يسيرة عابرة نجدها في كتبهم ، وهى ليست بذات قيمة هامة في علاج الموضوع .

ولن نستطيع أن نتحدث عن أوجه الشبه بين حديث جرامونت وكلام القدماء إلا إذا حددنا طبيعة العلاقة بين المماثلة والإدغام ، ... ونقصد هنا الإدغام بمفهومه الاصطلاحي الذى نعالج أمثلته في قراءة القرآن ، كما نعالج مقاييسه في اللغة . وعلى الرغم من أن الأمثلة التى ساقها « جرامونت » لالعلاقة لها بما يحدث في الإدغام الاصطلاحي ، إذ إن التأثير في مثل bec de lièvre إنما هو على مثال (أصدر) ، فإن إطلاق المماثلة شامل في نظرة المحدثين لكل تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما يكن مبلغه ، أى إنه ينطبق تمام الانطياق تقريبا — كما أسلفنا — على معنى « الإدغام في اصطلاح «سيويه» و « ابن جنى » وبعبارة أخرى : المماثلة هى التقريب في اصطلاح هذين الإمامين ، مع فارق واحد هو : أنهما يطلقان الإدغام أيضا على حالة التضعيف المحض الناشئ عن التقاء المثليين ، في حين أن المماثلة لا علاقة

لها يمثل هذه الظاهرة . فإذا أخذنا في اعتبارنا انفراد « الإدغام » في رأيها بهذه الحالة كان الإدغام أعم من المماثلة .

أما علاقة المماثلة بالإدغام الاصطلاحي فمن الواضح أنها أعم من وجه ، من حيث كانت شاملة لكل حالات التأثير ، في حين نجد مقتصرًا على حالة الاندماج الصوتي الكامل ، حيث يفقد الصوت المتأثر وجوده فقدانًا كاملاً ، كما أن الإدغام الاصطلاحي شامل حالة التضعيف التي أشرنا إليها سابقاً ، وهي لا تدخل في نطاق مفهوم المماثلة .

وإذا شئنا تحديد العلاقة من الوجهة المنطقية قلنا : إن بينهما — على هذا الأساس — عموماً وخصوصاً من وجه ، يجمعان في حالة التفاعل الصوتي الكامل ، وتنفرد المماثلة بحالات التأثير الناقص ، وينفرد الإدغام بحالة التضعيف . على أن الإدغام الاصطلاحي يحدث أحياناً مع بقاء أثر للصوت المدغم ، كما في إدغام المتجانسين ، وكما هي الحال في الإدغام بغنة ، ومع هذا تظل العلاقة بين الاصطلاحين كما حددناها عموماً وخصوصاً وجهياً ، فإذا كان الإدغام أحد أشكال المماثلة ، بل هو أعم وأشكالها جميعاً في العربية ، فمن البدهي أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قررها المحدثون ، وقد وجدنا أنهم وضعوا لها قانوناً عاماً هو قانون (الأقوى) ، وقلنا إن هذا يتفق ووجهة نظر القدماء حين عالجوا الإدغام ، ولكن الفرق بين الفريقين ينحصر في أن المحدثين قالوا بالموقعية في المماثلة ، وجعلوها أول صفات القوة ، في حين لم يتعرض القدماء لهذه الصفة . والواقع أن ظاهرة الإدغام لاتتم غالباً إلا بشرط الموقعية ، موقعية الصوت المدغم وموقعية الصوت المدغم فيه . ولإيضاح هذه الفكرة يمكن أن نستعين بأفكار المماثلة واصطلاحاتها في تقسيم أنواع الإدغام ، فكما قيل : إن المماثلة رجعية حين يتأثر الأول بالثاني ، وتقدمية حين يتأثر الثاني بالأول ، يمكن أن نقول : إن الإدغام يتم على صورتين :

- ١ - إدغام رجعى ، حين يفنى الصوت الأول فى الثانى ، وهذا هو القياس فى الإدغام ، وهو أعم أشكاله جميعا مثل : ( كلما خبت زدناهم — الإسراء ٩٧ ) .
- ٢ - إدغام تقدمى حين يفنى الصوت الثانى فى الأول ، قياسا فى صيغة افتعل ، حين تكون الفاء فيها صوتا مجهورا كما فى « اذكر وادعى » ، وشذوذا فى مثل « جلدته » فى « جلدته » .

فإذا نظرنا إلى الشكل الأول من أشكال الإدغام ، وهو الإدغام الرجعى ، وجدنا أن موقع الصوت المدغم لابد أن يكون سابقا ، وهو فى موقعه هذا يكون دائما نهاية مقطع ، فهو ضعيف عرضة للتأثر بالصوت التالى ، فى حين أن الصوت التالى أكثر قوة ، لأنه بداية مقطع ، فهو متمكن فى موضعه .

وعلى ذلك نقرر أن الموقعية بصورتها هذه شرط أساسى فى حدوث الإدغام الرجعى ، تفرضه طبيعة العملية الإدغامية ، فإذا توفر هذا الشرط أحدث التجانس أو التقارب عمله ، وإذا تخلف هذا الشرط لم يكن ثمة إدغام ، ولنأخذ مثلا على ذلك قوله تعالى ( كلما خبت زدناهم ) ، فالتاء هنا وقعت قبل الزاى مباشرة . وهى هنا نهاية مقطع ، فكان أن تأثرت بالزاى فأدغمت فيها لتتقارب مابينهما فى المخرج . ولكن لو حدث أن انعكس الموقع بأن تقدمت الزاى على التاء — فإن الإدغام لايحدث حيثئذ بالصورة السابقة ، أى إن التاء لانتقلب زايًا . ومعلوم أن صوت الزاى لايدغم فى التاء إدغاما رجعيا — كما مر فى أمثلة النحاة . على أننا لو أخذنا مثلا صوت التاء فى التقائه بصوت التاء فسنجد أن الموقعية تشترط بينهما أيضا لكى يدغم أحدهما فى الآخر إدغاما رجعيا . وبذلك نستخرج أن شرط الموقعية موجود فى الإدغام الرجعى ، رغم عدم النص عليه صراحة فى كلام القدماء ، أما فى الإدغام التقدمى فلايجب لاشتراط الموقعية من وجهين : فلة أمثلته ، وكونه غير قياسى ، فهو لايجدث إلا شذوذا ، وعكسه قياسى .

أما عن الصفات الأخرى التى ذكرها « جرامونت » فمن الممكن أن نرجع إلى ماسبق أن قررناه بصدد المقاييس التى وضعها النحاة للإدغام ، لنرى هنالك



الصفات الذاتية التى تجعل الصوت قويا . وقد قسمناها إلى صفات قوة لا يمكن التنازل عنها ، وهى : ( الاستطالة ، والتكرير ، والصغير ، والغنة ، واللين ، والمد ) ، وصفة قوة يمكن التنازل عنها أحيانا ، وهى ( الإطباق ) .

ونستطيع أن نقول هنا فى ضوء كلام جرامونت : إن الصوت الذى يتصف بصفة من هذه الصفات يمكن أن يعد صوتا ممتازا ، أو أكثر مقاومة ، أو أكثر استقرارا وثباتا ، فصوت الضاد يتصف (بالاستطالة) ، ولما كان معناها أن المخرج يشغل مساحة كبيرة من أعضاء النطق أكثر من غيره ، فهو صوت أكثر استقرارا ، بمعنى أنه من الصعب أن يتأثر لثبات مركزه فى القم بالنسبة لمقاربه من الأصوات .

وصوت كالصا مثلا ، يمتاز بالصغير والإطباق ، ومعنى الصغير أنه أشد احتكاكا بمخرجه عند صلوره ، فهو أكثر وضوحا فى السمع ، فكان من العسير لإحداث تأثير فيه ، إلا مع أخويه (السين والزاي) ، مع الاحتفاظ بالإطباق ، وهو ماسعود لنناقشه فى القريب .

وهكذا يمكن أن يقال بالنسبة لسائر وجوه المقارنة بين القدامى والمحدثين .

وخلاصة القول : أن أسباب حدوث المماثلة بين الأصوات فى الإدغام الرجعى منحصرة فى (القوة) ، والقوة تتحقق فى صورتين :

١ - قوة ذاتية فى الصوت المؤثر ، ناشئة عن اشتغاله على عناصر صوتية أكثر من الصوت المتأثر .

٢ - قوة موقعية ، حين يكون الصوت المؤثر بداية مقطع ، فى حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق .

هذا إلى أن هنالك عاملا أساسيا هو التقارب بين الصوتين أو تجانسهما ، حتى يتم إدغامهما ، وهو شرط بدهى فى الإدغام .

ويهذين المعيارين — اللذين يلخصان كل ما قبل قديما وحديثا فى هذا الصدد — سوف نفيس ظاهرة الإدغام ، كما وردت فى اللغة الفصحى .

بيد أن حدوث المماثلة على هذا الوجه مشروط بأن يلتقى الصوتان التقاء مباشرا ، بمعنى ألا تفصل بينهما حركة ، كما سبق أن قلنا في فصل إدغام القراء ، ولما كانت أواخر الكلمات ساكنة أحيانا ومتحركة أحيانا أخرى ، فقد قسم القدماء الإدغام إلى ( صغير وكبير ) .

ثم إن مصطلح الإدغام يطلق — ضمن ما يطلق عليه عند القدماء — على مجموعة من الأمثلة لا تدخل في نطاق المماثلة بمعناها الذى فصلناه ، فهو يطلق على صورة التقاء المثليين ، كما يطلق على التقاء المتجانسين أو المتقارنين . ولذا كان لابد من أن نشرح وجهة نظرنا في هذه التقسيمات التى قال بها القدماء ، تمهيدا لتصفية حالات الإدغام ، واستخراج نتائج دراسته الصوتية والنحوية .

\*\*\*

### نقد تقسيمات القدماء للإدغام

#### ١ — التقسيم الأول : إلى صغير وكبير

قسم القدماء الإدغام إلى صغير وكبير ، ويعنون بالصغير أن يكون الصوت المدغم ساكنا ، أى لا تتلوه حركة ، سواء كان عدم الحركة فيه لازما ، كما في فعل الأمر ، وحروف قد ، وإذ ، وهل ، وبلى ، والتنوين ، أم كان عارضا كحركة اللام في الماضى المسند إلى ضمير التاء في مثل : فرطت ، فإن حركة الطاء في هذا الفعل هى في الأصل الفتحة ، ولكن اتصال الفعل بالتاء حذف الحركة كراهة توالى حركات كثيرة في كلمة واحدة أو شبهها .

ويعنون بالكبير أن يكون الصوت المدغم متحركا ، فيلزم للإدغام أن تحذف هذه الحركة . وبذلك يمكن أن يقال : إن الإدغام الكبير يستلزم إجراء عمليتين : الأولى : حذف حركة الصوت المدغم ، ليم التقاء الصوتين التقاء مباشرا . الثانية : قلب الصوت الأول من مثل الثانى لئتم المماثلة بين الصوتين على صورة الإدغام .

ولاشك أن العملية الأولى تثير مشكلة نحوية لأنها ذات صلة بالإعراب ، وجواز حذف الحركة الإعرابية ، وأسباب هذا الحذف ، ومواضعه ، وهى مشكلة خصصنا لعلاجها الباب الرابع من هذا البحث ، إلى جانب ظواهر أخرى تتصل بها فى قراءة أئى عمرو .

ولذا نفترض دائما فى هذا الفصل أن الصوت الأول لاتفصله عن الثانى حركة ، أى إن التقاءهما دائما على صورة الإدغام الصغير ، لأنها الصورة التى ينشأ عنها إدغام الصوت فى تاليه ، ونتائج هذا الإدغام فى مجال التوزيع الفونيمى لأصوات اللغة العربية .

فالمشكلة الصوتية فيما سمي بالإدغام الكبير هى بعينها مشكلة الإدغام الصغير ، وإن ضيق القراء مجال هذا ، ووسعوا مجال ذاك ، ربما لقلة الأمثلة الواردة فى القرآن ، أو لعله لتأثرهم بقواعد النحاة ، لأن هذا التقسيم ليس له من هدف إلا خدمة الجانِبِ النحوى ، وبعبارة أخرى ، ليس لهذا التقسيم من أساس إلا النحو .  
والغريب أن النحاة الأوائل كسيبويه والسيراى لم يذكروا فى كتبهم إشارة إلى هذا التقسيم ، وقد كتب السيراى فصلا عن « إدغام القراء » لم يشر إلى وجود مثل هذا التقسيم ، مما يؤيد مانذهب إليه من أنه كان من صنعة المتأخرين من القراء ، متأثرين بمقالات النحاة كابن جنى ، وهو تقسيم يدور حول الحركة الإعرابية وجواز حذفها ، أو اختلاسها فى بعض أمثلة الكبير ، فهو مفيد من حيث كونه تصنيفا للأمثلة الإدغامية من وجهة النحو ، وهو مابعين على دراسة المشكلة النحوية وأثرها على شكل المقطع العربى ، على ماسيجىء فى موضعه ان شاء الله .

★ ★ ★

## ب — التقسيم الثانى : إلى مثلين ومتقاربين ومتجانسين

قلنا عن التقسيم الأول : إنه كان مؤسسا على وجهة النظر النحوية للإدغام ، وهذا التقسيم يقوم فى حقيقته على التوزيع الصوتى للأمثلة الواردة ، وقد وجدنا أن

سيبويه ومن تبعه لم يذكروا منه سوى إدغام المثلين والمتقارين ، وجعلوا إدغام المتقاربة شاملا لما سوى المثلين . في حين وجدنا القراء يضيفون مصطلح « المتجانسين » في هذا التقسيم ، وهي إضافة ناشئة عن تأمل أصحابها في توزيع الأمثلة الواردة على أساس أصواتي .

وقد سبق أن ذكرنا ما يقصده القراء بكل من إدغام المثلين ، والمتقارين ، والمتجانسين ، ولكن لبأس أن نوجز ماذكرناه من قبل من أجل اطراد المناقشة .

فالمقصود بإدغام المثلين : أن يلتقي صوتان متاثلان فينطقا من موضع واحد ، بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة ، كأن يلتقى في الكلام تاء وتاء ، أو دال ودال ، أو سين وسين ، في مثل قوله تعالى : ( الشوكة تكون — وقد دخلوا — الشمس سراجا ) .

والملاحظ أن إدغام الدال في ( وقد دخلوا ) قد ترتب عليه عدم قلقلة الدال الأولى ، على ما تجرى عليه قراءة التحقيق ، وبذلك لم يحدث فصل بين الصوتين بحركة أو شبه حركة .

وبدهى أن هذا النوع لا يحتوى من العملية الإدغامية إلا على الخطوة الأولى ، وهي حذف الحركة في الأمثلة المحركة ، ثم ينطق بالصوتين على صورة الصوت المضعف ( المشدد ) ، ومعلوم أن الصوت المشدد بصوتين ، أولهما ساكن والثاني متلو بحركة ، ومن المقطوع به أنه لا فرق بين الصوت المشدد في مثل ( قتل ) وبين الصوتين المدغمين في مثل ( الشوكة تكون ) لا من حيث النطق الذى يأتى بهما من موضع واحد في كلتا الحالين ، ولا من حيث التقسيم المقطعى ، لا فرق إلا أن الصوت المشدد في ( قتل ) في موضع الوسط من الكلمة ، في حين يتوزع في ( الشوكة تكون ) بين نهاية الكلمة الأولى وبداية الثانية ، والتقسيم المقطعى لا يعترف بهذا الفرق .

ومن هنا نرى أن مشكلة هذا النوع من الإدغام نحوية لا صوتية ، فلا علاقة له بالمماثلة من قريب أو بعيد . ولذا لم نتعرض له في حديثنا في هذا الفصل .

والمقصود بإدغام المتجانسين أن يتحد الصوتان في المخرج ويختلفا في الصفة .  
ويلاحظ أن هذا النوع يشمل العملية الإدغامية بشقيها ( حذف الحركة — إن وجدت ، وقلب الصوت من مثل تاليه ) ، ولذا فإنه سوف يكون موضع تحليل صوتي وإحصائي في هذا الفصل ، إلى جانب أنه سيكون من مادة الباب التالى عندما نعالج المشكلة النحوية في قراءة أى عمرو .

والمقصود بإدغام المتقاربين : أن يختلف الصوتان مخرجا دائما ، ويتحدا أحيانا في بعض الصفات ، أو يختلفا فيها ، فلدينا في المتقارب صوتان :

١ - اختلاف في المخرج واتحاد في الصفة ، مثل إدغام التاء في الشين في مثل قوله تعالى : ( حيث شعتم ) ، فالخرج فيهما مختلف كما هو واضح ، ولكن الصوتين قد اتحدا في الصفة العامة ، وهى الهمس والرخاوة ( الاحتكاك ) ، وامتازت الشين بالنفثى .

٢ - اختلاف المخرج ، واختلاف في بعض الصفات ، مثل إدغام الجيم في التاء في قوله تعالى : ( ذى المعارج تعرج ) ، فالجيم مخرجا غير مخرج التاء ، كما أنها مجهورة والتاء مهموسة ، وقد اشتركتا في الشدة ( الانفجارية ) مع امتياز الجيم بالتعطيش .

والمفروض في هذا النوع أن تتقارب المخرج مع اختلافها ، فإن تباعدت لم يكن إدغام على ماسياقى في التحليل .

هذا النوع من الإدغام هو أساس بحثنا الصوتي في هذا الفصل ، لأنه هو الذى يتم فيه التبدل الصوتي على أساس غلبة صفات القوة على عوامل الضعف ، حيث تكثر العناصر الصوتية التى ترجح كفة صوت على الآخر . على حين يقتصر اختلاف الصفة في حالة التجانس على غلبة صفة أو صفتين على الأخر ، صفة كما بين التاء والدال ، فليس بينهما سوى الجهر والهمس ، وصفتان كما بين التاء والطاء ، فليس بينهما سوى الجهر والهمس والإطباق والإفتتاح . وكذلك الحال بين التاء والدال ، والتاء والطاء .

ومن هنا كانت فكرة تجانس الأصوات بسيطة قريبة المنال ، على حين نجد فكرة التقارب معقدة لكثرة الاعتبارات التي تتصل بها .  
ولسوف نتناول الآن علاج هاتين الفكرتين تفصيلا تمهيدا لإجراء دراستنا التحليلية للإدغام .

★ ★ ★

### «فكرة التجانس»

كان تحديد القدماء لفكرة التجانس على أساس اتحاد المخرج واختلاف الصفة ، ولو أننا نظرنا إلى جدول الرموز لوقعنا في ورطة ، إذ يضم المخرج الواحد فيه ما يزيد أحيانا على خمسة أصوات مختلفة الصفات ، فمخرج الأصوات ( الأسنان ) اللثوية ( يضم أصوات : « التاء والذال والطاء والنون والضاد واللام » ، ولا شك في اختلاف كل صوت عن الآخر في الصفة ، ولكن الوطة تأتي من اعتبارنا اتحاد المخرج بينها ، والواقع أن مخرجها رغم اتحادها من ناحية الأسنان واللثة ، يختلف من ناحية شكل اتصال اللسان بهذا الموضع المخرجي ، وهذا الاختلاف يسمح لنا باعتبارها مختلفة المخرج ، فمخرج التاء والذال والطاء واحد ، إذ يكون اتصال اللسان فيها بالأسنان واللثة على صورة اعتماد مقدمه على اللثة ، واتصال طرفه المدبب بأصول الثنايا العليا . ويعتمد في حالة اللام بطرفه المدبب على أصول الثنايا ، على حين يلاصق جانبه بعض الأسنان والأضراس العليا على ما حدده سيبويه .

ويعتمد في حالة النون بطرفه المدبب وحده على اللثة وأصول الثنايا العليا ، ويعتمد في حالة الضاد بجانبه ( الأيمن أو الأيسر ) على ما يليه من الأضراس مع اتصال طرف اللسان بموضع اللام ، طبقا لتحديد سيبويه أيضا . ولعلنا في ضوء تحديدات سيبويه للمخارج نكون أقدر على تصنيف مجموعات الأصوات المتجانسة مع بعض تعديلات تتفق وما يراه المحدثون ، وذلك على الوجه التالي : —

- (١) العين والحاء .
- (٢) الغين والحاء .
- (٣) الجيم والشين والياء .
- (٤) الطاء والذال والتاء .
- (٥) الظاء والذال والتاء .
- (٦) الصاد والزاي والسين .
- (٧) الباء والميم والواو .

وبلاحظ أن العلاقة بين كل مجموعة من هذه المجموعات هي وحدة المخرج مع افتراق الصوت عن مجانسه في صفة واحدة كالأنفية في الميم دون الباء ، والجهر والهمس في العين والحاء والغين والحاء ، والإطباق والانفتاح ، في الدال والتاء أو الطاء ، والذال والتاء أو الظاء ، والزاي والسين أو الصاد . أو في صفتين كالجهر والشدّة ( الانفجارية ) والهمس والرخاوة ( الاحتكاك ) في الجيم والشين ، أو الجهر والإطباق والهمس والانفتاح في التاء والطاء ، والتاء و الظاء .

★ ★ ★

### «فكرة التقارب»

وتشتمل فكرة التقارب على علاقتين .. العلاقة المخرجة ، والعلاقة الوصفية ، لأن الصوت ماهو إلا مخرج وصفة ، وقد يدنو الصوت بمخرجه من مخرج صوت آخر ، فتكون العلاقة بينهما هي قرب المخرج . وقد تكون صفات الصوتين مع اختلاف المخرج متقاربة أو متباعدة ، فيحدث الإدغام أولاً يحدث ، وحينئذ ينبغي أن ندرس هذه الناحية لنذكر علاقة الصوتين المتقاربين من الوجهة الوصفية ، وبذلك نكون قد فهمنا تماماً فكرة التقارب بين الأصوات ، التي تعد سبباً أساسياً لحدوث المماثلة الإدغامية .

### العلاقة المخرجية

ولدراسة العلاقة المخرجية بين الأصوات المدغمة ينبغي أن نقسم مجرى الصوت إلى مناطق أربع : —

(١) منطقة خارج الفم ، وتشمل في الجدول السابق (الشفيتين معا ، أو إحداهما مع الأسنان ) .

(٢) منطقة وسط الفم ، وتشمل ( الأسنان واللثة والغار ) .

(٣) منطقة مابعد الوسط ، وتشمل الطبق واللهاة .

(٤) منطقة نهاية المجرى ، وتشمل الحلق والحنجرة .

وقد فرض علينا هذا التقسيم ملاحظناه في جدول مقارنة الأصوات المدغمة<sup>(١)</sup> من تجمع أصوات كل منطقة من هذه المناطق على حدة ، وتبادلها غالبا التأثير فيما بينها .

ولكى نتضح فكرتنا في هذا التقسيم ينبغي أن نفصل القول في أصوات كل منطقة على حدة .

**أصوات المنطقة الأولى :** وهذه الأصوات هي ( الباء ، والميم ، والفاء )<sup>(٢)</sup> وأحد هذه الأصوات الثلاثة وهو الفاء يدغم في الباء في مثل قوله تعالى : ( نخسف بهم ) ، كما أن «الباء» تدغم في الفاء ، كما في قولنا : ( اذهب في هذا الطريق ) ، والثالث « الميم » يخفى في الباء ، أى إنه يتأثر بها دون غيرها ، ولكن ذلك من باب التجانس لا التقارب .

وبذلك تكون هذه المجموعة قد تبادلت فيما بينها التأثير ، بناء على هذه العلاقة المخرجية ، كما أن صوتا منها لم يتأثر بأى صوت آخر خارج المنطقة .

(١) الفصل الأول من هذا الباب .

(٢) لم نعد منها ( الريو ) لعدم أهميتها في باب الإدغام .



**أصوات المنطقة الثانية :** وهذه الأصوات هي : ( التاء ، والذال ، والطاء ، والنون ، والضاد ، والجيم ، والشين ، واللام ، والراء ، والثاء ، والذال ، والظاء ، والسين ، والزاي ، والصاد ) ، وأصوات هذه المنطقة تعد أكبر مجموعة إدغامية ، حتى اعتبرها القدماء أصل الإدغام ، كما سلف . ولكنها وتتنوع مخارجها تعقدت علاقاتها ، حتى إننا لنعترف بأن الجدول الذى وضعناه للأصوات الفصحى لا يشرح لنا العلاقة بين مخارج وحداتها ، رغم اقتناعنا بأن الإدغام بينها من باب المتقارب لا المتجانس ، وحسبنا أن مجموعة الأصوات الأسنان الثبوتية ( التاء والذال والطاء والضاد واللام والنون ) وهى أكثر أصوات المنطقة عددا لا يمكن أن تتصور صدورها من مكان واحد ، لأنها حينئذ تعد من المتجانس ، لا من المتقارب ، والأمر بعكس ذلك كما اتضح فيما مضى ، ولذا فإن جمعها كلها تحت عنوان (الأسنان الثبوتية) فيه تساهل كبير ، وليس يعيننا على إدراك الفروق الدقيقة بين مخارج أفراد هذه المنطقة سوى أن نعود إلى مذكره سيبويه نستعين به على تصنيفها .

ولاشك عندنا فى أن وصف سيبويه معبر تماما عن التباين المخرجى الذى يسمح لنا بأن نعتبر الإدغام فيها من باب المتقارب لا المتجانس .

فإذا قسمنا أصوات هذه المنطقة إلى وحدات متجانسة ، ثم بحثنا عن العلاقة المخرجية بين هذه الوحدات أمكن أن ندرك معنى التقارب فيما بينها .

وتقسيم هذه الأصوات إلى وحدات يعنى تقسيمها هكذا (الطاء والذال والثاء) ، و (الظاء والذال والثاء) ، و(الصاد والزاي والسين) ، و(النون واللام) ، و(الراء) ، و(الضاد) ، و(الجيم) ، و(الشين) ، وكل وحدة من هذه الوحدات — سواء تكونت من صوت واحد أو أكثر — تعد علاقاتها بالوحدة الأخرى علاقة تقارب ، لاختلاف مخارجها ، على ما رأينا فى وصف سيبويه .

وقد أدانا النظر فى ضوء الجدول الذى وضعناه لرموز الفصحى إلى تحديد علاقاتها المخرجية على الوجه التالى : —

(١) صوتان متجاورا مخرجا ، ومن الأمثلة على ذلك : إدغام الجيم فى

الشين ، واللام فى التون أو فى الرء ، والطاء فى كل من التاء والذال والطاء ، واللام فى كل من هذه المجموعة أيضا .

(٢) صوتان يفصل بين مخرجيهما مخرج واحد ، ومن أمثلة ذلك إدغام الشين فى السين وعكسه ، والضاد فى الشين ، والطاء فى الشين ، والذال فى الشين ، والتاء فى الشين ، واللام فى الشين .

(٣) صوتان يفصل بين مخرجيهما مخرجان ، ومن أمثلة ذلك ، إدغام الجيم فى التاء ، والطاء فى الجيم ، والطاء فى الشين ، والذال فى الشين ، وإدغام التاء فى الشين أيضا .

(٤) صوتان يفصل بين مخرجيهما ثلاثة مخرج ، وذلك كإدغام الطاء فى الجيم والذال فى الجيم ، والتاء فى الجيم .

ونلفت النظر هنا إلى أننا نعد المخرج طبقا للجدول ، لاطبقا لوصف سيبويه ، وإلا لكانت الفواصل أكثر من ذلك بكثير .

ويلاحظ أنه أنسب ما يكون القرب حين لا يزيد الفاصل على مخرج واحد ، وقد ورد منه فى القرآن الكثير ، أما حين يفصل بين الصوتين مخرجان فإن الأمر يختلف ، فقد نجد لدى النحاة والقراء ولكنه مستقبح ، وذلك مثل : إدغام الجيم فى التاء فى قوله تعالى ( ذى المعارج تعرج ) ، وهذا المثال لم يسلم من النقد ، قال الدانى :

« إدغام الجيم فى التاء قبيح لتباعد ما بينهما فى المخرج ، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج السين <sup>(١)</sup> » وقد ذكر ابن الجزرى أنه لاختلاف فى إظهار الجيم عند الضاد والصاد فى قوله تعالى ( أخرج ضحاها ) ، و( مخرج صدق ) <sup>(٢)</sup> ، وهذا يدل فعلا على سلامة حكم الدانى ، لأن الضاد والصاد قد يكونان أقرب إلى الجيم فى المخرج من التاء ، وقد يكون فى الأمر سر آخر نتناوله عند الحديث عن العلاقة الوصفية .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٠ .

(٢) المرجع السابق .

وقد نجد الفصل بمخرجين لدى النحاة دون القراء ، وذلك كبقية ما ذكرنا من أمثلة . أما حين يفصل بين الصوتين ثلاثة مخارج فلا نجد له عند القراء أثرا إلا في حرف واحد من الإدغام الصغير ، وهو إدغام الذال من (إذ) في الجيم في مثل قوله تعالى : (إذ جاؤكم — إذ جعل ) ، ومادون ذلك انفرد بذكره النحاة .

على أن من غير الممكن في العربية أن يدغم صوتان يفصل بين مخرجيهما أكثر من ثلاثة مخارج على الوجه الذى بيناه ، ومستأكد هذه الحقيقة أكثر من ذلك في بقية المناقشة ، وبذلك نخرج بنتيجة محددة بشأن هذه المجموعة من الأصوات ، وهى :

أولا — أن الإدغام يقع بين وحدائهما على التفصيل المبين في أمثلة القراء في الفصل الثانى من الباب الثانى ، وفي أمثلة النحاة في الفصل الأول من هذا الباب ، وهو واقع بين أدنى وحدائهما وأقصاها ، حيث تفصل بين الصوتين المدغمين ثلاثة مخارج .

ثانيا — أن من غير الممكن إدغام صوتين يفصل بين مخرجيهما أكثر من ثلاثة مخارج ، طبقا لجدول أصوات الفصحى .

**أصوات المنطقة الثالثة :** وهذه الأصوات هى ( الكاف والقاف والغين والحاء ) وينادى إلى حذف هذين الصوتين الأخيرين لا لتحاقهما بأصوات الحلق ، فيبقى لدينا حرفان هما ( الكاف والقاف ) ، والمعروف أن هذين الصوتين يكونان وحدة مستقلة تتبادل فيما بينها التأثير ، فتدغم القاف في الكاف ، كما تدغم في القاف ، وهذه المنطقة تعد في رأينا جدارا يفصل بين أصوات الفم وأصوات الحلق في الإدغام ، وهو جدار محاييد لا يؤثر ولا يتأثر ، حتى إن الكاف — رغم التصاق مخرجها بمخرج الجيم ، إلى حد أن تطورت الجيم الفصيحة في بعض الألسنة الحديثة إلى أن صارت مجبور الكاف — هذه الكاف لا تتأثر بالجيم مطلقا ، وسنعود إلى مناقشة هذا الموضوع في بحث « العلاقة الوصفية » .

أصوات المنطقة الرابعة : وهذه الأصوات هي ( العين والحاء والهاء والهمزة ) ويلحق بها ( الغين والحاء ) .

فأما الغين والحاء فقد قاما أيضا بدور القاف والكاف ، فتبادلا التأثير معا ، دون أن تنشأ لهما علاقة بأصوات أخرى ، سواء من فوقهما أو من أسفلهما .

وأما العين والحاء والهاء ، فقد جرى التأثير بينها على الوجه المبين فيما سبق عند النحاة ، وعلى ما ذكرنا بصدد رواية إدغام أنى عمرو للحاء في العين في قوله تعالى ( فممن زحزح عن النار ) .

وأما الهمزة ، فلا تدخل في باب الإدغام على ما سبق أن ذكرنا من كلام النحاة في الفصل الأول من هذا الباب .

وبذلك يمكن تلخيص العلاقة المخرجية بين الأصوات المتقاربة في الملاحظات الآتية : —

١ - ملاحظة استقلال كل منطقة من المناطق الأربعة بأصواتها ، بحيث لا يتأثر صوت من منطقة بصوت من منطقة أخرى تأثرا إدغاميا ، وذلك باستثناء صوت التون الذى يدغم أو يخفى مع أصوات المناطق الثلاثة الأولى على ما هو مبين في أحكام التجويد .

٢ - ملاحظة صحة قول النحاة بأن أكثر ما يكون الإدغام في أصوات الفم ، وقد أضافت هذه الدراسة إلى هذا القول دليلا إحصائيا على صحته .

٣ - ملاحظة أن الصوتين المدغمين لا يفصل بينهما سوى ثلاثة مخارج على الأكثر ، وأن ذلك لا يكون إلا في أصوات منطقة وسط الفم ، أما بقية المناطق فإن العلاقة المخرجية بين الأصوات المدغمة فيها هي التجاور والملاصقة .

### العلاقة الوصفية

لعلنا بعد دراسة فكرتي التجانس والتقارب المخرجي نستطيع أن نقوم بدراسة صفات الأصوات وعلاقة بعضها ببعض ، أعنى : دراسة القيمة الصوتية لهذه الصفات ، ومدى ما بينها من تعادل أو تمايز .

وقد سبق أن قمنا بمحصـر حالات التأثير الإدغامي التي وقعت في اللغة بعامة بين الأصوات المتقاربة والمتجانسة فبلغت ست حالات ومائة حالة ، موزعة على الأصوات المختلفة تأثيراً وتأثيراً .

كما سبق أن قسمنا صفات الأصوات بحسب ماذهب إليه القدماء إلى ثلاثة أقسام : « صفات عامة ، وصفات مجموعات ، وصفات أصوات مفردة » . وقلنا هنالك : إن الصفات العامة هي : ( الجهر والمهمس ، والشدة والرخاوة والتوسط ) ، وإن صفات المجموعات هي ( الإطباق والانفتاح ، والاستعلاء والاستفال ، والاستطالة ، والغنة ، واللين ، والمد والصفير ) . وإن صفات الأفراد هي ( الانحراف ، والتكرير ) .

هذه الصفات جميعها هي مادة دراستنا للعلاقة الوصفية بين الأصوات المدغمة سواء منها ماكان عاماً أو خاصاً ، بيد أن هنا ملاحظة تتصل بطريقتنا في علاج الصفات العامة ، فيمكن أن ندجـم مجموعة الأصوات المتوسطة في مجموعة الأصوات الرخوة ونسميها بالأصوات المتأدية <sup>(١)</sup> ، وبعبارة أخرى اعتبرنا التوسط من باب الرخاوة ، ليسهل علينا تصور حالات الالتقاء الممكنة بين صفات أربع ، تتبادل فيها بينها المواقع ، بالإضافة إلى أن تجاهل صفة التوسط هنا لا يؤثر في النتيجة العامة على ماسيجىء . هذا إلى أننا لانفرق هنا بين متجانس أو متقارب ، فالفصل بينهما لا يؤثر في النتيجة أيضاً .

فإذا مارجعنا إلى « جدول مقارنة الأصوات المدغمة » في الفصل الأول ،

(١) هذا الاقتراح ما زال قيد البحث في لجان الجمع اللغوى ( عام ١٩٦٢ م ) .

وأردنا أن نقيس هذه الصفات الأربع في أحوالها المختلفة كان لابد أن نصنف حالاتها كالآتي :

(١) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الجهر ، وذلك حين يتفق الصوتان في الشدة والرخاوة ويكون المدغم مجهورا والمدغم فيه مهموسا ، فدرجة التقارب بينهما مقيسة بقدر ما بينهما من اتفاق واختلاف ، إذ في هذه الحالة وأشباهها تكون الشقة بين الصوتين قربية .

(٢) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الهمس ، وذلك حين يتفق الصوتان في الشدة والرخاوة ، ويكون المدغم مهموسا والمدغم فيه مجهورا ، وهي نظير سابقتها .

(٣) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الشدة ، وذلك حين يتفق الصوتان في الجهر أو الهمس ، ويكون المدغم شديدا والمدغم فيه رخوا ، وهي نظير سابقتها .

(٤) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الرخاوة ، وذلك حين يتفق الصوتان في الجهر أو الهمس ، ويكون المدغم رخوا والمدغم فيه شديدا ، وهي نظير سابقتها .

(٥) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الجهر والشدة ليصبح مهموسا رخوا فالصوتان هنا متباعدان صفة ، وإن تقاربا مخرجا . وكذلك الحالات المماثلة التالية .

(٦) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الهمس والشدة ليصبح مجهورا رخوا .

(٧) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الجهر والرخاوة ليصبح مهموسا شديدا .

(٨) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الهمس والرخاوة ليصبح مجهورا شديدا .

(٩) حالات لا يتنازل الصوت فيها عن صفتيه ، ولكنه ينقلب إلى صوت له صفاته العامة ذاتها ، وهنا يكون التقارب في الصفة في أتم أشكاله ، بل إنه لا يكون من المتقارب ولكن من المتماثل صفة ، ويشمل ذلك أربع حالات :

- أ - مجهور شديد ينقلب إلى مجهور شديد .
- ب - مجهور رخو ينقلب إلى مجهور رخو .
- ج - مهموس رخو ينقلب إلى مهموس رخو .
- د - مهموس شديد ينقلب إلى مهموس شديد .

ولسوف نقوم الآن بعرض هذه الحالات جميعها في جداول إحصائية ، لندرك أهمية كل صفة من هذه الصفات في تطور اللسان العربي ، ومدى حرصه على تمثيل كل منها في النطق الفصيح .

## جدول (١) لقياس تنازل الصوت عن الجهر

صفة الصوت الأول	صفة الصوت الثاني	حالات الورد في الإدغام	عدد الحالات	ملاحظات
مجهور رخو	مهموس رخو	العين في الحاء ، الغين في الحاء ، الظاء في التاء ، الظاء في السين ، الظاء في الصاد ، الظاء في الشين ، الذال في التاء ، الذال في الصاد ، اللال في السين ، اللال في الشين ، الزاي في الصاد ، الزاي في السين ، الضاد في الشين ، اللام في الصاد ، اللام في السين ، اللام في التاء ، اللام في الشين .	١٧	يلاحظ أن عدد الأصوات المجهورة سبعة عشر صوتاً.
مجهور شديد	مهموس شديد	القاف في الكاف ، الجيم في التاء الطاء في التاء ، الدال في التاء	٤	يلاحظ أننا نعد كلامن القاف والطاء مجهوراً طبقاً للوصف القديم .

ومن ذلك يتضح أن عدد الحالات الإدغامية التي يفقد الصوت فيها صفة  
الجهر وحدها مع مجانسه أو مقاربه — هي إحدى وعشرون حالة .

فلو أننا قمنا بمحصّر الأصوات التي يجري فيها هذا النوع من التغير لوجدناها  
طبقاً للجدول : ( الجيم والدال والذال والزاي والضاد والطاء والظاء والعين والغين  
والقاف واللام ) .



أما بقية المجهورات فلا تفقد في هذه الحالة جهرها ، وهي (الباء والراء والميم والنون والواو والياء) . وذلك لعدم وجود مقارب أو مجانس مهموس لهذه الأصوات في الفصحى تنقلب إليه بعد أن تفقد صفة الجهر ، وهو أمر واضح ، على حين أن الأصوات التي تنازلت عن صفة الجهر في الحالات المذكورة قد انتقلت إلى نظير مهموس شائع في أصوات الفصحى ، وسيأتى تحليل ذلك .

وقد بان أيضا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن جهره هو تقريبا ضعف عدد الأصوات التي تتعرض لهذا التغيير فهو  $\frac{٢١}{١١}$  .

### جدول (٢) لقياس تنازل الصوت عن الجهر

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٨	الحاء في العين ، التاء في الطاء ، التاء في الذال ، التاء في الزاي ، التاء في الضاد ، الصاد في الزاي ، السين في الزاي ، الحاء في الغين	مجهور رخو	مهموس - رخو
عدد الأصوات المهموسة أحد عشر صوتا	٤	الكاف في القاف ، التاء في الدال التاء في الطاء ، التاء في الجيم	مجهور شديد	مهموس شديد

ومن هذا الجدول يتبين أن عدد الحالات الإدغامية التي يفقد فيها الصوت صفة الهمس وحدها اثنتا عشرة حالة .

وهذه الحالات موزعة على الأصوات المهموسة التالية : (التاء والثاء والحاء و الخاء والسين والصاد والكاف) . أما بقية المهموسات وهي : (الهمزة والشين والفاء والهاء) فلا تفقد همسها أبداً ، وذلك لعدم وجود نظير لكل منها مجهور في الأصوات العربية ، فالهمزة لا مجهور لها ، وكذلك الفاء والهاء ، وأما مجهور الشين فهو وإن كان مستحسنًا في العربية إلا أنه غير مستخدم كثيراً في النطق الفصيح على ماقرر النحاة<sup>(١)</sup> على حين يكشف تأمل الأصوات التي تتنازل عن صفة الهمس عن أنها تنتقل إلى صوت مجهور شائع في أصوات الفصحى . على ماسيكشف عنه تحليلنا فيما بعد .

وقد ظهر لنا من الإحصاء أن حالات التنازل عن الهمس أقل بكثير من حالات التنازل عن الجهر من ناحية ، وهي أيضا أقل بالنسبة لعدد الأصوات المهموسة ، إذ قد بلغ  $\left(\frac{7}{17}\right)$  ، وإن كان الفرق من هذه الناحية ليس كبيراً .

### جدول (٣) لقياس تنازل الصوت عن الشدة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٤	التاء في التاء ، التاء في الصاد ، التاء في السين ، التاء في الشين	مهموس رخو	مهموس شديد
عدد الأصوات الشديدة ثمانية أصوات.	٩	الطاء في الطاء ، الطاء في الذال ، الطاء في الزاي ، الطاء في الضاد ، الدال في الطاء ، الدال في الذال ، الدال في الزاي ، الدال في الضاد ، الباء في الميم	مجهور رخو	مجهور شديد

وهذا الجدول يرينا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الشدة وحدها — ثلاث عشرة حالة .

والأصوات التي تتعرض لهذا التغير هي ( الباء والتاء والدال والطاء ) ، أما بقية الأصوات الشديدة وهي ( الهمة والجيم والقاف والكاف ) ، فلا تفقد شدتها وحدها ، لتصبح رخوة ، لأن الهمة ليس لها نصيب في الإدغام ، والجيم إن فقدت شدتها انقلبت إلى صوت غير مستحسن في اللغة الفصحى ، حيث تصبح مجهور الشين ، والقاف إن فقدت شدتها تصبح غينا ، ولم يحدث أن كان بين الصوتين تبادل إدغامي ، على مامر ، والكاف إن فقدت شدتها تصبح ( خاء ) متقدمة ( من موضع الحاء المكسورة ) ، وليس بين الصوتين علاقة إدغامية أيضا .

### جدول (٤) لقياس تنازل الصوت عن الرخاوة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	١	الثاء في التاء	مهموس شديد	مهموس رخو
عدد الأصوات الرخوة عشرين صوتاً.	٨	الظاء في الظاء ، الدال في الدال الظاء في الجيم ، اللال في اللال الدال في الدال ، اللال في اللال اللام في اللام ، اللام في اللال	مجهور شديد	مجهور رخو

وهذا الجدول يرينا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الرخاوة وحدها هو تسع حالات ، موزعة على الأصوات (الثاء — الدال — الظاء — اللام) .  
من بين الأصوات الرخوة البالغ عددها عشرين صوتاً .

وهذه النسبة ذات دلالة مهمة إذا ما قورنت بمساققتها ، إذ إن أربعة أصوات شديدة من ثمانية يقع عليها التغير من الشدة إلى الرخاوة ، في حين نجد أن أربعة أصوات من عشرين هي التي تفقد رخاوتها . وهذا يدل على أن الإدغام وسيلة من الوسائل التي تتخلص بها اللغة من شدة الأصوات الشديدة ، وعلى أن اللغة لا تميل بواسطة الإدغام إلى إحلال الشدة محل الرخاوة إلا في أصوات قليلة . وهذه صفة من صفات اللغة الحضرية المتطورة .

### جدول (٥) لقياس تنازل الصوت عن همس والرخاوة

صفة الصوت الأول	صفة الصوت الثاني	حالات الورد في الإدغام	عدد الحالات	ملاحظات
مهموس رخو	مجهور شديد	الثاء في الطاء ، الثاء في الدال ، الثاء في الجيم	٣	

ومن ذلك يتبين أن صوتاً واحداً من الأصوات الرخوة المهموسة هو الذي يتعرض لتغيير صفتيه ، وهو « الثاء » ، أما بقية الأصوات الرخوة المهموسة وهي ( الحاء — الخاء — السين — الشين — الصاد — الفاء — الهاء ) ، فلا تتعرض لفقد صفتها . وذلك فيما نرى لأمرين : أحدهما : أن الصوتين متباعداً صفة ، فأولهما على نقيض الآخر تماماً ، وثانيهما : أن الانتقال في هذه الحالة من همس والرخاوة إلى الجهر والشدة ، وهو أمر تثبت الإحصاءات عدم اتجاه اللغة في تطور أصواتها إليه .

### جدول (٦) لقياس تنازل الصوت عن الجهر والشدة

صفة الصوت الأول	صفة الصوت الثاني	حالات الورد في الإدغام	عدد الحالات	ملاحظات
مجهور شديد	مهموس رخو	الجيم في الشين ، الطاء في الثاء الطاء في الصاد ، الطاء في السين الطاء في الشين ، الدال في الثاء الدال في الصاد ، الدال في السين الدال في الشين ، الباء في الفاء		

وهنا نجد أن عدد الحالات التي يفقد فيها الصوت صفتي الجهر والشدة عشر حالات موزعة على جميع الأصوات الشديدة المجهورة ( الباء — الجيم — الدال — الطاء ) ، باستثناء القاف ( التي فقدت جهرها في الفصحى منذ عهد بعيد ) .

ومقارنة هذا الجدول بسابقه تكشف عن حقيقة هي : أن اللغة تتجه غالباً إلى التخلص من الأصوات الشديدة المجهورة ، على حين تبقى على الأصوات المهموسة الرخوة ، رغم أن عددها أكبر من عدد سابقتها ، إذ إن نسبة المجهورة الشديدة إلى المهموسة الرخوة هي نسبة ٥ : ٨ .

### جدول (٧) لقياس تنازل الصوت عن الجهر والرخاوة

صفة الصوت الأول	صفة الصوت الثاني	حالات الورد في الإدغام	عدد الحالات	ملاحظات
مجهور رخو	مهموس شديد	الطاء في التاء ، الدال في التاء اللام في التاء .	٣	

فالأصوات التي تفقد صفتي الجهر والرخاوة ثلاثة هي ( الطاء والذال واللام ) من بين المجهورات الرخوة البالغ عددها اثني عشر صوتاً ، والباقي هو ( الراء — الزاي — الضاد — العين — الغين — الميم — النون — الواو — الياء ) ، ويلاحظ هنا أن بين المجموعة التي لم تتأثر مجموعة الأصوات المتوسطة ( الراء والعين والميم والنون ) ماعدا اللام .

### جدول (٨) لقياس تنازل الصوت عن الهمس والشدة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٤	التاء في الظاء ، التاء في الذال التاء في الزاي ، التاء في الضاد	مجهور رخو	مهموس شديد

وقد اقتصر هذا التغير كما نرى على صوت واحد هو ( التاء ) ، دون صوت « الكاف » الذي يشاركه في الهمس والشدة .

يبد أن مقارنة هذا الجدول بجدول (٥) ترينا أن العربية حريصة من الوجهة الفونولوجية على الإبقاء على الصوت المهموس ، شديداً كان أم رخواً ، كما أنها تتجه إلى التخلص من المجهور شديداً كان أم رخواً ، ولكن يظهر حين نقارن نتيجة الجدول (٧) بالجدول (٦) أن التخلص من الجهر والشدة أكثر من الجهر والرخاوة . فإذا رجعنا إلى الجدول (١) ، ورأينا هنالك كثرة الحالات التي يتخلص فيها من الجهر حسبنا أن اللغة تميل في تطورها إلى همس المجهور — وهي كذلك غالباً ، ومعنى ذلك في الاحتمال الأخير أن الإدغام وسيلة من وسائل اللغة إلى تطوير أصواتها داخل البيئة الحضرية .

أما حالات اتفاق الصوتين في الصفات العامة فقد جاءت كما أسلفنا على صور أربع :

جدول (٩) لقياس حالات الاتفاق في الصفات العامة .

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٨	الماء في الحاء ، الشين في السين الثاء في الصاد ، الثاء في السين في الشين ، الصاد في السين في الشين ، السين في الصاد	مهموس رخو	مهموس رخو
	١٨ ٤	الطاء في الذال ، الطاء في الزاي الضاد في الضاد ، الذال في الضاد ، الذال في الزاي ، الذال في الضاد ، اللام في الزاي ، اللام في الطاء ، اللام في الذال ، اللام في الزاء ، اللام في التون ، اللام في الضاد ، الراء في اللام ، التون في الياء ، التون في الزاء ، التون في الميم ، التون في اللام ، التون في الواو الطاء في الذال ، الطاء في الجيم الذال في الطاء ، الذال في الجيم	مجهور رخو            مجهور شديد	مجهور شديد
	لا شيء	— — —	مهموس شديد	مهموس شديد



ومن هذا الجدول يتبين أن حركة التبادل أنشط ما تكون في الأصوات المجهورة الرخوة ، إذ بلغ عدد حالات التبادل ثمانى عشرة حالة ، وهى فى الأصوات المهموسة الرخوة ثمانى حالات . والقاسم المشترك بين هذه الحالات جميعا هو الرخاوة . وهى نتيجة تؤيد ماسبق أن سجلناه فى ضوء الجدولين ( ٣ ، ٤ ) ، من أن الرخاوة من الصفات التى تتسم بها اللغة الحضرية ، ولذا يهرب إليها من الشدة ، وهى فى هذا الجدول تساعد على إحكام الصلة بين الأصوات وتقريب ما بينها ، حتى ليدغم الرخو فى الرخو على كثرة ، مهموسا كان أم مجهورا ، أى إن وجود الرخاوة فى صوتين يدنى أحدهما من الآخر فى أحوال كثيرة ، بالإضافة إلى أن الأصوات الرخوة هى أكبر مجموعة فى الأبجدية العربية ، إذ تصل إلى عشرين حرفا متقارب المخارج فى حين أن الشديدة ثمانية أحرف .

ولم نجد فى حالة اقترانها بالجهر غير صوتين اثنين من الأصوات المجهورة الشديدة ينتقل أحدهما إلى مقارب له مجهور شديد ، هما : ( الطاء والدال ) ، فإذا اقترنت بالهمس لم يدغم أحدها فى نظيره ، لتباعد ما بين مخارجها ، فأحدها من أعمق مخرج صوتى ، وهو الهمزة ، إذ إن مخرجها هو الحنجرة ، وثانيها من وسط الفم وهو الكاف ، ومخرجها من الطبق ، وثالثها من مقدم الفم وهو التاء ، ومخرجها من الأسنان واللثة . ومثل ذلك يمكن أن يقال فى حالة الأصوات المجهورة الشديدة .

### صفات المجموعات والمفردات

هَذَا هو مانفيده من دراسة العلاقة الوصفية بين الأصوات بعضها مع بعض فيما يتعلق بالصفات العامة ، أما صفات المجموعات والمفردات فهى صفات مميزة لأصواتها كما سبق فى مقاييس النحاة ، وحسبنا أن نراجع أمثلة الإدغام لنذكر أهمية هذه الصفات فى تشكيل الواقع الصوتى ، أى فى تشكيل التوزيع الفونيمى لأصوات اللغة الفصحى ، ومدى تأثير الإدغام فى التطور الأصواتى للسان العربى قديما وحديثا .

إلا أنه ينبغي ألا نفوتنا الإشارة إلى أن الصفات العامة — كما وضع من الجداول السابقة — ليست إحداها بصفة قوة ، إذ قد وجدنا أن بعضها يلوب في بعض ، على تفاوت في القلة والكثرة . أما صفات المجموعات والأفراد فهي تفرض أصواتها على الأصوات الأخرى .

أى إنها لاتباعد بين الأصوات المتقاربة ، ولكن تحدد وجهة التأثير الإدغامى بين أصواتها وغيرها . وبعبارة أخرى : يوجد تعادل بين الصفات العامة ، بحيث تحل إحداها محل الأخرى ، لكن وجود الصفة الخاصة ينزل حالة التعادل بين الأصوات . على ما مر في دراسة هذا الموضوع .

\*\*\*



# الفصل الخامس

## الإدغام وعلاقته بالإبدال

سبق أن درسنا في الفصل الثاني من هذا الباب فكرة الإدغام ، وعلاقته بظاهرة المماثلة ، وقد كان من تنمة هذا المبحث الصوتي أن نقوم بدراسة ظاهرة الإبدال بين الأصوات من حيث كونها انقلاب صوت إلى آخر ، كما هي الحال في الإدغام . وعلى الرغم من أن هذا الموضوع لاعلاقة له بقراءة ألى عمرو واختياره فإنه من الناحية الصوتية يشير إلى علاقة وثيقة بينه وبين الإدغام ، وربما كشفت لنا دراسته عن بعض الجوانب الخفية في التطور الصوتي للفتنا العربية ، وأثر هذا التطور في ثروتها اللفظية .

### (١) معنى الإبدال :

يراد بالإبدال عند اللغويين « إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة <sup>(١)</sup> » ، ويبدو أن الذين وضعوا هذا التعريف قد تصوروا أن عملية هذا الإبدال إرادية يقوم بها صاحب اللغة متى شاء ، ولذا عبروا بقولهم « إقامة حرف مكان حرف » ولو أنهم عبروا بقولهم : « قيام حرف مكان حرف » لكانوا أقرب إلى التعبير عن طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة ، فالواقع أن حدوث هذه الظاهرة غير متوقف على إرادة تقصد إليه ، وإنما هو عملية ترتبط بالتاريخ والزمن الطويل ، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلمات متعددة ، يدل تشابهها على أن إحداها قد تعرضت لمثل هذا التطور خلال السنين ، وليس من حق أى انسان \_ في رأينا \_ أن يقوم هو بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى مالدينا من تراث لغوى ، بل المفروض أننا نلتزم بما ورثناه من تقاليد هذه الفصحى .

ولكن هل يكفى أن يفرق بين اللفظتين اختلافهما في حرف واحد أيا كان ،

---

(١) كتاب الإبدال ص ٩ المقدمة .

لتعد صيغتهما من باب الإبدال .. ٩ . أم أن العملية مشروطة بوجود علاقة بين المبدل والمبدل منه ٩ .

كلا هذين السؤالين يعد اتجاها خاصا بجمهور من العلماء القدامى ، ففريق اعتد كل لفظتين مختلفتين في صوت واتفقتا في بقية الأصوات من باب الإبدال ، ومن هؤلاء أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي ( المتوفى سنة ٣٥١ هـ ) ، وقد جمع في مؤلفه « كتاب الإبدال » كثيرا من هذا النوع الذي اختلفت صورتاه في صوت واحد دون بقية الأصوات ، رغم أنه قد لا توجد أدنى علاقة بين الصوتين ، ورغم أننا لوراجعنا معاجم اللغة لوجدناها تثبت لأمثال هذه الكلمات معاني مختلفة ، أو تعددها من باب الترادف ، ومن ذلك أنه اعتد قيام العين مقام الباء من باب البديل في مثل ( الْبَلَّةُ ، وَالْمَلَّةُ ) <sup>(١)</sup> ، في حين رواها صاحب اللسان أصليين لمعنيين مختلفين <sup>(٢)</sup> ، واعتبر قيام الميم مقام الحاء في ( كردم وكردج ) بدلا ، وهما في اللسان مختلفان . وكذلك الحال في ( تخاوض القوم في الحديث وتفا وضوا ) فهما في اللسان من باب المترادف ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وكان من آرائه تصوره أن الإبدال بجميع صورته لا يقع إلا بين لهجتين مختلفتين فقال : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد ، قال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ، ولا بالصاد مرة وبالسین أخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا ، والهمزة المصورة عينا كقولهم في نحو ( أن ) : ( عَن ) ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك ، إنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون » <sup>(٣)</sup> ، والواقع أن الإبدال على الصور التي رواها يدفع غالبا إلى نسبته إلى لهجات مختلفة ، لا مستحالة أن يكون صادرا عن لسان واحد ، بيد أن في المسألة تفصيلا لا يحتمل مثل هذا التعميم ، بل قد يعدله .

(١) كتاب الإبدال ص ١٦ .

(٢) اللسان جـ ١٣ ص ٤٧٧ ، ٨١٥ .

(٣) المرجع السابق — المقدمة ص ٦٩ .

والفرق الآخر هو الذى اشتراط لكى تعد الكلمتان من باب الإبدال أن تكون بين الصوتين علاقة تدعو إلى إحلال أحدهما محل الآخر ، ومن أبرز علماء هذا الفريق ( أبو زكريا الفراء — المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ) ، وله « كتاب النوادر » فى اللغة ، وقد روى عنه السيرافى فى شرحه لكتاب سيوييه رأيه حيث قال : « إنما يعلم ماتناسب من الحروف باللغة أن يبدل الحرف من أخيه ويكون معه فى قافية واحدة مثل ، مدح ومدح والنون والميم فى قافية ، والعين والهمزة مثل : استأديت واستعديت ، وهذا كثير ، يبدل الحرف من أخيه فيدغم فيه إذا قرب ذلك القرب <sup>(١)</sup> ، ومعنى ذلك أن الفراء يربط بين الإبدال والإدغام ، ويستدل بحدوث الإبدال بين الصوتين على أنهما متقاربان ، ومن ثم يجوز أن يدغما : أحدهما فى الآخر .

واشتراط العلاقة بين الصوتين المبديلين أمر منطقي ، إذ هى دليل على إمكان حدوث إبدال . ولكن الربط بين الإدغام والإبدال يعد فى رأينا محتملا للأخذ والرد ، لأننا لانسلم مع الفراء بأن كل ماجاز إدغامه جاز إبداله ، أو العكس ، فإن بعض الأصوات التى جاز إدغامها لم توجد لها أمثلة فى الإبدال ، والعكس أيضا صحيح ، فكثير من الأصوات التى رويت على أنها إبدال لا يحدث بينها إدغام ، كالجيم والياء مثلا ، اللهم إلا إذا كان الفراء يريد أن يعبر عن الفكرة العامة فى الموضوع ، ولأبأس بوجود مستثنيات تفرق بين الظاهرتين .

وقد تعرض السيرافى لهذا رأى بالنقد الشديد فقال : وهذا كله خطأ فاحش فى باب الإدغام ، لأنه يلزم قائله إذا اعتبر الإدغام بالقلب والإبدال فى بعض المواضع أن يدغم الهمزة فى العين ، والعين فى الهمزة ، من حيث قالوا : استأديت واستعديت ، وهذا لايقوله أحد ، ويلزمه أيضا أن يدغم الهمزة فى الهمزة ، والهمزة فى العين ، من حيث قالوا : إياك ، وهياك ، وهيمات ، وأبيات ، فيقول فى : اجبه أحمد : اجبا أحمد ، وفى أقرأ هذا : أقر هذا ، وهذا مستشنع لايقوله أحد ، وكذلك ، تدغم الياء فى الهمزة ، والهمزة فى الياء من حيث قالوا : يلعمى وألمعى — إذا كان ظرفا ، ويرقان وأرقان ، ويلندد وألندد —

(١) شرح كتاب سيوييه — مخطوط بدار الكتب ج ٢.

ومعناه شديد الخصومة ... وكذلك إدغام الجيم في الحاء والحاء في الجيم من حيث قالوا : تركت فلانا يجوس بنى فلان — بمعنى يدوسهم ويطلب فيهم ، وكذلك يحوسهم بهذا المعنى ، و (أجم) الأمر وأحم — إذا حان الوقت ، فيقال في الإدغام في قولنا : أخرج حاتما ، أخر حاتما ، وفي اذيع جذعا : إذ يَجْذَعُ ، وهذا مستشنع منكر لا يقوله أحد ، وكذلك إدغام الثاء في الفاء ، والفاء في الثاء ، لأنهم قالوا : جدث وجدف ، والدثي والدثي ، وغير ذلك مما يطول شرحه ، وليس أحد يدغم بعض ما ذكرناه في بعض . والنون تدغم في الراء ليس بين الناس في ذلك خلاف ، ولا تدغم الراء في النون عند الفراء ولا غيره فيقال للمحتج عنه : أليس النون إذا أدغمت في الراء فأدغمت في الراء ، أو بدل أحدهما من الآخر على ما ذكرناه عنه من صفة الحروف التي يدغم بعضها في بعض ؟ ..

فإذا قال : نعم . قيل له : فهذا المعنى أجز إدغام الراء في النون ، لأن الاتفاق بينهما قائم ، وقد ناقض فيه ، والصحيح ما قاله سيبويه من أن الراء فيها تكرير ، وهو صوت يختص به الراء دون ما قاربها في المخرج ، وأبدل منها ، وكذلك غيرها من الحروف التي لها صوت وتنفش واستطالة ، نحو الصباد والزاي والسين والشين ، فكرهوا إدغامها لعلها يذهب ذلك الصوت (١) .

ويلاحظ على السيرا في نقده هذا اعتباره لكثير من الألفاظ المترادفة من باب الإبدال ، كما في أجم وأحم ، وجاس وحاس ، ألمعى ويلمعى ، وهرقان وأرقان ، مع أن الصوتين المتبادلين متباعدة المخرج والصفة . وإن كان في ملاحظته عموما نصيب كبير من الصواب .

والواقع أننا لو استبعدنا الأصوات غير القابلة للإدغام في ذاتها كالحزمة ، أو مع غيرها كالهاء في العين ، يمكن أن نعتبر رأى الفراء قريبا من الصواب ، مع بعض تعديلات ينبغي أن تدعم بها ملاحظته .

---

(١) المرجع السابق .

فالصوتان المبدل أحدهما من الآخر لا يمكن إلا أن يكونا على علاقة مخرجية ووصفية ، وفي ضوء هذه العلاقة نستطيع أن نضع تعليلا لما لدينا من أمثلة حدث فيها إبدال ، فإذا انتفت لم يكن ثمة مجال للقول بالإبدال ، بل يكون كل منهما أصلا لغويا بذاته ، فمثال ماكانت بين الصوتين فيه علاقة مخرجية ماروته المعاجم من أن : ( كل جرى سبندى وسبنتى <sup>(١)</sup> ) فيين الدال والثاء وحدة في المخرج ، واتفاق في صفة الشدة ، واختلاف بالجهر والهمس ، وهذه علاقة تسمح بانتقال أحد الصوتين إلى الآخر على ألسنة الناطقين باللغة .

ومثال ماانعدمت فيه العلاقة بين الصوتين قولهم : ( انداح بطنه واندال إذا خرج وبدت سرته <sup>(٢)</sup> ) ، فليس بين الحاء واللام علاقة مخرجية ، بل بينهما تباعد مخرجي ، إلى جانب التباعد الوصفي ، فالحاء مهموسة واللام مجهورة ، والحاء رخوة واللام متوسطة ، وهذا التباعد يمنع من الحكم على الكلمتين بالإبدال ، فكلاهما أصل مستقل .

كما ينفي الإشارة إلى ضرورة اتحاد المعنى بين اللفظين المبدلين اتحادا كاملا ، لأن اختلافه يدل على انعدام الصلة بينهما غالبا ، وعلى استقلال كل منهما بوضعه ، إلا إذا وجدنا أن الأصل واحد ولكن التطور الصوتي الذي طرأ عليهما ساعد على اختلاف معنى أحدهما عن الآخر بالزيادة أو النقص ، ومن هذا القبيل تلك المجموعات من الكلمات التي تشبه عند اجتماعها السلالة اللغوية مثل : « غم وغمد وغمر وغمس وغمض وغمط وغمق وغمن وغمى ، فإنها كلها تدل على الستر والتغطية مع اختلاف المعاني <sup>(٣)</sup> . وهو من الاشتقاق الأكبر .

وقد نمت ملاحظة الفراء هذه لدى العلماء فيما بعد ، فجاء ابن جنى واشترطها حين تحدث عن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، ولكنه

(١) اللسان ج ٣ ص ٢٠٣ .

(٢) كتاب الإبدال ص ٣٦٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠ المقدمة ، وقته اللغة للاستاذ محمد المبارك ص ٥٠ .



قرن هذا الشرط بأن يثول أحد اللفظين إلى الآخر عند التصرف ، كما في نحو : فلان خامل الذكر وخامنه ، فالفعل منهما محل يخمل محولا ، أما إذا استقل كل منهما بتصريف خاص ، لم يسغ أن يقال بالبدل بينهما مثل : ( هتنت السماء وهتلت ) لأنهما متساويان في التصرف <sup>(١)</sup> .

وحتى هؤلاء الذين قالوا بالإبدال بين الأصوات المتباعدة لم تفهم ملاحظة حدوثه في مجموعة من الأصوات المتقاربة ، وهو عندهم فيها قياس مطرد ، فقد لاحظ الفراء — وهو من القائلين بضرورة تقارب الصوتين — « أن نفرا من بلعبر يصيرون السين إذا كانت مقدمة ، وجاء بعدها ( ط — ق — غ — خ ) صادا <sup>(٢)</sup> . فجاء البطليوسي ( المتوفى سنة ٥٢٠ هـ ) وهو من القائلين بالإبدال المتباعد كأبى الطيب — وقال بصحة رأى الفراء ، وزاد على هذه الأحرف الزبعة حرفا خامسا هو ( ع ) ، وصاغ هذا الرأى في القاعدة التالية : ( الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى ، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف ) مثل : سقر وصقر ، وسخر منه وصخر الخ <sup>(٣)</sup> .

وهذا الانقسام بين العلماء القدامى بصدد الإبدال حدث أيضا بين المحدثين ، فمن القائلين بالإبدال في المتباعد صاحب كتاب ( الاشتقاق ) فقد وجدناه — وهو يسوق أمثلة على العلاقات بين الأصوات مأخوذة عن ابن السكيت — يجعل من الإبدال متقاربا صفة وتباعدا مخرجا <sup>(٤)</sup> ، كما جعل منه ماتباعدا مخرجا وصفة <sup>(٥)</sup> .

ومن القائلين بوجود التقارب بين الصوتين المتبادلين أستاذنا في كتابه ( من أسرار اللغة ) ، فقد قال : حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً ، أو من تباين اللهجات حيناً آخر — لانشك لحظة في أنها جميعا نتيجة

(١) الخصائص ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) روى مثل هذا من قطرب مفصلا ( اللسان ح ٨ ص ٤٤٠ ) وسيأتى .

(٣) كتاب الإبدال ص ١٧ المقدمة .

(٤) الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين ص ٣٦١ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٦٧ .

التطور الصوتي ، أى إن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل ، والأخرى فرع لها ، أو تطور عنها ، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف ، وصفات كل منها ، أى إن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسى في كل تطور صوتي <sup>(١)</sup> .

وهذا هو في رأينا الأساس الذى ينبغى أن تفسر به عملية الإبدال كما سبق أن فسرت به عملية الإدغام ، فمدلول لفظة « إبدال » أن التطور واقع على لفظ الكلمة ، أى : في أصواتها ، لا في معناها ، ومعلوم أن تطور الأصوات إنما يتجه بها إلى أن تماثل نظائرها أو أن تخالفها ، ولكل من المماثلة والمخالفة حدود ، فالمماثلة يشترط فيها وجود علاقة بين الصوتين من تجانس أو تقارب ، والمخالفة إنما تحدث دائماً في اتجاه أصوات اللين أو ما أشبهها وبخاصة النون واللام <sup>(٢)</sup> . فما خرج عن ذلك لم يكن بوسعنا تفسيره إلا على أساس استقلاله في أصل وضعه اللغوى . والغالب فيما جاء على قاعدة المماثلة أو المخالفة أن ينتسب إلى لهجتين مختلفتين ، أما غيرهما فمن الممكن أن يجتمع الأصوات في لهجة واحدة ، ومن هذا الباب ما جاء على صورة السلالة اللغوية ، كما أن منه ما كان الصوتان فيه متباعين على ما مثلنا .

فإذا قلنا بوجود وجود علاقة مخرجية وصفية بين الصوتين المبدلين كان لابد لنا أن نرسم حدود هذه العلاقة ، وبخاصة إذا وجدنا أن بعض — الدراسات التى تصدرت لهذا الموضوع قد أصدرت بعض الأحكام المحتملة للنقد ، كأن يعتبر بعض الدارسين أن انقلاب اللام إلى الراء من باب المتباعد مخرجاً المتقارب صفة ، كما في الخلف والجرف ( الذى ذهب ماله ) ، وسهم أملط وأمرط ( أى ليس له رش ) ، وأن الزاى والذال متباعدان ، وكذلك الطاء والظاء ، والميم والفاء ، ويشبه هذه الأزواج في

(١) من أسرار اللغة ص ٥٨ الطبعة الثانية .

(٢) الأصوات اللغوية ص ١٥٢ .

تباعدها بحال الهاء مع الفاء في مثل : هودج وفودج ( مركب النساء مقببا وغير مقبب ) . وكأن يجعل من باب المتباعد في الخرج والصفة : الصاد والباء ، والطاء والصاد ، والباء والفاء <sup>(١)</sup> . في حين نعد نحن كل هذا من باب المتقارب . ولنا على ذلك دليل مقنع .

ولكى نرسم حدود هذا التقارب بين الأصوات المبدلة ينبغي أن نقوم بعملين أساسيين :

أولهما : أن نقوم بمحصر الصور التي ورد فيها إبدال صوت من صوت بقدر الإمكان ، سواء في ذلك ما كان متقاربا أم متباعدا ، والقيام بمحصر جميع الصور يقتضى مراجعة جميع المصادر اللغوية والفنية ، ومعاينة دراستها للتفتيش عن هذه الصور ، وذلك أمر جائر في رسالة خاصة بالإبدال ، دون سواء ، أما نحن فقد قمنا بمحصر الصور التي وردت في معجم ( لسان العرب ) والتي ذكر صاحب اللسان بإزاء كل صورتين منها أن إحداهما لغة في الأخرى ، أو بدل منها ، كما اعتمدنا في حصر بعض الأصوات على ما حقق من « كتاب الإبدال » لعبد الواحد اللغوى ( عام ١٩٦١ ) ، وهو الجزء الأول ، وقد وصل في إحصاء صور الإبدال إلى حرف ( الذال ) ، كما أن بين أيدينا نماذج من إبدال ابن السكيت في كتاب « الاشتقاق » ، وأظن أن حصر هذه الصور كاف لإعطاء فكرة واضحة عن الأصوات التي وقع بينها تبادل في لغتنا العربية .

ثانيهما : أن نأخذ هنا بالمقياس الذى درسنا به فكرة التقارب في الإدغام بتقسيم الفم إلى مناطق ، وتقسيم الأصوات إلى متجانس ومتقارب ، ثم نحصى في ضوء هذا التقسيم ما يندرج تحته من صور ، مسترشدين بما سبق في الإدغام من اعتبار بعض المجموعات متقاربة باخارج رغم ما يبدو من تباعدها .

وقد سبق لنا أن قسمنا مخارج الأصوات أربعة أقسام :

١ — منطقة خارج الفم وتشمل الشفتين حين تعاملان معا ، أو حين تعمل إحداهما مع الأسنان . ويخرج من هذه المنطقة ثلاثة أصوات هي ( ب — م — ف ) .

(١) الاشتقاق ص ٣٦١ وما بعدها .

- ٢ - منطقة وسط الفم ، وتشمل الأسنان واللثة والغار ، وأصواتها هي  
( ت - د - ط - ن - ض - ج - ش - ل - ر - ث - ذ - ظ - س - ز - ص - ي ) .
- ٣ - منطقة ما بعد الوسط ، وتشمل الطبق واللهاة ، وأصواتها هي ( و - ك - ق - غ - خ ) .
- ٤ - منطقة نهاية الجرى ، وتشمل الحلق والحنجرة ، وأصواتها هي ( ع - ح - ه - ء ) .

وقلنا أيضا : إن أصوات كل من هذه المناطق الأربعة مستقل عن الأصوات الأخرى من حيث التأثير والتأثر الإدغامى ، فقد وجدنا أن المماثلة لم تحدث إلا بين أصوات كل منطقة على حدة ، كما وجدنا هنالك أن بعض الأصوات قد امتاز على غيره بصفات خاصة أكسبته مناعة ضد التأثير بالأصوات الأخرى المقاربة له والمجانسة ، وذلك كالياء التى امتازت باللين فامتنعت على الإدغام فى الجيم والشين ، والشين التى امتازت بالنفثى فلم تدغم فى مقاربتها غير السين عند القراء ، لا النحاة — ولم تدغم فى مجانستها أيضا ، وهما كالجيم والياء ، إلى غير ذلك مما سبق فى دراسة صفات المجموعات وأثرها فى التطور الصوتى للغة الفصحى .

فهل يمكن أن نطبق على الإبدال ما سبق أن قررناه بشأن الإدغام بجميع تفاصيله ، أم أن هناك خلافا بين الظاهرتين ، وإذ وجد هذا الخلاف فما منشؤه ؟ .

أما أن هناك خلافا بين الظاهرتين فيتضح ذلك ، فى الجانب الصوتى ، من الجدول التالى الذى أحصينا فيه حالات الإبدال فى الأصوات المتقاربة ، طبقا للمقياس السابق : —

٢ - جدول مقارنة أصوات الإبدال  
بأصوات الإدغام في حالة التقارب

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(١) الهمزة	العين — الغين — الهاء	
(٢) الهاء	الهمزة — الحاء — الخاء	الحاء
(٣) العين	الهمزة — الحاء — الغين	الحاء
(٤) الخاء	إلخاء — العين — الغين — الهاء	العين
(٥) الغين	الهمزة — العين — الحاء — الحاء	الحاء
(٦) الحاء	الحاء — العين — الغين — القاف — الهاء — الكاف	الغين
(٧) القاف	إلحاء — الكاف	الكاف
(٨) الكاف	الشين — القاف	القاف
(٩) الجيم	السين — الدال — الذال — الزاي — الطاء — الظاء — الصاد	
(١٠) الشين	— الشين — النون — الياء — الجيم — السين — الصاد — الكاف	الشين — التاء
(١١) الياء	الجيم — النون — الواو	السين
(١٢) الواو	الياء	—
(١٣) الضاد	الذال — الطاء — الزاي — الصاد	الشين

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(١٤) اللام	الراء — التون	الصاد — الزاي — السين — الطاء — الدال — الفاء — الظاء — الذال — الثاء — الشين — الراء — النون
(١٥) الراء	اللام	اللام
(١٦) النون	الجيم — الياء — اللام — الميم	الراء — اللام — الميم — الياء — الواو
(١٧) الطاء	الثاء — الدال — الصاد — الظاء	الدال — الثاء — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(١٨) الدال	الثاء — الجيم — الذال — الزاي — السين — الضاد — الطاء	الطاء — الثاء — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(١٩) الثاء	الثاء — الدال — الذال — الزاي — السين — الصاد — الزاي — الطاء	الطاء — الدال — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — السين — الشين — الجيم — الضاد

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(٢٠) الظاء	الذال — الطاء — الصاد — الضاد	الطاء — الدال — التاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الشين — الضاد — الجيم .
(٢١) الدال	الطاء — الجيم — الدال — الظاء — الضاد .	الطاء — الدال — التاء — الظاء — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(٢٢) التاء	الجيم — الدال — الذال — السين — الشين — الصاد — الضاد — الفاء	الطاء — الدال — التاء — الذال — الظاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم
(٢٣) الصاد	التاء — الثاء — الزاي — السين — الشين — الطاء — الظاء — الضاد	الزاي — السين
(٢٤) السين	التاء — الثاء — الزاي — الشين — الصاد — الجيم	الشين — الزاي — الصاد
(٢٥) الزاي	الجيم — السين — الصاد — الضاد —	السين — الصاد
(٢٦) الفاء	الباء — التاء — الميم	—
(٢٧) الباء	الفاء — الميم	الفاء — الميم
(٢٨) الميم	الباء — الفاء — النون	الباء

ومن الواضح أن فكرة تقسيم الفم إلى المناطق الأربع تبدو هنا ذات علاقة بأصوات الإبدال في حالة التقارب ، ذلك أن أصوات كل منطقة تكاد تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر ، مستقلة عن أصوات المناطق الأخرى ، أو — هذا هو التقسيم الذى يجمع في مجموعه بين الإدغام والإبدال من الناحية الصوتية ، بحيث نعد مايجيء من صور الإبدال على غير قاعدته خارجا عن الإبدال ، فيكون حينئذ من باب الترادف أو غيره من الأبواب على ماسيجيء ، أو من باب الإبدال في حالات خاصة ومعدودة .

فأصوات الحنجرة والحلق تتبادل فيما بينها ، ومن الممكن التماس مسوغ لهذا التبادل إذا ماأريد التعليل له ، دون أن يكون في ذلك خروج على القوانين الصوتية ، فالصوت في هذه المنطقة المحسودة الحركة يتقدم بمخرجه قليلا إلى أمام ، أو يتأخر به إلى خلف ، وهو يتنازل تارة عن همسه ، وتارة عن جهره ، وهذا متفق مع القوانين الصوتية ، ومثل هذا يحدث في منطقة وسط الفم ، التى تبدأ بمجموعة الجيم والشين والياء ، وتنتهى بمجموعة الثاء والذال والظاء ، فهى كما هو ظاهر مجموعة مستقلة تتبادل فيما بينها ، دون اتصال بالمجموعات الأخرى خارج المنطقة ، وليس من المهم أن ننبه إلى ملاحظة كثرة أصوات هذه المنطقة الناتجة عن مرونة اللسان ، وأهمية دوره في أدائها .

وتكاد أصوات المنطقتين : منطقة أول الفم ، ومنطقة ما بعد الوسط تسيران على القاعدة ذاتها ، باستثناء حالة تبادل الفاء مع الثاء وتبادل صوت الخاء مع أصوات الحلق ، وأصوات الطبق واللهاة ( القاف والكاف والغين ) وهو تبادل منطقتى لوحدة المخرج أو تقاربه ، وإن حالت بين ظهور هذا التأثير في الإدغام اعتبارات صوتية سبقت الإشارة إليها .

ويدلنا على شدة تقارب أصوات هذه المنطقة ماورد من تناظر العين والغين في قافية الشعر قال في اللسان : « وقوله :

فَبَحَّتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ .. كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُقْعٍ  
إنما معناه ، في ناحية ، وجمع بين العين والغين لتقارب مخرجيهما ، وبعضهم يرويه : وفي



صمغ ، بالغين ، قال ابن سيده : إن أبا عمرو بن العلاء رواه كذلك ، وقال ( أعنى أبا عمرو ) لولا ذلك لم أروها <sup>(١)</sup> .

ونعيد هنا ماقلناه من قبل : إن انحصار الإبدال عند تقارب الأصوات في هذه الحالات ناتج عن تطبيقنا لقاعدة التقارب التي بحثناها في الإدغام ، وإننا خضوعا لهذا الاعتبار نرى أن ماجاء من الإبدال على غير هذه الصور لا يعد إبدالا في رأينا ، لعدم تحقق الشرط الأساسي فيه ، وهو التقارب بين الصوتين المتبادلين .

ولقد سبق أن أحصينا الحالات الإدغامية التي وقعت في اللسان العربي بين الأصوات المتجانسة والمتقاربة فكانت ست حالات ومائة حالة ، فإذا أحصينا حالات الإبدال في الأصوات المتقاربة وجدناها عند عدم التكرار تسعا وستين حالة ( على ماسيجيء في جداول الأمثلة ) فهل معنى ذلك أن حالات الإبدال أقل من حالات الإدغام ؟ .. الواقع لا ، لأن إحصاءنا هذا قائم على أساس ثبات موقع الصوت كمستبدل أو مستبدل به ، ولاشك أنه لا يمكن في الغالب القطع بما إذا كان الصوت مستبدلا أو مستبدلا به ، وإنما يجوز أن نعتبر كليهما في مقام الآخر ، لأن كل مثالين يفرق بينهما اختلاف البيئة يمكن تصور أحدهما صورة متطورة للآخر ، وبذلك يكون عدد حالات التبادل ضعيف ماذكر ، أي : ثمانيا وثلاثين ومائة حالة .

وهكذا يكشف لنا الجدول عن أن مجال الإبدال بين الأصوات المتقاربة في المخرج والصفة أوسع من مجال الإدغام بصفة عامة ، وإن كانت التفاصيل تلقى مزيدا من الضوء على هذا التعميم ، فالأصوات من ( ١ - ٧ ) ، ومن ( ٩ - ١١ ، ١٤ ) يشمل الإبدال فيها أصوات الإدغام مضافا إليها بقية الأصوات المتقاربة التي لم تدغم ، وعلى قياس ذلك الصوت ( ٨ ) ، إلا أنه امتاز بإدغامه في صوت التاء الذي لم يحدث معه إبدال . أما الصوت ( ١٢ ) فقد اختلفت بصددته الظاهرتان اختلافا تاما .

يأتى بعد ذلك دور الأصوات (١٣) ومن (١٥ — ٢١) ، وهى المجموعة التى كان الإدغام فيها قياسا مطردا على ماتقدم ، وفيها نجد أن الإبدال لم يشمل كل الأصوات المقاربة لها ، على حين قد زادت الأصوات المتبادلة فى مجموع الأصوات من (٢٢ — ٢٤) فشملت الأصوات المدغمة وغيرها من المقاربة . وتبادلت المجموعة من (٢٥ — ٢٧) وهى مجموعة أصوات خارج الفم التأثير فيما بينها ، فالفاء تتبادل مع الباء والميم ، بالإضافة إلى الثاء ، وحال الباء فى الإبدال كحالها فى الإدغام ، والميم تتبادل مع الباء والفاء والنون ، وتدغم فى الباء وحدها ، فهذه خلاصة العلاقة الصوتية بين الإبدال والإدغام ، أو بعبارة أصح ، بين مانعده من باب الإبدال ، وماهو من الإدغام . وليس يوسعنا أن ندعى أن هذا الإحصاء نهائى ، وإنما هو تقرىبى ، مرجعنا فيه ما أمكننا جمعه من روايات اللسان ، ومانقلناه عن « كتاب الإبدال » الجزء الأول المطبوع ، وما جاء فى كتاب « الاشتقاق » من أمثلة إبدال ابن السكيت ، وقد تكشف البحوث المستقبلية عن تعديل هذا الإحصاء .

على أننا نرى أن هذا الإحصاء ، قد استنفد أكثر صور التقارب بين الأصوات ، فإذا جاز أن يزداد عليها فسيكون ذلك فى عدد قليل من الأصوات المتقاربة ، وفى عدد من الأصوات المتباعدة التى عدها صاحب الإبدال ذات صلة بالباب ، ونعدها نحن غريبة عنه ، لأنها غالبا من باب آخر هو « باب الترادف » فى حالة اتفاقها فى المعنى ، أو هى أصول مستقلة على ماسبق . ولأشك أن هذا الجداول يقفنا على أن هناك علاقة صوتية قوية بين ظاهرى الإبدال والإدغام ، على الوجه الذى بيناه ، وهى علاقة لا يفيض من شأنها ملمسناه من فروق بينهما ، كما لا يفيض من قيمتها أيضا اختلاف العوامل التى ينتج عنها كلاهما .

ومن الضرورى أن نشير إلى أن القول بإبدال صوت مع مجموعة من الأصوات لا يعنى أن للكلمة الواحدة صورا كثيرة بعدد هذه الأصوات ، وإنما يمكن أن يكون للكلمة صورتان اثنتان كما فى (المسخ والمصخ)<sup>(١)</sup> ، وأن تكون لها ثلاث صور كما فى :

(مرث فلان الحيز في الماء ومرذه ( أنقعه)، ومرثه بيده ، يمرثه مرثا لغة في مرسه )<sup>(١)</sup> ، وكما في ( سقر وصقر وزقر ) . هذا في المتقارب . ولم نعر على كلمة لها أربع صور من المتقارب على هذا القياس ، اللهم إلا في السلالات اللغوية التي مثلنا لها من قبل .

وأما فيما يتعلق بمنشأ الخلاف بين الظاهرتين فهو راجع إلى ماسبق أن قررنا من أن الإدغام يعتبر أتم أشكال المماثلة ، لأنه ناشئ عن تأثير الأصوات الصامتة بعضها في بعض تأثيرا مباشرا ، دون تدخل عامل آخر ، أما الإبدال فانه ينشأ غالبا عن أسباب لا علاقة لها بالمماثلة بين الأصوات ، أسباب تتصل بالبيئات أو الأفراد ، ومن العسير حصرها ، كما أن من الصعب غالبا أن نقول بأن صيغة معينة مبدلة من أخرى أو أحدث منها، اللهم إلا ظنا لا يرقى إلى درجة اليقين ، لأن اليقين يقتضى من الباحث أن يفتش في المراجع والنصوص القديمة تفتيشا تاريخيا وفنيا يسمح بالحكم على صيغة بأنها أقدم أو أحدث من أخرى ، ودون ذلك فيما نرى مصاعب لا حصر لها .

ولكننا قد نجد من بين القواعد الصوتية ما يعين على تفسير بعض حالات الإبدال ، حين يتنازل الصوت عن همسه إلى الجهر في مثل : « مِسْتَع ومِسْدَع (وهو المنكمش الماضي في أمره )<sup>(٢)</sup> ، وفي مثل « السبندى والسبتى » ، فيقال : إن المهموس قد جاور حركة مجهورة أو صوتا مجهورا فاستفاد من جهره ، وفكرة تأثير الحركة السابقة ، واللاحقة على المهموس فكرة صحيحة من الناحية الصوتية ، فقد اكتشف العالم الدنمركى فرنر (Vetner) أن بعض المهموس قد يصبح مجهورا إذا وقع بين حركتين<sup>(٣)</sup> . لكن يحول دون تعميم هذا التفسير أننا لا نستطيع أن نجزم بأن أحد الصوتين مبدل من الآخر إلا إذا عرفنا تاريخ المفردة ، وإن كنا نستطيع القول بذلك تخمينيا ، في ضوء ما كشفناه من قبل ، من أن الأصوات العربية تتجه في تطورها غالبا من الجهر إلى الهمس ، وإن كان العكس يحدث أحيانا على ما سبق .

(١) اللسان ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ج ٨ ص ٣٥ .

(٣) اللغة — ج — خلدس ص ٦٧ .

وكذلك الحال حين يتنازل الصوت عن رخاوته أو شدته ، فقد أثبت الإدغام اتجاه اللغة إلى التخلص غالبا من شدة أصواتها ، وإن حدث العكس أيضا بتأثير المماثلة ، أما في حالات الإبدال ، فيمكن تفسير بعضها على أساس المماثلة في مثل : ( افتحنت ماعند فلان . وابتحنت بمعنى <sup>(١)</sup> ) ، فيقال : إن مجاورة الباء ، وهي شديدة ، للتاء وهي مثلها في الشدة قد حملت اللسان على أن يتخلص من نطق شديدين بإرخاء أحدهما وهو الباء إلى مقارب له رخو هو الفاء ، وذلك بعد أن همست الباء لمجاورة التاء . ولكن في مثل : « استذف أمرهم واستذف » <sup>(٢)</sup> لا يمكن تفسير الانتقال من شدة الدال إلى رخاوة الذال أو العكس بناء على قانون المماثلة ، لوجود الحركة الفاصلة المانعة من التأثير ، ومعلوم أن تأثير الحركة لا يكون إلا في الجهر والهمس فقط ، دون غيرهما من الصفات .

ومن أجل هذا نرى أن تطبيق ماسبق أن استنبطناه في دراسة تقارب الأصوات في الإدغام لا ينطبق بمخالفه في حالات الإبدال ، لأنها جميعا لا تأتي على صورة المماثلة ، وإنما يحدث تغيير أساسي في الصوت بناء على عوامل كثيرة ، قد نصل إلى تقرير بعضها في هذا البحث .

ونشرع الآن في عرض نتيجة تتبعنا لما ورد في مراجعنا من حالات الإبدال مع التزامنا بعرض كل من المتجانس والمتقارب على حدة : —

(١) اللسان ج ٣ ص ١٢٨ .

## ٣ — جدول إبدال الأصوات المتجانسة

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الهمزة	الماء	أراح الغنم يريحها وهراحها يهريحها (اللسان ج ٢ ص ٤٦٤)
الباء	الميم	أغمطت عليه الحمى وأغبطت عليه . (اللسان ج ٣ ص ٩٩ ، ٤١٣)
التاء	الدال	الجلبيت لغة في الجليلد . (اللسان ج ٢ ص ٢١)
	الطاء	غتة في الماء يغتة وغطه يغطه . (الإبدال ص ١٣٦)
الدال	الطاء	والوخط لغة في الوحد ، وهو سرعة المشي . (اللسان ج ٧ ص ٤٢٥)
الثاء	الذال	امرأة ثرثع وقرذع (البلهاء) ، وفي اللسان قرذع بالذال المهملة ( ج ٢ ص ٢٧٠ ) (الإبدال ص ١٦٠ ) .
الذال	الظاء	خظرف البعير في مشبه : أسرع ووسع الخطو لغة في خذرف (اللسان ج ٩ ص ٧٩) .
الجيم	الثنين	جمع بأنفه وشمخ ( إذا تاه وتكبر ) (الإبدال ص ٢٢٦ ) .
	الياء	شجرة وشيرة (الإبدال ص ٢٦١) .
الحاء	العين	متح النهار لغة في متع : إذا ارتفع (اللسان ج ٢ ص ٥٨٨)
الخاء	الغين	الردخ مثل الردغ — عمانية (اللسان ج ٣ ص ١٨)

الصوت	الأصوات المبادلة معه	الأمثلة
الزاي	السين	مَرَّ يَظْطَرُّ بذيْبه لُغة في يَحْطِر (اللسان ج ٥ ص ٢٥)
	الصاد	المعْجَر لُغة في المَعْجَس، وهي النَبْأَةُ الخَفِيَّة (اللسان ج ٥ ص ٤٢٣)
		الحَزْد لُغة في الحَصْد (اللسان ج ٣ ص ١٤٨)
		القَنْز لُغة في القَنْص (اللسان ج ٥ ص ٣٩٧)
السين	الصاد	ومَصْبَح في الأَرْض مَصْبَحًا : ذَهَب ، قال ابن سيده والسين لُغة . (اللسان ج ٢ ص ٥٩٨)

ويلاحظ فيما جاء بهذا الجدول من أمثلة أن بعض الأصوات التي كان لها في باب الإدغام امتياز على مجانسها من الأصوات فلم تدغم فيه - فقد هذه الميزة فأبدل منه ، ومن ذلك أن الشين تبادلت مع الجيم ، وليس بوسعنا أن نقول أي الكلمتين أصل وأيهما فرع عنها ، حتى نقول بما قال به البطلانيوسى : إن الأضعف يقبل إلى الأقوى ، ولا يقبل الأقوى الأضعف ، وإنما ظاهر الرواية يدل على أن بين الجيم والشين تبادلا في بعض ألفاظ اللغة ، فالشين تقبل جيمًا ، والعكس ، دون اعتبار لامتياز الشين بالتفشي ، واخلو الجيم منه . وكذلك الطاء مع كل من التاء والدال ، والصاد مع كل من السين والزاي .

كما يلاحظ أن الظاء لم تتبادل مع التاء في كلمة مما عجزنا عليه من الروايات ، وربما كان ذلك لنقص وسيلتنا لاستقصاء ما روى في معاجم اللغة من صور الإبدال ، وربما كان لنقص هذه الروايات ذاتها ، وربما كان أيضا لعدم حدوث تبادل بين هذين الصوتين في اللسان العربي .

ونرجى بقية ملاحظتنا عن الموضوع إلى ما بعد عرض أمثلة الإبدال في الأصوات المتقاربة .

## ٤ - جدول إبدال الأصوات المتقاربة

الصوت	الأصوات المتبادلة معها	الأمثلة
الهمزة	العين	المعص والمأص بيض الإبل وكرامها
	الغين	ويقال : هي المخص بالغين للبيض من الإبل - وهما لغتان (اللسان جـ ٧ ص ٩٣)
الباء	الفاء	الأزهرى : سمعت أعرايبا من بني حنظلة يسمى المصطبة : المصطفة بالفاء (اللسان جـ ٩ ص ١٩٣)
الثاء	التاء	الحبيبت لغة خير في الحبيث (اللسان جـ ٢ ص ٢٨)
	الذال	لثب بالمكان يلقب لتوبا ولذب ، يلذب للتوبا - إذا أقام به (الإبدال ص ١١٢)
	الزاي	إنه لحلوا النحائت والنحائر ، أى الأخلاق والواحدة نحيتة ونحيزة .
	السين	( الإبدال ص ١١٣ ) الأكيات لغة في الأكياس لبعض العرب . ( اللسان جـ ٢ ص ١٠١ )

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الثاء	الصاد	رجل لص وقوم لصوص ، ورجل لصت وقوم لصوت ( الإبدال ص ١٢٣ ) .
	الفاء	ثلغ رأسه يثلغه ثلغا ، وفلغه يفلغه فلغا : إذا شدخه (الإبدال ص ١٨٢)
الذاء	الجيم	آرث على القوم تأريحا ، وآرج عليهم تأريجا إذا وشى بهم ( الإبدال ص ١٥٤ )
	الذال	مرث الحيز ومرده إذا لينه بالماء ( الإبدال ص ١٥٩ )
	السين	يقال : ثاخذت رجله في الأرض تثوخ ثوخا ، وساخذت تسوخ سوخا : إذا دخلت (الإبدال ص ١٧٠)
الشين	الصاد	الفحث عن الحيز: الفحص في بعض اللغات
		( اللسان ج ٢ ص ١٧٦ ) نحجت التراب عن الشيء ونجشته إذا نبشته وكشفته . (الإبدال ص ١٧٥)



الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الجيم	الضاد	تغثغ كلامه وضمغضغه : إذا خلط فيه .
	الذال	( الإبدال ص ١٧٨ ) الدش : اتخاذ الدشيشة ، وهي لغة في الجشيشة ، قال الأزهري : ليست بلغة ولكنها لكنة . (اللسان جـ ٦ ص ٣٢ ) . بَجَّ الجرح يَجُّه ، وبَطَّه يَطُّه إذا شقه ( الإبدال ص ٢٣٣ ) . لمذ لغة في لمج .
	الطاء	
	الذال	
	الزاي	( اللسان جـ ٣ ص ٥٠٧ ) هجميع من الليل وهزيع منه : قطعة منه (الإبدال ص ٢٢٣) . التلمُّج والتلمظ واحد .
	الظاء	
	السين	( الإبدال ص ٢٣٥ ) . ماء آجن وماء آسن ، أى متغير
	الصاد	(هامش الإبدال ص ٢٥٥) رجل مجلجل ومصلصل — إذا كان خالص النسب . (الإبدال ص ٣٢٠) .

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	النون	الآحار: السطح بلغة الشام والحجاز ، وجمعه الأجاجير ، والإنجار بالنون لغة فيه ، والجمع الأناجير.
الحاء	الحاء	( اللسان جـ ٤ ص ١١ ) اللهس لغة في اللبس أو مهة . ( اللسان جـ ٦ ص ٢١٠ ) انمحص الجرح انمصاصا ، وانغمص انغمصاصا : إذا ذهب ورمه : (الإبدال ص ٢٦٥). واين جنى لايعده إبدالا للتصرف الوَحَر والوغر الحقد في القلب . ( الإبدال ص ٢١٢ ) رجل أصليخ وأصلح ، وهما واحد.
الحاء	العين	( الإبدال ص ٢٣٤ ) صهفته الشمس لغة في صخذته. (اللسان جـ ٣ ص ٢٦٠)
	الحاء	الحرش والقرش . طلب الرزق والكسب . ( الإبدال ص ٣٤١ )

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	الكاف	تخوفت الشيء وتكوفته ، أى تنقصته . ( الإبدال ص ٣٤٦ )
الحاء	الهاء	المُطَرِّحَم والمُطَرِّهَم ، المشرف الطويل
	الحاء	(الإبدال ص ٣٤٨) الألفى له فخيخ .. وقد يقال بالحاء غير معجمة وهى أعلى
الذال	الذال	( اللسان ج ٣ ص ٤٢ ) دحجه يدحجه دحجا : عركه عركا كعرك الاديم ، يمانية ، والذال المعجمة لغة ، وهى أعلى (اللسان ج ٢ ص ٢٦٥ )
الزاي	الزاي	لكده بيده يلكده ، لكدا ، ولكزه يلكزه لكزا ( الإبدال ص ٢٦٨ )
السين	السين	جمد الماء يجمد جمودا ، وجمس الماء يجمس جموسا . (الإبدال ص ٣٧٠)
الضاد	الضاد	تناهد القوم فى القتال، وتناهضوا ، وكل ناهض وناهد ( الإبدال ص ٣٧٢ )

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	الجيم	رجل أبلج وأبلد : إذا لم يكن مقرون الحاجيين . (الإبدال ص ٢١٧)
الذال	الضاد	نبذ العرق ينبد نبذا : ضرب ، لغة في نبض ( اللسان جـ ٣ ص ٥١٣)
الراء	اللام	سدلت المرأة شعرها فانسلت ، لغة في سدلتها فانسدل .
الزاي	الضاد	( اللسان جـ ٤ ص ٣٥٥ ) تقوض البيت وتقوز : إذا تهدم
السين	الشين	( اللسان جـ ٧ ص ٢٢٤ ) فتمت العاطس وممت عليه : دعاله والسين لغة عن يعقوب ، والشين أعلى وأفشى في كلامهم .
الشين	الضاد	( اللسان جـ ٢ ص ٥٢ ) الشييش والشيشاء لغة في الشييص والشييصاء
	الكاف	( اللسان جـ ٦ ص ٣١١ ) « لش » لغة لبعض العرب في « لك »
		(اللسان جـ ٣ ص ٣٠٠)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الصاد	الضاد	حفص الشيء : ألقاه ، قال ابن سيده : والضاد أعلى ( اللسان جـ ٧ ص ١٦ )
	الطاء	أوطد الغار وأوصده : سده بالهضم.
	الظاء	( اللسان جـ ٣ ص ٤٦١ ) أخذ بطوف رقبته : لغة في صوف رقبته .
الضاد	الظاء	( اللسان جـ ٩ ص ٢٣٢ ) قال أبو تراب : سمعت أعرابيا من أشجع يقول : بهضنى الأمر وبهظنى ، قال ولم يتابعه أحد على ذلك .
		( اللسان جـ ٧ ص ٤٣٦ ) والبضر بالضاد نوف الجارية قبل أن تخفض ، ومن العرب من يدل الظاء ضادا فيقول : البضر ، وقد اشتكى ضهرى ، ومنهم من يدل الضاد ظاء فيقول : قد عظت الحرب بنى تميم .
الطاء	الظاء	( اللسان جـ ٤ ص ٧١ ) مَشَطَ يده مَشَطًا مشطًا : خشنت من عمل .. وفى بعض نسخ المصنف : مَشَطَ يده

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
المين	الغين	بالظاء المعجمة لغة أيضا ( اللسان ج ٧ ص ٤٠٣ ) الْعَمَشُ : إظلام البصر من جوع أو عطش والمين لغة ، وزعم يعقوب أنها بدل .
الفاء	الميم	( اللسان ج ٦ ص ٣٢٥ ) الأقصف لغة في الأقصم ، وهو الذى انكسرت ثنيته من النصف .
القاف	الكاف	( اللسان ج ٩ ص ٢٨٣ ) تميم وأسد يقولون : كشتبت بالقاف ، وقيس تقول : كشتبت ، وليست القاف في هذا بدلا من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين . ( اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ )
اللام	النون	والْقِلْفُ لغة في القنف ، وهو الغرين إذا يس . ( اللسان ج ٩ ص ٢٩١ )
الميم	النون	النسط : لغة في المسط : وهو إدخال اليدين في الرحم لاستخراج الولد .
النون	الياء	( اللسان ج ٧ ص ٤١٣ ) وقد حكى أن الإنسان لغة في الإنسان طائية . ( اللسان ج ٦ ص ١٣ )
الواو	الياء	إِثْو من الليل لغة في إئى . ( اللسان ج ١٤ ص ٥٠ )

### ملاحظات وتفسير

هذه الحالات التي عرضناها هي أكثر صور الإبدال ورودا في اللغة ، أما سواها مما ليس بين صوتي الإبدال فيه علاقة مخرجية أو وصفية فهو قليل الأمثلة ، كما أنه ليس من باب الإبدال . وهذه الحالات المتقاربة تختلف أيضا في نسبة ورودها في اللغة ، وإذا أخذنا معجم « لسان العرب » مقياسا فإن ماورد به من روايات الإبدال بين الأصوات المتقاربة التي جعلها لغات مستقلة يعطينا عند الاستقراء نتائج مهمة في هذا الباب .

فالتبادل يكون أكثر ما يكون حين يشتد التقارب بين الصوتين ، وقد وجدنا أن أكبر نسبة بلغت أمثلة الإبدال في « اللسان » كانت بين السين والصاد ، إذ بلغت (٤٨) رواية ، يليها مباشرة روايات تبادل السين مع الشين (٢٥) ، والكاف والقاف (٢٣) ، ولعل كثرة أمثلة هذه الأزواج الثلاثة هي التي دعت بعض القدماء من علماء اللغة إلى أن يعتبروا الإبدال بين كل زوجين منها قياسا ، وأن يفسروا ماورد فيها من الروايات على أنه من الإبدال الجائز قياسا ، لا من اللغات المنتسبة إلى بيئات مختلفة ، فابن جنى يفسر ( الجعشوش — وهو الطويل الدقيق — بأن الشين فيه بدل السين ، لأن السين أعم تصرفا ، وذلك لدخولها في الواحد والجمع ، فضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين <sup>(١)</sup> ويعقوب يقول بأن القاف في ( القسطن بدل من الكاف في الكسطن ، وهو عود يتبخر به <sup>(٢)</sup> ) وكذلك زعم أن الكاف في ( كحط المطر بدل من القاف في قحط ) <sup>(٣)</sup> ، وقد تقدم ذكر قاعدة إبدال السين صادًا فيما روى عن الفراء .

والميم والباء (١٨) والحاء والحاء (١٧) ، والعين والغين ، والراء واللام (١٦) لكل منهما ، ويقل عدد الروايات كلما مضينا في تتبع حالات التقارب . فالصاد والضاد ،

١) اللسان ج ٦ ص ٢٧٥ . ويرجع إليه ج ٦ ص ٢٨٥ أيضا .

٢) اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ .

٣) اللسان ج ٧ ص ٣٧٦ .

والثاء والسين (٩) لكل منهما ، والطاء والظاء ، والذال والظاء (٨) ، وكذلك الزاي والسين ، والهمزة والواو ، وهكذا ... إلى أن تبلغ حالات التبادل رواية واحدة في قليل من المتقارب كاليم مع الفاء ، والحاء مع الهاء ، وكثير من المتباعد كالباء مع الدال ، والقاف مع الفاء (١).

وليس معنى هذا أننا استقصينا كل روايات اللغة ، وإنما هي نماذج من الروايات التي عرّضنا عليها أثناء استقراءنا للأمثلة في معجم اللسان ، وربما لا يكون من اليسير أن تغطي الدلالة النسبية لهذه الروايات ، متى استطعنا استقراء أمثلة الإبدال في بقية معاجم اللغة ومطابقتها استقراء كاملاً .

ويلاحظ أن روايات اللسان التي عرّضنا عليها تكاد تجمع على أن إحدى الصورتين لغة في الأخرى ، ولم يختلف ذلك إلا في روايات التبادل بين ( الزاي والسين والصاد ) ، على حين جاءت روايات أئى الطيب اللغوى مجرد سرد للصور دون نسبة أو تعليق .

ويعتبر موقف اللسان من روايات ( الزاي والسين والصاد ) مثلاً لما فسرت به صور الإبدال عند القدماء ، فقد وجدناه حين يروى إبدالاً بين السين والصاد ينسب أحيانا الظاهرة إلى مصدرها اللهجى فيقول : « قال محمد بن المستنير قطرب (٢) : إن قوماً من بني تميم يقال لهم بلعبر يقلبون السين صاداً عند أربعة أحرف ، عند الطاء والقاف والغين والحاء إذا كن بعد السين ، ولا يبالون أثنائية كن أم ثالثة أم رابعة بعد أن يكن بعدها ، يقولون : سراط وصراط وبسطة وبصطة ، وسيقل وصيقل ، وسرقت وصرقت ، ومصبغة ومصبغة ، ومسدغة ومسدغة ، وسخر لكم وصخر لكم ، والسخب والصخب (٣) ، وقد أطلق على هذا التبادل بين السين والصاد أيضاً

(١) ذهب الأستاذ التوحي إلى ترتيب النظائر المتماثلة كقوة وقلة على صورة أخرى ، ولا أدري على أى أساس اعتمد ، وربما كان محتملاً على ( كتاب الإبدال انظر ص ٣٨ — المقدمة )

(٢) توفى سنة ٢٩ هـ فهر من معاصري الفراء ( الإبدال — المقدمة ص ٦ ) .

(٣) اللسان جـ ٨ ص ٤٤٠ .



مصطلح «مضاربة» ، كما أطلقت هذه المضاربة على التبادل بين الصاد والزاي<sup>(١)</sup> ،  
وسمى ذلك أيضا بالتعاقب<sup>(٢)</sup> ، ولا فرق في الواقع بين المراد من هذه الألفاظ الثلاثة  
( الإبدال والمضاربة والتعاقب ) ، فهي بمعنى<sup>(٣)</sup> . ولكن الذى نفيده من هذا النص  
المروى عن قطرب هو أن الإبدال بصورته هذه بين ( السين والصاد ) ، قد وقع في  
حدود القبيلة الواحدة ، فالذين وقعت بينهم هذه الظاهرة اللغوية هم قوم من تميم يقال  
لهم بلعبر ، أى : إن تيمما من دون هؤلاء القوم كانت تنطق السين سينا ، فهذا انقسام  
إبدالى في داخل قبيلة واحدة متعددة البطون ، تغير فيها الصوت من بطن إلى أخرى .

ولكن جاءت رواية أخرى في اللسان مناقضة في ظاهرها لهذه الرواية ، وهى :  
( والسماخ : لغة في الصماخ ، وهو والج الأذن عند الدماغ .. ويقال : سمخنى بحدة  
صوته وكثرة كلامه ، ولغة تميم : الصمخ<sup>(٤)</sup> ) ، فقد نسبت الصاد هنا تميم بعامة ،  
رغم أنها تدخل في حدود القاعدة السابقة ، إذ قد جاء بعد السين خاء ، ولعل ذلك  
من توسع المعاجم في التعبير اكتفاء بتخصيص النسبة في مواضع أخرى .

وتأتى رواية ثالثة تخالف مضمون هاتين الروایتين ، فتقول : ( الرصغ : لغة في  
الرسم معروفة ، قال ابن السكيت : هو الرسم بالسين . والرماغ والرصاص جبل يشد  
في رسم الدابة شديدا إلى وتد أو غيره . ويمنع البعير من الانبعاث في المشى ، وهو  
بالصاد لغة العامة ) والمراد « بالعامة » في رأينا وطبقا لمضمون النص : عامة العرب ،  
غير المدققين في نطق الأصوات ، وهم سكان البادية ، وقد ذكر اللسان هذه النسبة  
رغم أن ( الرماغ والرصاص ) ينضويان تحت القاعدة السابقة التى اختص بها بطن  
بلعبر ، فلعل هذا الشيوع في عامة العرب كان مقتصرًا على هذين اللفظين دون  
غيرهما من كلمات القاعدة .

(١) اللسان جـ ٣ ص ٥٩ ، ٦٦ ، ١٤٨ ، جـ ٤ ص ٣٧٢ ، جـ ٧ ص ٣١٣ .

(٢) اللسان جـ ٧ ص ٨٤ .

(٣) اللسان جـ ٣ ص ٦٦ ، ٣٤ .

(٤) اللسان جـ ٣ ص ٣٣ ، جـ ٧ ص ٣١٣ .

ومقتضى قاعدة المعاقبة بين السين والصاد على هذه الصورة أن تكون السين هي الأفصح ، أى : لغة قرهش على الأقل ، وأن تكون الصاد أقل فصاحة ، إذ هي على أكثر الاحتمالات لغة بطن أو عدة بطون قليلة من نعيم ، ولكن روايات اللسان تعود لتلقى ظلالا من الشك حول هذه النتيجة ، إذ تقرر في مواضع كثيرة « أن السين أعلى » <sup>(١)</sup> ، وفي مواضع أخرى « أن الصاد أعلى » <sup>(٢)</sup> ، وربما كان التفسير الصحيح لهذا الاختلاف في الأحكام ماسبق أن قرناه من أن « الفصحى » لا يقصد به ما كان من لسان قرهش ، وإنما يقصد به ما كان اختيارا من لسان القبائل على اختلافها وشاع في اللغة الفصحى ليصبح قدرا مشتركا بين لهجات العرب جميعا ، فهو أحيانا يكون على سنن قرهش في نطقها ، كروايات السين ، وأخرى يكون على سنن غيرها كروايات الصاد ، هذا إلى أنه ليس معنى أن قوما من نعيم يملكون السين صادا في بعض الكلمات أن غيرهم من العرب بما في ذلك قرهش تجنب النطق بالصاد دائما في هذه الكلمات ، وهذا هو السر في اختلاف اللسان في مثل هذه المواضع .

أما عن الإبدال بين الصاد والزاي فقد جاء تفسيره في اللسان بوجهين ، أحدهما : أنه لغة ، وقال : « قال الجوهري : العلوز لغة في العلوص ، وهو التوجع الذي يقال له اللوى من أوجاع البطن » <sup>(٣)</sup> ومعنى ذلك أن كلا من اللفظتين شائع في بيئة معينة ، ولكن رواية أخرى تعد مثل هذا الانقلاب من قبيل الإبدال ، قال : « القنز : لغة في القنص ، وحكى يعقوب أنه بدل » <sup>(٤)</sup> ، فكأن البدل في هذه الرواية غير « اللغة » ، فإذا ذكرنا رواية أخرى هي : « ابن سيده : الحزد : لغة في الحصد مضاربة » <sup>(٥)</sup> ومثلها : « الزرقر : الصقر ، مضاربة » <sup>(٦)</sup> ، زاد الموقف غموضا ، وليس

(١) اللسان ج ٣ ص ٣٣ ، ج ٧ ص ٣١٣ .

(٢) اللسان ج ٣ ص ٢٤ ، ص ١٦٤ .

(٣) اللسان ج ٥ ص ٣٨١ .

(٤) اللسان ج ٥ ص ٣٩٧ .

(٥) اللسان ج ٣ ص ١٤٨ .

(٦) اللسان ج ٤ ص ٣٧٢ .

يخرجنا من هذا الغموض إلا القول بأن صاحب اللسان لا يقصد هنا بكلمة « لغة » اختلاف القبيلتين ، لما أنه أضاف في بقية الروايات تحفظات أخرى مثل « البذل » ، و « المضاربة » ، والتأمل في هذه الأمثلة التي قلبت فيها الصاد زايًا يجد أنها جميعًا تخضع لقانون المماثلة ، الأمر الذي يجوز أن يجري مثله على لسان فرد واحد ، كما يمكن أن يجري على لسان أفراد ينتمون إلى بطون مختلفة في قبيلة واحدة ، أو في قبائل مختلفة أيضًا .

وما يدل على اضطراب تفسير القدماء لظاهرة « الإبدال » تلك الرواية التي جاءت بصدد الاستشهاد على قوله تعالى : « وإذا القبور بعثت » قال : « وبعثت وبعثت لغتان .. قال ابن سيده : وزعم يعقوب أن عينها بدل من غين بغير ، أو غين بغير بدل منها <sup>(١)</sup> » فالإبدال بين العين والحاء مع اتحاد المخرج لغتان ، في حين أن المماثلة تميز انقلاب أحدهما إلى الآخر على السنة أفراد القبيلة الواحدة ، واختلاف الروايتين بالعين والغين مع اختلاف المخرج بدل ، ويتحير يعقوب في الحكم بأيهما كان الأصل .

وقد شملت هذه الحيرة القدماء جميعًا نتيجة النقص في التأريخ اللغوي ، واضطراب روايات الرواة ، الأمر الذي يدعونا إلى التماس تفسير شامل منظم لحل هذه المشكلة ، وقد أدانا ما أحصيناه من روايات اللسان إلى تقسيم الصور المبذلة على الوجه التالي : —

أولاً : روايات منسوبة إلى بيتائها نسبة صريحة . وهذه طائفتان :

(١) طائفة تنضوى تحت ظواهر لهجية عامة .

(٢) طائفة من الروايات تفسر تفسيراً صوتياً خاصاً .

ثانياً : روايات غير منسوبة إلى بيتائها ، وهذه يمكن تفسيرها على أساسين :

(١) اللسان ج ٤ ص ٧٢ .

(١) إما على أساس القوانين الصوتية .

(٢) وإما على أساس العيوب الكلامية .  
وتفصيل القول في هذه التقسيمات كما يلى :

أولاً : ١ — ورد في مصادر اللغة أن بعض قبائل العرب قد امتاز بنطق بعض الأصوات نطقاً خاصاً في مواقع معينة ، بصورة مطردة ، وذلك : كأن ينطق بنو تميم الهزمة المبدوء في بعض الكلمات بها عينا مثل : ( أشهد عنك رسول الله ) يريدون ( أنك ) ، وأطلق الرواة على هذه الظاهرة لفظة « العننة »<sup>(١)</sup> .

وكأن تنطق هذيل الحاء عينا فيقولون : ( اللعم الأعمر أعسن من اللعم الأبيض ) وهى الفصحى<sup>(٢)</sup> ، وكأن تنطق ربيعة كاف المؤنثة شيئا أو سينا على اختلاف الروايات ، وهى الكشكشة أو الكسكسة<sup>(٣)</sup> ، وكأن تنطق قضاعة الياء جيما إذا وليت عينا فى مثل قولهم ( الراعي خرج معي ) يريدون ( الراعى خرج معى ) وهى العجمجة<sup>(٤)</sup> وكأن ينطق بعض الأنصار وهذيل وسعد بن بكر والأزد العين نونا فى مثل :

(إنا أنطيناك الكوثر) يريدون : ( أعطيناك ) ، وهى الاستنطاء<sup>(٥)</sup> .

مثل هذا الإبدال قياس فى اللهجات التى عرفت به ، وهو خاضع كما نرى لقواعد خاصة بهذه اللهجات ، ولاشأن لنا به ، لأنه لم يخلق مشكلة داخل اللغة الفصحى ، ولم يعمل على إثراء اللغة بألفاظ جديدة .

٢ — وردت روايات تنسب بعض الألفاظ إلى بيئة خاصة ، فتكون الصورة الأخرى منها منسوبة إلى بيئة أخرى ، ومن ذلك :

(١) فى اللهجات العربية ص ٩٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٧ . ويبدو أن هذه الجملة مصنوعة .

(٣) المرجع السابق ص ١٠٩ .

(٤) المرجع السابق ص ١١٤ .

(٥) المرجع السابق .

« والشيشاء هو الشيص ، وإنما يشيئ إذا لم يلقح ، قال الأموي : هي في لغة بلحرت ابن كعب : الميص (١) .

« والذكر أيضا لريعة في الذكر (٢) .

« وإذا قال الرجل لعدوه : لأبأس عليك فقد أمنه لأنه نفى البأس عنه ، وهو في لغة حمير « لبأت » أي : لأبأس عليك (٣) .

« تميم واسد يقولون : قشطت بالقاف ، وقيس تقول : كشطت (٤) .

« قال الفراء : بنو سليم وهوزان وأهل العالية وهذيل يقولون : هو أخوه صوغه ، بالصاد ، قال : وأكثر الكلام بالسين : صوغه (٥) .

« والقصة والقصة والقص : الجص ، لغة حجازية (٦) .

« والأصلح : الأصلع بلغة بعض قيس (٧) .

« اللصت بفتح اللام : اللص في لغة طيء ، وجمعه لصوت ، وهم الذين يقولون للطس طست (٨) .

مثل هذه الروايات تروى ألفاظا خاصة وتنسبها إلى قبائل مختلفة ، وقد قام استاذنا ببحث هذه الطائفة بعد تصنيفها ، وخرج من بحثه بأن السبب في حدوث مثل هذه الألفاظ على ألسنة العرب إنما هو انقسام المجتمع آنذاك إلى حضري أو متأثر بحضارة مجاورة ، وإلى بدوي أو متأثر ببدوة مجاورة ، وقد لاحظ أيضا أن الحضري يمتازون بهمس الجهورات ، وإرخاء الشديد من الأصوات ، وترقيق المفخم منها غالبا ، في حين

(١) اللسان ج ٧ ص ٥١ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ٢٩٠ .

(٣) اللسان ج ٦ ص ٢٠ .

(٤) اللسان ج ٨ ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٥) اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ .

(٦) اللسان ج ٧ ص ٧٦ .

(٧) اللسان ج ٢ ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٨) اللسان ج ٢ ص ٨٤ .

يقلب على البدوى أن يجهر بالمهموس ، وأن ينطق الرخو شديدا ، وأن يفخم الأصوات المرققة . وكانت هذه النتيجة قاعدة مكنت أستاذنا من تفسير أغلب الروايات التى جاءت غير منسوبة ، فحدد ماكان منها أصلا وماكان فرعاً على ماسبق .

وبلاحظ أن أكثر ما ذكرنا من الروايات يقع فى دائرة الإبدال بين الأصوات المتقاربة .

ثانيا : وأكثر روايات المعاجم لألفاظ الإبدال على أنها لغات غير منسوبة ، وقد جمعنا مئات منها ، سواء فى ذلك ماكان الإبدال فيه بين صوتين متقاربين ، أو متباعدين — كما ذكر — فأما ما كان بين متباعدين فلا شأن لنا له ، إذ هو — كما قلنا — إما أن يكون من باب الترادف الذى صاحبه جناس ، وهو ماتقارب لفظه واختلف معناه ، أو يكون من باب ماأبدل للمخالفة بين صوتين متماثلين كما سيق . وأما ماكان بين متقاربين فهو على قسمين : —

١ — القسم الأول ومرجه اختلاف اللهجات ، وهذا الاختلاف — على أية حال — أى سواء كان منسوباً أم غير منسوب — يثير مشكلة هامة هى : مشكلة الأصل والفرع ، فصاحب اللسان يذكر مثلاً : ( إن القَلْف لغة فى القنف <sup>(١)</sup> ) وهو يقصد ولاشك بكلمة ( لغة ) معنى ( لهجة ) ، فهل هذه اللهجة أو اللغة هى الأصل ، ثم تطورت إلى أن اتخذت صورتها الجديدة فى اللغة المشتركة أو الفصحى ؟ أم أن الأصل بالنون وهو اللغة الفصحى ، ثم طرأ على النون تغيير فى بعض الألسن حتى انقلبت إلى لام ؟ ..

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نقرر أن تعبير صاحب اللسان عن إحدى الصورتين بأنها لغة فى الأخرى يوحى بأنها أقل استعمالاً ، ومتى كانت أقل استعمالاً كانت بعيدة عن مستوى الفصحى ، إما لأنها أصل تطور فقل استعماله

إلى جانب صورته الجديدة ، وإما لأنها مما طرأ على ألسن الأعراب حين اختلطوا  
بغيرهم من الشعوب بعد الفتح الإسلامى ، فالصورة الأخرى هى الأصل .

وقد حدد أستاذنا بعض القواعد التى يمكن الاعتماد عليها فى نسبة هذه الأمثلة  
إلى بيئاتها ، فقام على ما كان منسوباً ، من مثل ما مر ذكره ، ماروى غير منسوب ،  
بعد أن استخرج عدة قواعد سبقت الإشارة إليها ، وهى القواعد التى أسفر بحثنا فى  
الدراسة الصوتية لأمثلة الإدغام عن تأييدها ، حيث ثبت اتجاه اللغة فى تطورها  
الصوتى إلى الهمس وإلى الرخاوة ، مجتمعين ومنفردين .

ولكن تظهر أمامنا صعوبة هى : أن الصيغة المتطورة الجديدة قد تكون شديدة  
أو مجهورة ، على حين تكون الصيغة المنقرضة رخوة أو مهموسة ، وحينئذ لا بأس أن  
نحكم بأن الصيغة الجديدة بدوية أيضاً ، ولكنها فصحي ، وأن الصيغة الأخرى رغم  
أنها حضرية ، قد انقرضت أو تدهورت أمام أختها ، وقد وجدنا ذلك ثابتاً فى تاريخ  
التطور اللغوى عند دراستنا لظاهرى الهمز والإدغام ، كما ثبت أيضاً من دراستنا  
لاختيار أبى عمرو فى فرش الحروف .

٢ — والقسم الثانى وهو ما كان ناشئاً عن بعض أمراض الكلام ، فمثل هذه  
العيوب اللسانية قد أدت دوراً ذا قيمة فى نشأة كثير من المفردات وشيوعها على ألسنة  
الناطقين باللغة ممن ليسوا مصابين بهذه العيوب ، ومن هذه الكلمات : —  
— الفوط مثل الثلط لغة أو لثغة <sup>(١)</sup> .

— الدش اتخذ الدشيشة ، وهى لغة فى الجشيشة ، قال الأزهري : ليست  
بلغة ، ولكنها لكنة <sup>(٢)</sup> .

— اللهس : لغة فى اللحس أو ههة <sup>(٣)</sup> .

— يقال : فلان من جئتلك وجئتلك ، أى : من أصلك ، لغة أو لثغة <sup>(٤)</sup> .

١ — اللسان ج ٧ ص ٢٦٧

٢ — اللسان ج ٦ ص ٢٢٢ .

٣ — اللسان ج ٦ ص ٢١٠ .

٤ — اللسان ج ٢ ص ١٢٨ .

— الوطث : الضرب الشديد بالرجل على الأرض : لغة في الوطس أو لثقة <sup>(١)</sup> .

— ومرس الصبى لإصبهه يمرسه : لغة في مرثه أو لثقة <sup>(٢)</sup> .

ومثل هذه الألفاظ إنما يتولد أولاً على لسان طفل منعزل ، أو شخصية ذات مهابة ، يقتدى الناس بها في نطقهم ، فيكون الأمر أولاً تقليداً ، ثم ينقلب إلى أن يصبح خطأ شائعاً ، ثم لفظاً مألوفاً مقبولاً لدى جمهور المتكلمين ، وهكذا .

وقد أشار أستاذنا إلى سبب آخر من أسباب نشأة بعض صور الإبدال ، وهو التصحيف ، كما أشار الأستاذ عز الدين التوحي إلى أسباب أخرى كالتوهيم السمعى وأنواع من اللغات شائعة في العربية وغيرها من اللغات .

هذا الذى عاجلناه حتى الآن من إبدال المتقارب ترجع العلة الصوتية فيه إلى ظاهرة المماثلة ، وبقيت مجموعة من الألفاظ يرجع السبب في نشأتها إلى ميل اللسان إلى التخفيف من بعض الأصوات الثقيلة فسيبديل بها أصواتاً مخالفة لها ، ولكنها أسهل منها ، وقد أطلق المحدثون على هذه الظاهرة اسم (Dissimilation) . « فالكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين ، كل المماثلة ، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتم مخالفة بين الصوتين المتماثلين » <sup>(٣)</sup> .

وقد نشأ عن هذه الظاهرة مجموعة من الألفاظ المعدودة من باب الإبدال ، وهى كذلك على الرغم من تباعد شجرى الصوتين غالباً ، نظراً لوجود العلاقة الصوتية التى تبرر الانتقال من صوت إلى غيره . ومن هذا الباب روايات اللسان : —  
— نقت الخ أنقتة نقتا : لغة في نقوته : إذا استخرجته ، كأنهم أبدلوا الواو تاء <sup>(٤)</sup> .

(١) اللسان ج ٢ ص ٢١ .

(٢) اللسان ج ٦ ص ٢٦٦ .

(٣) الأصوات اللغوية ص ١٥٢ .

(٤) اللسان ج ٢ ص ١٠٠ .



- ويقال الجرئ لغة في الجرئت من السمك <sup>(١)</sup> .  
 — والإجار السطح بلغة الشام والحجاز .. ، والإتجار لغة فيه <sup>(٢)</sup> .  
 — الإحصاص والإتجاص من الفاكهة معروف <sup>(٣)</sup> .  
 — من العرب من يقول في المشدد حنظ في حظ ، ورز في رز ، وأترجحة في أترجحه <sup>(٤)</sup> .

والضير والضور واحد ، وفي التنزيل العزيز ( لاضبر إنا إلى ربنا منقلبون ) ، معناه : لاضر <sup>(٥)</sup> .

فهذه مجموعة من الروايات تجعل المتائل أحيانا ناشعا عن المخالف ، وأخرى تقول العكس . والواقع أنها جميعا خاضعة لقاعدة المخالفة التي سبقت ، أى : إن الصيغة المشتعلة على متائلين هي التي تطورت ، بأن خالف المتكلم بين صوتيها فقلب أحدهما إلى أحد أصوات اللين أو مايشبهها من الأصوات المتوسطة كالنون غالبا ، وكالميم أحيانا <sup>(٦)</sup> .

والآن وبعد أن أجهلنا أكثر القواعد التي يفسر على أساسها الإبدال بين الأصوات ، نعود إلى حديث العلاقة بينه وبين الإدغام لنذكر فرقا ، من أهم الفروق بين الظاهرتين ، ذلك أننا إذا حللنا أمثلة الإدغام تحليلا صوتيا أدركنا أن الصوت المدغم رغم فقدانه خرجته وصفاته لا يمكن أن نسلم بأنه قد فقد وجوده ، من أجل هذا نحتاج لكتابته بما يدل على أصله قبل الإدغام بالرموز الإضافية تارة ، وبإثبات أصل الصوت تحت رمزه الجديد تارة أخرى ، ووجدنا أيضا أن الإدغام قد أدى إلى نشأة بعض الأشكال الجديدة التي وسعت نطاق فونيمات اللغة الفصحى .

(١) اللسان ج ٤ ص ١٣٣ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ١١ .

(٣) اللسان ج ٧ ص ٣ .

(٤) اللسان ج ٧ ص ٤٤٠ .

(٥) اللسان ج ٤ ص ٤٩٥ .

(٦) الأصوات اللغوية ص ١٥٤ .

أما هنا في الإبدال فإن الصورة المبدلة تأخذ وضعها الجديد نهائيا ، فكتبت  
 كما تنطق ، دون محاولة ربطها بأصلها ، أو الإشارة إلى ذلك الأصل ، ويدهى أن نقرر  
 أن الإبدال على هذه الصورة لم يؤد — وليس من شأنه أن يؤدي — إلى نشأة أشكال  
 جديدة ، لأنه — كما قلنا — في أغلب الأمثلة ليس خاضعا لقانون المماثلة ، وليس  
 قياسا في الأصوات التي حدث فيها ، كما هي الحال في الإدغام ، وهو بذلك إحدى  
 المراحل التطورية التي نتجت عنها مجموعة من الألفاظ الثابتة ، ولكنها مرحلة غير  
 ديناميكية في تطور اللغة ، بخلاف الإدغام على ما أسلفنا ، فالإبدال يؤدي إلى نشأة  
 ألفاظ جديدة لا أصوات ، والإدغام يؤدي إلى نشأة أصوات جديدة لا ألفاظ ، وهذه  
 هي العلاقة بين الظاهرتين في أوضح صورها .

★ ★ ★



# الباب الرابع

الدراسة اللهجية والنحوية



## الفصل الأول

### فروش الحروف

#### قواعد الاختيار

وجدنا أن لقراءة أى عمرو أصولا عامة عرضناها من قبل فى إيجاز غير مغل ، وهى أصول تحدد بقدرها اتجاه الرجل فى اختيار قراءته . بيد أن هذه الأصول العامة لا تكشف كشفا كاملا عن حقيقة القراءة ، ولا عما تثيره من مشكلات لغوية ونحوية وصوتية ، وقد كان الباب السابق دراسة لمشكلة الإدغام من الناحية الصوتية واللغوية ، ولكن الإدغام مرتبط فى الواقع بمشكلة نحوية ، هى — على مانعتقد — أساس فشوه فى اللغة ، ونجد لدى أى عمرو فى مفردات اختياره ما يثير هذه المشكلة ، ودراسة هذه المفردات سوف تطلعنا على الاعتبارات المختلفة التى كان يرعاها ، لأن من المستبعد أن يجرى أبو عمرو فى اختياره على خطة اعتباط ، والكشف عن هذه الاعتبارات هو أهم ما يدفعنا إلى أعماق قراءته ، وإلى أعماق شخصيته . فنرى منها علاقة الرجل بقبيلته تميم ، وبمرباه أرض الحجاز وأئمتها ، وبأساتذته الذين تأثر بهم أكثر من غيرهم ، وفى هذا ولا شك إجابة عن كثير من الأسئلة التى تراودنا عن أى عمرو .

ونحن فى مستهل هذا الباب نستطيع أن نقرر أن ماعرفناه عن تاريخ أى عمرو وقراءته حتى الآن يسمح لنا بالقول بأنه كان يتجه غالبا إلى الأفصح فى اللغة ، والأسهل على اللسان ، ونعنى بالأفصح ماشاع فى اللغة النموذجية التى كانت تمثلها لهجة قريش ، وإن وجدناه يميل إلى أن يختار من لهجة تميم ، لامن أجل أنه تميم ، بل من أجل أنه الأفصح أيضا .

ونعنى بسهولة الأداء ما وجدناه في بعض اختيارات أنى عمرو من تجنب للصيغ الزائدة كلما أمكنه ذلك، واتجاه نحو البسيط منها . وقل أن نجد اختياريّاً لأنى عمرو لم تقرر كتب اللغة ومراجعها أنه الأعلى أو الأفصح . ومن أمثلة ذلك اختياره لتحقيق الهمز في أمثلة كنا نتوقع منه فيها التسهيل . فهذا التحقيق — كما هو ثابت — كان تميم ، ثم انتقل منها بفعل التطور إلى اختيار قریش التي كانت تميل إلى التسهيل ، حين وجدت أنه أعلى وأفصح .

ولسوف أحاول أن أتبع من اختيار أنى عمرو في فرش الحروف ، مانصت مراجع القراءة على اختياره له ، حيث اختار غيره صيغة أخرى ، وكان الفرق بين الاختيارين متصلاً بالأصوات وبخاصة الحركات ، التي تعد العامل الأساسي في التمييز بين قبيلة وأخرى .

واخترت أن أقارن اختياره غالباً باختيار حفص بن سليمان في قراءته الشائعة الآن في العالم الإسلامي ، سواء وافقه أم خالفه ، وإن ذكرت أحياناً قراءة غير حفص في معرض المقارنة أو الاستشهاد .

وقد أدى بنا تصنيف اختياره في الفرش إلى الكشف عن مجموعات من الاختيارات المتشابهة ، وسوف نفرّد كل مجموعة بعلاج خاص بها في البحوث التالية .

### أمثلة مختارة في فرش الحروف ودلالاتها

- قرأ أبو عمرو : « كمثل جنة بريرة — وأوينهما إلى ريرة » بضم الراء فيهما <sup>(١)</sup> وقرأها حفص بفتح الراء .
- قرأ أبو عمرو : « سخيا » بكسر السين حيث قرأ حفص بالضم <sup>(٢)</sup> .
- قرأ أبو عمرو : « الصراط المستقيم — صراط الذين » بالصاد الخالصة <sup>(٣)</sup> ، وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « إن يمسسكم قرح » بفتح القاف <sup>(٤)</sup> ، وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « هنالك الولاية لله » بفتح الواو <sup>(٥)</sup> وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « تسألني » بإسكان اللام وكسر النون وتخفيفها <sup>(٦)</sup> ، وقرأها حفص ( فلا تسألني ) .
- قرأ أبو عمرو : « والشفع والوثر » بفتح الواو <sup>(٧)</sup> ، وقرأها حفص كذلك .

(١) مفردة قراءة أبي عمرو بن العلاء — مخطوط لدى الدكتور عبد الفتاح شلى ، وهو من تأليف عبد الله ابن محمد بن عبد الله اللدى الأنصارى المعروف بالكرارى وقد حققت ضبط هذه الحروف على كتاب النشر لابن الجرى ، وما المرجعان اللذان استقيتا منهما أمثلة هذا الباب . وهذا المثال في المخطوط ورقة ٣٩ — وفي النشر جـ ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) النشر جـ ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) المخطوط ورقة ٣٦ .

(٤) المخطوط ٤١ .

(٥) المخطوط ٥٦ والنشر ٢٧٧ .

(٦) المخطوط ٥٠ والنشر ٢٨٩ .

(٧) المخطوط ٧٩ والنشر ٤٠٠ .



- قرأ أبو عمرو : « لكم في رسول الله إسوة » بكسر الهمزة <sup>(١)</sup> ، وقرأ حفص بضمها .
- قرأ أبو عمرو : « يحسبهم ويحسبون » بالكسر <sup>(٢)</sup> ، وقرأ حفص بالفتح .
- قرأ أبو عمرو : « يَطِش — يَطِش » بالكسر ، وقرأ أبو جعفر بالضم <sup>(٣)</sup> .
- ووافق حفص أبا عمرو .
- قرأ أبو عمرو : « سنفرغ لكم » بضم الراء <sup>(٤)</sup> ، ووافقه حفص .
- قرأ أبو عمرو : « سُكَّارَى » بضم السين <sup>(٥)</sup> ، ووافقه حفص ، وفتح السين قراءة الكسائي وحمزة وخلف .
- قرأ أبو عمرو : « خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْف » بضم الضاد <sup>(٦)</sup> ، وقرأ حفص بفتحها .

فإذا بحثنا في هذه الأمثلة على الصورة التي قرأ بها أبو عمرو في اختياره وجدنا أنها حجازية فصحي ، نصبت المراجع على نسبتها إلى لسان قريش . وجعلت النطق الآخر منسوباً إلى لسان تميم .

ولنذكر مذكرته المراجع بشأنها ، كلمة كلمة :

- فقراءة « رُبوة » — بضم الراء — قال في اللسان : « الاختيار من اللغات رُبوة لأنها أكثر اللغات ، والفتح لغة تميم <sup>(٧)</sup> » .
- وقراءة — « سيخريا » بكسر السين — الكسر لغة قريش ، والضم تميم <sup>(٨)</sup> .

(١) المخطوطة ٦٦ .

(٢) المخطوطة ورقة ٣٩ .

(٣) النشر ٢٧٤ .

(٤) المخطوطة ٧٣ .

(٥) النشر ص ٣٢٥ .

(٦) المخطوطة (٦٥) .

(٧) اللسان ج ١٤ ص ٣٠٦ .

(٨) اللغات في القرآن ص ٤٣ .

وقراءة : « الصراط — صراط » بالصاد الخالصة منسوبة إلى لغة الحجازيين فقد نقل محقق كتاب ( الإبدال ) نصاً عن القراء من كتاب النوادر قال : « فمن ذلك قولهم : الصراط — والسرائ قال : « وهى بالصاد لغة قريش الأولين التى جاء بها الكتاب . قال وعامة العرب تجعلها سينا <sup>(١)</sup> » .

وقراءة : « قَرَح » بفتح القاف لغة الحجاز ، والضم تميم <sup>(٢)</sup> .

وقراءة : « الوَلَاية » بفتح الواو ، نص السبوطى على أنها حجازية ، وعلى أن الكسر تميم <sup>(٣)</sup> .

وقراءة : « فلا تسلى » بلا همز حجازية ، والهمز تميم <sup>(٤)</sup> .

وقراءة : « الوَثَر » بفتح الواو حجازية والكسر تميم ولأهل نجد <sup>(٥)</sup> .

وقراءة : « إِسوة » بكسر الهمزة حجازية والضم تميم ونجد <sup>(٦)</sup> .

وقراءة : « يحسبهم » بكسر السين حيث وقع مضارعاً — ذكر صاحب اللغات فى القرآن أنها بلغة قريش ، وقال صاحب اللسان « والكسر أجود للفتين » ثم قال : وروى الأزهري عن جابر بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ : « يحسب أن ماله أخذه » بالكسر <sup>(٧)</sup> .

وقراءة : « نبطش » بكسر الطاء حجازية والضم تميم <sup>(٨)</sup> .

(١) كتاب الإبدال — لمجد الواحد العربى المحلى المتوفى سنة ٣٥١ هـ — ج ١ ص ١٦ تحقيق الأستاذ عز الدين التوتخى عضو الجمع اللغوى العربى .

(٢) اللغات فى القرآن ص ٢٢ .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ تحقيق الجبارى وآخرون .

(٤) المزهر ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٥) المرجع السابق ٢٧٧ واللسان ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٦) المرجع السابق المزهر .

(٧) اللسان ج ١ ص ٣١٥ واللغات فى القرآن ص ٢٩ .

(٨) المزهر ج ٢ ص ٢٧٥ .

وقراءة : « منفرغ » بضم الراء — الضم في هذا الفعل نهج الحجازيين ،  
والفتح بهم (١) .

وقراءة : « سُكَّارَى » ومثلها أسارى — الضم من لسان الحجازيين ، والفتح  
بهم (٢) .

وقراءة : « ضُغف » بضم الضاد نرجح أيضا أنها من لسان الحجازيين لما روى  
عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « قرأت على النبي ﷺ : ( الله الذى خلقكم  
من ضُغف ) فأقرأنى من ضُغف » (٣) .

ويلحق بهذا النوع من الاختيار في رأينا قراءة أوى عمرو ( إن المتأقين في  
الدرك الأسفل ) بفتح الراء ، على حين قرأها حفص بإسكان الراء — قال اللسان :  
الدرك لغة في الدرك (٤) . فهو هنا يعتبر أن الأصل هو المتحرك ، وأن الساكن لغة  
فيه ، وكذلك قال الطبري : « أهل العلم بالعربية يذكرون أن فتح الراء منه في العرب  
أشهر من تسكينها » (٥) .

كما يلحق به قراءته « مكانا سيوى » بكسر السين ، وقرأ حفص بضمها ،  
وامتدانا في هذا الترجيح إلى القانون الذى استنبطه أستاذنا من نسبة الكسر في  
الغالب إلى الحجازيين والضم بهم (٦) . على حين نرجح نسبة اختياره للقراءات الآتية  
إلى طجة تميم بناء على قانون الانسجام الشائع في لهجات البلو :

قراءته : « ماأخلفنا موعداك بيلكنا » بكسر الميم (٧) وقرأ حفص بفتحها .

(١) في اللهجات العربية ص ٨٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) اللسان جـ ٩ ص ٢٠٣ .

(٤) اللسان جـ ١٠ ص ٤٢٢ .

(٥) تفسير الطبري جـ ٩ ص ٢٨٨ تحقيق الأستاذ محمود شاكر .

(٦) اللهجات العربية ص ٨٥ ومايلها .

(٧) المخطوطة ورقة ( ٥٨ ) .

قراءته : « وَلَدَهُ » <sup>(١)</sup> بضم الواو وسكون اللام وقرأ حفص « وَلَدَهُ » بفتحهما .

قراءته : « إِلَّا مِنْ اغْتَرَفَ غَرْفَةً » بفتح الغين ، وقرأ حفص بضمها <sup>(٢)</sup> .

فالموضح أن هذا الاختيار يظهر فيه انسجام الحركات ، المشهور عن تميم لأنهم أهل بداءة ينزعون دائما إلى إحداث هذا الانسجام في أصوات اللين <sup>(٣)</sup> .

ويلحق بقاعدة الانسجام هذه مثال تتردد في نسبته إلى لسان قريش هو قراءته : « فِشَارُونَ شَرِبَ الْهَيْم » بفتح الشين من شرب ، فقد ذكرت المعاجم أن هذه الصيغة هي الأدنى فصاحة ، لأن اللفظ يروى بالفتح والضم ، والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو <sup>(٤)</sup> ، فلا شك أن عدول أبي عمرو عن اختيار أعلى اللغتين كان قائما على أساس تفضيله للصيغة المنسجمة في أصواتها على طريقة البدو ، الذين يتناسب إليهم .

بقى لدينا بعض أمثلة قرأ بها أبو عمرو ، وهي تمثل جانبا آخر من اختياره على أساس الضم تبعا لنطق البدو من تميم ، وذلك :

قراءته : « وَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا » بالضم <sup>(٥)</sup> ووافقه حفص في ذلك .

قراءته : « مُتَنَّا — مُتُّ » بضم الميم <sup>(٦)</sup> ، وقرأ حفص بكسرها .

قراءته : « وَزَنُوا بِالْقُسْطَاسِ » بضم القاف <sup>(٧)</sup> ، قرأ حفص بكسرها .

(١) المخطوطة ( ٧٦ ) .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٣) اللهجات العربية ٨٦ .

(٤) اللسان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٥) النشر ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٦) النشر ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٧) المخطوطة ( ٦٧ ) .

فأبو عمرو في هذه الأمثلة يتجه إلى الصيغة الماثورة عن تميم على خلاف الغالب عنده ، وقد صححت نسبة هذه الصيغ المختارة إلى تميم ، و « قبلا » بالضم لغة تميم ، والكسر على لغة كنانة ، <sup>(١)</sup> والضم في « مُتَّ وَمُتَّنَا » تميم ، والكسر لسان الحجازيين <sup>(٢)</sup> ، وأما « قُسْطَاس » فلم نعر على ما ينسب إلى قبيلة معينة ، ولكننا استنادا إلى قانون الضم والكسر نستطيع نسبته إلى تميم ، ويلحق به في هذه النسبة قراءة « ادعوا ربكم تضرعا وخفية » على حين قرأها حفص بكسر الخاء ، فالضم ينسب تميم في مثل هذه المواضع قولاً واحداً .

هذا العرض المفصل لجملة من اختيارات أبي عمرو قد كشف لنا عن نقطة بارزة في أصول اختياره ، هي : أنه كان يختار الأفصح ، ويلتمسه في لسان قرهش ، أو في لسان تميم ، وكثيرا ما نجد أن تعليق المعاجم على اختياره : أنه الأفصح ، أو الأعلى ، أو الغالب ، أو هو لغة النبي ﷺ . ومن الأمثلة على ذلك في غير الحركات :

قراءته : « ييسط وبسطة » بالسين <sup>(٣)</sup> ، وقرأ حفص « ييصط — بصطة » بالصاد .

فإذا مضينا إلى اللسان وجدناه يقول « بسطة هي الفصيحة ، وقرىء بصطة بالصاد لغة <sup>(٤)</sup> » . والمعاجم لاتصف لغة بأنها الفصيحة إلا إذا كانت تعنى غالبا لغة قرهش .

فإذا كان أبو عمرو في القرش يغلب عليه اختيار الصورة الفصحى للفظ ، فمقتضى ذلك أنه لم يكن متعصبا للسان قومه ، وإنما كان يتحأكم إلى مقياس لغوي محدد ، سواء كان من لدن قرهش ، أم كان من لدن تميم .

نأتي بعد ذلك إلى مجموعة أمثلة من اختيارات أبي عمرو ، هي أنه قرأ :

(١) اللغات في القرآن / ٣٦ .

(٢) اللغات في القرآن / ٤٢ .

(٣) المخطوطة ( ٣٨ ) .

(٤) اللسان جـ ٧ ص ٣٦٠ .

« ترجىء - و - مرجئون <sup>(١)</sup> - و - هزؤا - و - كفؤا <sup>(٢)</sup> - و - التناؤش <sup>(٣)</sup> - و - مؤصدة <sup>(٤)</sup> - و - لآيألتكم <sup>(٥)</sup> » بالهمز فيهن .

وعلاج هذه المجموعة متصل اتصالاً مباشراً بموقف أبى عمرو من الهمزة ، ولكن قبل أن نذكر شيئاً عن موقفه نكرر القول : بأن تحقيق الهمز في العربية منسوب إلى تميم ، فهم الذين كانوا يلتزمون بتحقيقها ، على حين كانت قريش تسهلها في الكلام . يقول سيبويه : فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الحيا في كل حال <sup>(٦)</sup> . ويقول ابن الجزرى بصدد اختلاف القراء في قراءة « منسائه » : « قرأ المدنيان وأبو عمرو بألف بعد السين من غير همز ، وهذه الألف بدل من الهمزة ، وهو مسموع على غير قياس ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو لغة قريش » <sup>(٧)</sup> .

وتذكر المعاجم أن « التناؤش » بلا همز لغة قريش <sup>(٨)</sup> .

ويذكر اللسان في (أرجأ) : « أرجأ الأمر أخره ، وترك الهمز لغة ، قال تعالى : « ترجىء من تشاء » وقرئ : ترجى بغير همز ، والهمز أجود <sup>(٩)</sup> »

وذكر صاحب اللسان « قال أبو زيد / أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا يهزؤون ( لا يهمزون ) ، وقف عليها عيسى بن عمر فقال : « ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نهروا <sup>(١٠)</sup> »

(١) المخطوطة (٤٩) .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢١٥ .

(٣) المخطوطة (٦٧) .

(٤) المخطوطة (٨٠) .

(٥) المخطوطة (٧٢) .

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٧) النشر ج ٢ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) اللغات في القرآن ص ٤١ .

(٩) اللسان ج ١ ص ٤٨٧ .

(١٠) في اللهجات العربية ص ٦٩ .

فمن هذه النصوص يتضح لنا أن خاصة الهمز كانت تميم دون قريش ، وقد حدث أن أدركت قريش فضيلة هذه الخاصة التيممية فانتقتها ، وجعلتها من خصائص الفصحى ، حين وجدت أن ذلك يرتفع بمستوى لغتها التمجيدية ، تماما كما حدث للإدغام .

يبد أن شيوع تحقيق الهمز في البيئة الحجازية لا يقطع الظاهرة اللغوية عن مصدرها التيممي ، وأبو عمرو ، ذلك الحجة في اللغة والقراءة والنحو ، لم يغفل حين اختار مفردات قراءته ، وحين وضع أصولها عن درجة تحقيق الهمز من الفصاحة ، ولذا لم يكن يسهلها إلا إذا أدرج القراءة أو كان في الصلاة أو قرأ بالإدغام ، كما مر ذلك في عرض أحكام الهمز في قراءته ، وفيما عدا ذلك ، أى : عندما كان يقرأ القراءة المتأنية ، كان يحقق الهمزة ، ويدلنا على شدة تمسكه بها قراءته للأمثلة السابقة مهموزة ، على حين تختار قراءة حفص الشائعة تسهيل الهمزة في أكتها .

ولم نجد أبا عمرو يسهل الهمزة اختيارا إلا في المثال السابق « منساته » وفي مثال آخر هو « جبريل »<sup>(١)</sup> ، ثم نجد أن الكلمتين على هذه الصورة من لسان قريش ، فأما الأولى فقد سبق نصها على لسان أبي عمرو ، وأما الثانية فقد ذكرت المراجع أن ( جبريل ) بالهمز لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد<sup>(٢)</sup> ومعنى ذلك أن تكون الصيغة المسهلة من لسان قريش طبقا للقاعدة .

فهذا جانب من اختيارات أبي عمرو يقف في مقابل الجانب السابق من حيث النسبة ، ويسير معه في سمت واحد من حيث إنه الأفصح والأعلى لغة . فقد كان هذا شأن أبي عمرو في أحواله جميعا .

وهو اتجاه يعكس ولاشك صورته على سائر الاختيارات التي سنعرض لها من بعد ، وسنجد أنها لم تنحرف عن هذا الاتجاه .

(١) المخطوطة ورقة (٣٧) .

(٢) القراءات واللهجات ص ٣٧ .

## الفصل الثاني

إسكان عين الكلمة



### إسكان عين الكلمة

ننتقل بعد ذلك إلى جانب آخر نلاحظ فيه قاعدة أخرى من قواعد اختيار أنى عمرو ، ولنعرض الأمثلة التي اختارها أولاً ، ثم نرى بعد ذلك دلالتها :

قرأ أبو عمرو<sup>(١)</sup> : « أَكَلَهَا دَائِمٌ » بإسكان الكاف إذا أضيف إلى المؤنث ، وقرأ حفص « أَكُلَهَا » .

» » » « سَبَّحَ سِتِينَ دَأْبًا » بإسكان الهمزة ، وقرأ حفص « دَأْبًا » بفتحها .

» » » « بَخَّيْلَكَ وَرَجُلَكَ » بإسكان الجيم ، وقرأ حفص « رَجُلَكَ » بكسرها .

» » » « وَوُلْدَهُ » بضم الواو وإسكان اللام ، وقرأ حفص « وَوُلْدَهُ » بفتحها .

» » » « سَبَّلْنَا — رَسَلْنَا — رَسَلْنَا » بإسكان الباء والسين ، وقرأ حفص بضمهما في جميعهن .

» » » « خَطُّوَاتِ الشَّيْطَانِ » بإسكان الطاء ، وقرأ حفص « خَطُّوَاتِ » بضمها .

(١) سوف تأتي إشارة إلى مغزى الاختيار في كل طائفة من هذه الأمثلة ، أما هنا فنذكر كل مجاء ساكن العين مفرداً أو جمعاً ، مما يترتب على عدم تسكينه توالي ثلاث حركات .

- قرأ أبو عمرو «الذى أحسن كل شيء خلقه» بإسكان اللام ، وقرأ حفص بفتحها .
- «على الموسع قدره» بإسكان الدال في الموضعين ، وقرأ حفص «قدره» بفتحها فبهما .
- «الرغب» ساكنة العين حيث جاءت ، وقرأ حفص كذلك .
- «وهو» وهى «إذا كان قبل الماء واو أو فاء أو لام متصلة بها» بإسكان الماء حيث وقع ذلك . فإذا كانت اللام منفصلة من الماء ، وذلك في موضع واحد هو قوله تعالى : ( أن يُجِلَّ هو ) ، أو كان قبل الماء ( ثم ) ، وهو موضع واحد أيضا ، قوله ( ثم هو يوم القيامة ) ، فإنه ضم الماء فيها<sup>(١)</sup>، وقرأ حفص بالضم في جميعهن .
- «أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا» بإسكان السين وقرأ حفص «كسفا» بفتحها .
- «فابحثوا أحدكم يورثكم» بإسكان الراء ، وقرأ حفص بكسرها «يورثكم» .
- «وأحيط بثمره» بإسكان الميم حيث وقع ، وقرأ حفص بضمها «بثمره» إلا في «يس» فإنه قرأها ( ثمره ) بفتحتين .
- «شئان قوم» بإسكان النون ، وهى قراءة ابن عامر أيضا ، والياقوت بفتحها<sup>(٢)</sup> .
- «وآرنا مناسكتنا» بإسكان الراء ، وقرأ حفص بكسرها «وآرنا»

(١) المخطوطة ٣٦ .

(٢) التيسير ٩٨ .

قرأ أبو عمرو : «عذراً أو نذراً» بإسكان الذال ، وكذلك قرأ حفص <sup>(١)</sup> .  
ويلحق بهذه الاختيارات أمثلة ساكنة العين في قراءته ، وحركة العين لدى  
غيره . ولكنها جاءت منعوتة ، بحيث اختفت من أجل التنوين العلة التي تقتضي  
الإسكان ، وهي توالى الحركات ، ولو قد جاءت مضافة لتوفرت العلة . ومن ذلك :  
قراءته : «خشب مسندة» بإسكان الشين ، وقرأ حفص ( خشب )  
بضمها .

- » كأنهم إلى نُصَب » بفتح النون وإسكان الصاد ، وقرأ  
حفص « نُصَب » بضميتين .
- » لبيوتهم سَقفاً من فضة » بفتح السين وسكون القاف ، وقرأ  
حفص « سَقفاً » بضميتين .
- » إن أصحاب الجنة اليوم في شُغل » بضم الشين وسكون  
الغين ، وقرأ حفص « شُغل » بضميتين .

والنظرة الأولى لهذه الاختيارات ترينا أن أبا عمرو كان يفضل في اختياره في  
بعض المواضع الساكن على المتحرك ، والمراد بالساكن هنا ساكن العين طبعاً ، على  
ما هو مشاهد من الأمثلة المختارة . هل يمكن أن نسوق لتعليل هذه الظاهرة دعوى  
التخفيف ؟ .... أعنى أنه لما كان السكون أخف من الحركة لجأ أبو عمرو إلى اختيار  
الصيغة ساكنة العين دون المتحركة ؟ .

إن دعوى الخفة لاتصلح علة مطردة في كل اختيار أبى عمرو ، وإن كان  
الساكن في ذاته أخف من المتحرك : ذلك لأن أبا عمرو اختار أحياناً المتحرك دون  
الساكن ، وذلك في بعض ماسقناه من أمثلة ، فهو قد اختار « الدرك » دون  
« الدرك » ، لما كان فتح الراء أشهر من تسكينها ، وهو قد اختار أيضاً قراءة « يريد  
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (البقرة / ١٨٥) .

وقراءة ( وإن كان ذو عُسرة ) البقرة / ٢٨٠ ) وقراءة « فسنبسوه للسرى — الليل ٧١ و » فسنبسوه للسرى « الليل آ ١٠ » يضم السين في جميعهن ، وبلا من تسكينها الذى جرت عليه قراءة حفص ..

وتذكر المعاجم أن المسكن هنا هو الأصل ، قال فى اللسان « ويجوز أن يكون السر لغة فى السر كما قالوا : القفل فى القفل ، والقفل فى القفل <sup>(١)</sup> .

ومن هذا الباب قراءته : « هو خير ثوابا وخير عقبا » أى عاقبة ، وفيها عقبا ، وقراءته : « واظم إليك جناحك من الرهب » وفيها الرهب ، والرهب بالتحريك لدى أى عمرو معناه الكم فى لغة بنى حنيفة ، <sup>(٢)</sup> وقراءته : « يوم ظعنكم » بفتح العين ، وفيها قراءة بالإسكان للكوفيين وابن عامر <sup>(٣)</sup> . فلا بد إذن من حل للإشكال على غير أساس الخفة ، فلئن كانت الخفة إطارا عاما يحوط اختيارات أى عمرو ، فإن بعض مفردات هذه الاختيارات قد خرجت عن هذا الإطار كما رأينا .

ولقد استطعنا أن ننسب بعض الأمثلة السابقة إلى بيتها اللغوية بناء على نصوص واردة ، كما أننا نسبنا بعضها بناء على قواعد عامة توصل إليها البحث الحديث ، فهل نستطيع أن ننسب هذا الاختيار المطرد لدى أى عمرو إلى بيئة لغوية معينة ؟

إن الناظر فى أى ديوان من دواوين شعراء الجاهلية يستطيع بكل سهولة أن يجد عشرات الأمثلة على اطراد هذه الظاهرة لدى كثير من الشعراء الجاهليين على اختلاف بيئاتهم ، وبين أيدينا الآن ديوان « الأصمعيات » نفتتح بعض صفحاته كيفما اتفق . لنجد فى صفحة ( ٦١ ) بيتا لمالك بن حريم الهمداني <sup>(٤)</sup> يقول :

(١) اللسان ج ٢ ص ٥٦٣ .

(٢) اللسان ج ١ ص ٤٣٩ . واللغات فى القرآن ص ٤٠ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٣٤ .

(٤) جامل عمال — الأعلام ج ٦ ص ١٣٢ ط ٢ .

وأوسعن عَقْبِيه دماء فأصبحت أصابع رجله رواعف دُمعا

والمشهور : ( عَقْبِيه ) . ولأبي دؤاد الإيادي صفحة (١) ٢١٦ :

إِبلُ الإِبلِ لا يُحَوِّزُها الرَّا عون حج الندى عليها المدام

فحرك وأسكن في بيت واحد . ولمالك بن نويرة التميمي صفحة ٢٢٥ :

فأقررت عيني حين ظلوا كأنهم يبطن الإياد خشب أثل مُسْتَد

وفيا ( خشب ) . ولعاوية بن مالك (٢) ص ٢٤٦ :

وإذا ثُحِّلْنَا العشيَّة ثَقَلْها قمنا به وإذا تعود تعود

والمشهور ( ثَقَل ) . ولو شئنا أن نأقِ بمئات من الأبيات الجاهلية للتدليل على فشو هذه الظاهرة على ألسنة شعراء الجاهلية لما كلفنا ذلك سوى تصفح بضعة دواوين نعلم خلالها على شواهد جمّة ، ولكن حسبنا هذه الأبيات التي سكنت فيها عين الكلمة مهما كانت حركتها ، ضمة كما في ثُحِّب ، وكسرة كما في إِبل ، وفتحة كما في ثَقَل ، وهو أمر إن كان لضرورة وزن الشعر فهو مما يستأنس به في هذا المقام من حيث كان ضرورة مطردة .

فإلى أى بيعة تنتسب هذه الظاهرة ؟

لقد تتبعنا ماسبقناه هنا من أمثلة قرآنية ، إلى جانب أمثلة لغوية كثيرة رواها صاحب اللسان بروايتين ، إحداهما ساكنة ، ولم يذكر شيئا عن نسبة الرواية الساكنة إلى بيعة لغوية خاصة . فوجدنا سيبويه قد نسبها من قبل إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم (٣) . وقد حاول سيبويه أن يضع لهذه الظاهرة بعد أن نسبها قاعدة محددة ، فقرر أن دافع هؤلاء إلى التسكين كراهيتهم أن يرفعوا ألسنتهم عن حركات متخالفة ،

(١) من إياد — قال عنه عبد الملك بن مروان : إنه أشعر الناس ، وكانت منازل إياد جهة الحرم وما بين تهامة وغيضان ، وخرجوا إلى العراق فزولوا في شرقه وزل بعضهم في أنطاكية وجمع وحلب في الشام — فهو كما نرى حضري — الأعلام ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) أزدى من قسطلان — الأعلام ج ٢ ص ١٧٥ .

(٣) الكتف ج ٢ ص ٢٥٧ .

فكان الإسكان وسيلة إلى التخفيف ، ولكنه قرر أيضا أن هذا الإسكان جار عندهم في المضموم والمكسور دون المفتوح ، قال : ( وأما ماتوال في الفتحتان فإنهم لايسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر <sup>(١)</sup> ) .

وهذه القاعدة التي وضعها إمام النحاة أصبحت فيما بعد حكما لازما على ظاهرة الإسكان لدى جمهور النحويين ، ويلاحظ أن سيبيويه قد سجل في كتابه في هذا الموضع « عدم اقتصار الإسكان على الثلاثي ، بل لقد وقع فيما يشبه الثلاثي ، من مثل قولهم : ( أراك منتفخا ) ، لأن ما بعد النون بمنزلة كَيْد ، وكقولهم : ( انطلق ) بفتح القاف لثلاثي يلتقى ساكنان ... الخ .... » .

وينبغي أن نلفت النظر هنا إلى أن الإسكان في ( انطلق ) ليس من باب إسكان المفتوح ، حيث يتوهم أن الفعل هنا ماض ، بل هو فعل أمر ، يقول السيرا في تفسيره للعبارة الأخيرة : « ومن ذلك قولهم : انطلق يا هذا بتسكين اللام وفتح القاف ، وكان الأصل : انطلق يا هذا ، مكسورة اللام والقاف ساكنة ، فسكنت اللام للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف فحركوا القاف وفتحوه ، حدثنا التحليل عن العرب بذلك ، وأنشدنا بيتا لرجل من أزد السراة وهو :

عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان  
يريد : لم يلد له فأسكن اللام ، فاجتمع ساكنان اللام والذال ، ففتح الذال لالتقاء الساكنين <sup>(٢)</sup> » .

ونترك سيبيويه عند هذا الحد لنلقى أبا الفتح عثمان بن جنى رحمه الله في كتابه : « المختصب في الكشف عن وجوه القراءات وعللها <sup>(٣)</sup> » ، فنجد لديه قراءات مروية بالإسكان على اختلاف وجوهه ، أعنى إسكان مضموم العين ومكسورها ومفتوحها ، وينسب هذه الظاهرة تميم كما ينسب الحرك للحجازيين ، ولكنه يتبع قاعدة سيبيويه في عدم جواز إسكان المنصوب إلا شذوذا .

(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢) شرح السيوطي — مخطوط رقم ١٣٦ — نحو دار الكتب ج ٣ ص ١١٢ .

(٣) مخطوط رقم ٢٥٢ — قراءات — دار الكتب .

ومن الأمثلة اللغوية التي سبقت في هذا المساق :

\* وينو تميم يقولون : « كَلِمَة وَكَلِم كَكِسْرَة وَكِسْر .. وما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوالم دون الآحاد أن العرب لما أرادت الواحد بعد ذلك خصصته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم ، « كَلِمَة » وهي حجازية و « كَلِمَة » وهي تميمية <sup>(١)</sup> .

\* أهل الحجاز يكسرون الثاني في نحو : « نَبَقَة وَفَخِد » وينو تميم يسكنونه فقول : ( نَبَقَة وَفَخِد ) . وفي العدد يقول الحجازيون ، « عَشِرة » ويقول التميميون : « عَشْرة » . فإذا ركبت استحال الوضع فقال بنو تميم « إحدى عشرة » وقال أهل الحجاز « عشرة » يسكنونها <sup>(٢)</sup> .

\* قال ابن دريد عن أنى حاتم عن الأصمعي عن أنى عمرو : « في قلوبهم مرض » ساكنة ، قال أبو الفتح : لا يجوز أن يكون (مرض) مخففا من « مرض » لأن المفتوح لا يخفف ، وإنما ذلك في المكسوز والمضوم ، كإيل ، وفخِد ، وطئِب وعَضُد ، وما جاء عنهم في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه <sup>(٣)</sup> .

\* وقرأ أبو السمال : ( حتى يلج الجمل ) مفتوحة الجيم ساكنة الميم ..... قال أبو الفتح ، وأما الجمل فبعيد أن يكون مخففا من المفتوح ، لحقة الفتحة ، وإن كان قد جاء عنهم قوله :

وماكل مبتاع ولو سَلَف صَفَقه يراجع ماقد فاته برداد <sup>(٤)</sup>

(١) الخصائص لابن جني ج ١ ص ٣٦ ، ٢٧ .

(٢) الخصيب — سورة البقرة .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٧ . وأبو السمال هو قُتَيْب بن أنى قُتَيْب أبو السمال العلوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة . ولم يصحح ابن الجوزي سند قراءته . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٧) .

\* ( ومن ذلك قراءة يحيى <sup>(١)</sup> والأعمش <sup>(٢)</sup> وطلحة بن سليمان <sup>(٣)</sup> :  
 عشرة ، وقرأ عشرة بفتح الشين بخلاف ، قال أبو الفتح : أما عشرة بكسر الشين  
 فتميمية ، وأما إسكانها فتحجازية . واعلم أن هذا موضع طريف ، وذلك أن المشهور  
 عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً نحو ، الرسل  
 والطئب ، والكيد والفتحيد ، ونحو : ظُرف وشُرف وعِلم وقِلم . وأما بنو تميم فيسكنون  
 الثاني من هذا ونحوه فيقولون ، رسل وكُتب وكُبد وفُخذ ، وقد ظُرف وقد عَلم .

لكن القبيلتين جميعاً فارقتا في هذا الموضع من العدد معناد لغتها ، وأخذت  
 كل واحدة منهما لغة صاحبتها ، وتركت مألوف اللغة السائرة عنها ، فقال أهل  
 الحجاز ، اثنتا عشرة ، بالإسكان ، والتميميون ، عشرة بالكسر ، وسبب ذلك  
 ما ذكره ، وذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول ، وتضم فيه الكلم بعضه  
 إلى بعض ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فلما فارقوا أصول الكلام من  
 الأفراد إلى الضم فارقوا أيضاً أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم ، فأسكن من كان  
 يحرك ، وحرك من كان يسكن <sup>(٤)</sup> .

\* « ويقال أيضاً : « قَطْران » بفتح القاف وإسكان الطاء ، و « قَطْران »  
 بكسر القاف وإسكان الطاء ، والأصل فيها : قَطْران ، فأسكنا على ما يقال في  
 « كَلِمَة » : كَلِمَة وكَلِمَة لغة تميمية ، قال أبو النجم :

(١) لعله يحيى بن يعمر الذي مضى ذكره في شيوخ أبي عمرو ، أو لعله يحيى بن وثاب .

(٢) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي ، مولاهم ، الكوفي الإمام الحليل ، ولد  
 سنة ٦٠ هـ وقرأ على جماعة من التابعين أغلبهم من شيوخ أبي عمرو ، وروى عنه حمزة الزيات وغيره ، كان من أقرأ  
 الناس للقرآن ، وكان ذا تولد وبلغ ، توفي سنة ١٤٨ هـ ( طبقات القراء ج ١ ص ٣١٥ ) .

(٣) طلحة بن سليمان السمان مقرئ مصدر ، أخذ القراءة عن نياض بن غزوان عن طلحة بن  
 مصرف ، وله شواهد تروى عنه . ( طبقات القراء ج ١ ص ٣٤١ ) .

(٤) المحصب — سورة الاعراف ص ٣١١ .



جَوْنٌ كَانَ الْعَرَقُ الْمُنْتَوِحَا لَبَسَهُ الْقَطْرَانُ وَالْمُسْوَحَا<sup>(١)</sup>

\* ومن ذلك قراءة يحيى : « والتَّجْمُ » ساكنة الجيم ، كأنه مخفف من التَّجْمُ كلغة تميم في قولهم ، رُسِلَ<sup>(٢)</sup> وَكُتِبَ ، وعلى ذلك : « سُقفا » من قوله تعالى « سُقفا من فضة<sup>(٣)</sup> » .

\* ومن ذلك قراءة ابن محيصن : أَمْنَةٌ نَعَامَا ، بسكون الميم ، قال أبو الفتح : لا يجوز أن يكون « أَمْنَةٌ » مخففا من أَمْنَةٌ ، كقراءة الجماعة ، من قِبَلِ أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن ، كما يسكن المضموم والمكسور لحقة الفتحة<sup>(٤)</sup> .

\* ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير : « صُحُفا مُنْشَرَةٌ » بسكون الحاء والنون قال أبو الفتح : « أما سكون الحاء فلهجة تميمية<sup>(٥)</sup> »

\* ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف وأبى رجاء<sup>(٦)</sup> وبجاهد فيما روى عنه : فَتَظَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ قال أبو الفتح : « أما فَتَظَرَّةٌ بسكون الظاء فمُسَكَّنَةٌ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ نَظَرَةٍ ، كقولهم في كَلِمَةٍ كَلَمَةً ، وفي كَيْدٍ : كَيْدٌ ، لغة تميمية ، وهم الذين يقولون في كَرَمٍ كَرَمٌ ، وفي كُتِبَ كُتِبَ<sup>(٧)</sup> » .

(١) المحصب ص ٤٤٦ .

(٢) ذكر صاحب كتاب ( القراءات واللهجات ) ص ٣٧ نقلا عن الزهر أن تسكين العين فيها لغة أهل الحجاز وأن التحريك لغة بني تميم ولا يخفى ما في ذلك من خروج على أصل مطرد لدى تميم ولدى الحجازيين ، وما ذكره سيده وان جنى هو الذي نظمتم اليه .

(٣) المحصب ص ٤٥٤ .

(٤) المحصب ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) سبق ذكر الحسن البصري ، وبجاهد بن جبر المكي ضمن شيوخ أبي عمرو في الباب الأول ، أما أبو رجاء فهو : عمران بن تميم ، ويقال ابن ملحان أبو رجاء الطلحدي البصري التابعي الكبير ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وكان غضيرا ما ، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره ، ولقي أبا بكر الصديق ، وحدث عن عمر وغيو من الصحابة ، قال ابن معين ، مات سنة ١٠٥ هـ ، وله مائة وسبع وعشرون سنة ، وقيل مائة وثلاثون ( طبقات القراء ج ٢ ص ٢٥ ) .

(٧) المحصب ص ١٤٦ .

\* ومن ذلك قراءة الحسن وإبراهيم<sup>(١)</sup> ويحيى بن وثاب<sup>(٢)</sup> : « وأنتم حُرّم » بإسكان الراء ، قال أبو الفتح : هذه لغة تميمية<sup>(٣)</sup> .

\* ويضاف إلى هذه الروايات المنقولة عن ابن جني رواية تذكر أن : « ثُمرة تميمية ، وثُمرة حجازية<sup>(٤)</sup> » .

\* كما يضاف إليها ما سبق أن ذكرناه من أن : « من يوم الجمعة » بالسكون لغة تميم ، قرأ بها أبو عمرو ، والأعمش وزيد بن علي<sup>(٥)</sup> وقرأ الجمهور بالضم<sup>(٦)</sup> .

ولنا على ما تقدم ملاحظات : الملاحظة الأولى : أن عين الثلاثي فعلا أو اسما ، مفردا أو جمعا ، إذا نطق بها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة كان هذا النطق على نسق أهل الحجاز ، وإذا نطق بها ساكنة كان صورة لنطق بني تميم ، وكلا الأمرين واقع لغوي . ولزايب لدينا في حدوث الإسكان في الحركات الثلاثة ، بناء على ما روى من القراءات المختلفة لأبي عمرو ولغيره ، مما نقله ابن جني في رواياته التي أكدت حدوث الإسكان في المفتوح ، رغم تفسيره لها بالشذوذ .

ولابد هنا أن نشير إلى البحث الذي كتبه أستاذنا بمجلة المجمع ، الجزء العاشر ، عن « صيغ الاسم الثلاثي المجرد » وقد قام فيه بدراسة تاريخية لهذه الأوزان سواء في العربية أم في أخواتها السامية ، كما قام بدراسة إحصائية للكلمات الثلاثية في القرآن الكريم ، وفي اللهجات الحديثة ، وخلص من بحثه إلى أن الأصل في هذه

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي قرأ على الأسود بن يزيد ، وعلمة ابن قيس وقرأ عليه سليمان الأعمش توفي سنة ٩٦ هـ ( طبقات القراء ج ١ ص ٢٩ ) .

(٢) هو يحيى بن وثاب الأندلسي الكوفي ، تابعي ثقة كبير روى عن ابن عمر وابن عباس مات سنة ١٠٣ هـ ( طبقات القراء ج ٢ ص ٢٨٠ ) .

(٣) المختصص ص ٢٢٨ .

(٤) اللغات في القرآن ص ١٣٦ .

(٥) هو زيد بن علي بن أحمد أبو القاسم العجلي الكوفي ، شيخ العراق إمام حاذق ثقة ، قرأ على جماعة منهم ابن مجاهد ، وقرأ عليه بكر بن تاذان ومنصور الوراق وغيرهما . توفي سنة ٣٥٨ هـ ( طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٨ ) .

(٦) القراءات واللهجات ص ١١٩ و ١٢٠ .

الكلمات السكون، وأن الصيغة المتحركة هي الصيغة الفرعية الحديثة، فكل ما كان مثل « عَنقُ وإِبِلْ وفِخْذُ وعَضُدْ » فرعى الصيغة، وعلى الرغم من أنه فرعى فقد اقتحم حصون اللغة المشتركة، والأصل فيه السكون. أما ما كان بزنة « فَعَلْ » بفتحين فقد اختلطت فيه الصورة الأصلية بالصورة الفرعية، ومن اليسير هنا التعرف على الأصالة والفرعية حين نستعين بشهرة النطق وكثرة الاستعمال، متذكرين أن وزن « فَعَلْ » بفتح فسكون يمكن أن يصير في بعض الأحيان « فَعَلْ » بفتحين، وليس العكس، أى: لا يصح أن تنصور كلمة مثل « جَمَلْ » يمكن أن تتطور إلى « جَمَلْ » لأن الأسماء التى من هذا النوع، أى: بفتحين قد كونت طائفة مميزة منذ القدم، فى معظم اللغات السامية، ولا تزال متميزة فى لهجاتنا الحديثة<sup>(١)</sup>.

وهذا البحث مؤيد فى ظاهره لوجهة نظر النحاة بشأن المفتوح، والواقع أن من الممكن اعتبار ماجاء من هذا الباب ساكنا هو الأصل، ويكون المفتوح متفرعا عنه، وبذلك تسلم لنا وجهة نظرنا القائلة بوجود مفتوح مسكن أو مسكن مفتوح. ومن المسلم به أننا حين نصادف كلمة مفتوحة مثل: الدَّرَكُ التى قيل فيها: «إن فتح الراء أشهر من تسكينها» لانستطيع أن نتجاهل أن الإسكان قد روى أيضا فى هذا المفتوح رغم شهرة الفتح، فسواء اعتبرنا أن الإسكان هو الأصل فيها أو أن الفتح هو الأصل، فإن الصورتين ثابتتان من حيث هما حدثان لغويان. وكذلك الحال فى مَرَضٌ ومَرَضٌ، وجَمَلٌ وجَمَلٌ وشَتَتان وشَتَتان، وأَمَنَةٌ وأَمَنَةٌ، وإن كنا لانكر أن هناك كلمات لم ترد إلا بالفتح، وأن مجموعة هذه الكلمات متميزة منذ القدم فى العربية وأخواتها الساميات، كما لانكر أن هناك أيضا مجموعة من الكلمات لم ترد إلا بالإسكان، ولكن غالب ما بين أيدينا من أمثلة قد روى بالوجهين كما رأينا.

وليس مما يهمنى فى هذا الباب أن نبحث عن الأصل من الصيغتين والفرع منهما، وإنما المهم أن يثبت لدينا وجود الصورتين معا، واستعمالهما فى قراءة القرآن، أوثق النصوص اللغوية على الإطلاق.

وليس يعيب هذه القراءات التي نقلناها عن المختسب أنها شاذة ، فهي منقولة عن ابن جني وحسب ، وقد قرر أن مسمى شاذاً ليس في الواقع كذلك ، وإنما هي صفة خلعتها رواية السبعة لابن مجاهد على ما عداها من الروايات ، وحسبنا أن نقل هنا دفاعه المجيد في هذه القضية ، قال : « القراءات ضربان : ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم « بقراءات السبعة » وهو بشهرته غان عن تحديده ، وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً ، أى : خارجاً عن قراءة السبعة المقدم ذكرها ، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، مخوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ، نعم ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغية فصاحته ، وتقطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وما كتبه عليه ورآه إليه ، كأبى الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ ، وأبى بكر محمد بن الحسن بن يقسم وغيرهما ، ممن أدى إلى رواية استقواها ، وألغى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلوها . ولسنا نقول هذا فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغاً للعدل عما أثرته الثقات عنهم ، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، وأخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مُرى أن العدل عنه إنما هو غرض منه ، أو تهمة له ، ومعاذ الله ، وكيف يكون هذا — والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول « وما آتاكم الرسول فخذوه » ؟ . وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ، وأخذ هو الأخذ به ، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه . فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة بحفاة الانتشار فيه ، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقليله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه . نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً ، وأنهنض قياساً ، إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضى الله عنه ، فإن كان هذا قادحاً فيه ، ومانعاً من الأخذ به فليكونن ماضعفاً لإعرابه مما قرأ بعض

السبعة به هذه حالة ، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير : ضياء <sup>(١)</sup> .  
بهزتين مكتنتى الألف ، وقراءة ابن عامر : وكذلك زهن لكثير من المشركين قتلُ  
أولادهم شركائهم .. الخ .. <sup>(٢)</sup> »

وليس من المعقول بعد هذا أن يقال بشذوذ ماسقنا من شواهد قرآنية ، على أننا  
لا نعالج هنا الإسكان في الثلاثي المجرد وحده ، وإنما نتخذة مقدمة لدراسة الإسكان  
في مواضع أخرى ، في غير الثلاثي ، وفي لام الكلمة ، وفي الإدغام : على ماسقائي .  
وليس ينقض نسبة الظاهرة إلى تميم ما ذكرته بعض الروايات من أن (نُصِبَ) بالإسكان  
— بدلا من (نُصِبَ) — ومن « أن توالى ، الثقيلين ، أى : الضميتين أو الكسرتين ،  
سبب في تخفيف مثل عنق وإبل ، بتسكين الحرف الثانى فيهما . والتخفيف في مثل  
الكلمة الأولى أكثر وهو حجازى <sup>(٣)</sup> .

إذ إن نسبة إحدى جزئيات الظاهرة إلى الحجازيين معناه أنها قد دخلت إلى  
مجال اللغة المشتركة .

#### الملاحظة الثانية :

أن نظام اللغة قد اتسع ومرت حتى صار هذا الاتجاه نحو تسكين متحرك العين  
بالفتح أو بالضم أو بالكسر — من الأسماء — سنة من سنن الفصحى ، ويجوز أن  
يقرأ به القرآن الكريم ، في قراءة تعد من أهم القراءات السبع المتواترة ، فأما تسكين  
عين الفعل فيبدو أنه قد ظل حبيسا في إطاره اللهجى دون أن يشيع في اللغة  
الفصحى ، ربما لأن تقاليدها كانت تأباه ، ولذا لم نجد من يقرأ بتسكين عين الفعل  
حتى في القراءات الشاذة ، وقد ساق النحويون عليه شواهد من الشعر العربى ، كقول  
الشاعر السابق ذكره :

(١) هي قرأته ( هو الذى جعل الشمس ضياء ) بإبدال الياء همزة .

(٢) المختص — المقدمة ص ٣ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية جـ ١٠ ص ٨٩ .

ألا رُبَّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يَلِدْه أبوان  
وقول أبى النجم العجلى :

لو عُصِّرَ منه البان والمسلك انعصر

وقول الأخطل :

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شِهد أجدى فضله وجداوله (١)  
وقد يكون التسكين في هذه الأفعال ناشعا عن ضرورة وزن الشعر ، وهو  
مانرجحه ، فلا تصلح شاهدا . ويلحق بتسكين عين الاسم تسكين الهاء من ( هو  
وهى ) على شرطه السابق .

الملاحظة الثالثة :

أن ثلاثة من الأئمة القراء الذى تلقى عنهم أبو عمرو القراءة عرضا ومما قد  
ورد ذكرهم في هذه الروايات ، وهؤلاء الثلاثة هم : مجاهد بن جبر المكي ، ومحمد بن  
عبد الرحمن بن محيى ، وسعيد بن جبير ، وثلاثهم تلقى عنهم أبو عمرو بمكة قبل  
أن يرحل إلى البصرة ليجد هنالك شيخين ورد ذكرهما أيضا في هذه الروايات ، هما :  
يحيى بن يعمر ، والحسن البصرى ، وقد عرض أبو عمرو على يحيى وسمع من  
الحسن البصرى .

ولئن صدقت هذه الملاحظة فإن لها في رأينا مدلولاً خطيراً فيما يتعلق بتقاليد  
القراءة المكية ، فقد كان المظنون أن يتمسك أئمتها بتقاليد أهل الحجاز اللغوية ، فإذا  
بهم يقرأون بطريقة غيرهم في بعض الكلام . ولقد يقال : إن هذا التسكين قد صار  
بمضى الزمن سنة من سنن اللغة النموذجية ، وخاصة من خصائصها ، تماماً كما حدث  
لظاهرق الإدغام وتحقيق الهمز التميميتين ، ولكن هذا القول يعد أيضاً حجة لنا ، لأنه  
يسلم مسبقاً بأصل الظاهرة ومنتشها اللهجى ، ذلك الأصل الذى مازال موضع  
اعتبار الثقات من أئمة النحو والقراءة واللغة ، حتى إنهم لينسبون في كتبهم الساكن

(١) شرح المفصل ج ٩ ص ١٢٦ .

إلى تميم ، والمتحرك إلى غيرها ، رغم أن الصيغتين قد استوتا في اعتبار الفصاحة اللغوية ، سواء من حيث المنشأ ، أم من حيث الاستعمال .

وعود إلى أثر هؤلاء الأئمة في توجيه أبى عمرو إلى اختياره هذا النموذج من تميم ، لنقول : إن أبى عمرو قد التقى بالثلاثة الأولين في مكة ، في صدر شبابه فأخذ عنهم طريقهم واتقن بمنهجهم ، فلما نصب للإقراء لم تكن منلوحه عن اختيار نماذجه من روح الطريقة التى أشربها وهو صغير ، لأنها قد صارت طبعا عنده وسليقة ، وليس أثبت فى العقل من علم تلقاه المرء فى سن مبكرة ، فكأنما نقش فى وعيه ، لا ينفك عنه أبدا ، وإن كان من المسلم به أن أبى عمرو كان — وهو يعمد إلى اختيار نماذجه — على وعى كامل بما يفعل من كل وجه ، نحوى أو لغوى .

وبحسبنا أن نلقى نظرة على ماتقدم من نماذج اختارها أبو عمرو ، ثم نقارنها بما وجدناه من أمثلة لدى هؤلاء الأئمة جميعا لنرى إلى أى مدى كان تأثير هؤلاء الأعلام . ٩. لنأخذ مثلا قراءة الحسن : وأنتم حُرْم ، وقراءة يحيى : والْتَجُم ، وقراءة سعيد ابن جبير : صُحُفا ، وسنجد أن وزن هذه الكلمات فُعْل الذى أصله : فُعْل ، وأن الأولى جمع حرام ، والثانية جمع نجم ، والثالثة جمع صحيفة ، وقد سكن هؤلاء الأئمة صيغة الجمع هذه جريا على عادة تميم فى تسكين عين الثلاثى المتحركة ، فإذا جئنا إلى اختيار أبى عمرو وجدنا عنده أمثلة من نحو : رُسُل ، وسُبُل ، ونُحُشْب ، وتُثْره ، وهذه كلها جموع بزنة فُعْل الذى أصله فُعْل ، والأولى جمع رسول ، والثانية جمع سبيل ، والثالثة : جمع نخشبة ، والرابعة جمع ثمرة ، وقد مضى أبو عمرو فى هذا الباب إلى أبعد من ذلك حيث وجدنا أنه يختار ( فُعْل ) مفردا فيسكن وسطه أيضا كالجمع ، فيقرأ ( الرُعْب ) ساكن العين ، وفيه ( رُعْب ) ، ويقرأ ( أَكْلُها ) ساكن الكاف وفيه ( أَكْلُها ) ، ويقرأ : ( شُعْل ) وفيه ( شُعْل ) ويقرأ ( عُدْرا ) وفيه : ( عُدْرا ) .

بل لقد وجدناه يختار على فُعْل ما ليس من باب فُعْل ، فقرأ جُبْلا ، وفيه الجُبْلة والجُبْلة والجِبِل والجِبْلة والجِبِل والجِبِل والجِبِل ، وكل

ذلك الأمة من الخلق والجماعة من الناس<sup>(١)</sup>، وقرأ (وُلِدَ) وفيه وَلَدٌ ، كما قرأ صيغة الجمع ( تُحْطَوَات ) وفيها : تُحْطَوَات .

وإذا أخذنا قراءة الحسن ومجاهد : فَتَنْظَرُ ، وزان فَعَلَة — فيما أصله فَعِلَة وجدنا أبا عمرو يقرأ ( وَرَجَلُكَ ) وزان فَعَلَ فيما أصله فَعِلَ ، إذ يقرؤها حفص بكسر الجيم : ( رَجَلُكَ ) ، وكذلك قراءة أبي عمرو ( وَرَقَكُم ) ، وفيها ( وَرَقَكُم ) .

فهذه دائما حال أبي عمرو ، لا يجد طريقا إلى التسكين إلا سلكه على سنة قومه تميم ، أمة كانت الحركة التي يسكنها ، فقد قرأ ( على الموسع قَدَرَه ) بالإسكان وفيه الفتح ( قَدَرَه ) ، وقرأ ( ذَا بَا ) وفيه ( ذَا بَا ) ، وقرأ ( كَسَفَا ) وفيه ( كَسَفَا ) ، وقرأ ( أَرْنَا ) وفيه الكسر — وقرأ ( نَصَب ) وفيه ( نَصَب ) وكلاهما مفرد<sup>(٢)</sup> ، بل لقد يعدل أحيانا إلى اختيار صيغة المفرد دون الجمع لأنها تحقق هدفه فقد قرأ ( سَقَفَا ) على التوحيد ، والقراءة المشهورة ( سَقَفَا ) على الجمع .

بل لقد يختار رواية الصيغة الاسمية دون الفعلية ، لأن هذه تحقق هدفه الذي اختطه لنفسه في الاختيار ، قرأ ( الذي أحسن كل شيء خَلَقَه ) بإسكان اللام ، وقرأها حفص ( خَلَقَه ) على أنها فعل ، كما وجدناه يختار الرواية الساكنة وإن تغير المعنى المراد ، متى استقام من وجه صحيح ، ومن ذلك أنه قرأ : « إِنَّ هَذَا إِلا خَلَقَ الأولين » بفتح الحاء وإسكان اللام ، بمعنى افتراء الأولين ، وقرأ حفص : « إِنَّ هَذَا إِلا خُلِقَ الأولين » بمعنى : عادثهم .

بقي أن نشير إلى مثال تأثر فيه أبو عمرو بنهج شيخه ابن محيصن ؛ ذلك أن الشيخ قد قرأ : ( ثم أنزل عليكم من بعد الغم أَمْنَةً ) بسكون الميم على ماضى ، وقد وجدت أمثلة في اختيار أبي عمرو مطابقة تمام المطابقة لهذا المثال عند ابن محيصن ،

(١) اللسان ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) اللسان ح ١ ص ٧٩ .



فمن ذلك ماسبق أن ذكرنا من قراءته : « ولا يَجْزِي مَنكُم شَتَان قوم » — المائدة / ٢ وفيها <sup>(١)</sup> « شَتَان » ، وهى القراءة المشهورة لدى حفص . ومنه أيضا ماروى ابن جنى من قراءة أبى عمرو ( فى قلوبهم مَرَض ) ساكنة ، والأصل « مَرَض » بالتحريك ، ومنه أنه قرأ « كِسْفًا » فى موضع « كِسْفًا » وهو فى رأينا أيضا من باب إسكان المفتوح ، قال الفراء بمناسبة قوله تعالى : « أو تسقط السماء كما زعمت علينا كِسْفًا » الكسف والكِسْف وجهان <sup>(٢)</sup> ، والملاحظ أنه قد وردت فى هذه الكلمة أقوال عدة : منها رأى الفراء هذا ، حيث لم يفرق بينهما ، ومنها : أن الكِسْف جمع للكِسْفَة مثل : عُشْبَة وَعُشْب <sup>(٣)</sup> ، ومنها ماقاله الزجاج : « قرئ كِسْفًا وكِسْفًا » ، فمن قرأ كِسْفًا جعلها جمع كِسْفَة وهى القطعة ، ومن قرأ كِسْفًا جعله واحدا <sup>(٤)</sup> ، وعلى الرغم من هذا الاضطراب حول الكلمة ، أمفردة هى أم جمع ؟ فإن الاحتمال لايزال صحيحا ، وهو أن قراءتها بالإسكان من باب إسكان المنصوب ، ويرجح هذا الاحتمال رأى الفراء المذكور . إلى غير ذلك مما سبق من الأمثلة التى تقرأ بوجهى الإسكان والفتح . ولاشك أن فى هذه الاختيارات دلالة على تأثر أبى عمرو بشيخه ابن محيصن ، وهى أيضا دليل على أنه لم يلتزم القاعدة التى تقول بجواز إسكان عين الفعل مضمومة أو مكسورة دون المفتوحة ، وهى القاعدة التى حاول ابن جنى تقريرها متابعا فى ذلك مذهب سيبويه ، ولم يرد عن أبى عمرو وهو الإمام اللغوى الحجة ، مايفيد التزامه بما قرره بعد ذلك سيبويه ، لا قراءة ولا نصا . ولأنه أن موقف أبى عمرو هذا يزرع الشك حول صحة القاعدة التى حاول النحويون فرضها ليدخلوا فى نطاقها مجموعة من الأمثلة ، ويحكموا بشذوذ مجموعة أخرى ، فلئن سلمنا بشذوذها ، فهى فى رأينا شاذة عن قاعدتهم ، لا عن الواقع اللغوى الوثيق المطرد ، وإن جاز أن تكون أمثلة المفتوح المسكن أقل نسييا من المضموم والمكسور من هذا الباب ، على ماضى .

(١) التيسير ص ٩٨ واللسان ج ١ ص ١٠١ .

(٢) اللسان ج ٩ ص ٢٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

ولسوف نجد في الفصل التالي أن الفتحة ، وهي حركة إعراب ، لم تسلم من جواز الحذف في أمثلة كثيرة في الإدغام ، وأنها قد عوملت في لسان العرب معاملة أختها الضمة والكسرة تماماً .

والواقع أن نظرة القدماء إلى الفتحة تجرد من الدراسة الصوتية ما يساعدها ، إذ إن الفتحة أكثر قوة ووضوحاً من الكسرة والضمة ، وهو ما تصوره القدماء « خفة » تمتاز بها على أختها ، فكان من المنطقي عدم إجازة حذفها لقوة وجودها في موقعها ، ولكن المنطق شيء ، والواقع الذي سجلنا بعض شواهد شيء آخر ، وهو كما رأينا واقع لم يفرق بين حركة وأخرى ، لأن المقصود به هو حذف الحركة من موضعها الذي تنبو عنه عند من حذفوها <sup>(١)</sup> .

لقد سبق أن ذكرنا أن أبا عمرو قد اختار أحياناً المتحرك دون الساكن حين قرأ : « إن المنافقين في الدُّرُكِ الأسفل » — النساء — وفيها « الدُّرُكُ » <sup>(٢)</sup> لما كان فتح الراء أشهر من تسكينها ، وحين قرأ : « البِسرُّ والبُسْرُ وبُسْرٌ وبُسْرٌ والبِسرُّ والبُسْرُ » بضم السين في جميعهن بدلاً من تسكينها الذي جرت عليه قراءة حفص ، وقلنا : إن صاحب اللسان يعتبر أن المسكن من هذه الكلمات هو الأصل ، وأن المتحرك لغة فيه ، كما قالوا : القُفْلُ في القُفْل ، والقُبْلُ في القُبْل ، ولا شك أننا بعد أن ذكرنا ما سبق بصدد إسكان عين الكلمة لانستطيع أن نسلم لرواية اللسان في هذا الموضع بالذات ، لأن عهدنا بأبى عمرو ألا يخرج عن أصل عام إلا إذا اضطره إلى ذلك اعتبار قوى غلاب ، كأن يختار الأفتح والأشهر ، فلو طبق هنا أصله وهو « اختيار الأفتح » لاختار الساكن دون المتحرك ، ولكنه فعل العكس .

وهنا نسوق رواية أخرى تعالج الموضوع في صميمه ، وهي ما ذكره ابن جنى

(١) سيأتى لنا حديث عن « الحركات والسكون » في الفصل التالي .

(٢) قراءة حفص بالإسكان تعد من شواهدنا على جواز إسكان المنصوب لوقوعه في قراءة لم يقل أحد فيها

بالشلوذ .

بصدد ( قراءة الحسن بخلاف وقتادة <sup>(١)</sup> ) وأبى رجاء والجحدري <sup>(٢)</sup> وسهل بن شعيب <sup>(٣)</sup> ( تُشَرَّا ) بضم النون وجرع الشين .. قال أبو الفتح : أما تُشَرَّا فتخفيف تُشَرَّا في قراءة العامة ، والتُّشَرُّ جمع تُشَوِّر ، لأنها تنشر السحاب وتسوده ، والتثقيل أفصح لأنه لغة الحجازيين ، والتخفيف في نحو ذلك هميم <sup>(٤)</sup> .

وبذلك يتضح الموقف بما لا ريبه معه ، فأبو عمرو قد اختار هذه الأمثلة بناء على أصله الذي سبق أن عرضناه كاملا ، وبذلك تكتمل أماننا قاعدته التي جرى عليها بالنسبة لمفرداتها جميعا .

وخلاصة القول : أن ظاهرة إسكان عين الكلمة تيمية ، وأن اختيار أبى عمرو لرواية الإسكان في غالب هذا الباب قد يكون ناشئا عن اعتنازه بلهجة قومه التي تعد من أفصح لهجات العرب ، وقد يكون لما وجد من شيوع هذا الإسكان في اللغة المشتركة ، وإن كان قد اختار في بضع كلمات أخرى النهج الغالب لدى الحجازيين ، الذين أثر عنهم أيضا الإسكان في بعض المواضع على ماسبق ، كما وضع أن هذا الإسكان جار في عين الكلمة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، بعكس مافرق النحاة من اقتصاره على المضموم والمكسور دون المفتوح إلا شذوذا . أما كون هذا الإسكان متصلا بالنظام المقطعي للكلمة العربية فذلك ماستحدث عنه في البحث التالي . ولسوف يفيدنا أيضا مااستخلصناه من نتيجة في هذا البحث ، الذي نعتبره كالمقدمة لما بعده ، وبخاصة في دراسة ظاهرة الإسكان في آخر الكلمة ، في الإدغام وغيره ، إن شاء الله .

(١) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السلوي البصري ، الأعمى ، المفسر أحد الأئمة في حروف القرآن ، روى القراءة عن أبى المعالي ، وأنس بن مالك فكان يضرب بحفظه المثل ، توفي سنة ١١٧ هـ ( طبقات القراء ج ٢ ص ٢٥ ) .

(٢) هو عاصم بن أبى الصباح العجاج الجحدري البصري أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس وقرأ على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر توفي سنة ١٢٨ هـ طبقات القراء ج ١ ص ٣٤٩ .

(٣) هو سهل بن شعيب الكوفي ، عرض على عاصم بن أبى النجود ، وعلى أبى بكر بن عياش ، روى القراءة عنه عبد الله بن حرملة بن عمرو ( طبقات القراء ج ١ ص ٣٦٩ ) .

(٤) مخطوطة المحاسب ص ٢٢٢ — قراءة آية ٥٧ من الأعراف .

## الفصل الثالث

إسكان آخر الكلمة

## ١ - إسكان آخر الكلمة

كان حديثنا في الفصل السابق مفرغا لظاهرة الإسكان في وسط الكلمة أو عينا . وخرجنا من حديثنا بأن هذه الظاهرة تميمية ، وبأنها كانت لدى النحويين مشروطة بكون عين الكلمة مضمومة أو مكسورة ، وأن أبا عمرو — يؤيده الواقع اللغوي — لم يلتزم هذه القاعدة ، فأسكن المضموم والمكسور ، والمفتوح أيضا .

ونريد الآن أن نناقش مجموعة من اختيارات أبي عمرو ، تثير أماننا مشكلة ضخمة ذات تأثير كبير على خاصية الإعراب بالحركات . وقد ثارت هذه المشكلة من قبل بين القراء من جانب ، والنحويين من جانب آخر ، أو بعبارة أدق : بين جمهور القراء ومن سلم بنظرهم من النحويين ، وبين النحويين ومن شايعهم من القراء ، ولكن الخلاف بين الفريقين ظل في حدود الأمثلة المفردة ، لم يتعدا إلى المساس بالقواعد العامة ، أي : إنه لم يحدث أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحويون وسلم بها القراء ، وسنحاول أن نعرض هنا الأمثلة ، ومادار حولها من جدل ، ثم نبدأ في مناقشة الموضوع من وجهة نظرنا :

وردت في قراءة أبي عمرو أمثلة اختلفت حولها روايات القراء ، والأمثلة هي :

\* قرأ أبو عمرو : «يأمرهم» حيث وقع (في سبعة مواضع) قيل بإسكان الراء ، وقيل باختلاس حركتها <sup>(١)</sup> .

وقرأ : «تأمرهم» حيث وقع (في موضع واحد) قيل : بإسكان الراء ، وقيل : باختلاس حركتها .

(١) نقصد هنا حين كان أبو عمرو لا يقرأ للتحقيق ، أي حين كان يسرع بالقراءة ويلجس .

وقرأ : «يأمرهم» حيث وقع : في (موضع واحد) قيل : بإسكان

الراء ، وقيل : باختلاس حركتها .

وقرأ : «يتصركم» حيث وقع (في خمسة مواضع) قيل : بإسكان الراء

وقيل : باختلاس حركتها

وقرأ : «يُشعركم» حيث وقع (في موضع واحد) كذلك

وقرأ : «إلى يارتكم» ، ، ، (في موضعين اثنين) «

وقرأ : «مكر السيء إلا » بالإسكان من رواية المنقرى عن عبد

الوارث عن أبي عمرو .

هذه الأمثلة تكاد تكون من الجميع على روايته في هذا الباب ، وقد روى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية «الدوري» ، والإسكان من رواية «السوسي»<sup>(١)</sup> ، وهما أخذهما عن شيخهما أبي محمد يحيى الزيهدي<sup>(٢)</sup> ، فقد نقل الزيهدي إذن — روايتين عن إمامه أبي عمرو ، اشتهرت إحداهما من طريق السوسي ، والأخرى من طريق الدوري . والإسكان اختيار الحافظ أبي عمرو الداني قال : «والإسكان يعني في هذا الكلم»<sup>(٣)</sup> — أصبح في النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختره وأخذ به<sup>(٤)</sup> والاختلاس اختيار ابن مجاهد<sup>(٥)</sup> . ونحن نرجح أيضا الإسكان ، إذ كان من طريق السوسي ، وهو كما علمنا أصبح في هذا الباب رواية ، وأدق نقلا ، لتوفره على قراءة أبي عمرو وتخصيصه فيها ، على حين اشتغل الدوري بكثير من القراءات كما اشتغل بالنحو على مامر في ترجمته ، فيحتمل أنه قال بالاختلاس من باب الولاء للمذاهب النحويين .

(١) النشر جـ ٢ ص ٢١٢ .

(٢) النشر جـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) مابين العلاتين من كلام ابن الجوزي .

(٤) النشر جـ ٢ ص ٢١٣ .

(٥) النشر جـ ٢ ص ٢١٢ .

هذا عرض موجز للخلاف حول هذه الأمثلة ، نجده مبسوطا في النشر ، كما نجد أمثلة أخرى منسوبة لأبي عمرو من روايات مخالفة لما ذكرنا ، فبعضهم لم يذكر (ينصركم) و (يحذركم) ، وبعضهم أطلق القياس في كل راء نحو : (يحشرهم ، وأنذرهم ، ويسيركم ، ويظهركم) . وجهور العراقيين لم يذكروا ( تأمرهم ويأمرهم ) ، وبعضهم لم يذكر ( يشعركم ) وبعضهم لم يذكر ( ينصركم ) ، ولكن عدم تعرض بعض القراء لذكر بعض الأفعال لا يمنع الأخذ في هذه الأفعال بقياس واحد هو جواز إسكانها <sup>(١)</sup> .

وما يلحق بقراءة أبي عمرو بالإسكان في آخر الكلمة قراءته : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك — آل عمران آ ٧٥ » ، و « ومن يرد ثواب الدنيا نوته منها — آل عمران آ ١٤٥ » ، و « ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ، ونصله جهنم وساعات مصيرا — النساء آ ١١٥ » و « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه » ، النور آ ٥٢ ، « وإن تشكروا يرضه لكم — الزمر آ ٧ » بإسكان الهاء في ذلك جميعا <sup>(٢)</sup> .

هذا الذى سقناه من أمثلة أثار مشكلة كبرى بين القراء ، ابتداء من « الهندى » ، وبين النحويين ، ابتداء من « سيبويه » ( المتوفى سنة ١٨٠ ) وسبب هذا الخلاف أن رواية الإسكان تهدم أصلا من الأصول الإعرابية — حيث تحذف الحركة التى هى علم على الإعراب ، ولم يستطع النحاة أن يتصوروا كيف حدث هذا فى الكلمات المعربة ، ومن ثم لم يسلموا بصحة هذه الرواية ، وقالوا : وإمامهم فى ذلك سيبويه — بأن أبا عمرو كان يخلص اختلاسا .

بيد أننا قبل أن نعرض تفاصيل هذا الخلاف بين الفريقين نقدم بين يدي هذا العرض أمثلة أخرى من القراءات المختلفة ، على مثال ما روى من اختيار أبي عمرو للإسكان فى هذه الكلمات ، وهى منقولة عن ابن جنى من كتابه « المختضب » ، الذى يضم مسمى من القراءات شاذا ، ومضى دفاعه عنه ، فمن ذلك :

(١) النشر جـ ٢ ص ٢١٣ .

(٢) النشر جـ ٢ ص ٢١٣ .

★ قراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام<sup>(١)</sup> ويعقوب<sup>(٢)</sup> والهمداني<sup>(٣)</sup> : —

« ويذرهم » بالياء وحزم الراء . قال أبو الفتح : قد تقدم ذكر إسكان المرفوع تخفيفا ، وعليه قراءة من قرأ : « وما يشعركم » ، وكان ( يُشعركم ) أعلز من ( يذرهم ) ، لأن فيه خروجا من كسر إلى ضم ، وهو في ( يذرهم ) خروج من فتح إلى ضم<sup>(٤)</sup> .

★ وقراءة مسلمة : « فسيحشرهم » و « فيعذبهم » بسكون الراء والياء ، قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا ، وأنه إنما سكن استئقالا للضمة ، نعم ، وربما كان العمل خلسا فظُنَّ سكونا ، وقد سبقت شواهد السكون بما فيه<sup>(٥)</sup>

★ وقراءة على عليه السلام ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس ابن مالك ، وعلقمة<sup>(٦)</sup> ، والجمحدري ، والتيمي<sup>(٧)</sup> ، وأبي رجاء : « ويذرك والهلك » الأعراف آ ١٢٧ — وقرأ « ويذرك » بإسكان الراء الأشهب<sup>(٨)</sup> .

(١) هو سلام بن سليمان الطولي أبو المنذر المزي البصري ، ثم الكوفي ، مولى قرأ على أبي عمرو ، وعلى عاصم بن أبي النجود ذكره ابن حبان في الثقات ، توفي سنة ١٧١ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٢١٩) .

(٢) هو يعقوب الحضرمي — أحد القراء العشرة ، سبق الحديث عنه في الباب الأول .

(٣) سبقت ترجمته الهمداني ( أبو العلاء ) في الباب الأول .

(٤) انحسب ص ٢٥٨ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٦) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن شبل النخعي ، الفقيه الكبير ولد في حياة النبي ﷺ ، وأخذ القراءة عن ابن مسعود حتى قال : « ما قرأ شيئا ولم أعلم شيئا إلا وعلقمة يعلمه » ، وقرأ عليه جماعة منهم : إبراهيم بن يزيد النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي ، ونسفي بن وثاب ، وغيرهم — توفي سنة ٦٢ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٥١٦)

(٧) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك أبو أسماء التيمي الكوفي ، الإمام العابد الكبير ، قيل إنه قرأ على علقمة عن ابن مسعود ، وقيل على الأعمش ، توفي سنة ٩٢ هـ في حبس الحجاج ( طبقات القراء ج ١ ص ٢٩ ) .

(٨) انحسب ص ٢٥٥ ، والأشهب هو جعفر بن حبان أبو الأشهب المطازي البصري ، =



\* ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب<sup>(١)</sup> : « ويعولتهن » ساكنة التاء ، قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا في قراءة أبي عمرو : « يأمركم » وعلته نقل الضمة مع كثرة الحركات<sup>(٢)</sup> .

\* وقراءة الحسن : « أو يحدث لهم ذكرا — طه آ ١١٨ » ساكنة التاء ، وقال أبو الفتح : ينبغي أن يكون هذا مما يسكن استقلالاً للضمة كقول جرير ( وأنشدناه أبو علي ، يعني الفارسي ) :

سيروا بني العم فالأهواز موعدهم

ونهر تيزى ولا تعرفكم العرب

أبى : ولا تعرفكم ، وقد مضى ذكر نحوه<sup>(٣)</sup> .

\* « وأما ( يترك ) بالإسكان فمن ( يترك ) ، كقراءة أبي عمرو « إن الله يأمركم — البقرة آ ٦٧ » ، وحكى أبو زيد<sup>(٤)</sup> ( رسلنا ) بإسكان<sup>(٥)</sup> اللام استقلالاً للضمة مع توالى المتحركات ، ولم يسكن أبو عمرو

= قرأ على رجاء المطاوي ، قرأ عليه يعقوب الحضري ، ولد سنة ٧٠ هـ ، وتوفي سنة ١٦٥ هـ ( طبقات القراء ج ١ ص ١٩٢ ) .

(١) مسلمة بن محارب أبو عبد الله الفهري البصري النحوي ، قال محمد بن سلام كان مع ابن أبي اسحاق وأبي عمرو بن العلاء ، وقال ابن مجاهد : كان من العلماء بالعربية ، وكان يقرأ بالإدغام الكبير كأبي عمرو ، وروى حروفاً لم يدخلها أبو عمرو . ( طبقات القراء ج ٢ ص ٢٩٨ ) .

(٢) المختص — سورة النساء .

(٣) المختص ص ٥١٢ .

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي ، ولد سنة ١٢٠ هـ ، وروى القراءة عن الفضل عن عاصم ، وعن أبي عمرو بن العلاء وعن أبي السمال قنبل العلوي ، وروى عنه القراءة خلف بن هشام البزار ، وأبو حاتم السجستاني وغيرهما ، وكان أبو زيد من جملة أصحاب أبي عمرو وكبوتهم ومن أعيان أهل النحو واللغة والشعر ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ عن أربع وتسعين سنة . ( طبقات القراء ج ١ ص ٢١٥ ) .

(٥) حيث وقعت في القرآن .

( يأمرهم ) <sup>(١)</sup> كما أسكن ( يأمرهم ) . وذلك لحفاء الماء وخفتها ، فجاء الرفع على واجبه ، وليست الكاف في ( يأمرهم ) بخفية ولاخفيفة خفة الماء ، فتخل النطق بها فحذفت ضميتها <sup>(٢)</sup> .

وبوسعنا أن نفيد من تعليقات ابن جنى على هذه الأمثلة خلاصة ماثار بين النحاة والقراء من خلاف حول دلالتها ، فهو يقرر أن ذلك مما يسكن استثقالا للضمة أو لكثرة الحركات ، أى : إن علة الإسكان هى القصد إلى التخفيف من قيود الحركات المتوالية ، حتى ولو كان هذا الإسكان واقعا على موقع الحركة الإعرابية . وقال أيضا : « ربما كان العمل خلسا فظُن سكونا » ، ولعله كان يميل الى التسليم بظاهرة الإسكان واقعا لغويا ، واعتبار المجلس احتمالا فى المسألة لاينبغى إغفاله . كما نفيد أيضا من بعض الأمثلة أنه ربما كان مسلم بجواز إسكان المنصوب كما في ( يذكرك ) فى قوله تعالى ( ويذكرك وأهلك ) الأعراف ١٢٧ ، وإن كان رأيه فى المسألة يرمتها سيكون محل نقاش فيما بعد .

وقبل أن نشرع فى النقاش ينبغى أولا أن نعرف معنى هذا ( المجلس ) أو ( الاختلاس ) كما ورد فى كتب النحويين ابتداء من سيبويه :

### معنى الاختلاس

يراد بالاختلاس عند القائلين به الإسراع بالحركة ، أى : إن الناطق يسرع فى نطقها ويختطفها ، فلا يحقق هذا النطق كاملا ، يقول سيبويه تحت عنوان : « هذا باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هى » مانصه : ( فأما الذين يشبعون فيمططون ، وعلامتها واو رياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك يضرئها ومن تأمنك ، وأما الذين لايشبعون فيختلسون اختلاسا ) <sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم أن أصبح الروايات عنه بإسكانها .

(٢) المحصب ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) الكتاب - ج ٢ ص ٢٩٧ . وسيأتى فى هذا الفصل دراسة كاملة لهذا الموضوع .

كانت نظرة سيبويه هذه بداية النقاش بين الفريقين ، فقد مضى سيبويه في تطبيق كلامه عن الاختلاس على قراءة أبي عمرو قال : « ومن ثم قال أبو عمرو ( إلى باريكم ) ، ويدلك على أنها متحركة قولهم ( من مأمئك ) فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ، ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتح أخف عليهم ، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات ، وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين <sup>(١)</sup> » .

وهو في قوله : « فلو كانت ساكنة لم تحقق النون » يشير إلى أن إسكان النون يخفيها طبقاً لأحكام التجويد ، فإذا أظهرت كان ذلك دليلاً على وجود الحركة ، وغاية ما في الأمر أنها احتلست ، أي : تنازلت عن جزء قصير من مدتها ، ولعله قد صار من المعلوم أن مثل هذا الاختلاس لا يحدث في رأى سيبويه في غير المرفوع والمجرور . « لأن الفتح أخف عندهم » ، وفكرة « الخفة » هي علة الباب كله كما رأينا .

ونقل أبو علي الفارسي ( المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ) نصاً شبيهاً بهذا المعنى قال : « وقال سيبويه : كان أبو عمرو يحتلس الحركة في باريكم ويأمركم وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولم يسكن <sup>(٢)</sup> » .

وكان دافع سيبويه إلى القول بالاختلاس أنه لا يرى جواز إسكان المرفوع والمجرور في غير الشعر ، لأن الشعر ، كما هو معلوم — محكوم بالوزن والقافية ، وهذان قد يضطران الشاعر إلى الخروج عن القاعدة إقامة للوزن ، فجاز له أن يسكن المرفوع والمجرور — يقول سيبويه : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة فعُذ حيث حذفوا فقالوا فعُذ ، وبضمة عضُد ، حيث حذفوا فقالوا : عضُد ، لأن الرفع ضمة والجر كسرة قال الشاعر <sup>(٣)</sup> :

رُحِبْتُ وفي رجليكَ ما فيها وقد بداهنك من المعزِر

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٢) (الحجة) لأبي علي الفارسي مخطوط رقم ١٢ ، ٢٤ ج ٢ قسم أول ورقة (١٨٣) — مكتبة جامعة القاهرة .

(٣) هو الأثير الأسدي — هامش الخصائص ج ١ ص ٧٣ تحقيق الأستاذ محمد علي الجار .

وما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة ، إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك -  
قال الراجز :

إذا عَوَّجَن قَلتْ صَاحِبُ قَوْمٍ بِاللَّوْ أَمثال السفين العُومِ  
فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد صاحبي <sup>(١)</sup> . وقد  
يسكن بعضهم في الشعر ويُشيم ، وذلك قول الشاعر (امرئ القيس) :  
فالووم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغسل  
وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يجيء هذا في النصب ، لأن الذين يقولون  
كَبَدَ وَفَحَذَ لا يقولون في جَبَلٍ جَبَلٍ <sup>(٢)</sup> .

وقد سبق أن كشفنا عن انتقاض قاعدة عدم إسكان المفتوح بما سقناه من  
روايات وشواهد ، وهي القاعدة التي يصر سيبويه على ترديدها دائما بحجة أن الفتح  
أنف من الضم والكسر ، فإسكانه تخلص من خفيف بخفيف . وسوف يظهر فيما  
بعد أن هذا الإسكان لم يقع بناء على نوع الحركة ، وإنما كان دائما على أساس  
مقطعي ، وذلك حين نعرض رأى أبى على الفارسي في الموضوع ، وهو الرأى الذي  
اتبع فيه إمامه سيبويه حتى في هذا الأصل المتقوض ، كما سيظهر أيضا عند مناقشة  
آراء ابن جني .

ومقتضى كلام سيبويه أيضا أنه لا يجوز الإسكان في النثر ، حيث لاضرورة  
تحمل عليه ، وبذلك يكون قد منع أن يحدث في قراءة القرآن ، ومن هنا كان تفسيره  
لقراءة أبى عمرو بالاحتلاس طردا للقاعدة . كما يلاحظ أن سيبويه قد سلم بجواز  
إسكان المرفوع والمجرور في الشعر للضرورة ، وهو وإن كان لم يصرح بأن وقوعه في  
الشعر للضرورة ، إلا أن ذلك مفهوم كلامه ، وتابعه في ذلك الفارسي وابن جني .  
وقد كان يوسع سيبويه أن يذهب إلى جواز الإسكان في النثر ، ومن ثم في

(١) ذهب ابو على الفارسي إلى أن المحلوف هنا ضمة البناء للمنادى وتقديره (يا صاحب) — الحجة ورقة

(١٨٥) .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ — ٢٩٨ .

في القرآن لو أنه تأمل ظاهرة إسكان عين الكلمة ، والتي ساق بعض امثلتها شاهداً على جواز الإسكان في لام الكلمة قياساً على إسكان العين : ( كما في فَحْدٌ وَعَضُدٌ ) ، فهو قد قرر فيما سبق أن شيوع الإسكان في العين وفي اللام مقتصر على بيئة معينة هي بيئة تميم ، ولاشك أن الناطق في هذه القبيلة لم يكن يفرق بين كون اللفظ وارداً في شعر أو نثر ، فقد كان يسكن في الكلام بعامة . ولكن سيبويه وقد استولت عليه مهابة المقاييس التي استقرت لضبط أواخر الكلم ، عز عليه أن تنهار هذه المقاييس بسبب تقليد لا ينتسب إلى من اعتمد عليهم في تقعيد قواعده ، وهم قبائل الحجاز ، فكان أن فسر إسكان اللام بالاختلاس ، إلا في الشعر ، على حين قد سلم بإسكان العين في الشعر وفي النثر .

وقد كان سيبويه برأيه هذا يتحدى أئمة القراءة ، وبخاصة الذين رورا عن أبي عمرو رواية مباشرة ، وأخذوا عنه القراءة عرضاً وسماعاً ، وفي مقدمتهم أبو محمد يحيى ابن المبارك الزبيدي ، الذي روى الإسكان الصحيح في الكلمات السابق ذكرها ، كما روى أن أبا عمرو كان يشم الهاء من ( يَهْدَى ) والحاء من ( يَخْصُمُونَ ) شيئاً من الفتح (١) .

وقد سبق أن روينا عن كتاب الحجة رأى سيبويه في قول من روى الإسكان ، وأنه كان منخدعاً ، لم يضبط في نقل ما سمعه شفاهاً من أبي عمرو ، وكان بحسب سيبويه أن يكون الزبيدي سمع من أبي عمرو ، وهو إمام في القراءة ، قال عنه ابن الجزري : « كان ثقة علامة فصيحاً مفوهاً ، إماماً في اللغات والآداب ، حتى قيل : أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة ، غير مأخذه عن الخليل وغيره » (٢) .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) نص كلام ابن الجزري : وقال الحافظ الداني رحمه الله : وقالت الجماعة عن الزبيدي أن أبا عمرو كان يشم الهاء من « يهدى » والحاء من « يخصمون » شيئاً من الفتح « النشر ج ٢ ص ٢١٤ . أما رواية الإسكان فهي عن السوسي وجماعة كثر من الزبيدي عن أبي عمرو ( نفس المرجع ) .

فهل كان في الطاقة وسيلة للنقل أدق من السماع مشافهة ؟... ثم ما سند سيبويه فيما قرر من عدم ضبط النقلة ؟ لاشك أنه رواية أخرى تلقاها حين قرأ على تلميذ من تلامذة أبي عمرو ، لأن سماعه هو من أبي عمرو بعيد <sup>(١)</sup> ، والراجع أنه لم يدركه ، فقد مات أبو عمرو ، وهو حديث السن جدا ، وحتى لو صحت رواية أنه قرأ على أبي عمرو فما نظن أن غلاما حدثا في العاشرة من عمره ، أو زماعها ، لم تعر في ذهنه أية مشكلة ، يمكنه أن يضبط طريقة أبي عمرو في نطق دقيق هكذا ، ثم لا يؤخذ برواية من كان أسن منه وأقدر على الضبط ، وهو بعد ثقة صدوق . قال فيه ابن جهماد : « وإنما عولنا على الزيدي ، وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه ، لأجل أنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها ، ولم يشتغل بغيرها وهو أضيطلهم <sup>(٢)</sup> » ثم إن أبا يحيى إمام بصري في النحو من طبقة سيبويه (السادسة) ، ومثله لا يهتم بعدم الولاء لمدرسته البصرية ، فإذا كان قد نقل عن أبي عمرو الإسكان لم يكن بد من قبول روايته ، لأنه تحرى أن يصف قراءة أبي عمرو للإسكان ، كما تحرى أن يصف قراءته للاختلاس ، ودقق في تحديد مواضعهما ، وقد سبق أن وجدنا أن ناقل رواية الإسكان عن الزيدي هو السوسى ، الذى كان على شاكلة الزيدي تفرغا للقراءة ، وعكوبا على ضبط روايتها عن الزيدي مصدرها .

فإذا تركنا سيبويه إلى من أتى بعده وجدنا أبا العباس محمد بن يزيد المبرد ( المتوفى سنة ٢٨٠ هـ ) وقد مضى في الشوط إلى أبعد غاياته ، فقد زعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن <sup>(٣)</sup> ، وأنكر الإسكان إنكارا تاما ، حتى الذى قال سيبويه بجوازه في الشعر ، وروى في الشواهد التى ساقها سيبويه روايات أخرى لا يكون فيها إسكان ، فروى بيت الأقيشر الأمسدى هكذا :

رحمت وفى رجلحك ما فيهما وقد بدا ذاك من المعز

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

وتصرف في الشاهد الثاني من شواهد سيبويه هكذا :

إذا أعرججن قلت صاح قوم بالدو أمثال السفين العموم

أى إنه أنشدته بالترخيم ، وأما الشاهد الثالث فقد أنشدته على الوجه التالى :

فاليوم فاشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

أو قرأ مكان (فاشرب) الأمر (أسقى) <sup>(١)</sup> مضارعا مبنيا للمفعول . وكانت هذه محاولة من المبرد لنقض كلام سيبويه ، بحجة أن الحركة علم للإعراب ، ومن ثم لا يجوز إسكانها <sup>(٢)</sup> . وبذلك يكون المبرد قد أنكر الإسكان والاختلاس اللذين جوزهما سيبويه ، ومعهما شفاها من العرب ، وروى لهما من الشواهد ما روى ، ويؤثر عن المبرد في هذا الصدد نص يفصل فيه في الاعتبار بين حركة العين التى يجوز إسكانها في رأيهِ ، وحركة اللام التى تعد حركتها عنده مقدسة لا يجوز المساس بها ، قال ( كل مكسور أو مضموم إذا لم يكن من حركات الإعراب يجوز فيه التسكين ، ولا يجوز ذلك في المفتوح لحفة الفتحة <sup>(٣)</sup> ) ومن الشواهد التى ساقها المبرد دليلا على صحة قاعدته قول الشاعر :

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد يلدّه أبوان

والأصل كما هو ظاهر (يَلِدُهُ) سكنت اللام تخفيفا ، فالتقى ساكنان سكون التخفيف وسكون الجزم ، فحرك الثانى تخلصا <sup>(٤)</sup> ، ولسوف نرى أن النحويين الذين أجازوا الإسكان في اللام قياسا على جواز الإسكان في العين ، كان تصورههم للقضية تصورا مقطعا ، لا يفرق بين اللام والعين في الموقع ، مادامت إحداهما واقعة بين مقطعين مفتوحين .

(١) هامش الكتاب المقتبس عن شرح السورلى له ص ٢٩٧ — ٢٩٨ .

(٢) الحجة ورقة ( ١٨٤ )

(٣) الفصل جـ ٩ ص ١٢٦ هامش .

(٤) المرجع السابق .

وجاء بعد المبرد أبو سعيد السمرقاني فلم يزد على أن قلده سيبويه ، فقد ردد آراءه بأن رجح جانب الاختلاس في الروايات الواردة عن أبي عمرو ، وقاس تسكين اللام على تسكين العين في مثل رسل وعجز ورجل حيث يمكن أن يقال فيها : رسل وعجز ورجل ، وكذلك في المكسور ، فيقال في فخذ : فخذ ، وفي عليم : علم<sup>(١)</sup> .

وجاء بعد ذلك أبو علي الفارسي فاتبع مذهب سيبويه سواء بالنسبة إلى قراءة أبي عمرو ، أم بالنسبة لتجويد الإسكان ، وإن كان قد توسع في إجازته ، وقد نهج أبو علي نهجا فريدا في عرض قضية الإسكان ، ودافع دفاعا مجيدا عن رأى سيبويه القائل بجواز حذف الحركة الإعرابية في الشعر ، ولعل من المفيد لموضوعنا أن نعرض رأيه في شيء من التفصيل .

#### أولا : فيما يخص قراءة أبي عمرو لما ذكرنا من أمثلة :

ذكر الفارسي روايات مختلفة في الموضوع ، تحكى أن أبا عمرو كان يخفف مثال ( بارئكم ) ، وأنه كان لا يجرها ، ثم ذكر رأى سيبويه في المسألة وهو : أن أبا عمرو كان يخفلس الحركة فيرى من سمعه أنه كان يسكن ، ولم يكن يسكن ، ثم قال : « وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ، لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيرا ، من ذلك ما حدثني به عبد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه أنه كان يقرأ : ( ويعلمهم الكتاب ) ، و ( يلعنهم ) يشم الميم والنون التي قبل الهاء الضم من غير إشباع ، وكذلك ( عن أسلمحتكم وأمتعتكم ) يشم التاء فيها شيئا من الخفض — قال : أخبرني بذلك أبو طالب عبد الله أحمد بن سودة قال : حدثنا ابن سعد الزهراني قال : حدثنا عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بذلك ، قال : وكذلك ( ويترككم ويعلمكم يشمها ) الميم من يعلمكم ) شيئا من الضم ، وكذلك ( يوم يجمعكم ) يشم العين شيئا من الضم ، وكذلك قوله : ( وأرنا منا سكنا ) لا يسكن الراء ، ولا يكسرها ، روى ذلك عنه علي بن نصر وعبد الوارث واليزيدي وعباس بن الفضل وغيرهم ، أعنى و( أرنا )

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السمرقاني مخطوط رقم ١٣٦ دار الكتب .



وكذلك قراءته في ( يأمركم ويأمرهم وينصركم ) وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات .  
وروى عبد الوهاب بن عطاء وهارون الأعور عن أبي عمرو ( أرنا ) ساكنة الراء ، وقال  
اليزيدي في ذلك كله : إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه . والقول ما خبرتك  
من إشاره التخفيف في قراءته كلها <sup>(١)</sup>

فمذهب أبي على إذن هو ما قال به سيبويه ، وهو وإن ذكر روايات تحكى  
الإسكان فإنه لا يأخذ بها ، تماماً كما فعل سيبويه . وبما يلاحظ أنه قد استخدم لفظة  
(الإشمام) في مثل قوله : ( وكذلك « يجمعكم » يشم العين شيئا من الضم ) وقوله :  
( « أرنا منا سكنا » لا يسكن الراء ولا يكسرهما ) ، فكأنه يريد أن يقول في الأول :  
« ينطقها بنصف ضمة أو ربع ضمة » وأن يقول في الثاني : ( لا يسكن الراء  
ولا يكسرهما ، وإنما تكون بين السكون والكسر ، فمن سمعها من بعيد سمعها مسكنة  
ومن تأملها من قريب وجد فيها رائحة كسرة ) ، وهذا هو نفس ما ذهب إليه سيبويه  
حين ذكر إشمام الباء في ( اشرب ) وجعل النقطة علامة الإشمام ، فقد كان يقصد : أن  
من العرب من ينطق بهذه الكلمة لا ساكنة ولا مضمومة ضمة خالصة . وإنما يعطيها  
رائحة ضمة ، وبذلك يكون أبو على قد حذا حذو سيبويه في كل ما قال به .

#### ثانيا : فيما يخص ظاهرة الإسكان عموما :

وأبو على هنا ، رغم اتباعه مذهب سيبويه ودفاعه عنه في وجه من أنكروه —  
يقصد المبرد — ينهج نهجا فريدا في تفصيل القضية والبرهنة عليها ، ما أظن أن أحدا  
سبقه إلى القول على نسقه . فهو يقسم جوانب موضوعه على التخطيط التالي :

#### حروف المعجم

ساكن	متحرك
مأصله في الاستعمال	مأصله في الاستعمال
السكون	حركته بناء
	حركة إعراب
	في كلمة مفردة
	في كلمتين

وبتأمل نص أبى على فى هذا الصدد وجدنا أنه يقصد بالمتحرك مالا يكون فيه إلا الحركة ، وهو غالبا (فاء الكلمة) ، وأما الساكن فهو العين واللام ، فأما هذا المتحرك فلا كلام له فيه ، وأما الساكن فهو على ضربين :

( ما أصله فى الاستعمال السكون مثل راء برء وكاف بكر ، والآخر مأصله الحركة فى الاستعمال فيسكن عنها ) ، ولا كلام له أيضا فيما أصله فى الاستعمال السكون ، وأما ( ما أصله الحركة فى الاستعمال فيسكن فعلى ضربين : أحدهما أن تكون حركة بناء ، والآخر أن تكون حركة إعراب ) ، وهو يقصد بحركة البناء حركة عين الكلمة وبحركة الإعراب حركة اللام — كما سيتضح من أمثله . وحركة البناء على ضربين : أحدهما أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة نحو فيخذ — وسبع وإبل وضرب وعلم ، يقول من يخفف سبع وفيخذ وإبل وعلم وضرب ، والآخر أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل ، كما جاء ذلك فى مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام ، وذلك نحو قولهم : أراك منتفخا ويخش الله ويتقه ، ومن ذلك قول العجاج :

فبات منتصبًا وما تكدسا

وهنا يبدو للنظرة الأولى أن أبى على قد تناقض فى تقسيمه ، فهو قد ساق مثلا على الكلمة المفردة كلمات ( سبع وفيخذ .. الخ ) ، وضرب مثلا لما هو من كلمتين ( منتفخا ومنتصبا ويتقه ) ، وهذه فيما نعرف كلمات مفردة أيضا ، فكيف ساقها أمثلة على ما هو كلمتين واعتبرا من المنفصل الجارى مجرى المتصل ؟

ومع ذلك فأبو على على غاية من الصواب فى تصويره اللغوى ، ذلك أنه يريد بالمثال من كلمتين أن يمكن أخذ مقطعين منه على وزن الكلمة المفردة ، وسوى فى ذلك بين المزيد من الكلمات ، وهو مازاد على ثلاثة ، والمنفصل وهو ما كان من كلمتين ، فالكلمة المفردة عنده هى التى تتكون فى حالة الوقف من مقطع مفتوح <sup>(١)</sup> قصير ( ص ح ) + مقطع مقفل <sup>(٢)</sup> ( ص ح ص ) <sup>(٣)</sup> ، وذلك مثل

(١) هذا هو المقطع رقم (١) فى تقسيم النكتور أنيس .

(٢) هذا هو المقطع الثالث .

(٣) الأصوات اللغوية الطيبة الثانية ص ٩٧ واستخدام رمز ( ص ) للصامت ، و( ح ) للحركة .

الكلمات سُبَّع وإِبْلَ وَقَحْذُ ، فكل منها في تقسيمها المقطعي تتكون من مقطع مفتوح قصير ( ص ح ) ومقطع مقفل ( ص ح ص ) ، والنطق بها على النظام المقطعي هو على التوالى : ( سَ + بُعْ ، إ + بِلْ ، فَ + حِذْ ) . وكذلك عَلِمَ وَضُرِبَ ، وهذا هو وزن القطع الذى اتخذ معيارا للقياس ، ومثل هذه الكلمات ذات المقطعين يمكن أن تتحول طبقا لما قرره أبو على إلى كلمات ذات مقطع واحد مقفل هكذا : ( ص ح ص ص ) <sup>(١)</sup> ، فيصير النطق بها على الوجه التالى : « سُبَّع = ص ح ص ص » وهكذا بقية الكلمات التى تتكون من مقطعين ، فإذا أسكنت عنها صارت مقطعا واحدا ، أى : صارت مفردة .

وكلمات مثل — مُتَنَفِّخٌ وَمُتَّصِبٌ وَيَتَّقُهُ ، تصبح عند تقسيمها المقطعي هكذا: ( من + ت + فغ ، من + ت + صب ، يت + ت + قه ) وقد لاحظ أبو على أن المقطعين الأخيرين من كل كلمة هما على مثال القطع السابق الذى يتكون من مقطعين في كل كلمة من الكلمات السابقة :— قبل الإسكان — ، ولنتركه الآن يتحدث حديثا مفهوما قال ( ألا ترى أن تَهْخَأُ من متنفخ مثل كف ، وكذلك : تَقَّة من يتقه ، وكذلك ماانشده ، أبو زيد من قوله ..

قالت سليمة اشتر لنا سويفا

ف ( كُيْل ) ، أى : من اشتر لنا — مثل : كَيْف <sup>(٢)</sup>

ومن ذلك يتبين أن أبا على يذهب إلى أن تنابع ثلاثة أصوات متحركة سواء كانت كلمة مستقلة ، أم كانت جزءا من كلمة مستقلة ، أم كانت من كلمتين ، يجوز إسكان أوسط هذه المتحركات ، بشرط أن تكون على مثال مايجوز إسكانه من الكلمات المفردة فى اصطلاحه ، أى تحلى زنة ، فَعْلٌ وَفَيْلٌ وَفَيْلٌ وَفَيْلٌ ، وهى زنة الكلمات سبع ، وقحذ أو كفف وإِبْلَ وضرب ، وإنما شرط ذلك ليخرج ماكان مفتوح الوسط ، فقد صح عنده أيضا أن العرب لاتسكنه . وهكذا قرر أبو على فى نهاية هذا

(١) هنا هو للقطع رقم (٥) لدى الكنوز أنيس .

(٢) الحجة ورقة ١٨٤ .

الكلام قوله ( فأما حركة البناء فلا خلاف في تمييز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين ) <sup>(١)</sup> ، وينتقل بعد ذلك إلى حركة الإعراب :

( وأما حركة الإعراب فمختلف في تمييز إسكانها فمن الناس من ينكره فيقول : إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما للإعراب ، وسيبويه يجوز ذلك ولا يفصل بين القليلين في الشعر ، وقد روى ذلك عن العرب ) ، وأضاف أن ( مما جاء في هذا النحو قول جرير :

سيروا بين العم فالأهواز موعدم  
ونهر توى فلا تعرفكم العرب  
ومن ذلك قول وضاح اليمن :

إما شعري شهد قد خلط بالجلجلان <sup>(٢)</sup>

وهو يريد بحركة الإعراب كما قلنا حركة لام الكلمة سواء كانت في كلمة معرفة كالمضارع ( تعرفكم ) ، أو مبنية كالماضى ( خلط ) ولا شك أنه يقصد بقوله : « من الناس من ينكره » أبا العباس المبرد ، لأنه هو الذى نصب لمعارضة سيبويه ، وكذلك فعل أبو الفتح عثمان بن جنى تلميذ أبى على ( توفى سنة ٢١٣ هـ ) إلا أنه كان شديد اللهجة في نقده تهجم المبرد على سيبويه ، كما سيجىء .

ومن المفيد كثيرا أن أورد نص مناقشة أبى على في رده على المبرد قال : ( وأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما على الإعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف في الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجوز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضا فيما ذهب إليه سيبويه ، وهو التشبيه بحركة البناء — أى حركة عين الكلمة ، وهو وارد فيما سبق من كلام

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، وهذا البيت مذكور في اللسان ج ١١ ص ١٢٣ والجلجلان : السمس .

سيبويه — والجامع بينهما أنهما جميعا زائدان ، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف (١)

وهنا أسجل على أبى على ، أو أسجل عنه بعض حقائق سوف نفيدنا كثيرا فيما بعد ، فقد كان المبرد يوشك أن يعتقد في قداسة الحركة الإعرابية ، ومن أجل هذا رفض رأى سيبويه القائل بجواز حذفها ، مع ما يدعمه من الرواية الوثيقة ، ومع أن سيبويه كان متحفظا غاية التحفظ فلم يطلق هذا الجواز على مداه ، بل قصره على الشعر ، فجاء أبو على ليقول :

(١) إن حركة لام الكلمة ( حركة الإعراب ) تشبه تماما حركة عينها ( حركة البناء ) .

(٢) وإن كلتا الحركتين زائدة ، وإن إحدهما قد تسقط في الوقف والاعتلال ، كما تسقط الأخرى للتخفيف .

(٣) مقتضى قوله : « إنهما زائدتان » أن يكون الأصل هو الإسكان ، وأن التحريك لا يكون إلا في حالة الوصل وعدم الاعتلال في لام الكلمة ، وحالة عدم التقصد إلى التخفيف في عينها .

ويفسر هذه النقطة الأخيرة عبارة وردت لدى أبى على في معرض مناقشة المبرد قال : ( فإن قلت : إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع قيل : وكذلك إذا أُسْكِنَ نحو هُنْكَ استدل عليه بالموضع ، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شبت لها بسُئِعَ ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل (٢) ) ، وكأن أبا على لم يكن يريد أن يدع لخصمه حجة إلا ردها ، أو شبهة في عقل متعلم إلا جلاها ومحصر وجوهها ، فناقش أيضا مع المبرد قضية ارتباط المعنى بالحركة الإعرابية ، أو بعبارة أصح : ( دلالة الحركة الإعرابية على المعنى ، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه ) وهو بسبيل الرد على هذه الشبهة يستخدم القياس

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق وراجع رأى الخليل وسيبويه أيضا في مقدمة الكتاب .

على حركة البناء أيضا فيقول : ( وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو ضَرِبَ يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب ، وكذلك الكسر في نحو حَيَّرَ والضَّم في نحو حَذَّرَ<sup>(١)</sup> ) .

ومعنى ذلك أن المقايسة بين حركة العين وحركة اللام تعتبر تامة ، وأن مايجرى على إحداها يجرى على الأخرى ، من حذف وإثبات ، ومن حيث ارتباطها بدلائلها حالة إثباتها أو حذفها . هذا هو رأى أبى على ، وهو رأى نسجله مقياسا نقديا ، سواء لما يذهب إليه أبو على وغيره من ذوى الآراء في الموضوع . ذلك أن أبا على الذى يقرر هذا كله هو نفسه الذى سبق أن قرر أن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف في حدود الاختلاس ، وأن هذا القول أشبه بمذهبه ، وهو نفسه الذى يقرر بعد ماسقنا من مناقشته الدقيقة الخطيرة أن هذا الاختلاس « وإن كان الصوت فيه أضعف وأخفى فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك » وهذا حق ، ولكنه يقول بعد ذلك : فمن روى عن أبى عمرو الإسكان في هذا النحو فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانا .

وعلى هذا يكون قولهم : ويعلمهم الكتاب ، ويعلمهم الله ، وكذلك عن أسلمحتكم وأمتعتكم ، وكذلك ويعلمهم ، ويوم يجمعكم ولأمركم ، هذا كله على الاختلاس مستقيم ، ومن روى عنه الإسكان فيها — وقد جاء ذلك في الشعر — فلعله ظن الاختلاس إسكانا<sup>(٢)</sup> .

### رأى ابن جنى

وبعضى الفارسي ، ويأتى ابن جنى فيعرض لمناقشة الموضوع أيضا في كتابه « المختسب » حيث أورد روايات سبق أن ذكرناها ، وهى روايات نفيد منها شيئا ذا

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ورقة ١٨٦ .

أهمية كبيرة ، هو : أن الإسكان عند القراء لم يكن مقتصرًا على قراءة أبي عمرو ، بل هناك طائفة ممن قرعوا به ، ومنهم : الحسن ، وأبو رجاء ، وقتادة وسلام ، ويعقوب والهمداني ومسلمة بن محارب والأشهب<sup>(١)</sup> ، كما أن من القارئ به محمد بن عبد الرحمن بن محيصن أحد أئمة القراءة بمكة<sup>(٢)</sup> .

ثم تعرض ابن جنى لمناقشة الإسكان في كتابه ( الخصائص ) ، وقد وجدناه يهيج نفس المنهج الذى سلكه أبو على في القياس ، فهو حين روى قول الشاعر :

ومن يتقى فإن الله معه ورزق الله مؤتساب وغاد

قال : إن الشاعر أجري ( تقي ف ) مجرى عليم حتى صار تَقَفَ كَعَلِمَ<sup>(٣)</sup> — وبذلك فسر قراءة من قرأ : إنه من يتقى ويصبر ، كما استخدم هذه الطريقة في مواضع كثيرة من كتابه ، حتى يمكن أن يقال : إنه قد حدا حلو أبي على في كل كلمة قالها<sup>(٤)</sup> ، ومن ثم حذو سيبويه ، وإنما يعنيها من مناقشة أبي الفتح نصان ننقلهما هنا ، لأن لهما أهمية تضاف إلى ما أنشأه أبو على في مناقشته ، والنص من المحاسب<sup>(٥)</sup> قال : ومن ذلك قال ابن مجاهد قال عباس : سألت أبا عمرو عن يعلمهم الكتاب فقال : أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويعلمهم ، ولغة تميم : يعلمهم ويعلمهم ، قال أبو الفتح : أما التثنية فلا

(١) قد سبقت ترجمة هؤلاء جميعا في هذا البحث .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢١٤ ، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن سبق أن ذكرناه ضمن شيوخ أبي عمرو ، ولكن ترجمته تكشف عن جانب هام من جوانب شخصيته فقد قرأ كما سبق على مجاهدين جبر ودياس مولى ابن عباس وسعيد بن حبيب وقرأ عليه جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهما ، وابن محيصن هذا قرئى ، قال فيه أبو عبيد وكان قراء مكة عبد الله بن كثير وهشام بن قيس ومحمد بن محيصن وكان ابن محيصن أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها . وقال ابن مجاهد كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذنب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه ، وقال عنه ابن الجزرى : قلت : وقرأته في كتاب المبيح والروضة وقرأت بها القرآن ولولا ما بها من مخالفة للمصحف لألقت بالروايات المشهورة وما ذكره ابن الجزرى من مخالفة المصحف لا يتوجه إلى قراءة الإسكان إذ ليس فيها من مخالفة الرسم شيء وقد تولى ابن محيصن سنة ١٢٣ هـ . ( طبقات القراء ج ٢ ص ١٦٧ ) .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٨ .

(٤) الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ ، ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٥) المحصب ص ١٠١ .

سؤال عنه ولا فيه ، لأنه استيفاء واجب الإعراب ، لكن من حذف فعنه السؤال ، وعلمته تولى الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب ، وعليه قراءة أبي عمرو : فتوهوا إلى بارئكم ، بسكون الهمزة ، وحكى أبو زيد « بلى ورسنا لديهم يكتبون » بسكون اللام ، وأنشدنا أبو على الجري :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدهم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب  
تريد تعرفكم . ومن أبيات الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل  
أى : أشرب ، وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن فى الوزن أيضا غيره ، وقول أبى العباس : إنما الرواية « فاليوم فأشربه » ، فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه ، وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر :

« وقد بداهنك من الخزر » ، فقال : إنما الرواية ، « وقد بدا ذاك من الخزر » ،  
فأما قول لبيد :

ترأك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها  
فحملوه على هذا ، أى : أو يرتبط بعض النفوس حمامها — معناه إلا أن يرتبط ، فأسكن المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات . وحديث أبى الفتح هنا — أى : ماسوى رواية عباس — وارد فى كتاب الخصائص <sup>(١)</sup> ، وهو كما رأينا لا يخرج عن أفكار أبى على إلا فى تعليقه على موقف أبى العباس المبرد ، ونقده لموقفه من سيبويه نقدا لادعا ، لكن النص يفيدنا فائدة كبيرة حين يصرح بأن أبا عمرو هو الذى يقرر هنا فى ضوء الأمثلة القرآنية أن تمجما تسكن هذا النوع من الأفعال ، فى حين يحركه الحجازيون . فقد انتسبت الظاهرة إلى يعبها ، وإن كانت فى مناقشات النحويين قد



تحوّلت إلى رخصة تمنح لمن أراد أن يسكن ، ربما لأنهم وجدها قد شاعت فلم تعد مقتصرة على بيعة معينة .

كما أن في النص شاهدا من شعر لبيد ، علق عليه أبو الفتح بما جرى عليه سيبويه والفرسي من عدم جواز الإسكان في المنسوب إلا ضرورة وشلوذا .

بيد أنه روى بعض أبيات ورد فيها الإسكان في المنسوب في الخصائص قال ( وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح قال الشاعر :

وما كل مبتاع ولو سلف صفقه  
يراجع ماقد فاتته برداد

فإذا ماتعرض لرواية قول الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا  
وابنا نزار فأنتم بيضة البلد .  
قال : « فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى ( لا تعرف لكم ) فإن كان كذلك فهو أسهل لاستتقال الضمة » <sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن ابن جنى لم يتعرض في نضه السابق أو في الروايات السالفة للذكر مسألة الاختلاس ، اللهم إلا في خبره عن قراءة مسلمة ( فسبححشرهم ، فيعذبهم ) . فأما في بقية الروايات فإنه يقرر أنها ساكنة .

وقد بسط ابن جنى رأيه كاملا واضحا في الخصائص ، وهو لا يخرج عما قاله أستاذه أبو على ، إلا أنه يحتوى فنا آخر من القول يميز التلميذ عن أستاذه أحيانا قال : ( ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو : « مالك لا تأمننا على يوسف » غخلسا لا محققا ، وكذلك قوله عز وجل : « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » مخفى لمستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فتوبوا إلى بارئكم » غخلسا غير ممكن كسر الهمة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكنا ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية ) .

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

ونجده يتعرض لمثل هذا في موضع آخر فينوه بذلك سيبويه في كلام وجيز ،  
فيقول :

وأما ( إن الله يأمركم ) ، ( فتوبوا إلى بارئكم ) فرواها القراء عن أبي عمرو  
بالإسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس ، وإن لم يكن كان أركى فقد كان أذكى ، ولا  
كان بحمد الله مرئاً بريئة ، ولا مغموزاً في رواية (١) ، وابن جنى في هذا النص ماهر  
صناع ، فقد وصف القراء بالغفلة من حيث نعتهم بالدين ، وفضل عليهم سيبويه  
بالذكاء إلى جانب توثيق روايته .

وهو من حيث موضوعنا قد اعتمد ترجيح الاختلاس في قراءة أبي عمرو ،  
واتبع في ذلك مذهب سيبويه ، وأمس ذلك على تمكن سيبويه من الضبط أكثر من  
غيره من القراء الذين رووه ساكتاً ، ربما لأنه كان يظن أن سيبويه قد قرأ على أبي  
عمرو ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل بما فيه كفاً ، ولعل الأذع تعبير نقد فيه القراء قوله :  
« ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دارية » ، وما  
أظن أن دافع ابن جنى إلى هذا إلا استمساكه بما أرمى سابقوه من قواعد كان يرى  
لزوماً عليه أن يدافع عنها .

ونحن وقد نقلنا أمثلة مما أورده أبو الفتح في كتاب المختص في قراءته الإسكان  
يعن لناسؤال هو : لماذا ركز النحويون نقاشهم وهجومهم على القراء في قراءة أبي عمرو  
وحدها ، دون أن يمشروا إلى أن الاختلاس قد حدث أيضاً في قراءة غيره ؟ بل على  
العكس من ذلك وجدنا أبا الفتح يقر المسكن على مذهبه ، ويعترف له بصحته ،  
ويحلل له ، على حين رفض أن يكون أبو عمرو قد أسكن ١١٩  
ألا يعد هذا تناقضاً في موقف ابن جنى تجاه مسألة واحدة ١١٩  
والجواب عن ذلك هين ، فإن من روى لهم أبو الفتح تلك الأمثلة السابقة يعد  
أغلبهم في نظر النحويين من قراء الشواذ الذين يكفى أن توصف قراءتهم بالشذوذ

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

حتى تنتهى المشكلة ، فهم على أساس الشلوذ يباح لهم مالا يباح لغيرهم . والأمر غير ذلك بالنسبة لأبى عمرو ، لأنه مصدر عظيم من مصادر النحو واللغة والقراءة ، وهو إمام المدرسة البصرية التى نبغ فيها هؤلاء النحاة جميعا ، فإذا قال أبو عمرو بشيء ، لم يكن مفر من قبوله والرضوخ له ، فكان ذلك الموقف الذكى منهم ، أن ينقلوا الرواة ويتهموهم بالغفلة وعدم الضبط دون أن يعرضوا لأبى عمرو بتجريح أو نقد ، هذا على الرغم من أن ابن جنى قد دافع دفاعا مجيدا عما سعى من القراءات شاذا ، وهو ماسبق أن نقلناه عنه .

وعجيب أن يغفل ابن جنى ، وهو الذى روى قول أبى عمرو فى نسبة الإسكان تميم ، عن وحدة الظاهرة لدى أبى عمرو وغيره من القراء ، وهو يعلم ولاشك أن أباه عمرو تميمى ، وأن إسكان الوسط المنسوب تميم شائع فى قراءته ١١ لاشك أنه كان حلا غير موفق من جانب النحويين أن يأخذوا عن أبى عمرو الاختلاس ، وأن ينكروا رواية الإسكان ، وينسبوا لرواة الإسكان الغفلة وعدم الضبط . ولكن هل سكت رواية الإسكان من القراء عن هذا الاهتمام ؟

\*\*\*

## ٢ - موقف القراء

هنا نأتى لموقف القراء من المشكلة ، وأكثر آرائهم مستخدم فى مناقشتنا للمذهب النحاة ، بيد أن الحجة الكبرى لهم هى : أنهم متمسكون بالرواية ، واثقون من مصادرهم ، مؤمنون بقدرتهم على إدراك ما يسمعون وضبطه ، وأنهم لا يبالون فى تمسكهم بقراءة الإسكان أن تختلف مع قواعد النحاة ، وأن ينكر النحاة عليهم مذهبهم ، لأن شروط القراءة الصحيحة عندهم ثلاثة : —

(١) أن توافق العربية ولو بوجه .

(٢) أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتيالا .

(٣) أن يصح سندها <sup>(١)</sup> .

والشرط الأول هو الذى يهمنى هنا ، فقد اشترط القراء فى القراءة الصحيحة أن توافق قواعد النحو ولو بوجه ، ومعنى ذلك أنهم لم يتجهموا لقواعد النحاة بل احتراموها ، واشتروا توفرها فى القراءة المروية ، وإلا كانت قراءة شاذة ، غير أن مآثر المعركة بين الفريقين هو ما تضمنه من قولهم (ولو بوجه) ، إذ معناه : أن القراءة تقبل إذا توفر لها صحة حملها على أى وجه من الوجوه ، سواء كان أفصح أم كان فصيحا ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه ، هذا هو المراد عند القراء ، بشرط ألا يكون الخلاف مما يفسد المعنى ، متى توفر لهذا المختلف فيه صحة السند وموافقة المصحف العثمانى ولو احتيالا .

ولنأخذ مثلا إسكان أى عمرو ( بارئكم ويأمركم ) ونحوها فقد توفر لهذه القراءة فى رأى القراء صحة السند ، وموافقة المصحف العثمانى ، كما توفر لها موافقتها لقواعد النحو ، من الوجه الذى يميز تخفيف المتحرك بالضمة أو الكسرة ، وهو جائز فى العربية ، متفق وما اعترف النحاة بمجازه فى لسان العرب ، ومثل هذه القراءة مقبولة لدى القراء ، وإن أثارت النحاة ابتداء من سيبويه ، فاستنكروا أن يكون أبو عمرو قرأ بها . ولكن القراء لا يعقبون بهذا الاستنكار ، ويعتبرون أن القراءة متى جاءت على ما شرطوه تصبح حجة على النحو ، لا خاضعة لقواعده ، يقول ابن الجزرى « كم من قراءة أنكروها بعض أهل النحو أو كثير منهم ، ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأمة المقتدى بهم من السلف على قبولها <sup>(٢)</sup> » ومن هذا النوع : « إسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه ، وإسكان ( لسبأ <sup>(٣)</sup> ) وبابى ، ومكر السئىء ، وتنجى المؤمنين ) ، والجمع بين الساكنين فى تاءات البزى ، وإدغام أى عمرو ، و(اسطاعوا) لحمزة ، وإسكان (نقما

(١) النشر ج ١ ص ٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ١٠ .

(٣) الإسكان هنا لقبل حيث كانت ( النشر ج ٢ ص ٣٣٧ ) .

ويَهْدَى وإشباع الباء في ( نَرْتَعَى وَتَقَى وَأَقْبِدَ من الناس ) وضم ( الملائكة استجدوا ) ونصب ( كن فيكون ) وخفض ( والأرحام ) ونصب ( ليجزى قوماً ) ، والفصل بين المضافين في الأنعام ، وهمز ( ساقبها ) ، ووصل ( وإن الياست ) وألف ( إن هذان ) وتخفيف ( ولا تثبعان ) وقراءة ( كَيْكَة ) في الشعراء وصر ، وغير ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن الجزرى وجه إنكار النحاة لما روى من قراءات في هذه الآيات الكريمة في فرش الحروف ، وذلك على الصورة التالية : أنكر النحاة جواز الإسكان في قوله تعالى « فَنُفِثُوا إِلَى بَارئِكُمْ » في البقرة وهى مجرورة ، وفى « إِنْ اللّهُ يَأْمُرْكُمْ » فيها أيضا وهى مرفوعة ، وكذلك الإسكان في « وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَآ » في النمل ، و« لَقَدْ كَانَ لِسَبَآ فى مسكنهم آية » فى سَبَآ وهما مجروران <sup>(٢)</sup> ، وفى « وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيْءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » فاطر <sup>(٣)</sup> ، وقالوا فى ذلك كله بالاختلاس ، لعدم جواز حذف الحركة الإعرابية فى نظرهم .

وأما قوله تعالى « وكذلك ننجى المؤمنين » ( الأنبياء ) فقد قرأها ابن عامر : « نُجِىُّ الْمُؤْمِنِينَ » بنون واحدة وتشديد الجيم ، وقيل فى تعليلها : إنها إما أن تكون النون محذوفة منها تخفيفا على قياس حذف التاء من « تَلْظَى » أى تَنْلِظَى ، وإما على إدغام النون فى الجيم ، وكلاهما غريب ، وإن كانت القراءة صحيحة الرواية <sup>(٤)</sup> .

وأما قوله تعالى « فما استطاعوا » فما استطاعوا أن يظهروه « ( الكهف ) فقد قرأها حمزة ( فما استطاعوا » بإسكان السين وإدغام التاء فى الطاء — وفى ذلك جمع بين ساكنين على غير شرط النحاة <sup>(٥)</sup> .

وأما قوله تعالى : « نِعْمًا وَيَهْدَى » ففيهما أيضا جمع بين ساكنين وسبأى ، وأما قوله تعالى : « أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا نَزَعًا وَنَلْعَبُ » ( يوسف ) فقد قرأها قبيل بإثبات

(١) المرجع السابق .

(٢) النشر جـ ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) النشر جـ ٢ ص ٣٥٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٥) السابق ص ٣٦٦ .

الياء ( نرتعى ) ، ويدل أن النحاة لا يرون ذلك لوقوعه مجزوماً في جواب الأمر ، فلا موضع للياء في رأيهم <sup>(١)</sup> ، وكذلك أثبت قنبل الياء في قوله تعالى « إنه من يتق ويصبر » ( يوسف ) <sup>(٢)</sup> وهو مخلوف الياء للجزم بأداة الشرط « من » .

وأما قوله تعالى « ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس بهوى إلههم » ( إبراهيم ) فقد قرأها ابن عامر فيما روى عنه بإشباع الكسرة من « أفئدة » حتى تنطق « أفئدة » ، والإشباع لغة معروفة ، وقال بعضهم : بل هو ضرورة <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله تعالى « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا » — في خمسة مواضع في البقرة وغيرها ، فقد قرأها أبو جعفر بضم التاء حال الوصل لإتباعاً — وهى لغة أزد شنوعة <sup>(٤)</sup> .

وأما قوله تعالى « كن فيكون » ( البقرة ) فقد قرأها ابن عامر بنصب النون في مواضع ستة ذكرها ابن الجزرى — وأساس الخلاف تفسير السياق بالإخبار تارة وبالسببية تارة أخرى <sup>(٥)</sup> .

وأما قوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » فقد قرأها حمزة بخفض « الأرحام » <sup>(٦)</sup> وقد جاء هذا نقضاً للقاعدة التى تقضى بعدم جواز العطف على الضمير ، المخفوض دون إعادة الخافض .

وأما قوله تعالى : « لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون » ( الجاثية ) فقد قرأها أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاى — مبنياً للمجهول ونائب الفاعل هو الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح . وهو أمر لا يقره كثير من النحاة <sup>(٧)</sup> .

(١) السابق ص ٢٩٣ .

(٢) السابق ص ٢٩٧ .

(٣) السابق ص ٣١١ .

(٤) السابق ص ٢١٠ .

(٥) النشر ص ٢٩٧ .

(٦) السابق ص ٢٤٧ .

(٧) السابق ص ٢٧٢ .

وأما قول ابن الجوزي : « الفصل بين المضافين في الأنعام » فيعني به قراءة ابن عامر قوله تعالى « وكذلك زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » على أن « قتل » نائب الفاعل مضاف إلى شركائهم ، وقد فصل بين المضافين بمفعول المصدر ، وجمهور النحاة في البصرة على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر <sup>(١)</sup> .

وأما همز « وكشفت عن ساقها » فهو قراءة قنبل ، وهي لغة أوى حية الحميري <sup>(٢)</sup> . وذكر ابن الجوزي خلافا طويلا حول وصل الهمزة في ( الياس ) في قوله تعالى : « وإن الياس لمن المرسلين » ( الصافات ) — وثق فيه هذه الرواية ، ورد حجة بعض النحاة القائمة على التشكيك في صحتها <sup>(٣)</sup> .

وكذلك قراءة الجمهور : « إن هذان لساحران » ( طه ) هاجمها النحاة لوجوب نصب اسم الإشارة بالياء على ما جاءت به قراءة أبي عمرو ، ورد بصحة الرواية ، وبأنه على لغة من يلزم المثني الألف <sup>(٤)</sup> ، وأما قراءة ابن عامر « ولا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ( يونس ) فقد كان المفروض حذف النون للجزم بلا الناهية ، ورد بأن « لا » نافية <sup>(٥)</sup> ، وأما قراءة ابن عامر الدمشقي وابن كثير المكي « كذب أصحاب لَيْكَةِ المرسلين — الشعراء » بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها ، وافتح تاء التأنيث فقد كانت موضع خلاف لخالفها للقراءة المشهورة « الأيكة » .

ونعود إلى قراءة الإسكان في الآيات الأولى من هذا العرض لنجد أن ابن الجوزي قد نقل عن الحافظ أبي عمرو الداني نصا ذكره في كتاب ( جامع البيان ) بعد ذكره الإسكان في ( باريكم وبأمركم ) لأبي عمرو ، وحكاية إنكار سيبويه له ، قال الداني « والإسكان أصح في النقل ، وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وأخذ به ، وبعد أن ذكر الداني نصوص رواته قال « وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف

(١) السابق ص ٢٦٣ .

(٢) السابق ص ٣٢٨ .

(٣) السابق ص ٣٥٧ وما بعدها .

(٤) السابق ص ٣٢١ .

(٥) السابق ص ٢٨٦ .

القرآن على الألفبى فى اللغة والأقيس فى العربية ، بل على الأثبى فى الأثر ، والأصح فى النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردھا قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولھا والمصير إليها <sup>(١)</sup> ، ومن هنا يتبين لنا اعتزاز القراء بأسانيدھم واعتمادھم لها ، وإعراضھم عن نقد النحاة لرواياتھم ، رغم تمحيصھم لها .

والحق أن المشكلة فى عمومھا تدعو إلى الدهشة لموقف النحاة ، ذلك أنهم يتلقون دائماً علمھم باللغة ، ويستقون جزئياتھا من طريق الشواهد ، كما أخذوها من طريق مشافهة الأعراب ، ونحن نقرر من باب النصفة أن الرواة الذين نقلوا اللغة ليسوا بأوثق ديناً ، ولا أركى نفساً من رواة القراءات ، فهؤلاء كانوا على درجة من الدين يتتفى معها احتمال التدليس فى الرواية ، فى حين وجدنا كثيراً من شواهد النحو منتحلاً ، أو مصنوعاً ، ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد النحو . فكيف جاز للنحاة أن يرفضوا الروايات الوثيقة ويعتمدوا على ما هو أضعف منها قطعاً مما رواه رواة الشعر ؟ ، وكيف يعقل أن تقعد قاعدة نحوية على أساس رواية شعرية ، دون أن تعتمد لها رواية قرآن ؟ هذا من الوجهة العامة . فأما فيما يتصل بموضوعنا فقد أثبت القراء بأسانيد مختلفة صحة قراءة أبى عمرو للكلمات المسوقة مسكونة ، وهذه القراءة فى الوقت نفسه لا تتنافى مع ما اعترف به النحاة من ظروف جائزة الحدوث فى اللغة ، ومع ذلك أنكر النحاة قراءة أبى عمرو ، حتى كأنه فيها مبتدع لا متبع !! ... فكان موقف القراء من هجوم النحاة أن قالوا : « إن القراءة على صورة الإسكان مستوفية لجميع الشروط . فهي عندنا صحيحة السند ، موافقة للرسم ، موافقة للعربية !! ، وقد نقل صاحب القراءات واللهجات نصاً عن البحر المحيط قال فيه : ( ومنع المبرد التسكين فى حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبى عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ ، ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكراً ) <sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن الجزرى : « وقد طعن المبرد فى الإسكان ومنعه ، وزعم أن قراءة أبى

(١) النشر ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) القراءات واللهجات ص ١٧٧ .



عمرو ذلك لحن ، ونقل عن سيبيويه أنه قال : إن الراوى لم يضبط عن أبى عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن — انتهى — وذلك ونحوه مردود على قائله ، ووجهها فى العربية ظاهر غير منكر ، وهو التخفيف ، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو : إبل وعضد وعنق ، على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه ، وعزاه القراء إلى تميم وأسد ، مع أن سيبيويه لم ينكر الإسكان ، أصلا بل أجازه ، وأنشد عليه ( قاليلوم أشرب غير مستحقب ) ، ولكنه قال : القياس غير ذلك ، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب فى الإدغام دليل على جوازه هنا <sup>(١)</sup> .

ودافع القراء عن الزيدى وقدرته على ضبط ماسمعه عن أبى عمرو ، فساقوا حجة لاتقبل الرد ، وذلك أن الزيدى روى أن أباه عمرو كان يشم الهاء من ( يهدى ) والهاء من ( يخلصمون ) شيئا من الفتح ، فلو كان قد أساء السمع ، ولو كان ضعيف الدراية لما فصل سمعه فى قراءة أبى عمرو بين حالتين متقاربتين ، ولزعم أنهما جاءتا على وجه واحد ، فإذا فصل بين الإهمام فى قراءة ، والإسكان فى أخرى — دل ذلك على تحريجه وجه الضبط فيما يأخذ عن شيخه <sup>(٢)</sup> . ويعقب ابن الجزرى قائلا : « إن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤن ، وعنه منزهون » <sup>(٣)</sup> .

والملاحظ أن القراء فى هذا الموقف بالذات ساعدوا على طرد الباب على قاعدة واحدة ، فقد حاول ابن الجزرى الربط بين جميع روايات الإسكان ، واتخذ جواز بعضها دليلا على جواز بعضها الآخر ، فهو يستدل على جواز إسكان أبى عمرو بأن ابن محيصن — القرشى على ما سبق فى ترجمته ، وأحد أئمة القراء بمكة — قرأ ( يعلمهم ويحشرهم ) بإسكان اللام أيضا .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) يرجع الى النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٣) المرجع السابق .

كما قرأ مسلمة بن محارب ( وهو لثهن أحق ) بإسكان التاء ، وقرأ غيرها ( ورسّلنا ) بإسكان اللام <sup>(١)</sup> .

ثم نجدّه يستدل على جواز قراءة بعض أهل مكة (لإياك نعبّد) بإسكان الدال بقراءة أبي عمرو ( يأمركم ) بالإسكان <sup>(٢)</sup> .

فقرأه أبي عمرو تكون مرة محتجا لها ، وأخرى محتجا بها ، وهذا دليل على اطراد الظاهرة في نظر القراء ، وانظر إلى قول ابن الجزرى السابق « ولغة تميم تسكين المرفوع » . فهو يدل على أنهم كانوا يشعرون في قراءة أنفسهم بصحة هذا الاتجاه الذى وردت به الروايات ، وبأن من الجائز أن ترد في قراءة ظاهرة مأثورة عن لهجة كبرى كلهجة تميم ، فلولا أنه ليس لهم أن يقرءوا القرآن بغير ما روى لهم لقرأوا كل مرفوع مسكنا ، ولكانوا على حق فيما ذهبوا إليه ، وهو — على مانظن — بعض المقصود بمقالة أبي عمرو التى سقناها من قبل « لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا وحرف كذا كذا » .

والقراء لا يسمعون قواعد للنحو ، ولكنهم يعملون بروايات توثقت لديهم أسنادها ، دون أن يبالوا — كما رأينا — بمعارضة كائن من كان .

ومن المناقشات التى أدارها أهل القراءة ردا على أصحاب النحو ما رواه كتاب ( القراءات واللهجات ) فيما يتصل بإسكان هاء الكناية قال : ( قال تعالى : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك » ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك » — آل عمران / ٧٥

قرأ الجمهور ( يؤده ) بكسر الهاء ، ووصلها بياء ، وقرأ قالون باختلاس الحركة ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمة والأعمش بالسكون ، قال أبو إسحاق الزجاج : وهذا الإسكان الذى روى عن هؤلاء غلط ، لأن الهاء لا يبنى أن تجزم ، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٤٨ .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء ، إذ هو قراءة في السبعة وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء ، فإنه عرى صريح ، وسامع لغة ، إمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا ، وقد أجاز ذلك الفراء ، وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تحيز في الوصل والقطع ، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء ، إذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنون أيضا . وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه : إنه لم يكن إماما في اللغة ، ولذا أنكر على ثعلب في كتابه « القصيح » مواضع زعم أن العرب لا تقولها ، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره ، ونقلوها من لغة العرب ، ومن رد عليه أبو منصور الجواليقي ، وكان ثعلب إماما في اللغة ، وإماما في النحو على مذهب الكوفيين ( ١ ) .

هذا هو الموقف بتفاصيله بين القراء والنحاة ، فما رأينا في المشكلة برمتها ، أعنى مشكلة الإعراب التي تثيرها قراءة أبي عمرو ؟ . وقبل أن نفصل رأينا في المشكلة نحاول دراسة ما ذهب إليه سيبويه من تفصيل وصف به الحركة الإعرابية في المواضع التي يظن فيها الإسكان ، لاسيما في حالة الوقف .

### ٣ — أحوال الحركة الإعرابية لدى النحاة في الوقف

حدد سيبويه للحركة الإعرابية عند الوقف على آخر الكلمة أربعة أضرب ، وكان ذلك بمناسبة حديثه عن ( الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف ) . فذكر أن للوقف في هذه الحالة أربعة أضرب ، هي :

- (١) الوقف بالإشمام .
- (٢) الوقف بغير الإشمام . ( ويعنى به الإسكان التام ) .
- (٣) الوقف مع روم الحركة .
- (٤) الوقف بالتضعيف .

(١) القراءات واللهجات ص ١٤٠ .

ومقتضى سرد هذه الأوجه الأربعة أن ينتفى احتمال الوقوف على متحرك ، وهو أمر بدهى فى العربية .

ويدأ سيبويه فى تفسير ما يريد بكل من هذه المصطلحات الأربعة ، فىرى أن من العرب من يلتزم الإشمام ، يريد بذلك أن يفرق بين ما يلزمه التحريك فى الوصل ، وما يلزمه الإسكان على كل حال ، ومنهم من لا يفعل ذلك لأنه جعل ما يسكن فى الوقف بمنزلة ما يسكن على كل حال . وأما الذين راموا الحركة فقد دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما يلزمه إسكان على كل حال ، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما يسكن على كل حال . ذلك هو هدف الذين أشموا ، إلا أن الذين راموا الحركة أشد توكيدا لهدفهم من هؤلاء . وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا من الجميع<sup>(١)</sup>.

وقد قصر سيبويه جواز هذه الأوجه الأربعة على حالة المضموم ، ونستطيع إيضاحا لما مضى أن نقول : إن العناصر النطقية فى حركة كالضمة هى :

- (١) استدارة الشفتين .
- (٢) وضع اللسان بإزاء الطبق .
- (٣)ذبذبة الأوتار الصوتية .
- (٤) بقاء هذا الوضع مدة معينة ( زمن الحركة ) .

هذه هى الصفات المثالية للضمة ، ويمكن أن تتحقق بها جميعا ، كما يمكن أن تتحقق ببعضها دون بعض ، غير أن العنصر الرئيسى فى تكوينها إنما هو وضع اللسان ، فإذا تحقق مع الجهر كان عندنا صوت ضمة ، وإذا فقدت هاتان الصفتان كان عندنا شكل ضمة ناتج عن استدارة الشفتين ، وهذه الضمة الأخيرة هى المقصودة بالإشمام ، فعريف الإشمام فى الحقيقة هو : ( تصوير الضمة باستدارة الشفتين ) ، ومن ثم قال سيبويه ( وإشمامك فى الرقع للرؤية وليس بصوت الأذن ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا مَعْنُ فأشمت كانت عند الأعمى بمنزلة إذا لم تشم )

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ وما بعدها .

فالوقوف بالإشمام هو وقف بالإسكان مع استدارة الشفتين ، وهو والإسكان دون إشمام سواء عند الأعمى . ولما كان الإشمام عبارة عن تصوير الحركة بالشفتين ، فقد منع سيبيويه أن يكون ذلك في الوقف على المنصوب والمجرور ، لعجز الشفتين عن تمثيل الفتحة والكسرة ، كما تمثل الضمة . أما الوقف بالروم فهو جائز في الأحوال الثلاثة كالإسكان <sup>(١)</sup> ، ولم يصرح سيبيويه بمعناه على وجه التحديد وإن ذكرت كتب النحو أنه : ( أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ) ، أى : إخفائه ، لأنك تروم الحركة مختلصا لها ولا تنمها ، قال في الجمع : « فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون » <sup>(٢)</sup> ، وبصرف النظر عن الخطأ الحاصل في عبارة الجمع من أنه حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، لأن هذا التوسط صورة ذهنية لا تحدث في الواقع ، فإن الروم قد تحدث بمعنى اختلاس الحركة عند النحاة ، ولكنهم وصفوه بضعف الصوت أو خفائه ، ومعنى ذلك أن الحركة في الروم أو الاختلاس تكون أقصر زمنا ، كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضعاف الصوت بها ، مثلما يحدث في حالة « الإسرار أو الوشوشة » *Whispered speech* ، <sup>(٣)</sup> ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين ، واندفاع الهواء في مجرى الصوت ، مع قصر نسبي في المدة التي يستغرقها النطق بها .

وقد دل التسجيل الذى لدينا لقراءة الاختلاس في الأمثلة التى يسبق فيها الصوتان المدغمان بساكن صحيح على أن الحركة القصيرة المختلصة تكاد تفقد الجهر ، كما يخفى القارئ الصوت السابق على الحركة ، ويمكن مراجعته عند النطق بمثالى : « لبعض شأنهم — من بعد ذلك » .

وقد لوحظ أيضا أن القارئ يحاول أن يظهر نبر المقطع السابق ، وهو « بَع » في المثالين ، ثم يخفى الصوت التالى وحركته ، ثم يعاود النبر على المقطع التالى ، وهو ( شا / ذا ) في المثالين .

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٨٣ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأعمش ، جـ ٤ ص ١٣٧ طبعة الميمنية .

(٣) *An Outline of English Phonetics* ص ٢٣ .

ولم نجد فرقا يذكر في موقع النبر في كلتا الحالين ( قراءة الإسكان وقراءة الاختلاس ) إلا ملاحظ من أن النبر في قراءة الإسكان ينتقل في المقطع الأول من العين في كليهما إلى الصامت الأول والمدغم باعتباره نهاية المقطع ، وهو في المثال الأول ( الشين المنقلبة عن الصاد ) ، وفي المثال الثاني ( الذال المنقلبة عن الدال ) .

والوقف بالتضعيف يعنى شدة الضغط على الصامت الأخير في الكلمة حتى يصبح مشددا ، فيقال : هذا خالدٌ ورأيت خالدٌ ومررت بخالدٌ ، وقد تلحق العرب هذا النوع من الوقف حرف مد من جنس الحركة الأخيرة — وقد وقع ذلك في الشعر فقالوا : سبسبأ ، وصهبل .

وهذا النوع من الوقف لا يكون إلا في الكلمات التي يتحرك ما قبل آخرها ، فأما ما كان على مثال : زهدٌ وعمرو فلا يوقف عليه بالتضعيف ، وإنما يكون فيه الإشمام في حالة الرفع ، والروم في الأحوال الثلاثة .

يبد أن لنا على ماقرره سيويه ملاحظات :

**الأولى :** أنه يقرر في بداية حديثه أن الحركة من خصائص الكلام في الوصل ، ومعنى ذلك أنها إنما تكون طارئة لغرض وصل الكلمات بعضها ببعض ، فإذا لم يقتضى المقام الحركة لم يؤت بها ، وذلك كما في حالة الوقف ، ومقتضى ذلك أن الحركة ليست جزءا من بنية الكلمة ، وإنما هي عارض يعرض لهذه البنية .

**الثانية :** أنه حين تحدث عن نسبة أضرب الوقف إلى قبائلها لم يحدد قبيلة بعينها ، إلا ما كان منه حين نسب التضعيف إلى بني أسد <sup>(١)</sup> ، ولكن يفهم من حديث سيويه أن كلا من هذه الأوجه شائع في قبيلة بعينها .

**الثالثة :** أن سيويه قد قرر أن الإسكان في نحو ( خالدٌ ) أكثر من الروم ، قال ( وإجراؤه كإجراء المجزوم أكثر ) <sup>(٢)</sup> ، وكذلك قرر فيما يتعلق بالإشمام . كما قرر بصدد

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٣ .

الوقف على ( زيد وعمرو ) أن الذين أخذوا أو راموا الحركة ( قد يدعون الإشمام وروم الحركة أيضا كما فعلوا بخالد ونحوه ) ، فليس الإشمام أو الروم بتقليد ملتزم لدى من نسب إليهم ، ولكنه موقف اختياري — كما قرر سيويه .

وأيا ما كان الأمر فإن هذه الأوجه في النطق بالإشمام أو بالروم أو بالتضعيف لم ترد عن قريش ولا تميم ، فالمأثور عن قريش هو الإسكان الخالص في المرفوع والجرور والوقوف على المنصب بالفتحة ، إن كان منونا ، وبالسكون في حالة عدم التنوين ، كما أن المأثور عن تميم في وقفها على مثل عمرو وزيد هو النقل ، ويصحح هذه النسبة إليهم ما ذكره سيويه من أنهم يقولون في المهموز مثل : الحبء : الحبُّ والخبأ : الخبء<sup>(١)</sup> وروى أيضا أن بعض العرب يقول : هذا بَكْرٌ ومن بَكْرٌ<sup>(٢)</sup> ، ولا شك أن بعض العرب هنا هم على الأقل قوم من تميم ، لتشابه ما بين الموقفين في نقل الحركة ، كما يصحح هذه النسبة إليهم ماروي أيضا ماروي أبو حيان حين قال : ( ولم ينقل عن أحد من القراء إلا ماروي عن أبي عمرو أنه قرأ : « وتواصوا بالصبر » بكسر الباء ، وعن سلام أنه قرأ : والعصير بكسر الصاد )<sup>(٣)</sup> .

فإذا كانت هذه هي حقيقة الموقف فمن أين يتأتى لسيويه أن ينسب لأبي عمرو روم الحركة أو اختلاصها في مواضع الإسكان المروية .. ؟ .. ومن أي معين يمكن أن يستقى أبو عمرو هذه الخاصة النطقية .. ؟ .. إن في كلام سيويه انتقالا مؤسسا على فكرة لا نسلم بها ، ذلك أنه قد طبق ماقرره من تقاليد العرب في حالة الوقف ، من أنهم كانوا يرومون الحركة ، أي : يختلسونها ، على حالات الإسكان في الوصل ، في مثل « بارئكم » و « يأمركم » إجراء للوصل مجرى الوقف ، ومن ثم طبق اختلاص الحركة أيضا على بعض حالات الإدغام ، وهذا قياس مع الفارق ، أولا / لأن

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٣) الصبان ج ٤ ص ٢٣٧ .

الترتيب المقطعي في حالة الوصل يختلف غالبا عنه في حالة الوقف . وثانيا / لأن كل مايجوز من حالات الوقف لايجوز مثله في الوصل . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أننا إذا مضينا مع مسيويه في تقرير أن الاختلاس هو مذهب أبى عمرو ، كان معنى ذلك أن رواية أبى عمرو لم تتفق في هذا الموضع مع قريش أو نعيم ، وإنما مع قوم مجهولين ، لم يسمهم ، ولم نعرف صلة أبى عمرو بتقاليد طبعهم ، ولم يصبح لدينا ، بل لم يقل أحد بذلك ، فيما بلغنا من أخبار .

#### ٤ - موقف القراء

هذا هو رأى النحاة في المشكلة .. فكيف عاجلها القراء ، وماذا عندهم بشأنها ؟ .

موقف القراء من هذه المشكلة تصوره لنا مقالة ابن الجزرى : ( اعلم أنه ورد النص عن أبى عمرو من رواية أصحاب الزهيدى عنه وعن شجاع : أنه كان إذا أذغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه ، وسواء أسكن ما قبل الأول أو تحرك ، إذا كان مرفوعا أو مجرورا ، أشار إلى حركته ) (١) ، ثم حكى خلاف الأئمة في تفسير هذه الإشارة ، ففريق يذهب إلى أنها « روم » ، وآخر إلى أنها « إشمام » ، ولكنه ينهى مناقشته بتقرير أن الأصل في الإدغام هو الإسكان مع ترك الروم والإشمام ، ( وهذا هو الأصل المقروء به والمأخوذ عن عامة أهل الأداء من كل مانعلمه من الأمصار وأهل التحقيق من أئمة الأداء ) (٢) ، ويستطرد ابن الجزرى بعد ذلك في ذكر جمهور الأئمة والطرق التى جاءت برواية الإسكان الخالص ، إلى أن يقول : ( فهو الذى وصل إلينا أداء ، لانعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافا في جواز ذلك ) (٣) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(٣) المرجع السابق .



وقد أضاف القراء المتأخرون تفصيلا في المسألة حيث فرقوا بين الروم والاختلاس ، وهما أمر واحد عند النحاة على ما مر ، فقالوا : « إن الروم لا يكون في فتح ولا نصب ويكون في الوقف فقط ، والثابت فيه من الحركة أقل من الذهاب ، وأما الاختلاس فيكون في كل الحركات ، كما في أرنا ، وأمن لا يَهْدَى ، ويأمرُكم ، ولا يختص بالوقف ، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذهاب ، وقدره الأهوازي بثلاثي الحركة ، ولا يضبطه إلا المشافهة <sup>(١)</sup> »

وعلى ذلك لا يصح تفسير الروم بالاختلاس ، إذ هما مختلفان من كل وجه ، ويصبح ترتيب الظواهر الثلاثة في هذا الباب على أساس أن الإشمام في المرفوع فقط ، وأن الروم في المرفوع والمجرور ، وأن الاختلاس في المرفوع والمجرور والمنصوب .

وبلاحظ أن ابن الجزرى لم يذكر في حديثه شيئا عن الاختلاس ، بل ذكر الإشمام والروم بمفهوميهما المقيدين المشار إليه .

ثم أخذ يكشف لنا بعد ذلك عن سر المشكلة فقرر أن الهدف الذى قصد إليه من روى هذه الطريقة المشكلة ، ليس لأنها طريقة أبى عمرو ، ولكن لهم هدفا آخر هو تنبيه المتعلم إلى نوع الحركة المسكنة ، حتى لا يغفل عنها في حالة الوصول أو حالة عدم الإدغام ، قال : ( ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد البيان والتعليم . وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبى عمرو ، وهو الذى لا يوجد عنهم نص بخلافه ) <sup>(٢)</sup> .

وقد أخذ بهذا رأى أستاذنا الدكتور أنيس ، فقد شك في أن « الوقف المعروف عند القراء بما يسمى بالإشمام أو الروم مما يمت لوقف العرب على الكلمة بصلة ما ، وقال : ( ولاظن أن أحدا من الصحابة الأولين كان يقف بهاتين الطريقتين في

(١) انجاف فضلاء البشر بالقرائات الكريمة عشر ص ٦٠١ ، للبناء الدمياطى .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٧ .

قراءته ، وإنما هما من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات <sup>(١)</sup> .

فقد اتضح اذن الموقف ، لأننا حتى مع التسليم بصحة الرواية ( رواية الإشارة ) نلمس خلافا جوهريا بين إشارة أبى عمرو للمرفوع والمجروح دون المنصوب في الوقف وفي الإدغام — سواء فسرناها بالإشمام أو بالروم — وبين إشمام النحاة ورومهم الذى روه عن العرب ، لأن الروم الذى تحدث عنه سيبويه ، وهو بمعنى الاختلاس ، قد ورد في الحركات الثلاث ، والإشمام الذى رواه قد ورد في المرفوع لاغير ، وفي الوقف لاغير في كلتا الحالين ، ولاعية هنا بالخلاف الذى نشب بين البصريين والكوفيين في هذا الصدد ، مما رواه ابن الجزرى ، فحسبنا ما ذكرنا من رواية الجمهور عن أبى عمرو ، وحسبنا تفسير ابن الجزرى للغرض من القراءة به ، وأنه لم يكن سنة تتبع ، وإنما كان وسيلة إلى التعليم ، وحسبنا أخيرا هذا الفرق بين ماقرره النحاة ، وما رواه القراء .

أما الاختلاس الذى ربما نسلم به — بناء على ما روى عن تميم — فهو ذلك الذى يحتمل أن يكون قد وقع في إدغام الأمثلة التى سبق فيها الصوت المدغم الأول بصوت ساكن صحيح مثل : « من بعد ذلك ، شهر رمضان » ، فقد أثر عن تميم أنها تتخلص من التقاء الساكنين في مثل هذين المثالين بتحريك ما قبل الساكن المدغم ، كما قالوا في : « عيد شمس » عَيْشُ شَمْسٍ ، بتحريك الباء <sup>(٢)</sup> . وكما هو شأنهم في الوقف بالنقل . وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث « قضية الساكنين بين القراء والنحاة » .

(١) من أسرار اللغة ص ٢٧ الطبعة الثانية .

(٢) المزهر ج ٢ ص ٢٨٠ .

## ٥ - رأينا في المشكلة

### (أ) الحركات والسكون

رأينا أن القدماء قد خصصوا كل حركة من الحركات بصفة معينة ، كانت لديهم أساسا لمعاملتها حين تقع في وسط الكلمة أو في آخرها . فالضمة أو الكسرة حركة ثقيلة (قوية) ، ولذا يتخلص منها حين تقع موقعا تظهر فيه قوتها ، والفتحة (خفيفة) ، ولذا لا يتخلص منها ، أى لا يجوز حذفها إلا شذوذا ، لأن خفة النطق بها تعدل خفة حذفها ، أى : خفة السكون ، ولا يستعاض عن خفيف بخفيف ، لأن ذلك من باب تحصيل الحاصل .

ونحن نزعم أن هذا التقسيم للحركات بصرف النظر عما فيه من بعض الصواب — تغلب عليه النزعة المنطقية ، والمنطق لا يصلح أساسا للدراسة اللغوية بعامة ، والصوتية بوجه خاص ، ذلك أن وجهة النظر هذه في معاملة الحركات والسكون نسبية يمكن التغلب عليها بمنطق آخر ، وقياس آخر ، فيقال مثلا : إن الحركة موازنة لعدم الحركة ، أى : للسكون ، فكل موضع توجد فيه الحركة يصح أن يخلو منها بحكم تعادل الاعتبارين ، ولكن هذا المنطق لا يفي عن الواقع شيئا .

والحق أن نظرة القدماء في الجمع بين الضمة والكسرة ، والمائلة بينهما نظرة صحيحة من الوجهة العلمية ، صديقتها تجارب المخدثين وآراءهم ، يقول العالم اللغوى فيلنشر : « إن الصوت (i) — أى : الكسرة — يشبه شبا كبيرا الصوت (u) أى : الضمة ، إذا ما تخلصنا من الموجات التي تزيد عن (ألف) ذبذبة في الثانية ، ولكن بما أن نسبة الشبه بينهما تزيد في هذه النقطة على تسعين في المائة ، فإن من الواضح أن بعض الصفات لايزال موجوداً في منطقة الذبذبات المنخفضة في الصوت (i) ، وهى التي تميز بينه وبين الصوت (u) (١) » .

فدرجة الشبه بين الضمة والكسرة تزيد على تسعين في المائة ، والفرق بينهما يكمن في منطقة تحتوي أقل من عشرة في المائة من الاختلاف ، وقد نتج هذا التقارب من ناحية عضوية هي أن وضع اللسان يكون أضيق ما يكون فيهما .. فهو في الكسرة مطبق تقريبا بجذته الأمامى على منطقتى اللثة والغار <sup>(١)</sup> ، وهو في الضمة مطبق بجذته الخلفى على منطقة الطبق <sup>(٢)</sup> ، فكمية الهواء التى يسمح لها بالانطلاق في هاتين الحالتين تكاد تكون متساوية ، ولكن شكل غرفة الرنين في الفم هو الذى يحدث الفرق بينهما في الطابع .

أما في الفتحة فإن اللسان يكون أكثر ابتعادا عن الحنك الأعلى <sup>(٣)</sup> ، ومن ثم تكون كمية الهواء المنطلقة من الرنين إلى خارج الفم أكبر ، كما أن غرفة الرنين تكون أوسع ، فيتوفر للصوت من القوة في هذه الحالة مالا يتوفر له في الحالتين السابقتين . ولذا عد المحدثون صوت الفتحة أقوى الحركات جميعا .

ومن أجل هذا لا نرى من الصواب عقد شبه بين الفتحة والسكون ، كما هي الحال بين الكسرة والضمة . إذ الواقع أن العلاقة بينهما علاقة الإيجاب بالسلب ، فالفتحة هي أقوى صور المبالغة في الحركة ، والسكون أمر عديم لاقباس له ولا يخرج .

والصواب أن بين الحركات الثلاث شبا كبيرا من حيث إنها جميعا توصف بالانطلاق ، حيث لا يعترض طريق الهواء عارض مخرجي ، ومن حيث إنها جميعا مجهورة ، ومن ثم كان العبء الذى يتحمله جهاز النطق في إنتاجها متقاربا ، وعليه يصبح من المعقول أن يتجه الناطق إلى التخلص منها في مواقع معينة ، دون تفرقة

(١) ص ٣٦ ، ٣٧ An outline of English phonetics - by D - Jones

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

بينها في المعاملة ، إذ إن القضية في الواقع قضية الحركة أو عدمها ، وليست قضية حركة بعينها .

ولسوف نقدم فيما يلى من البحث الدليل القاطع على صحة هذه النظرة ، من واقع الحدث اللغوى الذى سجلته أمثلة الإسكان والإدغام .

★ ★ ★

### ( ب ) الإسكان والإدغام

لاشك أننا لانستطيع أن نفصل بين مشكلة الإدغام ومشكلة الإسكان في هذه الكلمات المروية في القراءات المختلفة ، لأن الإدغام ليس إلا إسكانا للصوت الأول ، وهو موضع ظهور الحركة الإعرابية ، ثم يخضع الصوت بعد ذلك للتغيير طبقا لقانون المماثلة

ونحن لم نجد من النحويين أو القراء على السواء من حاول الربط بين الظاهرتين ، بل حاول كل منهما أن يضع لتغير الأصوات في حالة الإدغام شروطا وأسبابا وموانع ، وجعل إسكان الصوت الأول شرطا لحدوث الإدغام كما سبق أن عرضنا ذلك ، وكان الإدغام في رأيهم ناشعا عن تقارب الصوتين المدغمين أو تجانسهما أو تماثلهما ، وبذلك يصبح الإسكان خطوة حادثة بعد ثبوت تقارب الصوتين ، كأن العملية في ذهنهم مصطنعة متكلفة من أجل الإدغام ، ولا علاقة لها بلهجة أو بتاريخ .

أما نحن فلا نكاد نربط مطلقا بين الإسكان والإدغام في مشكلة واحدة ، ذلك لأن الإسكان مشكلة نحوية ، أما الإدغام فمشكلة صوتية ، وإذا شئنا الربط بينهما قلنا : إن الإسكان مشكلة نحوية نتج عنها مشكلة صوتية ، فعلاقة إحداها بالأخرى علاقة السبب بالآثر .

وبذلك يكون الإسكان — في رأينا — سابقا على الإدغام من الناحية

التاريخية ، أى إنه كان اتجاهها عاما على ألسنة جميع الناطقين بلهجة تميم ( على فرض صحة النسبة على مانرجح ونختار ) ، ثم حدث أن تعرض بعض الأصوات لتغير معين نتيجة هذا الاتصال المباشر بينها ، وعندما جاء الباحثون ليدرسوا هذه الظاهرة وجدوا أن بين الأصوات التى تعرضت لهذا التغير صفات مشتركة ، حددوا بعضها بالتقارب أو بالتجانس أو بالتمثيل .

وقد كان الإسكان فى رأينا واقعا على نهايات جميع الكلمات ، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، إلا ماتقضى ضرورة الوصل بتحريكه منها .

ونستطيع من باب الاستطراد المفيد أن نقارن حال هذا الناطق التميمي بحال الناطق المصرى فى لهجتنا العامة ، فهذا المتكلم يسكن أواخر الكلمات دون نظر إلى أى اعتبار صوتى ، فإذا قال مثلا : ( أنا خت الكتاب بتاعى ) لم يكن إسكانه للباء من (الكتاب) من أجل الباء التالية لها ، لإزادته الإدغام ، ولكنه أداء لغوى لاشعورى يدخل فى حكم السليقة اللغوية التى لاتنفك عن تقاليدها ، وكلمة ( الكتاب ) فى هذه الجملة التى تلقى فيها لامها مماثلا لها فى فاء الكلمة التالية ، تشبه تماما كلمة (الكتاب) فى الجملة ( أنا حطيت الكتاب ع الدرج ) ، حيث لا تلقى الباء هنا مماثلا ولا مقاربا ولا مجانسا ، ومع ذلك فالإسكان هو الإسكان . فإذا انتقلنا بالمناقشة إلى اللغة الفصحى لم نجد فرقا صوتيا بين هذه اللفظة فى عبارة ( يكتبون الكتاب بأيديهم ) — بقطع النظر عن مصدرها المقدس — وبين ماسبق أن عرض من أمثلة عاميتنا ، ولو قد وردت الروايات باطراد الإسكان فى قراءة القرآن فنطقنا مثلا هذه الكلمة ساكنة أيضا فى جملة ( وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى ) لما كان هناك فرق بين الملقى مثله وغيره ، وهو مانعتقد أنه كان فاشيا على ألسنة الفصحاء من العرب ، ثم تدخل النحاة فوحلوا القواعد وحملوا عليها الواقع اللغوى ، وأنكروا الإسكان ، ، وإن لم يقدروا على ذلك بالنسبة لأمثلة الإدغام ، التى احتجوا بأنه فيها وسيلة إلى الإدغام واعتدوه هدفا للناطق القديم ، على حين أن هذا الناطق كان قطعيا غافلا عن

هذا الهدف النحوى ، ولم يكن يفرق بين مرفوع أو منصوب أو مجرور ، فقد كان يسكن أواخر الكلمات ، إلا ما يقتضى النظام المقطعى تحريكه فى الوصل ، والدليل على ذلك هذه الأمثلة من القراءات المختلفة ، التى جمعناها من مختلف المصادر ، والإسكان فيها لا يفرق بين مرفوع و منصوب و مجرور ، كما أنه لا يقع فى كلمات تنتهى بأصوات معينة دون غيرها ، فقد وقع فى المرفوع فى الكلمات : ( يجمعهم — يلعنهم — يأمرهم — تأمرهم — فيعذبهم — وبعوثهم — أو يحدث — رسلنا ) ، كما وقع فى المنصوب فى : ( ويلرك ) ، ووقع فى المجرور فى : ( بارئكم — أسلحتكم — أمتعتكم ) ونهايات هذه الكلمات تمثل أصواتا مختلفة يصعب إيجاد رابطة بينها ، وهى ( العين — النون — الراء — الباء — التاء — اللام ) ، بحيث لا يمكن أن يقال : إن هذه المجموعة تشترك فى صفة صوتية بعينها ، ليقال : إن حدوث الإسكان فى كلماتها ناشئ عن صفة معينة تجمع بينها .

فإذا استعرضنا أمثلة الإدغام وجدنا أنها تمثل جميع الأصوات تقريبا ، ولا فرق هنا بين ما كان مدغما من المثليات أو المتقاربات أو المتجانسين ، إذ إن الإسكان موجود فى جميع الحالات .

ولافرق فى الواقع بين الإسكان فى قوله : ( إن الله يأمرهم ) وقوله : ( والله أعلم بالشاكرين ) وقوله ( قلله المرة جميعا ) ، فالإسكان فى كل ذلك ظاهرة واحدة ، رغم أن المثال الأخير مدغم لتقارب ما بين التاء والجيم ، والمثال الأوسط لا إدغام فيه ، وإنما هو إخفاء كما أطلق عليه القراء ، وهو ذو دلالة على أن الإسكان مع توفر الظروف الصوتية كالإسكان عند عدمها ، لأننا لا نعقل أن يكون التقاء الميم بالباء موجبا لإسكانها من أجل مسمى بالإخفاء ، فالإسكان فى هذا المثال وفى قوله تعالى ( على مريم بهتاناً ) — النساء — إسقاط للحركة الإعرابية وتخلص منها فحسب . ولعل ابن الجزرى يعنى هذا بقوله : « والميم تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفا لتولى الحركات ، فضعفى إذ ذاك بغنة <sup>(١)</sup> » ، تماما كالمثال الأول الذى لاهلاقة فيه بين

الصوت الساكن وما بعده ، ولعلنا لو أردنا أن نبرز وحدة الظاهرة لم نجد خيرا من أن نسوق أمثلة الإسكان التي سبقت روايتها ، ثم نذكر من المدغمات ما يماثلها في نوع الصوت المسكن ، ليظهر أن لافرق بين إسكان الصوت في الحالين .

وأول مثال نلقاه في قراءة أبي عمرو : ( إن الله يأمركم ) . وقد ورد إسكان الراء مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة في الأمثلة : ( ويقولون سيفغر لنا — الأعراف ) ، و ( وسخر لكم — النحل ) و ( دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون — السجدة ) .

ولا فرق في رأينا بين إسكان الراء في ( يأمركم ) وإسكانها في الأمثلة الأخرى إذا ما صرفنا النظر عن الأثر الحادث بعد ذلك ، وهو إدغام الراء في اللام ، فإن هذا الإدغام لم يحدث إلا حين اتصلت الراء اتصالا مباشرا باللام ، أى : بعد عملية الإسكان .

ومثل هذا الإدغام تحتمه القوانين الصوتية ، أما الإسكان فظاهرة نحوية .

ومن الأمثلة التي رواها أبو على الفارسي وأجاز فيها الإسكان من طريق الزهيدى قوله تعالى : ( يوم يجمعكم ليوم الجمع ) — التغابن ، ويمثل هذا في إسكان العين قوله تعالى : ( ينزع عنهما لباسهما — الأعراف ) ، وقوله : ( قد وقع عليكم — الأعراف ) وقوله : ( ولتصنع على عيني — طه ) .

ومن الأمثلة أيضا عند الفارسي ( ويعلمهم الكتاب — آل عمران ) ، ويمثله في إسكان الميم قوله تعالى : ( الله أعلم بما بينكم ) — النساء — وقوله : ( وقولهم على ربهم بهتانا ) — النساء — وقوله : ( فلا أقسم بمواقع النجوم — الواقعة ) .

ومن قراءاته المروية أيضا : ( فأولئك يلعنهم الله — النساء ) ، ونظيره قوله تعالى : ( وإذ تأذن ربكم — الأعراف ) ، وقوله : ( تملكون خزائن رحمة ربى — الإسراء ) وقوله : ( زين للناس — آل عمران ) وقوله : ( أنؤمن لبشرين — المؤمنون ) .

ومن قراءاته : ( عن أسلحتكم وأمتعتكم — النساء ) ، ونظيره قوله تعالى : ( ومن كل الثمرات جعل فيها — الرعد ) وقوله : ( ألا في الفتنة سقطوا — التوبة ) .



ومن قراءات الإسكان ما ذكرناه من قبل ( أو يحدث لهم ذكرا — طه ) ،  
ونظيره الإسكان في قوله تعالى : ( حيث تؤمرون — الحجر ) وقوله ( أفبهذا الحديث  
تعمجون — النجم ) ، ومن قراءات الإسكان أيضا قوله تعالى : ( توفعه رسلا ) ،  
ونظيره قوله تعالى : ( وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل  
البقرة ) ، وقوله ( إنا رسل ربك — هود — ) .

ومثل هذه المقارنة تسمح لنا بأن نقول : إن الإسكان لم يكن مرتبطا بأصوات  
معينة لدى أئى عمرو دون غيرها ، كما حاول بعضهم إطلاق القياس في كل راء دون  
غيرها فأسكن ( يحشرهم — أنذرهم — يصورهم — يحذرهم ... الخ ) ، وإنما نقول : لعل  
الروايات كانت ناقصة فلم تستوعب كل أمثلة الإسكان عن أئى عمرو ، أو ربما لم  
يصل أبأ عمرو من الروايات الموثقة لديه غير هذه الروايات المفردة ، وما كان له أن  
يطلق القياس في كل حركة إعراب ، ولكن حسب أنه قرأ بأوسع أبواب الإسكان ، ألا  
وهو باب الإدغام الكبير ، وقد مضى عرض واف لأمثله في الباب الثانى .

ونحن بعد أن عالجنا ما عالجناه من مشكلة إسكان العين واللام ، وبعد أن  
عرضنا موقف كل من النحويين والقراء مفصلا ، لائسنا إلا أن نأخذ بهذا الربط بين  
مجالى الظاهرة — في الإدغام وغيره — لأسباب منها :

(١) أن كلا جانبيها منسوب إلى قبيلة واحدة ، هى قبيلة تميم ، فهى التى  
اعتادت الإسكان في أواخر الكلمات ، وهى التى صدرت عنها هذه الظاهرة إلى سائر  
القبائل المجاورة ، حتى اقتحمت على أهل الحجاز ديارهم في صورة الإدغام كما سبق  
أن قررنا .

(٢) أن كلا الجانبين مروى في قراءة قارئ واحد هو أبو عمرو بن العلاء ،  
( وهو قد تعدد اختيار روايات الإسكان ، انتصارا للمهجة قومه بنى تميم — كما هو  
واضح وثابت ) يشركه في بعض ظواهر هاعدة من القراء ، وبخاصة ابن محيصن القارئ  
المكى القرشى النحوى .

(٣) أن المشكلة واحدة من الوجهة الإعرابية ، فهى في نظر النحويين والقراء

على السواء حذف للحركة من باب التخفيف ، إذ يجدون في تنابع الحركات ثقلا فيقرون هذه النزعة إلى الإسكان ، والكلمة في نظرهم معربة بحركة محذوفة للتخفيف ، سواء في ذلك ما أسكن من نحو ( يأمركم ) ، أو ما هو من باب الإدغام .  
ولسوف يتجلى في مناقشتنا التالية للمشكلة رجاحة هذا الرأي القائل بوحدة ظاهرة الإسكان بشقيها ، في النطاق الذي نعالجها فيه .

## ٦ - الإسكان ونوع الحركة

وعودة إلى ما سبق أن عرضناه من أمثلة الإسكان بنوعيه تربنا أن القراءات المروية لم تكن تفرق بين ما هو في أصل وضعه الإعرابي مرفوع أو منصوب أو مجرور ، وقد كان أبو عمرو — في باب الإدغام — يسكن جميع الأمثلة ، التي عرضنا بعضها منها ، ويستطيع المرء أن يستخرج بمراجعة بسيطة لأمثلة القرآن معات <sup>(١)</sup> أخرى ، هي في غير الإسكان مفتوحة .

وقد سبق أن قلنا — في أول هذا الفصل — إننا نشك أن يكون الذين منعوا إسكان عين الكلمة المفتوحة قد استقرعوا أفراد هذه الظاهرة استقراء كاملا ، وأن أبا عمرو يؤيده الواقع اللغوي — لم يلتزم هذه القاعدة ، بل أسكن المضموم والمكسور والمفتوح أيضا ، ومثل هذا الكلام ينطبق في رأينا على لام الكلمة .

ولعل سر احترام النحاة لوجود الفتحة ، وحرصهم على إظهارها ناشئ عن أنهم وجدوا أن تقاليد اللغة القرشية تفرد بها بميزة خاصة في الوقف ، حيث تبقى عليها دون أختيها — الضمة والكسرة — إذ يقولون : جاء محمد ، ونظرت إلى محمد ، ورأيت محمدا ، فوضع النحاة قاعدة جواز إسكان المرفوع والمجرور دون المنصوب ، على غرار ذلك ، وفاتهم أنهم حين يتحدثون عن جواز الإسكان

(١) سوف يأتي في نهاية الرسالة ملحق خاص يشتمل جميع الأمثلة المفتوحة المدغمة في القرآن تهريرا .

لا يتحدثون عن تقليد قرشي في أصله ، وإنما عن أمر يتصل بلهجة أخرى ، هي لهجة تميم التي أثر عنها الإسكان ، وإن جرى على ألسنة العرب بعد ذلك ، بما فهم قريش وفصحهاؤها وقرأؤها ، فإن كان النحو المأثور تقعيذا لما أثر عن لسان قريش فحسب ، فما ينبغي أن ينطبق مأثورها على لهجات غيرها ، وهم عدل قريش في فصاحة الألسن واستقامة اللغة ، وما يلقي ضوعا على جواز إسكان المنصوب في الوقف ماروي لنا من أن ربيعة تقف بالسكون على الاسم المنون أيا كانت حركته <sup>(١)</sup> ، فإذا علمنا أن ربيعة من قبائل وسط الجزيرة وشرقها كتميم <sup>(٢)</sup> ، أدركنا مدى التشابه بين إسكانها للأواخر الكلمات في الوقف ، وإسكان تميم لأواخرها أيضا على الصورة التي ذكرناها .

وهنا يبقى علينا أن نسوق برهانا آخر على عموم الظاهرة ووحدتها بشقيها ، مستخدمين منطق النحويين ذاته ، وبخاصة طريقة أبي على الفارسي ، فهي في رأينا طريقة موضوعية على أساس مقطعي ، وهو مانعه الدافع الأول إلى الإسكان .

فقد جعل أبو على الضابط الذي ينقاس به جواز الإسكان ( أن يكون مثال : فَعِذْ وَسُئِعْ وإِبِلْ وَضُرِبْ وعِلْمٌ من كلمتين ، على تشبيه المنفصل بالمتصل ) ، وذكر أن : ( ذلك جاء في كلامهم نحو الإمالة والادغام ) .

وبلاحظ أن أبا على لم يفسر ما يهده من كلمة « الادغام » في هذا المعرض ، بل تركها مبهمة ، ولكننا نفهم من كلامه أنه لم يكن يفرق بين الإسكان في ( متفخا ويتفخه واشتركتا ) ، على أنه لم يحاول تطبيق نظريته أو ملاحظته المقطعية على أمثلة الإدغام تفصيلا ، ربما إشفاقا منه أن يتورط في مناقشة القاعدة التي تقرر : جواز إسكان ما كان على زنة ماساق من الكلمات دون ما كان بزنة ( فَعَلْ أو فَعَلَ ، أَوْفَعَلَ ) ، لأن إسكان المفتوح غير جائز عنده إلا شذوذا ، ومن أجل هذا اقتصر على ذكر هذا المثال

(١) من أسرار اللغة ص ٦١٠ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٥١ ، ٦٣ .

الوحيد ( اشتر لنا ) ، وهو من المدغم ، رغم أنه لم يشر إلى ذلك ، ولعله كان ينطقه دون إدغام ، فإذا جاز هذا الاحتمال كان ذلك أيضا دليلا على انفصال عملية الإسكان عن عملية الإدغام ، ومن أجل هذا نرى ضرورة تطبيق هذه النظرة على أمثلة الإدغام تفصيلا ، للبرهنة على ماذهب إليه في هذا الصدد ، وهو أن الإسكان حدث في حالة انفتاح عين الكلمة . كما حدث في حالتى الضم والكسر .

فلنعرض أمثلة الإدغام التى اخترناها ، ولنتظر بعد ماذا يكون :

ولقد بحثنا الأمثلة الواردة فى القرآن ، وهى التى تتفق والمثال الذى نختاره ، أى :  
ماكان ماقبل الصوت المدغم متحركا بحركة قصيرة ، فوجدنا فيها الأوزان التالية : —

- (١) زنة فَعَلْ : : فى مثل (سيفغر لنا) و (فَرَلْ) بزنة فَعَلْ الذى جاء إسكانه .
- (٢) زنة فَعَلْ : فى مثل (رَسُلْ ريك) و (سُلْ نْ) بزنة فَعَلْ الذى جاء إسكانه .
- (٣) زنة فَعِلْ : فى مثل (الأكبر لعلهم) و (تَرَلْ) بزنة فَعِلْ الذى جاء إسكانه .
- (٤) زنة فَعِلْ : فى مثل (بالباطل ليدحضوا) و(طِلْ لْ) بزنة فَعِلْ الذى جاء إسكانه .
- (٥) زنة فَعَلْ : فى مثل ( يَنْزِعْ عنهما) و (زِعْ غْ) بزنة فَعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٦) زنة فَعَلْ : فى مثل ( وورث سليمان) و (رثَ سْ) بزنة فَعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٧) زنة فَعَلْ : فى مثل (أن يأكَل لحم) و(كُلْ لْ) بزنة فَعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٨) زنة فَعَلْ : فى مثل (ولتصنَعْ على عينى) و (تَعْ غْ) بزنة فَعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .

والعين فى هذه الأمثلة هى لام الكلمة الأولى أو الصوت المدغم ، وقد ظهر أنها تارة تكون مرفوعة ، وتارة مجرورة ، وثالثة منصوبة ، بل لقد أسكن من المنصوب الأوزان الثلاثة (فَعَلْ ، وَقَعْلْ ، وَفَعْلْ ) ، وأسكن من المرفوع ثلاثة

أيضا هي (فُعِلَ ، وفُعِلَ ، وفُعِلَ) ، على حين أسكن من المجرور وزنان هما : (فِيعِلَ ، وفِيعِلَ) .

فها هي ذى أمثلة الإدغام وقد أسكن فيها المنصوب كما أسكن المرفوع والمجرور ، والعنصر المشترك في كل هذه الأوزان أنها جميعا قد سبقت العين فيها (وهي لام الكلمة الأولى) بمقطع مفتوح ، وإنا لمضطرون لأن نعبر بكلمة (مقطع مفتوح) ليدخل في حدوده كل من المقطع القصير مثل (فَ) = (ص ح) ، والمتوسط مثل (فا) = (ص ح ح) ، ولسنا هنا نفرض على تقاليد اللغة أشياء جديدة ، ولكنه الواقع اللغوي الذي نهد تنظيمه ، فالدراسات الصوتية الحديثة لا تفرق بين الفتحة والألف ، ولا بين الكسرة والياء ، ولا بين الضمة والواو — إلا في طول الثاني عن الأول ، وكذلك كان القدماء يرون في بعض المواضع ،<sup>(١)</sup> .

فالفرق بينهما فرق في الكمية لأكثر ، ولا مانع من قياس المقطع المتوسط على المقطع القصير ، مادام كل منهما مفتوحا ، ويتطلب وجود الساكن المقطعي بعده ، وبذلك يكون إسكان قوله تعالى : (واسماعيل زينا) على أساس أن المقطعين (عيلَ رَ) مقيسان على (فُعِلَ) في مثل (ينزعُ عنهما) ، مع فارق هو طول الحركة في المقيس . ولا يقال : إن لام هذا القطع جزء من مقطع مقفل هو في الأول (زَبَ) ، وفي الثاني (عَنَ) ، لأننا نهد أن نحفظ للقطع بثلاثيته ، مجازة لقياس النحويين ، وهو أيضا مراعوه في قياسهم .

وبلاحظ أن هذا المقياس المقطعي منطبق على الأمثلة التي رويت ساكنة عن : أى عمرو وغيره من القراء ، وليس بمسئ تطبيقه على مثل «بارئكم» حيث تكون زنة القطع «فِيعِلَ» و «يأمركم» بزنة «فُعِلَ» ، و «يجمعكم» ، بزنة «فُعِلَ» ، و «يعلمهم» ، «بزنة فُعِلَ» ، إلى آخر تطبيقات هذا القياس .

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) لابن جني ج ١ ص ١٩ ، ٢٦ ، وبابها وكتاب سيبويه ج ٢ ص

وخلاصة القول أن الداعى إلى إسكان لام الكلمة فى طائفة كبيرة مما يدغم هو ( تتابع ثلاثة مقاطع مفتوحة من كلمتين ، فيجوز أن يسكن المقطع الثانى ، وهو دائما لام الكلمة الأولى ) ، وهذا القول ينطبق فى رأينا على القطاعات بين كل كلمتين ، حين يكون القطاع مكونا من ثلاثة مقاطع مفتوحة ، على مائت من نصوص الشعر العربى — وهو ديوان العرب — ونرى أنه كان شائعا فى النثر العربى ، لولا قصور الروايات ، وعدم خضوع النثر لأوزان تحفظ معاملة ، كما نطق بها صاحبها ، فتكفلت الدراسات التى أجراها القدماء على الإدغام بحفظ جانب منها يدل على بقية جوانبها .

بيد أن هذه القاعدة لاتشمل طائفتين أخريين ورد النص بإسكانهما :  
الأولى : ما يكون الصوت المدغم فيها مسبوqa بصوت لين مثل : ( حيث تؤمرون ) و ( إنه لقول رسول كريم ) و ( فلما جن عليه الليل رأى كوكبا ) .  
والثانية : ما يكون الصوت المدغم فيها مسبوqa بصوت ساكن صحيح مثل ( من بعد ذلك ) و ( هذا من فضل ربي ) و ( ذى العرش سيلا ) . ولسوف نفردهاتين الطائفتين علاجا خاصا ، كجزء من المشكلة ، ولأنها فى رأينا ذات وضع خاص فى اختيار أبى عمرو .

أما الآن فتساءل : ما الذى يترتب على القول بجواز حذف الحركة الإعرابية فى الفصحى ؟ .. وهل يترتب عليه إخلال بالمعنى .. ؟ .. إن معنى ذلك أننا نقول بأن للحركة الإعرابية مدلولاً فى الكلام ينتفى بانتفاها . ولقد تولى أبو على الفارسي بنفسه الرد على هذه الدعوى فنقضها ، وأبان عن فساد القول بها ، وضرب أمثلة لحركات حذفت وبقي معناها ، ثم قال : ( ألا ترى تحريك العين بالكسر فى نحو ضرب يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب ) <sup>(١)</sup>

وتولى أيضا أستاذنا الدكتور أنيس الرد على هذه الدعوى فقال : ( لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء — كما يزعم النحاة ، بل

(١) سبق ذكر هذا النص فى هذا الفصل ...

لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ، ويكفى أن نذكر أن اسم «إن» وأخواتها لا يختلف في معناه عن أى مسند إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما ، وأن المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب :

ما أحسن محمداً — أحسن محمد

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات ، وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل : « قمت بهذا ابتغاء وجه الله ، قمت بهذا لابتغاء وجه الله » ، فلم كانت كلمة « ابتغاء » في الأولى منصوبة وفي الثانية مجرورة ..؟؟.. ومثل « جاءني من باع السمك » ، جاءني بائع السمك » لم كانت كلمة « السمك » في الأولى منصوبة ، وفي الثانية مجرورة ..؟؟.. ومثل : « سهرت الليلة الماضية ، سهرت في الليلة الماضية » .. ثم يقول :

( بل يكفي أن نذكر أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات ، ولا يشوه من الصيغ ) .. ثم يقول في خاتمة بحثه : ( فليست حركات الإعراب في رأى عنصرنا من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا ، أو رغم هذا واضحة الصيغة ، لم تفقد من معالمها شيئا )

ويستطرد الأستاذ فيقول : ( أما الذى يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجه أمران :

أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

ثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات كالتى بحثناها قبل ، فالباحث في نحو لغة من اللغات يعنى كل العناية بتركييب الجمل ، وربط أجزاءها بعضها ببعض ، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها ، ومواضع الفاعل والمفعول منها ، ثم

مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر أساسية ، فإذا اهتمدى لكل هذا فقد اهتمدى إلى الكثير من أسرار اللغة (١)

لقد وضحت إذن قيمة هذه الحركة الإعرابية ، ولم يعد لها الخطر الذى سيطر على الأذهان قرونا طويلة ، حتى انصرف الناس عن مراعاة التناسب فى أوضاع الجملة ، وعن محاولة إدراك المعنى المراد من هذا التناسب ، وما يحيط به من قرائن وملابسات ، إلى التشبث بملاحظة القواعد الشكلية التى لا يحرص عليها جوهر اللغة — فى الحقيقة — هذا الحرص الشديد ، وظهر لنا أن ماسنه النحاة من قواعد شكلية إنما يخضع فى جوهره للنظام المقطعى الذى يجرى عليه الكلام العربى ، وأظن أننا لم ننس بعد ما كنا نحفظه صغارا ، فى اعراب الفعل ( ضربت ) ، وأنه « مبنى على فتح مقلر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة » ، فإذا كان توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة مكروها ، حتى وجب إسكان ثالث هذه المتحركات ، وهو لام الفعل ، فإن توالى ثلاثة متحركات على الأقل فى وصل الكلام يميز هذا الإسكان لأوسط الثلاثة ، وهو لام الكلمة أيضا ، وما يؤيد مذهبنا هذا قول سيبويه فى الإدغام : ( فأحسن ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ، ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها استغالا للمتحركات مع هذه العدة ، ولابد من ساكن ، وقد تتوالى الأربعة متحركة فى مثل غَلِيط ، ولا يكون ذلك فى غير المحذوف (٢) ، وما يلدك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جَعَلَ لَكَ ، وَقَعَلَ لَيْبَد ، والبيان فى كل هذا عربى جيد حجازى ،

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٦ ، ٢٢٤ .

(٢) أصله غَلِيط فلما حلت الألف توالى أربع متحركات — القاموس المحيط ج ٢ ص ٣٧٤ الطبعة

الأولى .



ولم يكن هذا بمنزلة قد واجه ونحو ذلك ، لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذى هو مثله سواء ، فإن كان قبل الحرف المتحرك الذى وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا ، وكان بعد الذى هو مثله حرف ساكن حسن الإدغام . وذلك نحو قولك : يد داود ، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين ، واعتدال منه ، وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن <sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من أن كل حرف فى هذا النص ثمين ، فإننا نقف أمام هذا النص الأخير ، ليحدثنا سيبويه : أن لام الكلمة إذا لقيت مثلها متحركاً وسبقت بحرف متحرك ، يصبح عندنا ثلاث متحركات ، وفى مثل هذا يحسن الإدغام ، والإدغام هنا يعنى الإسكان لا غير ، وضرب لذلك مثلاً « يد داود » فالدال الأولى لقيت دالا مثلها ، وسبقت بحرف متحرك فيكون لدينا مثال بزنة فَعَلْ = / يَدْدُ / الأمر الذى يحسن فيه إسكان الوسط وهو لام الكلمة الأولى . وإذا تصور سيبويه هذا الإسكان للإدغام ، فإننا نقول إنه كان على ألسنة غير الحجازيين إسكاناً جارياً فى كل ما كان على مثال الثلاثى الذى أجاز سيبويه نفسه إسكان وسطه فى مثل فَخِذْ وعَضُدْ وضُرِبْ وعلم ، وأثبتنا نحن جوازه فى كل ثلاثى . وحسبنا أن سيبويه قد قال : والبيان فى كل ذلك عربى جيد حجازى ، فمفهوم المخالفة ينسب الظاهرة إلى بيتها ، تيمم ماجاورها من قبائل وسط الجزيرة وشرقها .

ومعنى هذا أننا نخالف سيبويه ومن تبعه فى جعله الإسكان فى الإدغام ناشئاً عن تلاقى أصوات ذات صفات معينة ، ونذهب إلى أنه نظام مقطعى التزمته لهجات هذه القبائل ، وهو لا يتنافى مع شروط الفصاحة ، فقد كان شائعاً على ألسنة الفصحاء . كما جاز أن نقرأ به نصوص القرآن فى جملة قراءات مروية ، وفى مقدمتها قراءة أبى عمرو بن العلاء ، إمام اللغويين والنحاة والقراء .

## الفصل الرابع

لعنة الساكنين بين القراء والحقاة

## ١ — قضية الساكنين بين القراء والنحاة

ذكرنا من قبل رأينا في الأساس الذى قام عليه الإسكان في أمثلة الإدغام حين يكون القطع المنحوت مكونا من مقاطع ثلاثة مفتوحة ، وذكرنا أن هنالك طائفتين من أمثلة الإدغام لا ينطبق عليهما هذا الأصل الذى استخرجناه من المناقشة وهما :

١ — حين يسبق الصوت المدغم بساكن صحيح ، مثل : (من بعد ذلك)

٢ — حين يسبق الصوت المدغم بصوت لين ، مثل : (إنه نقول رسول) .

وقد رويت اختيارات عن أبى عمرو في قراءته تعتبر مفتاحا لمشكلة جديدة ، إلى جانب أن فيها تأييدا لموقفنا من المشكلة السابقة . والاختيارات هي :

« أنه قرأ : (إن الله نعمًا يعظكم به) في رواية المغاربة قاطبة باختلاس كسرة العين في «نعمًا» فرارا من الجمع بين الساكنين ، وروى عنه العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ، ولا يزالون من الجمع بين ساكنين <sup>(١)</sup> .

« وقرأ : (أمن لايهدى) باختلاس فتحة الهاء ، وتشديد الدال في أغلب الروايات ، وفي رواية بإسكان حركة الهاء . كما روى هذا الإسكان عن قالون <sup>(٢)</sup> .

« قرأ : (بيخصمون) باختلاس حركة الخاء وتشديد الصاد ، في معظم الروايات ، وفي رواية بفتح الخاء مع التشديد ، وروى إسكان الخاء

(١) النشر ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ وقالون : هو عيسى بن مينا بن وردان — مولى شى رهبة — رئيس نافع ابن أبى نعيم — ولد سنة عشرين ومائة ، وقد أخذ عن نافع قراءته وقراءة أبى جعفر ، وتولى سنة عشرين ومائتين طبقات القراء ج ١ ص ٦٦٦ .

وتشديد الصاد في قراءة أبي جعفر <sup>(١)</sup> . أى بالجمع بين ساكنين .  
 وقرأ : ( شهر رمضان — الشمس سراجا — العفو وأمر — من بعد ذلك —  
 من بعد ضعف — إلى ذى العرش سيلا ) بالإدغام الكامل دون  
 اختلاس ، وهو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، والنصوص  
 مجمعة عليه ، وروى أيضا بالاختلاس ، وقد ذكر ابن الجزرى ان  
 الخلاف في ذلك هو نفس الخلاف في « نعماء »

أى : إن الإسكان هو قراءة العراقيين والمشرقيين قاطبة ، والاختلاس قراءة  
 المغاربة <sup>(٢)</sup> .

وحقيقة المشكلة التى تثيرها هذه الأمثلة هى أن المثال الأول قد قرئ على  
 وجه يجمع فيه ساكنان ( العين الساكنة والميم الأولى الساكنة أيضا ) ، أو بالتعبير  
 الحديث : يتجاور فيه ثلاثة صوامت دون حركة بينها ، وأن المثال الثانى إذا قرئ  
 بإسكان الهاء يجمع فيه ساكنان ، لسكون الدال الأولى أيضا ، وأن المثال الثالث  
 على قراءة الإسكان يجمع إلى سكون الحاء سكون الصاد الأولى . وأما أمثلة  
 الإدغام فقد سبق فيها الصوت المدغم الساكن بساكن صحيح ، فالتقى ساكنان .  
 وهناك قراءة أخرى تشترك مع هذه الراويات في إثارة المشكلة ، وهى  
 قراءة البزى <sup>(٣)</sup> لما عرف في الفن باسم (تاءات البزى ) ، ومن أمثلتها : —  
 إذ تُلقونه بالستكم — هل أنبيكم على من تُنزل الشياطين .  
 ناراً تُلظى — خير من ألف شهر تُنزل

(١) النشر ج ٢ ص ٣٥٤ . ويلاحظ كما أسلفنا في ترجمة أبى جعفر بين القراء العشرة أن مصادر  
 قراءته كانوا جميعا من قریش ، وهم عبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عباس . (طبقات القراء ج ٣  
 ص ٣٨٢) .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٩ ، و ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) البزى هو أحمد بن محمد الإمام أبو الحسن البزى المكي ، — أصله فارسي — وهو مقرئ مكة ،  
 ويؤذن المسجد الحرام ، ولد سنة سبعين ومائة — أستاذ محقق ضابط متقن — وتوفى سنة خمسين ومائتين عن  
 ثمانين سنة . (طبقات القرار ج ١ ص ١١٩) .

والملاحظ في هذه القراءة أنها جمعت بين ساكنين في هذه الآيات ، حين جعلت الفعل مبدوعا بتاءين أولاهما ساكنة ، مسبوقة بساكن ، هو في المثال الأول — (الذال) ، وفي الثاني (النون) ، وفي الأخيرين ( النون الناشئة عن التنوين ) ، وأصل الفعل ( تتلقونه — تنزل — تتلظى ) وقد صحت هذه القراءة رواية وأداء ولغة على ما سنفصله في موضعه ، إن شاء الله .

أثارت هذه القراءات جميعا مشكلة كبيرة بين القراء والنحاة ، على غرار المشكلة السابقة ، وكانت حجة كل فريق فيها قائمة على المنطق الذي تمسك به فيما سبق . وتبدأ المعركة بينهما ابتداء من سببويه ، فهو يقرر تبعا لأصول مدرسته البصرية أن التقاء الساكنين في درج الكلام ما كان ليكون في النطق العربي <sup>(١)</sup> ، والذي يعنينا هو أنه حين تعرض لهذه المسألة في باب الإدغام قال : ( وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء «حرف» ساكن لم يجوز أن يسكن ، ولكنك إن شئت أخفيت وكان يزنته متحركا ) <sup>(٢)</sup> ، ومعنى ذلك : أنه إذا سبق الصوت المدغم بساكن صحيح لم يجوز أن يسكن المدغم — معنى لم يكن عمل للإدغام — وإنما يجوز أن ينفى المتكلم الحركة على الاختلاس .

وهذا الأصل الذي قرره سببويه هو القياس الذي سار عليه النحويون في مناقشتهم للقراءات السابقة التي يجتمع فيها ساكنان منطوقان على مذهب القراء . ولم يفت سببويه أن يتعرض لقراءتين من القراءات السابقة بالمناقشة ، ولكنه اختارهما وناقشهما على الوجه الذي يتفق وقاعدته ، فقال في قراءة بعضهم : (إن الله نعمًا يعظكم به) إنه حرك العين على لغة من قال (نعم) فحرك العين ، لا على لغة من قال (نعم) فأسكنها ، ثم يقول : وحديثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل ، وكسروا كما قالوا : ليبي ، وقال طرفة :

مأقلت قدم ناعلها ... نيم الساعون في الحى الشطر <sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ج ٢ صفحات ٢٥٨ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ وغيرها على الترتيب .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٣) للرجع السابق .

وهو هنا يناقش قراءة التحريك ، فأما قراءة الإسكان فلم يناقشها ، لأنه سبق أن قرر الأصل الذى ينطبق عليها وعلى غيرها ، وهو أنه لا يميز فى مثلها غير الاختلاس .

وبأتينا أيضا بمثال آخر من ثاءات اليزى فيقول : «وأما قوله عز وجل : ( فلا تتناجوا ) فإن شئت أسكنت الأول للمد ، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركا ، وزعموا أن أهل مكة لا يميزون التاءين » (١)

فهو هنا يمنحنا رخصة النطق بالثاء ساكنة من أجل المد ، أو أن ننطق بالتاءين مخفأتين ، على طريقة أهل مكة ( كما زعموا ) . وواضح أنه لم يناقش مثالا بما يلتقى فيه الساكنان على الصورة المحظورة عنده مثل : (فإن تولوا) ، لأن قاعدته السابقة تنطبق على هذه الطائفة من الأمثلة ، ويوضح هذا قول أبى سعيد السيرافى : «وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد ، كقوله عز وجل ( فإن تولوا فإنى أخاف عليكم - إذ تلقونه بألسنتكم ) ، فسيبويه ومن اتبعه لا يميزون إسكان هذه التاء » (٢) .

ولم يميز سيبويه أن يجتمع ساكنان وينطق بهما كما هما إلا فى حالتين :

١ — حالة الوقف نحو : بكّر وعمرّو . وهى فى أواخر الكلمات لاجمالة .

٢ — وحين يكون الساكن الثانى مدغما مسبوqa بحرف مد مثل : دابة وشابة ، وظاهر أن هذه الحالة تقع فى حشو الكلام .

ثم وجدنا لدى النحاة بعد سيبويه إجازة لحالة أخرى يجتمع فيها ساكنان فى الحشو . وذلك حين يكون الساكن الأول حرف لين نحو : خويصة (تصغير خاصة) (٣) ، واعتدوا ذلك شبيها بمثال دابة وشابة ، وليس الفرق بينهما سوى أن الساكن الأول فى أحدهما حركة طويلة ، وهو فى الثانى صوت لين مركب . وكانت الحجة التى ساقها النحويون ذريعة لاجتماع الساكنين فى الوقف هى أن

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح كتاب سيبويه — لأبى سعيد السيرافى .

(٣) الفصل جـ ٩ ص ١٢٠ وما بعدها .

( الوقف سد مسد الحركة ، لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه ، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك إذا قلت « عمرو » ووقفت عليه وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت مالميس لها إذا وصلتها بغيره ، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع<sup>(١)</sup> الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق واذهب واختلط واخرج ، ونحو الزاى والذال والطاء والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتا وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر ، وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا . فبان لك مما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا ، وأقوى جرسا من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكنين قبله )<sup>(٢)</sup> .

وقد أردت أن أذكر هذا النص بكامله هنا ليبين لنا إلى أى حد تمسك النحاة بوجود الحركة بازاء الساكنين ، حتى ليعلموا لجواز اجتماع الساكنين فى الوقف بأن الوقف ساد مسد الحركة من أجل توفير الصوت ، وشدة الحفل والضغط ، حتى لكأن الواقف يريد أن ينطق بالحركة هربا من التقاء الساكنين ، أيضا فى حالة الوقف !!! ..

وكانت حاجتهم لجواز اجتماع الساكنين فى مثل ( دابة ونحوه ) هي ( أن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك ، لأن اللسان يرتفع بهما رفعة واحدة ، فلذلك لا يجوز اجتماع ساكنين إلا على الشرط المذكور )<sup>(٣)</sup> .

ولا يخفى هنا أن اعتبارهم حرف المد ساكنا اعتبار خاطئ ، لأن حرف المد

(١) فى المطبوع ( لا يستطيع ) .

(٢) الفصل جـ ٩ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) الفصل جـ ٩ ص ١٢٢ .

ليس سوى حركة طويلة ، ففى مثل (ذابة) لم يلتق ساكنان فى الحقيقة ، وإنما هما باءان متواليتان ، إحداهما ساكنة والأخرى متحركة ، وهما مسبوقتان بحركة طويلة هى الألف . بيد أن قولهم : إن المد الذى فى حرف المد قائم مقام الحركة يدل أيضا على شدة حرصهم على عدم التقاء ساكنين إلا مع هذه المسوغات النحوية .

فإذا التقى ساكنان فى غير هاتين الحالتين لم يمكن ذلك ( من قبل أن الحرف الساكن كالوقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ، ومحال الإبتداء بساكن ، فلذلك امتنع التقاؤهما فى الدرج )<sup>(١)</sup> .

ولأدرك كيف يشبه الساكن الأول فى مثل (نعما) بالوقوف عليه ، رغم أنه لا يصبح الوقف عليه ، لانه ليس بنهاية كلمة ، بل هو جزء من بيتها ، وقد سبق أنهم قاسوا إسكان اللام على إسكان العين فى مثل ( كبد ) ، فكأنهم هنا قبلوا التشبيه ، حين زعموا أن إسكان العين شبيه بإسكان اللام فى الوقف . يضاف إلى ذلك أن المتكلم لا يمكن أن تراوده رغبة الوقوف على العين من (نعما) حتى يتجشم بعد ذلك صعوبة البدء بالميم الساكنة ، وهو أمر شاق جدا على اللسان العربى ، بل غير جائز فى قوانين هذا اللسان .

من أجل هذه الأسباب رأى النحاة أن النطق بالساكنين فى مثل (نعما) محظور ، وأنه لا يمكن أن يتأتى إلا على الإخفاء والاختلاس ، وقالوا فى قراءة أبى عمرو (لبعض شأنهم) : (الحق أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوى إدغاماً)<sup>(٢)</sup> .

وهذا يذكرنا بما سبق أن واجه به النحويون القراء فى قضية الإسكان ، حيث اتهموهم بعدم الدراية ، وقلة الضبط . وقد رأينا أن المعركة فى كلتا القضيتين واحدة ، بدأت من لدن سيويوه ، وسار بقية نخبة المدرسة البصرية على إثره . أما نخبة الكوفة فقد كانوا يميزون اجتماع الساكنين فى مثل هذه المواضع<sup>(٣)</sup> ، متمسكين فى ذلك

(١) الفصل جـ ٩ ص ١٢٠ .

(٢) الفصل جـ ١٠ ص ١٤٠ .

(٣) القرايات واللهجات ص ١٧٦ .



برواية القراء ، وبالسماح من العرب ، يقول السيرافي : ( وزعم الزيندي أنه ( أبو عمرو ) كان يدغم « ولانتقضوا الأيمان بعد توكيدها » .. وقد جمع بين ساكنين وليس فيه إشمام ، لأنه نصب ، وسيبويه لا يرى ذلك للجمع بين ساكنين ، والقراء يميز ذلك ( ١ )

وقد رأى القراء أن النحاة في موقفهم هذا متجنون ، وأنهم يقفون في وجه الروايات الموثقة ، ويخرجون رجالاً أثباتا ثقات ، عدولا ضابطين ، فكان منهم ومن نحاة الكوفة جماعة قوية تسندها قراءة أبي عمرو وغيره من القراء الآخذين عن قراءة قريش بالإسكان فيما روى من المواضع ، كما يقويها السماح عن العرب ، ويسندها أولاً وآخرها أن النطق بالساكين في مثل هذه المواضع هو قراءة النبي ﷺ .

يقول ابن الجزرى : ( واختلفوا في « نعماء » هنا والنساء .. عن أبي عمرو وقالوا وأبى بكر ، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا ، يرددون الاختلاس فرارا من الجمع بين الساكنين ، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين ، لصحته رواية ، ووروده لغة ، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة ، وناهيك به ، وقال : هو لغة النبي ﷺ فيما يروى : « نعمًا المال الصالح للرجل الصالح » . وحكى النحويون الكوفيون سماعا من العرب شهر رمضان مدغما ( ٢ ) .

ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى أن القراء المغاربة معذورون في اتباع نظر سيبويه في هذه المسألة ، لأنهم كانوا بعيدين عن مشافهة الأعراب ، وأغلبهم كان من غير العرب ، فلم يجدوا إلا أن يأخذوا بالقياس فيما غامت عليهم حقيقته ، فأما العراقيون والمشاركة من القراء فقد شافهوا الأعراب ، وسمعوا منهم ما أكد لهم رواية الإسكان ، فكان أن تمسكوا بها وأعرضوا عن كلام نحاة البصرة ومقاييسهم .

وقد نقل كتاب « القراءات واللهجات » بعض النصوص التي هاجم فيها القراء

( ١ ) شرح كتاب سيبويه للسوالم : فصل في إدغام القراء .. »

( ٢ ) النشر ج ٢ ص ٣٣٥ .

النحاة ، منها فيما يتعلق بئاءات البزى : ( قال أبو حيان : وقراءة البزى ثابتة تلقىها الأمة بالقبول ، وليس العلم محصورا ولا مقصورا على مانقله وقاله البصريون ، فلا تنظر لقولهم : إن هذا لا يجوز ) <sup>(١)</sup> . ومنها : ( قرأ أبو عمرو بإدغام راء « شهر » في راء « رمضان » ، وكذا يعقوب ، قال ابن عطية : وذلك لانتقضية الأصول لاجتماع الساكنين فيه ، يعنى بالأصول : أصول ماقره أكثر البصريين ، لأن ما قبل الراء في « شهر » حرف صحيح ساكن ، فلو كان في حرف علة لجاز بإجماع منهم . قال أبو حيان : ولم تقصر لغة العرب على مانقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه . وقال صاحب إتحاف فضلاء البشر : « ولا يلتفت إلى من استضعف الإدغام من حيث اجتماع الساكنين على غير حدهما » <sup>(٢)</sup> .

وهكذا يضح لنا أن القراء لم يكونوا وحدهم يواجهون النحاة في معركة التقاء الساكنين ، وأن النحاة لم يكونوا جميعا على رأى واحد ، بل كان فريق منهم كبير في جانب القراء ، هم نخبة الكوفة ، وإمامهم في ذلك القراء .

ولعل من المناسب أن نذكر هنا كلام أحد النحاة المتأخرين ، وقد حاول أن يكون منصفا في الحكم بين الفريقين ، قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، حين قال الأشموني : ( وشرط الإدغام ألا يكون الحرف الذى قبل المدغمين ساكنا غير لين نحو . « شهر رمضان » )

قال : ( لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ، ومقابل جمهورهم أبو عمرو ، وهو رأس في البصريين ) ، وحين قال الأشموني : ( وتأولوه (إسكانه) على إخفاء الحركة ) ، قال : ( أى : فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ، ومقتضاه أن أباعمره لا يقرأ بالإدغام الخفض ، وليس كذلك ، بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره ، وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي ، وأنه جمع به بين منع

(١) القراءات واللهجات ص ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤١ .

لنحاة هذا الإدغام وتجويز القراء له ، ثم رده بأن القراء لا يمتنعون عن الإدغام المحض ، بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به ، فلا يصح الجمع بذلك .  
ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء ، إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ، ولم يجمعوا على المنع ، ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ، وهو رسول الله ﷺ ، وثبوت القرآن تواتراً ، ومافقلته النحاة آحاد ، ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر (١) .

وهذا هو رأينا نحن من حيث المبدأ ، فنحن نقول مع صاحب القراءات واللهجات :

« لِيخْتَلِفَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ مَا شَاءَ لَهُمُ الْاِخْتِلَافُ ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ عَلَى قِرَاءَةٍ بِالشَّدُوذِ مَعَ صِحَّةِ سِنْدِهَا وَمَوَافَقَتِهَا لِرِسْمِ مَصْحَفٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْعِثْمَانِيَةِ لِمَجْرَدِ عَدَمِ مَوَافَقَةِ الْبَصْرِيِّينَ لِلْكَوفِيِّينَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ أَوْ ذَاكَ ، أَوْ مُخَالَفَةِ تَخْرِيجِ الْكُوفِيِّينَ لِلْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَصَحِّحَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ قَوَاعِدَهُمْ ، وَأَنْ يَجْعَلُوهَا مَرْنَةً يَحِثُّ تَقْبُلُ الْقِرَاءَاتِ ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنَ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةِ شَاهِدًا عَلَى تَعْدِيلِ قَوَاعِدِهِمْ وَتَصَحِيحِهَا ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ : « مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتْ الْعَرَبُ إِلَّا أَقْلُهُ ، وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافَرَا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشَعْرٌ كَثِيرٌ » ، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنَى فِي الْخَصَائِصِ : « لَا نَقْطَعُ عَلَى الْفَصِيحِ يَسْمَعُ مِنْهُ مَا يَخَالِفُ الْجُمْهُورَ بِالْخَطَأِ مَا وَجَدَ طَرِيقَ إِلَى تَقْبُلِ مَا يُورِدُهُ » (٢) .

هذا عرض مفصل لعناصر المشكلة بين النحاة والقراء ، فمما وقفنا منها ١٩ ...

نحب أولاً أن نقف مع القراء وقفة متأملة ، نناقش فيها نهجهم في علاج الموضوع . فقد وضعوا قاعدة عامة تقرر جواز إدغام ماسبق بحرف ساكن صحيح ، وذكروا (أن ذلك هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، وأن النصوص مجتمعة

(١) الأشموني ج ٤ ص ٢٢٦ طبعة المطبعة الميمنية .

(٢) القراءات واللهجات ص ١٣٩ .

عليه <sup>(١)</sup> ، وكان مقتضى هذا أن يجوز إدغام كل ما جاء على هذه الصورة . ولكننا وجدناهم يضعون بإزاء بعض الحروف شروطا خاصة بها جاءت على التصنيف التالى :

أ — مجموعة من الأصوات اشترط فى إدغامها ألا يسبق الصوت المدغم بساكن : وهى : أ — القاف <sup>(٢)</sup> حين تلقى الكاف ، فلا يدغم نحو « وفوق كل ذى علم علم » بسكون الواو قبل القاف . فأما حين تدغم فى مثلها فلا شرط ، ولذا جاز إدغام ( والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا ) <sup>(٣)</sup> . ويلاحظ أن إدغام المثليين لا يعنى سوى إسكان الصوت الأول على ما أسلفنا .

ب — الكاف حين تلقى القاف ، فلا يدغم نحو « تركوك قائما — إليك قال — يمزك قولهم » ، وأما حين تدغم فى مثلها فلا شرط نحو (إليك يا) .

ج — الميم عند الباء ، فلا يدغم نحو : « الشهر الحرام بالشهر الحرام — اليوم بجالوت » ، ولا شرط حين تدغم فى مثلها نحو ( الرحيم ملك — إلى وهن العظم منى ) .  
د — النون حين تلقى اللام ، أو الراء فلا يدغم نحو : « بإذن ربهم — أرضعن لكم » <sup>(٤)</sup> إلا كلمة ( نحن ) مثل « نحن له مسلمون » ، ولا شرط حين تدغم فى مثلها نحو ( الأثنين نبغوى ) .

٢ — مجموعة من الأصوات اشترط فيها ألا يكون الصوت المدغم مفتوحا بعد ساكن . وقد جاءت على التصنيف التالى :

أ — الدال حين تلقى مقاربا ما خلا التاء ، فلا يدغم نحو : « بعد ذلك — وآتينا داود زورا — بعد ظلمه — بعد ضراء » ويدغم نحو : « تكادُ تميز » <sup>(٥)</sup> .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٩١ .

ب — الرء حين تلقى اللام ، فلا يدغم نحو : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون »  
« الحمير لتركبوها » « البحر لتأكلوا » إلا في رواية (١) .

ج — السين حين تلقى الشين ، فلا يدغم نحو : « إن الله لا يظلم الناس شيئا » (٢) .

د — الضاد حين تلقى الشين ، فلا يدغم نحو : « ثم شققنا الأرض شقا » إلا في رواية (٣) .

هـ — اللام حين تلقى الرء ، فلا يدغم نحو : « فعضوا رسول ربهم » إلا في كلمة (قال) فإنها تدغم لكثرة ورودها (٤) ، على أنه يلحق بهذه المجموعة أمثلة مختلف فيها ، وردت في إدغام التاء في بعض مايقارها ، وقيل في عدم جواز إدغامها « لحقة الفتحة بعد السكون » مثل « وأقم الصلاة طرفي — وآتوا الزكاة ثم » .

٣ — مجموعة لم تقرن في كتب القراءات بأى شرط ، فأدغم كل ماورد من صورها ، وهذه داخلة في حدود الخلاف العام حول جواز إدغامها للرواية ، أو منعه لالتقاء الساكنين ، ومن ذلك : ( شهر رمضان — البقرة آ ١٨٥ ، كيف نكلم من كان في المهد صبيا — مريم آ ٢٩ ، لهم فيها دار الخلد جزاء ، فصلت آ ٢٨ ، لقد جفت شيئا فريا — مريم آ ٢٧ ، يكتبون الكتاب بأيديهم — البقرة آ ٢٩ ، والعذاب بالمغفرة — البقرة آ ١٧٥ ، سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما — آل عمران آ ١٥١ ، إن الصلاة تنتهي — العنكبوت آ ٤٥ ، فأنساه الشيطان ذكر ربه — يوسف آ ٤٢ ، وارك البحر رهوا — الدخان آ ٢٤ ، وترى الناس سكارى — الحج آ ٢٤ ، وجعل الشمس سراجا — نوح آ ١٦ ، كيف فعلنا بهم — إبراهيم آ ٤٥ ، لا كيل لكم

(١) المرجع السابق ص ٢٩٢

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ص ٢٩٣

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٤

عندى — يوسف آ ٦٠ ، واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى — البقرة آ ١٢٥ ، يعرفون نعمة الله — النحل آ ٨٣ ) .

وقد سبق أن ناقشنا قضية إدغام المفتوح بعد ساكن في مبحث ( المقارنة بين النحاة والقراء ) ، ولكن لبأس من أن نعرض له هنا بالتعليق حيث وردت منه أمثلة تدخل في نطاق هذا البحث ، فمثل هذه المحافظة على الفتحة تذكرنا بمذهب النحاة في حرصهم عليها ، وقاعدتهم التى تقول بعدم إسكان عين الكلمة المفتوحة ، ولعلنا لم ننس بعد كيف انتقضت قاعدتهم هناك بما قمنا به من دراسة صوتية ونصية ومقطعية .

ونحن هنا نتساءل : لماذا امتنع إدغام المفتوح بعد ساكن في بعض مارود منه دون بعض ، وفي الأصوات المتقاربة وحدها دون أن يمنع ذلك في المثلين ؟.. ومن المعلوم أن الصوتين المتقاربين لا يتم إدغامهما إلا بعد أن يصبحا مثلين ، فالصورة في كلا المتقارب والمتماثل بعد الإسكان واحدة ١١ .. لاشك أن هذا يجعلنا ننفي أن يكون القراء قد قالوا بهذه القاعدة بناء على رأى في الأصوات ، ونرجح أن يكونوا متأثرين بمذهب النحاة ، ثم حاولوا أن يغلفوا تأثيرهم هذا بعلم صوتية كخفة الفتحة ، على التفصيلات التى سبقت .

كما لا يفوتنا أن نشير إلى نقطة قال بها القراء ، ربما لتأثرهم بنظرة النحاة ، وهى أنهم يعتبرون حروف المد سواكن ، فجعلوا المفتوح بعد ساكن مشتملا على ما كان الساكن فيه حرف مد أو غيره ، ولا يخفى أن هذا النوع من الأمثلة لا يدخل في المجموعة التى نعالجها ، وهى : ماسبق فيها الصوتان المدغمان بساكن صحيح ، فهى أساس مشكلتنا في هذا الباب .

وهذا يتضح لنا أن محاولة القراء وضع قاعدة تنتظم بضعة أمثلة محاولة غير موفقة ، وقد كان بحسبهم أن يقولوا بصدد الأمثلة المدغمة أو غيرها : إن ذلك قد حدث بمقتضى الرواية ، التى هى سندهم الأكبر ، وأن ينصرفوا عن هذه التعليقات

النحوية التى لاتحل مشكلة ، ولاترد حيرة ، ولكنهم حاولوا التعليل فأوقعهم فى كثير من العلل .

ومثل هذا يقال فى المجموعة الأولى التى اشترط فيها ألا يسبق الصوت المدغم بساكن ، فقد كان من الممكن أن يقال : إن الرواية لم تأت بإدغام هذه الأمثلة المفردة ، وهى لاتتجاوز عدد أصابع اليدين ، وبخاصة إذا وجدنا أن الأمثلة من المثليين فى نفس الحروف مدغمة ، رغم أن الساكن الأول فى بعضها صحيح لامعتل مثل : (من الرزق قل — وهن العظم منى) ، ولكنهم أبوا إلا النص على هذا الشرط الذى لم يجنبنا زللا كبيرا .

ولنا أيضا ملاحظة على اختلافهم فى إدغام « جئت شيئا فريا » ، وحجة الذين اختاروا الإدغام (قوة الكسرة)<sup>(١)</sup> ، وهى علة تلحق فى نظرنا بأختها (خفة الفتحه) ، لأن المهم أن الرواية جاءت بإدغام هذا الذى تجاوزت فيه ثلاثة صوامت ، ولأعبرة بحركة الصوت المدغم لأنها محدوفة لانتوثر فى تشكيل النطق .

فإذا علمنا أن النحاة قد أجازوا ما جاء من الساكنين مسبقا بحرف مد أولين مثل دابة وخويصة ، ثم نظرنا إلى غالب هذه الأمثلة الممنوعة لوجدناها على صورة ما أجاز النحاة اجتماع الساكنين فيه ، فالساكن السابق على المدغمين حرف مد فى : ( وتركوك قائما — الشهر الحرام بالشهر الحرام ) ، وهو حرف لين فى ( وفوق كل ذى علم عليم — إليك قال — اليوم بمجالوت ) — إذا علمنا ذلك أدركنا أن الأمر لدى القراء ليس محتاجا لقاعدة ، وإلا لأغنتهم قاعدة النحويين ، ولكنه قائم على الرواية التى تعد بالنسبة لقراءة القرآن الحجة الأولى والأخيرة .

وأهم مايلقى الضوء على اضطراب محاولة القراء إدخال التعليل على روايات الإدغام أن نجد مثالا كقوله تعالى ( لبعض شأنهم ) يميز فيه الإدغام والإظهار من طريق الرواية ، فإذا ورد قوله تعالى ( من السموات والأرض شيئا ) أجمعوا على إظهاره ،

(١) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

وقالوا : « إنه لافرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين ، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر » ، ثم يلتبس ابن الجزرى سبيلا إلى التعليل فيقول « الفرق أن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به اجتنب بعد الرء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها » ، وإذا ورد عليهم قوله تعالى : ( ثم شققنا الأرض شقا ) جعلوا إظهاره لحفة الفتح بعد السكون ، وهناك رواية بإدغامه من طريق السوسى <sup>(١)</sup> ، فإذا قارنا تعليلهم لعدم إدغام ( والأرض شيئا ) المجمع عليه بتعليلهم عدم إدغام ( الأرض شقا ) المختلف فيه — تملكنا العجب وخامرنا الشك في نقصان الرواية أحيانا ، فمن الممكن أن يكون أصحاب الإدغام قد أدغموا المثاليين ، ولكن الرواية لم تأت إلا بواحد فحسب ، ذلك لأننا لا نجد أدنى فرق صوتي بين هذين المثاليين ، وقد كان مما يتفق مع منطقي القراء أن ترد الرواية بإدغام المكسور دون المقترح ، ( لقوة الكسرة ) كما قالوا ، ولكن حدوث العكس يعطينا فكرة عن بعض الخلط الذى تورط فيه القراء .

### ★ ★ ★

وعود إلى المعركة بين النحاة والقراء لنقول : إنها تقتضى منا أن نعالج المشكلة في احتمالها وهما :

١ — احتمال التقاء السواكن في النطق العربى .

٢ — احتمال عدم جواز التقائها فيكون الأمر على الاختلاس .

وقبل أن نشرع في مناقشة هذين الاحتمالين نرى لزاما علينا أن نبحث عن البيعة التى تمت إليها هذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة الجمع بين ثلاثة صوامت متجاورة في النطق ، أو مايشبه ذلك من الإخفاء حين تتوالى هذه الصوامت على نظام معين . لقد كان من الممكن أن ننسب هذه الظاهرة لقبيلة تميم ، كما فعلنا في سابقتها ، لاسيما أن بين الظاهرتين صفة مشتركة هى إسكان اللام في كليهما .

(١) النشر ج ١ ص ٣٩٣ .



ولكن روايات صادفناها عن تميم أوحى إلينا ابتعاد هذه الظاهرة عن لهجتها ، فمن ذلك ما سبق أن ذكرناه نقلا عن السيوطي من أن ( تميما تقول : عَبْشُمَس يفتح الباء في عبد شمس ) <sup>(١)</sup> ، ومنه ما ذكره سيبويه من أنه « سمع من تميم وأسد مايدل على أنهم يلقون على الساكن الذى قبل الهمزة حركة الهمزة ( أى فى الكلمة المختومة بهمزة ) فيقولون فى الحبء : الحَبُّوْ والحَبَّأ والحَبَّىء » <sup>(٢)</sup> وقال فى موضع آخر : ( هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكرهيتهم التقاء ساكنين ) .. وذلك قول بعض العرب هذا بَكْرٌ ومن بَكْرٌ ، ولم يقولوا : رأيت البَكْرَ ، لأنه فى موضع التنوين ... ومن ذلك قول الراجز ( بعض السعديين ) :  
أنا ابن ماوية إذ جد النَقْرُ <sup>(٣)</sup>

وقد ذهب استاذنا الدكتور أنيس إلى نسبة هذا الوقف الأخير إلى تميم أيضا ، حيث ذكر أنه روى عن أبى عمرو — وهو من تميم — قراءته « وتواصوا بالصبر — بكسر الباء » <sup>(٤)</sup> .

ومما يركى هذه النسبة تشابه الأمر فى كلتا الحالين ، من حيث الوقف بالنقل ، وإن كان النقل فى الأول فى جميع الحركات ، وهو فى الثانى فى حالتى الضم والكسر دون الفتح .

ونرى أنه لا فرق بين نوعى الوقف المذكورين ، إلا فى حالة عدم النقل مع الفتح فى غير المهموز ، فقد يكون حدوث النقل مع المهموز لثقل الهمزة فى كل حال ، أى : مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة .

إلا أن مانفيده من هاتين الروايتين هو أن تميما فى وقفها تنفر من التقاء ساكنين ، هربا من صعوبة النطق بهما ، فكان أن تخلصت بتحريك ما قبل الآخر ،

(١) المزهج ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ٢١٨ الطبعة الثانية .

حين يقتضى الأمر النطق بساكنين في لهجات أخرى كلهجة قريش . ولدينا في بلادنا حالة شبيهة بهذه ، فنحن في عامية القاهرة نسمى القطار (الأُطُر) ، ويسميه أهل الصعيد ( الجَطِر ) ، وهم يسمون (السطل) ونطقها نحن (السطل) ، ويقولون (الطبل) ونقول نحن (الطبل) . كما نجد لدى السودانيين مثل هذا الاتجاه حين ينطقون كلمة « بَكْر » هكذا : (بَكِر) .

ولاشك أن لهجة القاهرة تعد أكثر حضارة من لهجة الصعيد أو السودان ، حيث مازال الناس على بداوتهم . ولقد كان من بين ماأخذنا به من قبل أن قبيلة تميم تمثل البيئة البدوية في المجتمع العربى ، بيئة السرعة في النطق ، على حين تمثل قريش البيئة الحضرية ، بيئة التأني وتحقيق الأصوات ، وليس بمستغرب من تميم أن تهرب من التقاء الساكنين في أواخر الكلمات ، لأن النطق بها يتنافى وماعرف عن لهجتها من صفات الخفة والانسجام ، كما أنه ليس بمستغرب منها أن تحرك الباء في (عَبْشَمَس) تخلصا من صعوبة النطق بساكنين حالة الإدغام ، على حين تهربى اللهجة القرشية على أذائها في الوقف والإدغام أداء كاملا .

وليس بمعقول أن يؤثر عن تميم تخلصها من الساكنين في الوقف ، ثم نتصور أنها تنطق بهما في وصل الكلام ، على حين يصعب النطق بهما في حالة الوصل دون الوقف .

فإذا صحت هذه الظاهرة وشئنا نسبتها فإن لهجة قريش هي في رأينا البيئة التى شاعت فيها ظاهرة تجاور الصوامت في النطق ، وأداؤها أداء متأنيا كاملا .

وبما يساعدنا على هذه النسبة نصوص سبق إيرادها هي : —

١ — ماسبق أن رواه ابن الجزرى عن أبى عبيدة من أنها لغة النبى ﷺ في قوله ( نِعْمًا المَالُ الصَّالِحُ للرجل الصَّالِح ) ، ولغة النبى هي لغة قريش التى أنزل بها القرآن .

٢ — ماسبق أن ذكره سيويه من أن الرواة زعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين في ( فلا تتناجوا ) . ولنا على عدم بيانها ملاحظة سوف نذكرها .

٣ — ذكر سيويه أن اللغة التي تنطق (نعم) بالتخفيف هي لغة هذيل ، ولغة هذيل ، ولغة قريش تتواردان على مواضع القراءة ، ومن ذلك أن عمر أرسل إلى ابن مسعود يأمره أن يقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل ، فإذا كانت (نعم) بلغة هذيل ، كانت (نعم) هي المشهورة لغة قريش .

٤ — ما يحتمه نظام الفواصل القرآنية من وجود ساكنين في آيات كثيرة باللغة الكوفة مثل : «والفجر» ، وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر » .

ومثل : «إنا أنزلناه في ليلة القدر» ، ومأدراك ماليلة القدر ، ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر ، سلام هي حتى مطلع الفجر » .

وقد سبق أن تيمنا كانت تهرب من هذين الساكنين في الوقف — بنقل الحركة ، وذلك النوع من التصرف الصوتي لم تعرفه لهجة قريش ، ولم يرو عنها (١)  
٥ — الملاحظ من أن مصادر القراءة الذين روى عنهم النطق بساكنين هم جميعا — على وجه التقريب — من مكة ، ومكة إذ ذاك معدن القراءة القرشية ، ومركز القراءة الحجازيين .

فإذا صحت نسبة هذه الظاهرة إلى قريش ، كان لنا أن نعد هذا النطق بصوات ثلاثة متجاورة دون الإخلال بواحد منها شيمة من شيم النائق في نطق الكلمات ، ومظهرها من مظاهر الفصاحة وتحقيق الأصوات ، ونهجا في تكوين الكلمة يميز لغة قريش عن سائر اللغات .

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٨

## ٢ - ( تجاور السواكن وأثره على شكل المقطع العربى )

من الممكن أن نوجز الحديث عن المقطع العربى وتكوينه فى نقاط محددة توصل إليها علماء اللغة المحدثون <sup>(١)</sup> ، وحصرها فى داخلها إمكانية هذا المقطع وأثره فى تشكيل نسج اللغة العربية .

فمن المبادئ الأساسية أن اللغة العربية تبدأ كلماتها بمتحرك واحد ، وتختتمها إما بحركة ، فهو المقطع المفتوح . وإما بصامت ، فهو المقطع المقفل .

ومن غير الممكن فى العربية أن تبدأ الكلمة بمجموعة من الصوامت ، أو أن يتخلل الكلمة أكثر من صامتين متجاورين ، أو أن تختم الكلمة بمجموعة من الأصوات الصامتة .

فإذا أريد فى الفصحى النطق بصامتين فى بداية الكلمة تُوصَل إليه بزيادة همزة وصل ، وهى حركة صوتية مساعدة ، لتصبح «كُتِبَ» أمراً من يكتب : «اكتب»

وهذا على نقيض ما يحدث فى اللغات الأوربية حيث ينطقون بصامتين أو بثلاثة صوامت فى بداية الكلمة دون أدنى وسيلة صوتية ، ومن ذلك كلمة Platon التى قلبت فى العربية إلى «افلاطون» وكلمة street التى تتابعت فيها أصوات ثلاثة صامتة دون حركة بينها .

هذه الهمزة أو الحركة الصوتية المساعدة تسقط من الكلمة عندما تنتهى الكلمة السابقة عليها بحركة ، إذ تستخلم هذه الحركة فى وصل مجموعة الأصوات الصامتة مثل :

« قال اكتب » ، فإذا قطعناها مقاطع كانت : قا / لك / تب / . ويقال :  
« انطلق » ، فإذا قيل « ثم انطلق » : كانت المقاطع هكذا : ثُم / مَن / طَ / لَ / قَ

(١) قام أستاذنا الدكتور أنيس فى دراساته عن العربية بدراسة لشكل المقطع العربى ، وخاصة فى كتابه ( الأصوات اللغوية ) ص ١٠٩ وما بعدها الطبعة الثانية ، وقضى على أثره أحد المستشرقين ، وهو الأب هنرى فليش فى كتابه L'Arabe classique ، وترجمناه إلى العربية بعنوان ( العربية الفصحى ) .

وفي وسط الكلمة يتجاور في الكلمة العربية صامتان ، ولكن على أن يكون الأول نهاية مقطع ، والثاني بداية مقطع آخر ، هكذا : يستكتب ، وتقسيهما المقطعي هو : يَسْ / تَكْ / تِ / بْ .

وفي نهاية الكلمة يقتضى الوقف إلقاء الحركة ، وقد وجدنا أن تميما تهرب من تجاور الصوامت في هذه الحالة ، فتأتى بحركة لتصبح «بَكْرٌ» : «بَكْرُ» ، مثلاً في حالة الرفع .

فهذه هي العناصر البسيطة للمقطع العربى ، وهي ثلاثة :

١ — صوت صامت + حركة قصيرة : ( ص + ح ) .

٢ — صوت صامت + حركة طويلة : ( ص + ح ح ) .

٣ — صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت : ( ص + ح + ص ) .

يبد أن هذا السلوك ينحرف أحياناً عن سمنه ، وذلك حين تصبح حركة المقطع الثالث طويلة فيتخلق لدينا مقطع على الوجه التالى :

٤ — صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت : ( ص + ح ح + ص ) .

وقد تكون هذه الحركة الطويلة صوت لين مركب ، فينتج شكل كالآتى :

٥ — صوت صامت + صوت لين مركب + صوت صامت .

وهذان المقطعان الأخيران يردان في كلمات قليلة مثل : احمار — ولا الضالّين — نحويصّة ، حيث يكون تقطيعها على الوجه التالى :

اح / مار / رَ — و / لَضْ / ضَالّ / لين — حُ / وَيَصْ / صَة .

وقد اعتد الباحثون هذا المقطع الأخير : / وَيَصْ / نادر الوقوع في النسيج العربى .

وهناك احتمال آخر لشكل المقطع العربى ، وهو أن يحل محل صوت اللين المركب في هذا الشكل الخامس صوت صامت ، علماً بأن صوت اللين يعتبر في

التحليل الصوتي ناتجا عن حركتين : إحداهما الحركة التالية للصلامت الأولى ، وبذلك يكون المقطع الجديد هكذا :

٦ - صوت صامت + حركة قصيرة + صوتان صامتان : (ص + ح + ص ص).

ولم يجز أئمة العربية وقوع هذا المقطع إلا في نهاية الكلمة ، وفي حالة الوقف دائما ، وقد يكون كلمة مستقلة مثل : « وقف ، وعضد » ، ولقد يكون جزءا من كلمة مثل : « المستقر » حيث يكون تقطيعها على الوجه التالي :

أَلْ / مُسْ / ثَ — قَ زَ (١) .

ولسنا هنا بصدد مناقشة الإمكانيات التي يمكن استخراجها من ترتيب هذه المقاطع ، بعضها إلى جوار بعض ، فمثل هذه المحاولة قد تؤدي بنا إلى مايزيد على مائة شكل من أشكال الكلمة ، جلها لم يرد في النسخ العري ، وإنما ورد منها مالا يزيد على ربع هذا العدد .

وقد ثبت أن المقاطع الثلاثة الأولى هي أكثر المقاطع شيوعا في النسخ العري ، يليها في كثرة الشيوع المقطع الرابع . فأما الخامس والسادس فلا يردان إلا في نادر الصيغ ، وبشروط خاصة ، كأن يكون النطق بالكلمة في حالة الوقف ، أو أن يكون اشتقاق الكلمة من مضعف اللام ، وفي حالة الوقف أيضا ، كما مر .

ونعود بعد هذا العرض السريع لأنواع المقطع العري إلى ما سبق أن كشفنا عنه في لهجة قريش ، من أنهم قد نطقوا أحيانا بصوامت ثلاثة متجاورة في مثل : نعمًا ، ويهدى ، ويخصمون ، وشهر رمضان ، ومن بعد ذلك ، وغيرها من امثلة الإدغام ، التي سبق فيها الصوتان المدغمان بصامت ساكن ، بحيث تجتمع في النطق صوامت ثلاثة دون أن تفصل بينها حركة هكذا : ( ص ح ص ص / ص ح ) ، فهذه الظاهرة تمنحنا دليلا لا يتطرق إليه الشك على أن الشكل الأخير من أشكال المقطع لا يقتصر وقوعه في النسخ العري على أواخر الكلمات بالشروط المذكورة ، وإنما يقع أيضا في موضعين آخرين هما :

(١) هناك مقطع نادر أيضا مكون من ( ص ح ص ص ) وذلك في حالة الوقف على ( حان )

١ — باب الإدغام وهو مقيس فيه ، وأمثله كثيرة سواء في المثلين ، أو في المتقارين ، أو في المتجانسين .

٢ — بعض الكلمات المسموعة مثل نعماء ، ويهدى ، ويخصمون .  
وبذلك تكون دراستنا للإدغام قد كشفت عن شيوع هذا المقطع في بعض الكلام العربى ، وعملت على إثراء النسخ العربى بإمكانة جديدة .

ولعل من الواضح أن المقطع الخامس جار على قياس هذا المقطع السادس فى الوزن وفى الحكم ، ومن أمثله فى الإدغام : « حيث شفعم ، وإنه لحب الخير لشديد » وليس من الصعب إجراء التقسيم المقطعى لها فى ضوء ماسبق من أمثلة .  
وربما خطر سؤال فى هذا المقام : كيف يمكن تحقيق نطق هذه الصوامت المتتالية فى هذا المقطع على اللسان العربى ؟

والجواب : يأتيها من التسجيل الذى قمنا به لهذا النوع من الأمثلة ، فقد أدى كلا القارئين مطلب إلى أدائه منها دون أدنى إخلال بوجود صوت من الأصوات المتجاورة ، غاية ما فى الأمر أن القارئ كان إذا نطق بها فى هذه الحالة يحاول أن يضغظ على مخارج الأصوات ضغظا غير عادى ، مبعثه خوفا ألا يؤدي الصوت كاملا على الصورة التى يكون عليها فى غير حالة التجاور ، وإن كان هذا لم يخل من محاولته الإسراع فى أداء الصامت الأول منها ، خشية أن يؤدي بطؤه فى أدائه إلى ظهور حركة تشبه حركة الاختلاس ، وهو ما يتفاداه المدغمون إدغاما صحيحا ، ومعنى ذلك أن النطق بهذا المقطع يقترب بصعوبة فى الأداء نرى أن مصدرها هو المحافظة على الأصوات المكونة له . وقد اعترف الأقدمون من أصحاب الإدغام بصعوبة هذا الوجه فعلا ، قال ابن الجوزى فى كلامه عن روايات قوله تعالى : « فإذا استأذنتك لبعض شأنهم فأذن لمن شئت منهم — النور ٣/ ٦٢ : ( بلغنى عن ابن بجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقا ) <sup>(١)</sup> ، ولكننا لانظن أن صورة هذه الصعوبة كانت

متحققة فعلا في نطق القرشيين ، ونرى أن نطقهم لمثل الكلمة ( نَعْمًا ) كان يمر بالأصوات مرورا سهلا ، كما يمر الناطق بأصوات الكلمة الأجنبية (monstre)<sup>(١)</sup> حيث تتجاوز فيها ثلاثة صوامت ساكنة ، ولايب أن طريقة القراءة القرآنية تختلف عن طريقة الكلام العادى ، بل حتى عن إنشاد الشعر ، في حرص القارىء على تحقيق أصواتها ، ونبر مقاطعها في المواضع المناسبة .

وهذه الملاحظة عن كيفية نطق القرآن واختلافها عن كيفية النطق في الكلام العادى هى في رأينا منشأ المشكلة بين النحاة والقراء ، فالقراء يروون كيفية في النطق متواترة ، يقلد فيها خلفهم سلفهم ، وهم جد حريصين على ألا يخل القارىء بأية جزئية من جزئيات هذا النطق . على حين يقعد النحاة قواعدهم في ضوء بعض التصورات العقلية المنطقية التى يطبقونها على ما يسمعون من الأعراب ، وهذا هو السر أن سيويه ذهب في هذه القضية وسابقتها إلى القول بالاختلاس ، وكان تعبيره عن ملاحظته لما روى له عن نطق أهل مكة في ( لانتناجوا ) : ( أنهم كانوا لا يبينون التاءين ) ، كأنه قد قطع بأن شيئا ما يمتور نطقهم ، ولم يقطع بأنه إسكان لعدم اقتناعه به ، فظن أنه إخفاء ، كذلك الإخفاء الذى رواه في الوقف عن قوم من العرب . وهذا هو تفسيرنا لمنشأ القول بالاختلاس ، في هذا الموضع . فلعل « سيويه » كان يعتقد أن العربى حريص على إثبات وجود الحركات في النطق ، حتى ذلك المسمع الذى لم يكن يحرص على إظهار هذه الحركات ، فاستخرج من هذه الفكرة القائمة على شدة التعلق بالحركة الإعرابية ، فكرة « الاختلاس » . ولو أننا سلمنا جدلا بتفسير الإسكان الذى أثر عن تميم في الفصل السابق بالاختلاس ، بناء على النظرية القائلة بميل البدو إلى الإسراع في النطق ، وعدم تحقيق الأصوات ، فكيف ننسب هنا إلى قریش مع ما أثر عنها من التأني في تحقيق الأصوات ، ومع ما قررناه من أن النطق بالسالكين مظهر من مظاهر التأني في النطق لا يتوفر إلا في نهج قریش ؟ ..

(١) هى بالفرنسية بمعنى « يشير » .



من أجل ذلك نقرر هنا : أنه إذا اجاز جدلا القول بالاختلاس في مواضع الإسكان التي عالجناها في الفصل السابق ، مما نسب إلى تميم ، فليس من الجائز القول به هنا في المواضع التي نسبت إلى قریش ، وإنما هو إسكان تام لكل صوت من الأصوات المتجاورة ، دعاهم إليه في مثال (نعمًا) أنهم ينطقون بالفعل ساكن العين (نعم) ، فلما واجهتهم ضرورة الإدغام — إدغام الميم في الميم — أبقوا الساكن على حاله ، فكان أن اجتمع في الكلمة ساكنان ، أو بعبارة أخرى : تجاوز فيها ثلاثة صوامت .

ولقد سبق القول بأن الإدغام كان في تميم ، ثم انتشر حتى عم قبائل العرب بما فيهم قریش ، التي أصبح عندها خاصة من خصائصها الفاشية .

فلم يكن من العسير عليهم أن ينطقوا أمثلته من نحو = (شهر رمضان — وهن العظيم منى — بعد ذلك — بعض شأنهم) ، وبخاصة إذا لاحظنا فيما يتصل بالمثل الأخير أنه أسهل على لسان قرشي — منه على لسان تميمي ، لأن القرشي قد تعود إسقاط الهمزة ، وإبدالها في مثل الموضع ألفا <sup>(١)</sup> ، بعكس التميمي الذي كان يحقق الهمزة . على ما شرحناه من قبل .

وأخيرا : فقد يعرض لنا سؤال هو : إذا كان النطق بهذه الصوامت المتجاورة من إمكانات اللهجة القرشية ، فكيف يمكن تفسير موقف لهجة تميم منها ؟... والجواب عن هذا السؤال ليس بالعسير ، فقد يصح أن يقع ما يشبه اختلاس الحركة في نطقهم لهذه الأمثلة ، تخلصا من الجمع بين ساكنين ، وليس هو باختلاس حقيقي ، بل هو حركة كما في « عَيْشَمَس » ، وكما هو شأنهم في الوقف ، وهذا هو الأساس الذي يسوغ رواية الاختلاس التي قال بها القراء المغاربة . وبذلك يكون لرواية قراءة أبي عمرو موقفان : موقف الإسكان الخالص على نهج قریش وهو مذهب المشاركة ، وموقف التخلص من الساكنين بالإتيان بالحركة الإعرابية على نهج تميم ، مع

مراعاة الإسراع بالتطرق حتى يقارب ماسمى بالاختلاس ، وهو مذهب المغاربة .  
 بقى أن الرواية قد جاءت عن أى عمرو بقراءة التحقيق ، ولاشك أن هذه  
 الطريقة لا يكون معها إدغام ، فتكون فى هذه المواضع أكثر توافقا مع لهجة تميم ، والله  
 أعلم .

★ ★ ★

وبعد : فقد كان سعينا إلى فهم هذا الجانب من اختيار أى عمرو ، وتحقيق  
 روايته ونسبتها إلى مصدرها اللهجى محاولة منا لفهم موقف الرجل من قرهش ومن تميم  
 على سواء . وقد وضع الآن موقفه دون أدنى غموض بالنسبة لكليهما . إلا أن هذه  
 الدراسة قد كشفت لنا عن أمور عدة :

أولها : أن الإنسان كظاهرة لغوية لم يكن مقتصرًا على تميم ، بل كان يقع أحيانا فى  
 لسان قرهش . وهذا ما يدعونا إلى أن نعتده اتجاها فصيحًا .

ثانيها : أن خصائص اللهجات تتكامل فيما بينها ، فإذا كانت قرهش قد أخذت  
 الإدغام عن تميم ، فقد ساعد نطق قرهش على أداء بعض أمثله التى التقى فيها  
 ساكنان أداء دقيقًا ، روى عن حجة تميم ، أى عمرو بن العلاء . وبذلك يكون  
 الإدغام بجميع تفاصيله شركة لهجية بين قرهش و تميم .

ثالثها : أن هذه الصورة المقطعية التى وثقناها فى هذه الدراسة لم تكن بمقتصرة على  
 قراءة القرآن ، ولكنها كانت من خصائص النطق القرشى بعامة ، لما يصادف من  
 أمثلتها ، ولم يكن لسان القرشى يجد صعوبة فى أداء هذا المقطع ، بل كان يعتده دليل  
 فصاحته واقتداره على أداء ما يعجز عنه سائر الناطقين باللهجات المغاربة . ولكن هذه  
 الصورة المقطعية قد تلاشت من الألسنة ، وأصبحت خاصة بقراءة القرآن ، ربما  
 لصعوبتها على ألسنة المتأخرين ، وربما لغلبة الاتجاه النحوى الذى شكك فى صحتها ،  
 ودفع الناس إلى تحاشيها .

رابعها : أن هذه المسألة ليس مرجعها إلى أى عمرو إلا فيما يتعلق بالإدغام ، والذين  
 سمعوا منه وحاولوا تقليده كان بعضهم ممن تعودوا طريقة النطق لدى تميم ، وآخرون

اتجهوا نحو طريقة قريش ، وهذا هو السر في اختلاف الروايات عن ألى عمرو في هذا الشأن . ومن المحتمل أن أبا عمرو كانت له طريقة واحدة ، أداها كل من الفريقين بما استطاع وماتعود ، وهو الغالب في رأينا ، وقد لاحظنا أن الذين رروا عنه الإسكان هم المشارقة والعراقيون الذين أتيح لهم الأخذ المباشر عنه أو عن تلاميذه ، وأن الذين رروا الاختلاس هم المغاربة الذين باعدت الشقة بينهم وبين مصادر القراءة ، فاكثفوا بما تعلموا من النحاة من قواعد ، وضعوها أساسا للغة الفصحى . ويحتمل أنه كان يعمد في مثل هذه المواضع إلى الإسكان أحيانا ، وإلى الاختلاس أحيانا أخرى ، رغبة في التنوع الأسلوبى ، فجاء الرواة من بعده ، وأحالوا القضية إلى اختيار بين أمرين ، وتصيب كل فريق لما اختاره بناء على ماتوافر لديه من مقومات لغوية وتعليمية .

**خامسها :** أن الخصومة التى كانت بين النحاة والقراء ، ونفرة بعضهم من بعض كانت غالبا على حساب الحقيقة ، ولم تؤد إلا إلى بعث الجهد ، وضياح كثير من تقاليد اللغة وأسانيدها ، أو اندثاره في بطون الكتب ، دون أن يسهم فى تدعيم قواعد اللغة ، ونشر تقاليدها الصحيحة وتصفية الخلاف حولها .

**سادسها :** أن إعادة الأمر إلى اللغة المشتركة — بعد اختفاء هذه الصورة المقطعية منها — يضطرننا إذا أردنا وضع نظام موحد منسجم لها — إلى القول بأن العرب فى نطقهم لثلاثة مقاطع متحركة متوالية يسكنون الوسط منها ، لأن نسج اللغة يفر من هذا النوع ، وأنهم فى نطقهم لثلاثة سواكن يحركون الوسط منها فرارا من التقاء الساكنين ، ومعنى هذا استقرار النظام اللغوى على أساس المأثور من تقاليد اللهجات ، وعدم التزام التقاليد الحجازية فى ذلك النظام المشترك . هذا على الرغم من أن وجود هذا المقطع الجديد ذو دلالة على غنى النسيج العربى ، وعلى أنه لا يقل فى إمكاناته المقطعية عن نسيج اللغات الحية المعاصرة .

## الفصل الخامس

بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها

### بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها

هذا الذى قلناه فيما يتصل بظاهرة الإسكان قد أفادنا من ناحية فى تقرير صلة اختيار أبى عمرو بتقاليد تميم اللغوية ، وهو يفيدنا من ناحية أخرى فى تقرير أمر خاص يتصل بشخص الرجل ، فهو يدل على نزوع أصيل لديه نحو التخفيف من قيود النطق ، والتخلص — كلما استطاع — من العناصر التى يمكن الاستغناء عنها ، مع الحفاظ على تمام المعنى ، فهو يختار من الروايات ما يحذف الحركة من عين الكلمة أولامها ، لشعوره بثقل توالى الحركات . وسنعرض الآن لاتجاه آخر حققه فى اختياره باطراد ، وقد استطعت أن أجمع للتدليل على هذا الاتجاه عنده أمثلة كثيرة ، من ذلك أنه :

٥ — قرأ : « لا يَضْرِكُم كَيْدُهُمْ — آل عمران آ ١٢٠ » بالتخفيف وقرأ حفص لا يَضْرِكُم بالتشديد .

قال الطبري : « هذه قراءة جماعة من أهل الحجاز وبعض البصريين ، فأما قراءة التشديد فهي قراءة جماعة من أهل المدينة وعامة قرأة أهل الكوفة » (١) ..

وقرأ : « أُبْلِغُكُمْ رِسَالَتِي ربي — الأعراف آ ٦٨ » حيث قرأ حفص : « أُبْلِغُكُمْ » .

وقرأ : « فَتَذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى — البقرة آ ٢٨٢ » حيث قرأ حفص « فَتَذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » .

وقرأ : « وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شَفَاءٌ — الإسراء آ ٨٢ » حيث قرأ حفص « وَنُنَزِّلُ .... » .

وقرأ : « وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا — آل عمران آ ٣٧ » حيث قرأ حفص : ( وَكَفَّلَهَا ) .

(١) تفسر الطبري ج ٧ ص ١٢٠ . والمخطوطة ورقة ٤١ ، وثيقة الأمثلة من المخطوطة والنشر .

وقرأ : «ومن نعمه نُتَكِّسُه في الخلق — يس آ ٦٨» حيث قرأ حفص  
«نُتَكِّسُه» ..

فهذه أمثلة يتضح لنا أن أبا عمرو قد عدل فيها عن استخدام الفعل المضعف  
بزنة «فَعَلَ» ولجأ تارة إلى صيغة «فَعَّلَ» الثلاثية كما في «كَفَّلَ» ، وتارة أخرى إلى  
صيغة «أَفْعَلَ» كما في «أَبْلَغُكُمْ» حيث كان ماضيها «أَبْلَغَ»

فإذا حاولنا أن نفهم موقف أبي عمرو من هذه الصيغة المضعفة وقعنا ابتداء في  
حيرة ، إذ لا نكاد نجتمع الأمثلة التي عدل فيها عن المضعف إلى إحدى الصيغتين  
المذكورتين ، حتى نجد أنه عدل عن إحدى الصيغتين إلى المضعف ، وذلك أنه قرأ :  
«يُخْرِتُون بيوتهم بأيديهم» حيث قرأ حفص «يُخْرِتُونَ» ، وقرأ من نفس الباب  
«وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ» حيث قرأ حفص (مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ) ، وقرأ :  
«ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكْذِبُونَ» حيث قرأ حفص «بما كانوا يَكْذِبُونَ» .

فهل كان أبو عمرو مغرماً بالمخالفة ، أعنى مخالفة قراءة غيره ممن شاعت  
قراءتهم ، أم أن في الأمر سرا ينبغي الكشف عنه ؟ ...

أما أنه مغرم بالمخالفة فهذا من أبعد الاحتمالات التي نتوقعها من أبي عمرو ،  
وخاصة أن القراءة سنة متبعة ، لا مبتدعة ، ونحن نسجل هذه الوجوه المختلفة بين أبي  
عمرو وبين قراءتنا الشائعة من أجل الدراسة والكشف عن قوانين قراءته ، وإلا فإن  
بينهما وجوه اتفاق في هذا الباب نفسه يحسر علينا إحصاؤها .

وأما أن في الأمر سرا ، فهذا هو المفروض ، فقد كان أبو عمرو يختار الروايات ،  
وقد ثبت لنا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن اختياره لم يكن اعتباطاً ، بل كان ناشئاً عن  
فكرة في عقله ، وأسس أقام عليها مذهبه في الاختيار ، وهو البصير بموارد اللغة  
ومصادرهما ، الخبير بوجوه الكلام وتصاريفه .

ومن الاحتمالات التي نعرضها في هذا الصدد ، ونظن أن أبا عمرو قد تأثر بها في اختيار هذا الاتجاه ، مذكرو أبو جعفر بن جرير الطبري في حديثه عن تفسير قوله تعالى : « فَرَزَلْنَا بَيْنَهُمْ » (يونس ٢٨) قال : ( وقد ذكر عن بعضهم أنه كان يقرؤه : « فزائلنا بينهم » ، كما قيل « ولا تصعّرْ خدك » « ولا تصاعرْ خدك » ، والعرب تفعل ذلك كثيرا في « فَعَلَتْ » يلحقون فيها أحيانا ألفا مكان التشديد ، فيقولون : « فاعلَتْ » إذا كان الفعل لواحد ، وأما إذا كان لاثنتين فلا تكاد تقول إلا « فاعلَتْ »<sup>(١)</sup> ، والنص واضح الدلالة على أن العرب كانت تستقل كثيرا النطق بالمضغف ، وأنهم كانوا كثيرا ما يستبدلون به صيغة أخرى ، هي ( فاعلت ) فيما نص الطبري .

فهل من الممكن أن نقول : إن أبا عمرو قد أخذ بهذا الاتجاه العربي نحو التخلص من المضغف كلما أمكنه ذلك ، إلا أنه خالف سنة العرب في اختيار البديل ، فهم قد اختاروا « فاعل » ، وهو قد اختار « أَفْعَلْ أو فَعَلَ » ؟ أم أن هذه هي سنة للعرب أيضا ؟ .

نكاد نميل إلى هذا الرأي ، وبخاصة إذا وجدناه قد اتبع طريقتهم حين قرأ « ولا تصاعر » في مكان ( ولا تصعر ) ، فهذه استجابة نصية لذلك الاتجاه نحو التخلص من التضعيف . وإن كنا قد وجدناه في ناحية أخرى يعدل حتى عن هذه الصيغة « فاعل » إلى الثلاثي منها ، فقد قرأ « وإن يأتوكم أسارى تُفْلدوهم » في مكان « تُفَادوهم »<sup>(٢)</sup> ، وقرأ « إن الله يَدْفَعُ عن الذين آمنوا » مكان « يُدْفَعُ »<sup>(٣)</sup> ، فهو قد اختار التعبير بالثلاثي حين كان الفعل لواحد ، وإن كان قد التزم القاعدة المذكورة في حالة ما إذا كان الفعل لاثنتين على ما سنذكره .

(١) تفسير الطبري ج ١٥ ص ٧٨

(٢) المخطوطة ورقة ٣٧ .

(٣) المخطوطة ورقة ٦٠ .

على أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى جانب قد يكون له أثر في اختيار أبي عمرو للصيغة البديلة ، فقد سبق أن ذكرنا في حديثنا عن إسكان عين الكلمة رواية عن سعيد بن جبير ( شيخ أبي عمرو ) أنه قرأ : « صُحُفاً مُنْشَرَةً » وأفادتنا هذه الرواية في معالجة نزعة أبي عمرو نحو الإسكان ، وهي هنا تفيدنا في علاج نزعتهم نحو التخلص من المضعف باختيار صيغة « أفعل » في صورة بعض مشتقاتها . فابن جبير هنا قد اختار « مُنْشَرَةً » في مكان « مُنْشَرَةٌ » ، وهو ما فعله أبو عمرو حين قرأ « قال الله إني مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ » في مكان « مُنْزِلُهَا » ، وما ينبغي الاحتراس منه أن يظن طائفة أن أبا عمرو قد اختار هذا الاتجاه من عند نفسه ، دون أن يكون له سند من الرواية المتواترة ، فقد ذكر ابن الجوزي نقلا عن الإمام أبي محمد مكي « أن أولى القراءات بالقبول والقراءة معا ما نقل عن الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه في العرية التي نزل بها القرآن سائفا ، ويكون موافقا لحط المصحف ، وذكر من أمثلة هذه القراءات ( يَخْلَعُونَ وَيُخَادِعُونَ وَأَوْصَى وَوَصَّى ) <sup>(١)</sup> وقد اطرء تخفيف أبي عمرو لهذا الباب على ما ذكره لسان العرب في رواية عن سيبويه : ( وَتَنْزِلُهُ وَأَنْزَلَهُ وَنَزَلَهُ جَعْنَى ) ، قال سيبويه وكان أبو عمرو يفرق بين نَزَّلَتْ وَأَنْزَلَتْ ، و لم يذكر وجه الفرق . قال أبو الحسن : لافرق عندي بين نزلت وأنزلت إلا صيغة التكثير في نزلت ) <sup>(٢)</sup> ..

وهذا النص يؤكد لنا أيضا أن أبا عمرو كان ذا رأى في التفرقة بين الصيغ المختلفة ، وبخاصة فَعَّلَ وَأَفْعَلَ ، وظهر رأيه واضحا حين اختار أن يقرأ « يُنْزَلُ » في مكان « يُنْزَلُ » ، واطردت قراءته لهذا الفعل وبابه « إذا كان مضارعا مضموم الأول بالتخفيف إلا موضعا واحدا ، وهو قوله تعالى في الأنعام : ( على أن يُنْزَلَ آية ) فإنه شدده ، ولا خلاف في تشديد قوله ( وما نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ ) في سورة الحجر <sup>(٣)</sup> ، وقد زاد

(١) النشر جـ ١ ص ١٤

(٢) اللسان جـ ١١ ص ٦٥٦ .

(٣) المخطوطة ورقة ٣٧ .



صاحب النشر القاعدة بيانا حين قال : « واختلفوا في (يُنَزَّل) وبابه إذا كان فعلا مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فقرأ ابن كثير والبصريان <sup>(١)</sup> بالتخفيف حيث وقع ، إلا قوله تعالى في الحجر « وما ننزله إلا بقدر معلوم » فلا خلاف في تشديده ، لأنه ارهه به المرة بعد المرة .

ثم قال « وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله تعالى : « أن ينزل آية » فشدها <sup>(٢)</sup> وهذه القاعدة التي اختارها أبو عمرو تنطبق في القرآن على ستة وعشرين موضعاً <sup>(٣)</sup> جاء الفعل في كل منها بالصيغة الموصوفة ، وقرأ أبو عمرو بالصيغة المختارة .

فهو نستطيع أن نخرج من هذا الاختيار بقاعدة من قواعد أبي عمرو في هذا الباب ؟ ... إننا نؤمن مقدماً ، وبناء على ماتوافر لدينا من أدلة ، بما سبق أن ذكره اليزيدي تلميذه حين قال : « كان أبو عمرو قد عرف القراءات ، فقرأ من كل قراءة أحسنها ، وبما يختار العرب ، وبما بلغه من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل » .

وكلام اليزيدي يربط أجزاء حديثنا ربطاً وثيقاً ، وبخاصة حين نذكر اختيار العرب التخلص من المضعف ، فلا شك أن أبا عمرو قد أخذ به ، ولكننا نظن أن الأمر لا يخلو من قاعدة أو أصل عام التزمه الرجل ، فلنحاول الآن أن نستخلص هذا الأصل العام .

لقد اقتضانا بحثنا أن نراجع استخدام جميع الأفعال المضعفة في القرآن ، والتي قرأها أبو عمرو كما هي مضعفة ، وأن نناقش الحكمة في قراءته لها بالتضعيف ، على

(١) المراد أبو عمرو ويحسوب .

(٢) النشر جـ ٢ ص ٢١٨ .

(٣) للمعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم — طبعة كتاب الشعب جـ ٧ ص ٦٩٤ وما بعدها .

حين قد اتجه إلى قراءة أفعال أخرى بغير التضعيف كما رأينا ، وقد أدت المناقشة إلى نتائج نعرضها هنا عرضاً مفصلاً ، وذلك أن أبا عمرو لا يخلو موقفه من المضعف من أحد الاحتمالات التالية : —

### الموقف الأول :

أن يقرأه كما هو مضعفاً ( في قراءة حفص ) ، وذلك في الحالات :

١ — ألا يكون الثلاثي منه مستعملاً في معناه ، أو هو قليل الاستعمال ، ولم تؤخذ منه صيغة (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف ، ومن الأمثلة على ذلك : الفعل : (أدى) في مثل قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا — النساء آ ٥٨ » وقوله : « ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك — آل عمران آ ٧٥ » .

فالثلاثي من هذا الفعل هو « ادا » في نحو : أذا اللبئ أدوا وأدى أدياً : تختر ليروب . وقد أدت الشجرة أدوا أدوا وهو البنوع والتضج .

وزنة (أفعل) منه يقال : أديت للسفر فأنا مؤد له : إذا كنت متهيئاً له ، وأدى الرجل فهو مؤد : إذا كان شاك السلاح ، وهو من الأداة ، وأهل الحجاز يقولون : أديته على أفعلته ، أى : أعنته .

وزنة فَعَل منه : أدى الشيء : أوصله ، والاسم الأداء ، ولا يقال : أدى بالتخفيف بمعنى أدى بالتشديد <sup>(١)</sup> .

فالثلاثي من هذا الفعل المضعف ليس مستعملاً في معنى المضعف ، كما أن زنة أفعل منه لاتعطي معناه أيضاً ، فكان لابد لأداء المعنى من إبقاء الصيغة المضعفة على حالها .

ومن الأمثلة أيضاً : الفعل ( آخر ) ، في مثل قوله تعالى : « يبنأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر — القيامة آ ١٣ » ، وقوله : « علمت نفس ما قدمت وأخرت — الانفطار

آ ٥٥ ، وقوله : « ولَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا — المنافقون آ ١١ » .

وثلاثي هذا الفعل مهمل غير مستعمل ، وإن دل على وجوده ما اشتق منه بزنة فاعل مثل : « آخر » ، وكذلك لم يشتق منه فعل بزنة (أفعل) إلا قولهم (مُؤَخَّرَ العين) ، وإنما استخدمت منه صيغة (فَعَّلَ) ، (وَاسْتَفْعَلَ) (وَتَفَعَّلَ) ، كما هو واضح من أمثلة اللسان <sup>(١)</sup> ، فكان لابد لأداء المعنى المراد من إبقاء الصيغة على حالها ، والتلطف بالفعل مضعفا .

ومن أمثلة ذلك أيضا الفعل (أَسَّسَ) ، فالثلاثي منه (أَسَّ) وهو قليل الاستعمال في اللسان العربي ، ولم يؤخذ منه (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف <sup>(٢)</sup> ، فكان لابد من استخدام صيغة المضعف كما هي ، وهي تدل على المعنى المراد ، وهو وضع الأساس ، كما تدل على معنى آخر هو التسوية المستفادة من الفعل « آسى » <sup>(٣)</sup> .

٢- أن يكون الثلاثي منه مستعملا ، ولكنه لا يؤدي معنى المضعف من إرادة التكثير ، و لم تؤخذ كذلك منه صيغة (أفعل) ، للدلالة على ما يدل عليه المضعف . ومن ذلك : الفعل : (فَرَّقَ) في مثل قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم — الأنعام آ ١٥٩ » ، وقوله : « إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ — طه آ ٩٤ » وقوله : « لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ — البقرة آ ٢٨٥ » .

فالثلاثي من هذا الفعل (فَرَّقَ) مستعمل بمعنى المضعف (فَرَّقَ) <sup>(٤)</sup> مع زيادة معنى في المضعف ، هي إرادة التكثير ، وهو ظاهر في قراءة من قرأ «وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ» في مكان «فَرَقْنَاهُ» ، وليس من هذا الفعل مزيد بزنة (أفعل) ، فكان أن قرأه أبو عمرو بما هو عليه من التضعيف في الآيات التي جاء فيها .

(١) اللسان ج ٤ ص ١٢ .

(٢) اللسان ج ٦ ص ٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٢٩٩ .

ومن ذلك الفعل (سَخَّرَ) في مثل قوله تعالى : (سخرها عليهم سبع ليال —  
الخالقة ٧ آ ) ، وقوله : « وسخرنا مع داود الجبال — الأنبياء ٧٩ » .

فالثلاثي من هذا الفعل (سَخَّرَ) هو بمعنى المضعف ، وهو التكليف بما لا يهيد  
المكلف وقهره عليه ، ويبدو أن في المضعف من معنى التكثر مالا يوجد في الثلاثي ،  
ولم يصنع العرب منه فعلا بزنة ( أفعل ) للدلالة على ما يدل عليه المضعف <sup>(١)</sup> ، فكان  
من المناسب الاحتفاظ به مضعفا ، وكذلك فعل أبو عمرو .

ومن ذلك : الفعل (ثَبَّرَ) في مثل قوله تعالى : « وكلا تَبَرَّنا تَبَرَّرا — الفرقان آ  
٣٩ » .

فالثلاثي منه (ثَبَّرَ) بمعنى هلك — وليس منه فعل بزنة ( أفعل ) ، وإنما هي  
صيغة التضعيف المستعملة في معنى التكريس والإهلاك <sup>(٢)</sup> ، فقرأ بها أبو عمرو في  
إختياره .

ومن ذلك الفعل (دَمَّرَ) في مثل قوله تعالى : (فدمرناهم تدميرا) — «الفرقان آ  
٣٦» وقوله : « دمر الله عليهم — محمد آ ١٠ » ، فالثلاثي دَمَّرَهُم ، أى : مقتهم ، وليس  
منه أفعل ، فجاءت صيغة التضعيف للدلالة على معنى الإفناء <sup>(٣)</sup> وبها قرأ أبو عمرو  
في اختياره . ومن ذلك أيضا « عَطَّلَ » في قوله تعالى : « وإذا العشار عطلت —  
التكوير آ ٤ » فالثلاثي (عَطَّلَ) وليس منه أفعل ، ومنه المضعف الذى قرأ به أبو عمرو  
في اختياره <sup>(٤)</sup> .

٣ — أن تؤخذ من ثلاثيه صيغة أفعل ، ولكنها لا تؤدى معنى المضعف تماما ،  
ومن ذلك الفعل (فَضَّلَ) في مثل قوله تعالى : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على  
بعض — النساء ٣٢ » ، وقوله : « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض —

(١) اللسان ج ٤ ص ٣٥٢ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ٨٨ .

(٣) اللسان ج ٤ ص ٢٩١ .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٤٥٣ .

— البقرة آ ٢٥٣ « وقوله : « ونفضل بعضها على بعض في الأكل — الرد آ ٤  
فالثلاثي من هذا الفعل (فَضَّلَ) معناه العام التميز ، والمضعف منه (فضل)  
معناه التمييز . وقد أخذنا من الثلاثي صيغة « أفعل » : أفضّل ، وهي بمعنى ( زاد ) في  
مثل قول الشاعر .  
لأه ابن عمك لأفضلت في حسب عني ولا أنت دهاى فتخزوني (١)

ولذا قرأ أبو عمرو الفعل مضعفا حيث وقع .  
ومن ذلك الفعل « بَدَّلَ » في مثل قوله تعالى : « ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة  
— الأعراف آ ٩٥ » وقوله « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه — البقرة  
آ ١٨٢ » وقوله : « قل ما يكون لى أن أبذله من تلقاء نفسى : — يونس ١٥ » ، قال أبو  
العباس ثعلب : « يقال : أبدلت الحاتم بالحلقة إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه ،  
وبدلت الحاتم بالحلقة إذا أذنته وسويته حلقة ، وبدلت الحلقة بالحاتم إذا أذبتها وجعلتها  
حاتما ، قال أبو العباس : وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرية  
بمعناها ، والإبدال تحية الجوهرية واستئناف جوهرية أخرى ، .. قال أبو عمرو : فعرضت  
هذا على المبرد فاستحسنه وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب بدلت بمعنى أبدلت  
وهو قول الله عز وجل « أولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات .. (٢) » وهذا القول واضح  
لا يحتاج إلى تفسير ، ونتيجته أن « أفعل » لا يؤدى معنى المضعف تماما ، فجاءت  
الأفعال في قراءة أبى عمرو مضعفة ، وقد جاء النص على اختيار أبى عمرو للتشديد في  
أفعال ثلاثة من هذا الباب هي « أن يبدلها » في الكهف و « أن يبدله » في التحريم  
و في ( ن ) ، في حين قرأ أكثر القراء بالتخفيف فيهن (٣) ، وهي أفعال جاءت فيما  
يبدو مستخدمة في موضع الصيغة الأخرى على ما قال المبرد ، لأن المفهوم من هذه  
الآيات — إنما هو تحية شيء وإحلال آخر محله ، سواء في آية الكهف التى تعبر عن

(١) اللسان ج ١١ ص ٥٢٤

(٢) اللسان ج ١١ ص ٤٨ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٣١٤ .

الحكمة في قتل الغلام وتعويض أبويه بخير منه زكاة وأقرب رحما ، أم في آية التحريم التي تنذر زوجات النبي بأن ربه قادر على أن يرزقه أزواجا خيرا منهن — إذا هو طلقهن بسبب مخالفتن له ، أم في آية ( ن ) التي تحكى صورة ندم أصحاب الجنة المتلايمين ، وهم يرجون أن يؤتهم الله بستانا آخر خيرا منه ، بعد أن طاف عليه طائف من قدر الله ، ويكاد يكون هذا الاستخدام مطردا في جميع المواضع التي استخدم فيها الفعل « بَدَّلَ » في القرآن <sup>(١)</sup> .

٤ — أن يكون الثلاثي لازما ولا يؤدي أفعل معنى المضعف المسوق له كالتحويل أو التكرار أو التأكيد ، ففي التضعيف قصد التعدية وزيادة ، ومن ذلك الفعل (كَبَّتْ) في مثل قوله تعالى : « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت — إبراهيم آ ٢٧ » وقوله « لولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا — الإسراء آ ٧٤ » .

فالثلاثي منه (ثبت) لازم ، و (أفعل) منه يؤدي معنى المضعف فيقال : أثبتته وثبته بمعنى <sup>(٢)</sup> ، بيد أن في المضعف زيادة معنى من التأكيد المقصود لتؤديها صيغة أفعل ، يضاف إلى ذلك أن (أثبت) تؤدي بصيغتها هذه أحيانا معنى غير معنى المضعف المعهود من الإقامة والتثبيت هو معنى الجرح الشديد ، ومن هذا المورد قوله تعالى : ( وإذ يكره بك الذين كفروا ليثبتوك — الأنفال آ ٣٠ » أى ليجرحوك : جراحة لاتقوم معها <sup>(٣)</sup> ، ومن أجل هذا استخدم القرآن كلتا الصيغتين فيما يناسبها من معنى تؤديه كاملا .

ومن ذلك : الفعل (بَرَزَ) في قوله تعالى : « وَبَرَزَ الْجَحِيمِ لِلْغَاوِينَ — الشعراء آ ٩١ » فالثلاثي ( بَرَزَ ) لازم بمعنى خرج إلى مكان منكشف ، وأبرز الشيء بمعنى نشره <sup>(٤)</sup> ، وواضح ولاشك أن معنى « وَبَرَزَ » المضعفة هو المبالغة في نشر الجحيم

(١) ارجع لتفسير أبي السعد ج ١ ص ١٥٢ ، ج ٢ ص ١٨٤ ، ص ٣١٥ و ج ٣ ص ٣٦٢ و ج ٥ ص ١٧٤ و ص ١٨٥ .

(٢) اللسان ج ١ ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) اللسان ج ٥ ص ٣٩ .

أمام أعين الغاوين ، قصد التهويل ، وهو معنى لا تؤديه سوى صيغة فَعَلَ . وقرأ أبو عمرو بها .

ومن ذلك أيضا الأفعال : ( مَتَّع ، وَسَمَّى ، وَكَتَبَ ) .

٥ — أن تنفرد كل من الصيغ الثلاثة بمعنى ليس للأخرى ، فمعنى (صَلَّى) الثلاثي غير معنى (أَصْلَى) بزنة أفعل ، غير معنى (صَلَّى) ، وهو كثير الورد في القرآن .

ومعنى : (عَجَلَ) في قوله تعالى : « أَعَجَلْهُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ — الأعراف آ ١٥٠ » أسبقهم أمره ، وهذا غير معنى (أَعَجَلَ) في قوله : « وما أَعَجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَامُوسَى أَى مَالِذَى اسْتَحْذَكَ فَجَعَلَكَ تَسْبِقُهُمْ <sup>(١)</sup> » ، وهو غير معنى « فَعَجَلَ لَهُمُ الْعَذَابَ » أَى أَعَدَّهُ لَهُمْ عَاجِلًا . وإن كان الاختلاف في معاني هذا الصيغ الثلاثة دأثرا حول السرعة والسبق . ومن هذا الباب الأفعال : (عَذَّبَ — قَرَطَ — صَبَّحَ)

٦ — أن يكون المضعف أشهر من المزيد بالهمزة بزنة « أفعل » ، ومن الثلاثي ، دلالة على التكرير أو التأكيد ، والمعنى في الثلاثة واحد ، وذلك مثل :

(كَبَّطَ) في قوله تعالى : « ولكن كره الله انبيائهم فَبَطَلَهُمْ — التوبة آ ٤٦ » فَبَطَلَهُ وَأَبْطَلَهُ هما بمعنى بَطَلَهُ <sup>(٢)</sup> ، ولكن المشهور استخدام المضعف ، ومنه أيضا قوله تعالى : « والذين يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ — الأعراف آ ١٧٠ لأن (مَسَكَ بالشئ) ، وَأَمْسَكَ بِهِ وَمَسَّكَ بمعنى ، ولكن التضعيف أكثر استعمالا في الدلالة على تأكيد التمسك بالكتاب من غيره ، ولذا اختاره أبو عمرو هنا <sup>(٣)</sup> كما قرأ : « وَلا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ — الممتحنة آ ١٠ » <sup>(٤)</sup> ، وقرأ غيره « وَلا تَمْسِكُوا » للدلالة المضعف عنده على شدة تعلقهم بالكوافر التي أمر الله بالتخلي عنها . ومنها أيضا: الفعل « عَلَّمَ » في مثل قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها — البقرة آ ٣١ » حيث اختار

(١) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩٣ .

(٢) اللسان ج ٧ ص ٢٦٧ .

(٣) قرأ أبو بكر جفيف السني (النشر ج ٢ ص ٢٧٣) .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٤٨٧ .

جانب التضعيف لما أنه يدل على التكثير المقصود من امتنان الله على عباده .

٧ — أن يكون القصد من التضعيف اختصار حكاية الشيء مثل : ( سُبِّح )  
في مثل قوله تعالى : « سُبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ — الحديد ١ » فلا يمكن  
العدول عن هذه الصيغة التي تعني : ( قال سبحانه الله ) (١) .

٨ — التكثير في الفعل ، وذلك مثل : الفعل (نَقَّبَ) في قوله تعالى : « فَنَقَّبُوا  
فِي الْبِلَادِ — ق آ ٣٦ » فإن معناه أكثروا التنقيب فيها .

#### الموقف الثاني :

أن يستبدل بالمضعف صيغة ثلاثية ، ونكتفى هنا بعرض الأمثلة التي حدث  
فيها هذا الاختيار :

فقد قرأ : (لَا تُفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ) (الأعراف آ ٤٠) بدلا من  
(لَا تُفْتَحْ)

: « إِذْ يَمْشِيكَمُ النَّعَاسُ » بدلا من « يُمَشِّيكُمْ » (الأنفال آ ١١)  
: « فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ » بدلا من « فَعَمَّتْ » (هود آ ٢٨)  
: « وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أُوزَارًا » بدلا من « حُمِّلْنَا » (طه آ ٨٧)  
: « يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ » في مكان « يُبَشِّرُ اللَّهَ » (الشورى آ ٢٣)  
: « أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ » في مكان « أَوْ مِنْ يَنْشَأُ » (الزخرف  
آ ١٨)

« وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا » في مكان « وَكَلَّفَهَا » (آل عمران آ ٣٧)  
: « بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ » في مكان « تَعْلَمُونَ » (آل  
عمران آ ٧٩)

: « وَمَنْ نَعْمَرِهِ نَنْكُسْهُ » في مكان « نَنْكُسْهُ » (يس آ ٦٨)

(١) تهذيب التوضيح — ج ٢ ص ٣٦ الطبعة الثالثة — تأليف الأستاذين أحمد المرافي وعبد سالم



## الموقف الثالث :

أن يستبدل بالمضعف صيغة رباعية بزنة (أفعل) . وذلك أنه :

قرأ : «يُنَجِّيكُم منها ومن كل كرب » في مكان «يُنَجِّيكُم »  
(الأنعام ٦٤)

: «أُتِلِّغُكُم رسالات ربي » في مكان « أُتِلِّغُكُم » (الأعراف) في  
ثلاثة مواضع

: «فَتَذَكَّرُ إحداهما الأخرى » في مكان « فَتَذَكَّرُ » (البقرة آ  
٢٨٢)

: «فَتُنَجِّى من نشاء » في مكان «فَتُنَجِّى من نشاء » (يوسف  
آ ١١٠)

: «تُنْزِل وبابه » في مكان «تُنْزِل» وقد سبق عرض قاعدته.

هذا الحصر التقريبي لأسباب استخدام المضعف في أمثلة القرآن الكريم في  
المجموعة الأولى يفيدنا كثيرا في معرفة ما يقصده أبو عمرو من استبداله بالمضعف  
صيغة أخرى ، ثلاثية أو رباعية بزنة أفعل ، كما أنه قد يفيدنا في معرفة ما يقصد إليه من  
العدول عن الثلاثي إلى غيره من الصيغ .

ولقد يقال : لم كل هذا العناء والقراءة سنة متبعة ، فهي رواية يمكن الخروج  
عنها ، كما أن التزامها ينفي إمكان التصرف في مفرداتها أو القول بالرأى في  
مضمونها ؟..

والجواب : أن أبا عمرو : كما قلنا — كان يختار من بين ما أخذه عن شيوخه ،  
وما علمه عن طبائع لغة العرب — مفردات قراءته ، لم يكن يختارها اعتباطا ، بل كان  
قد جعل لنفسه قاعدة ، أغلب الظن أنها في هذا الباب بخاصة قائمة على رأى في فهم  
القرآن ، فما وجده مناسباً لفهمه اختاره وقرأ به ، ونظرة إلى أمثلة المجموعة الثانية  
والثالثة ترينا إلى أى مدى كان موقفاً في اختياره .

والظاهر عموماً — أن أبا عمرو كان يستشعر معنى الكثرة وتكرير الفعل في صيغة التضعيف ، فما لم يكن الفعل في موقعه من الجملة مقصوداً به الكثرة لم يكن محل لتضعيفه ، وأكد أجزم أن هذا هو المقياس الذى اتبعه أبو عمرو في اختياره لما سبق عرضه من أمثلة عدل فيها عن المضعف الثلاثى أو الرباعى بزنة أفعل .

ولنأخذ مثلاً الآية الأولى : « إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط » : سياق هذه الآية يلوح بأن الفرصة أمام المكذبين المستكبرين جد ضئيلة للنجاة من عذاب النار ، بل هى معدومة ، فليس لهم أن يتوقعوا حين تقوم قيامتهم أنهم سوف يستقبلون استقبال الطائع الخاشع ، فلن يفتح لهم باب من أبواب الرحمة ، ولن يدخلوا الجنة ، كما أن الجبل الغليظ<sup>(١)</sup> لا يلج في سم الخياط ، فمبنى الآية على التقليل لاعلى التكثير ، ومن هنا كان اختيار أبى عمرو للثلاثى ، وعدوله عن المضعف ، فى حين قرأ حفص (لا تفتح) بالتضعيف .

والآية الثانية ، قوله تعالى : « إذ يشأم النعاس أمانة منه ، وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » : النعاس هو الوهن ، وحقيقته : السَّنة من غير نوم<sup>(٢)</sup> ، فالمقصود أنهم ناموا خفيفاً لا ثقل فيه ولا عمق ، فهو النوم الظاهر الذى يمر على المرء فلا يكاد يشاه حتى ينجلي عنه . وليس أنسب فى التعبير عن هذه الإلامنة من الفعل الثلاثى ، ومن هنا كانت قراءة أبى عمرو متساوقة مع واقع الحال ، ومتسقة مع تخفيف الفعل التالى ( وينزل عليكم ) حسب القاعدة التى سبق عرضها ، فى حين جاءت قراءة حفص بالتشديد فيها .

ولقد يقصد أبو عمرو من وراء عدوله عن اختيار المضعف إلى أن يدل بالصيغة الأخرى على معنى هو أنسب فى رأيه ، ومن ذلك أنه قرأ الفعل « بَثَّرَ —

(١) قرأ أبو عمرو والحسن وهى قراءة ابن مسعود : (حتى يلج الجمل) ، وهو الجبل الغليظ (اللسان جـ

١١ ص ١٢٣ )

(٢) اللسان جـ ٦ ص ٢٣٣ .

يُبَشِّرُ دائماً بالتشديد على لغة تيم (١) . إلا في آية واحدة هي قوله تعالى « ذلك الذى يُبَشِّرُ الله عباده الذين آمنوا » حيث قرأه مخففاً من الثلاثى بزنة « ينصر » ، وقد رجح الفراء أن تكون صيغة « ابشر ( حجازية ) » (٢) في مقابل المضعفة التميمية ، وبالرجوع إلى التفسير اللغوى لكلمة « بَشَّرَ يُبَشِّرُ » نعلم أن معناها (نَصَّرَ) ، ومعنى المضعف هو (ساق البشارة) ، أو على حد تعبير الفراء « وكأنَّ المشدد على بشارات البشراء ، وكأنَّ التخفيف من وجهة الأفراح » (٣) والسرور » ، وقد اختار أبو عمرو الصيغة المخففة لتفيد معنى ( ذلك الذى ينصر الله به وجوه عباده الذين آمنوا ) قال أبو عمرو : « إنما قرئت بالتخفيف لأنه ليس فيه بكذا ، إنما تقديره ذلك الذى ينصر الله به وجوههم » (٤) ، وساق الآية قبلها يلى على القارئ هذا الاختيار ، لأنه يستحضر صورة الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهم فى رياضات الجنات لهم ما يشاؤون عند ربهم ، ومن تمام الصورة أن يتحدث عن النضارة التى تشرق فى وجوههم ، مصداقاً للآية الكريمة « تعرف فى وجوههم نضرة النعيم — المطففين آ ٢٤ » ..

وبما يوضح أن أبا عمرو كان يقصد إلى إفادة معنى الكثرة أو التأكيد من وراء التضعيف عدوله عنه فى الفعل (عَلَّمَ) ، حيث لم يكن المراد من السياق ذلك ، فقرأ « بما كنتم تعملون الكتاب » بالتخفيف فى هذا الموضع وحده ، دون بقية الأفعال الواردة فى القرآن الكريم من هذه الصيغة ، وما ذلك إلا لعدم القصد إلى إفادة معنى الكثرة ، مادام التكرار غير لازم لأداء المراد .

ومن ذلك القبيل أنه قرأ : ( الحى من المَيِّت ، والمَيِّت من الحى ، أو من كان مَيِّتاً فأحييناه ، إلى بلد مَيِّت ، لحم أخيه مَيِّتاً ) ونظيره ، إذا كان المعبر عنه قد مات فعلاً — بالتخفيف ، واتفق على تشديد من لم يميت نحو : « إنك مَيِّت » وعلى تخفيف ما كان منوناً أو صفة المؤنث فيه علامة تأنيث نحو : ( وإن يكن مَيِّتَةً ، وبلدة

(١) اللغات فى القرآن ص ٢٩

(٢) معالى القرآن ج ١ ص ٣١٢

(٣) المرجع السابق

(٤) اللسان ج ٤ ص ٦٣

مَيْتًا<sup>(١)</sup> ولسنا هنا بحاجة إلى تبيان حكمته في هذه القراءة ، فالذى مات فعلا ليس بحاجة إلى تأكيد موته ، ومن ثمّ ليس من المناسب التعبير عنه بصيغة المضعف ، على حين أن من لم يمّت — حين يعبر عنه بالموت — يناسبه أن يؤكد له الوعد الذى سوف يلقاه أجلا أو عاجلا ، فناسب التعبير عنه بصيغة التضعيف ، فأية حكمة سكنت عقل هذا الرجل حتى جاء اختياره على هذا النحو الدقيق ، الأصيل ، الفصيح ؟ !! .

ولن يصعب على المرء أن يجد من رواء اختيار أى عمرو للثلاثى دون المضعف فى هذه المواضع حكمة فى التفسير ترجع اختياره على ماعده ، وليس اقتضاها الكلام فى هذا الموضوع سوى تجنب للاستطراد فى معانى التفسير القرآنى ، وهو امر لا يرتبط وموضوعنا بهابط وثيق .

والأمر كذلك فى اختيار الفعل الرباعى بزنة (أفعل) ، مكان المضعف فى مثل قوله تعالى :

« قُلْ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا » ، وقوله « أُولَئِكَمْ رَسُولَاتِ رُبِّى » ، وقوله « فَتَذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى » ، فلا ريب أن التأمل يكشف لنا عن أن الأمر ليس قائما على الكثرة أو التأكيد الذى يستفاد من التضعيف ، بل معناه هو مجرد الحدوث دون زيادة .

وبما يلقى ضوءا على هذا الرأى أن نجد اختيار أى عمرو فى قراءة الفعل (يُنْزِلُ) أن يقرأه (يُنْزِلُ) بالتخفيف ، فإذا خالف قاعدته ، وخرج عن الأصيل الذى اتبعه فى قراءة قوله تعالى : « وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، قُلْ إِنْ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ — الأنعام ٣٧ » — كان خروجه هذا للمعنى يقصد إليه ، فإن سياق الآية ينحو فى ذوقه نحو التأكيد ، تأكيد قدرة الله على تنزيل الآية ، ولكنها الآية الكبرى التى فاقت جميع الآيات سواها ، فالسياق يقتضى هنا — عند أى عمرو — استعمال المضعف ليقع موقعه من نفس السامع المتدبر ، كما أن

مغزى الاتفاق بين القراء جميعا على تشديد « وما نُنزله إلا بقدر معلوم » هو أنه أريد به المرة بعد المرة ، وهو أيضا ما اقتضاه أن يعدل عن الثلاثي إلى المضعف في قوله تعالى : « ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذِّبون — البقرة آ ١٠ » .

وكذلك حين عدل عن صيغة (فَاعَلْ) إلى التضعيف في معرض التهويل في قوله تعالى : « يانسأ النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يَصْغَفُ لها العذاب ضعفين — الأحزاب آ ٣٠ آ » فلم يقرأها ( يضاعف ) ، والقصد من اختياره ظاهر في ضوء ما أسلفنا . ومن هذا الباب قراءته : « ذلكم وأن الله مُوَهِّنٌ كيد الكافرين » في مكان « مُوَهِّنٌ » ، وقراءته : « يُخْرِجُون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين — الحشر آ ٢ » في مكان « يُخْرِجُون » حيث ناسب التضعيف في قراءته حمق فعلة الكافرين ، وكثرة أيدي الخرين . ولأنك أن اختيار أى عمرو للمضعف في هذه الأمثلة ، وهو المشهور باتجاهه إلى الخفة ، يدل على أن من وراء اختياره هدفا لا يمكن إغفاله أو تجاهله ، هدفا يتصل دائما بمعنى كلام الله الحكيم ، وتوجيهه عنده . « قال أبو عمرو بن العلاء : خَرَّبَ بمعنى هَدَّمَ وأفسد ، وأَخْرَبَ ترك الموضع خرابا وذهب عنه » (١) .

وقد وجدنا أبا عمرو يعدل أحيانا إلى أبسط الصيغ غير الفعلية متى أدت المعنى بكماله ، ومن ذلك قراءته : « فالله خير حِفْظًا — يوسف آ ٦٤ » في مكان « حافظا » ، وقراءته « وإذن لا يلبثون تخْلُقُك — الإصراء آ ٧٦ » بدلا من « يَخْلُقُك » وقراءته : « هذا فليذ وقوه حميم وَغَسَّاق — ص آ ٥٧ » بدلا من قراءة « وَغَسَّاق » ، وظاهر أن الصيغة المختارة دالة على المراد من الصيغة المعدول عنها إلى جانب خفتها ، وذلك أشد ظهورا في اختيار « غَسَّاق » بدلا من « غَسَّاق » ، إذ هما على ما روى بمعنى واحد (٢) .

وبعد ، فهل نستطيع أن نخرج من هذه المناقشة بأصل عام جرى عليه أبو

(١) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٤٣

(٢) اللسان ج ١٠ ص ٢٨٩

عمرو ... ؟ نعم .. نستطيع أن نقول : « إنه فيما عدا الأحوال التي يكون فيها التضعيف لازما — كما مر — يتجه أبو عمرو إلى التخفيف من ثقل التضعيف ، ما لم يقتض المعنى العكس » ولعل فيما مضى من العرض ما يلقى ضوءا كاشفا على جوانب هذا الأصل العام .

ولكننا لم نعرف حتى الآن البيئة اللغوية التي كانت تستن في نطقها عادة التخلص من المضعف ، وبعبارة أخرى : من هم هؤلاء العرب الذين عناهم أبو جعفر ابن جرير الطبري بقوله : « والعرب تفعل ذلك كثيرا » ؟ .. نقول — ونحن مطمئنون : إن أبا جعفر كان يعنى ولا شك قوما غير أهل الحجاز الذين نزل القرآن بلغتهم ، والذين كانوا ينطقون بالفعل كما هو ، باعتباره الأصل الذي ينبغي أن يقرءوا به ، ولا يحددوا عنه ، لأنه من علامم فصاحتهم . فأما التصرف في الصيغة فلم يكن من شأنهم ، بل كان من شأن قوم غيرهم من العرب ، لم يحدد أبو جعفر من هم ؟ .. ونقول أيضا ونحن مطمئنون : إن هؤلاء القوم لم يكونوا سوى تميم ومن نهج نهجهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقها ، لعدة أسباب منها :

١ — أن أبا جعفر قد وصف ظاهرة العدول عن المضعف بأن العرب تفعلها كثيرا ، فوصفها بالكثرة يدل على أنها تقع في نطاق واسع غير محدود ببطن من البطون ، وإنما هو في حدود شعب عظيم كشعب تميم ، وهم كما سبق أن ذكرنا في وصفهم : « قاعدة من أكبر قواعد العرب » .

٢ — أن النطق بالمضعف فيه من الثقل والمشقة على أعضاء النطق مالا يستطيع البدوي أن يلتزمه ، وهو الذي تعود سرعة النطق ، والتخلص من بعض الحركات تارة بالإسكان ، وأخرى بإحداث انسجام في أصوات اللين <sup>(١)</sup> ، وقد ثبت لنا أن هذه التقاليد اللغوية تيمية النشأة ، ونضيف هنا أن التخلص من المضعف واستبدال صيغة أخرى به تصرف لغوي متسق مع تلك الظواهر ، لانفرضه على

(١) في اللهجات العربية ص ٥٠ وما بعدها . الطبعة الثانية .

الفصحى سوى لهجة كبرى كل لهجة تميم ، وهى التى كانت نظير اللهجة القرشية ، وهو فى حقيقته نزوع إلى التخفيف يتفق وماعرف عن هذا الشعب العظيم ، هذا على الرغم مما سبقت روايته من أن « بَشْرٌ يُبَشِّرُ » بالتشديد تميمية .

٣ — أن أخذ أبى عمرو بهذا التقليد على الصورة التى وصفناها ، وقراءته — كما علمنا — مكية المصادر غالباً ، يشعرنا بما كان لتقاليد تميم اللغوية من تأثير فى فصاحة الألسن ، تلك التقاليد التى فرضت نفسها على قراءة الحجاز فرضاً ، وما كان له أن يأخذ بهذا التقليد لو كان لغويهم من قبائل العرب الأخرى ، فقد كان الرجل يمثل فى اختياره ميزة الفصاحة حيث وجدت ، فى تميم أو فى قرهش ، ولم ننس بعد ماسبق أن روى عنه من أنه قال حين سئل : « كيف تفعل فيما خالفتك فيه العرب ؟ » ، قال : « أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات » ، فأبو عمرو يأخذ دائماً بالأكثر ، الأكثر حين يجده لدى قرهش ، أو حين يجده لدى تميم ، أى : فى اللغة المشتركة التى تعد فى مكان وسط بين القبيلتين ، وما سوى ذلك فهو لغات يخالف عنها أبو عمرو دائماً ، وقرهش كانت تلتزم النطق بالمضعف كما هو ، باعتبارها أصلاً من أصول الفصحى عندهم ، فكان من اللازم أن يكون الخروج عن هذا الأصل نهجاً تميم ، التزمه أبو عمرو ، وتصرف فيه بتلك الطريقة المعجبة ، فكأنما كان الرجل يتصرف فى الموقف بسلطتين : سلطة قومه الفصحاء الذين فرضوا وجودهم اللغوى على دنيا العرب ، وسلطة علمه المتين الذى مكّنه من أن يكون ذا رأى حاسم فيما يأخذ ويهدح من وجوه القراءة ، دون أن يكون لغويهم قدرة على أن يخالف عن هذا الاختيار .

بقى أن نتساءل : هل كان لرسم المصحف أثر فى هذا الاختيار ؟ ونقول : إننا نرجح أن رسم المصحف لم يؤثر فى هذه المسألة لأمرين : —

أولاً — أن كل قراءة صحيحة لابد أن تتفق مع رسم المصحف ، فالرسم يسعها جميعاً ، وما لم يسعه الرسم فهو شاذ لا يؤخذ به ، لا قراءة ، ولا احتجاجاً .

وثانياً — لأن هذا التخفيف — كما أسلفنا — هو إحدى العلامات المميزة للسان  
 تميم ، في مقابل ماأثر عن قريش من تفضيل الصيغة المشددة ، وقد كانت هذه التقاليد  
 قبل أن تكون كتابة أو رسم ، وإنما هي طباع العربية على ألسنة أهلها ، وجاءت  
 قراءات القرآن على مثالها .

★ ★ ★

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الطاهرين .

★ ★ ★





## مراجع الكتاب

- ١ - الأصوات اللغوية
- ٢ - الأعلام
- ٣ - الأغاني
- ٤ - بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة
- ٥ - البيان والتبيين للجاحظ
- ٦ - تأويل مشكل القرآن
- ٧ - تهذيب التهذيب
- ٨ - حلية الأولياء
- ٩ - الخصائص
- ١٠ - دائرة المعارف الإسلامية
- ١١ - دائرة معارف البستاني
- ١٢ - مرصعة الأعراب
- ١٣ - سبويه إمام النحاة
- ١٤ - شرح ديوان الفرزدق
- ١٥ - شرح كتاب سبويه
- ١٦ - طبقات النحويين واللغويين
- ١٧ - الطبقات الكبرى
- ١٨ - العربية
- ١٩ - غاية النهاية في طبقات القراء
- ٢٠ - فروع البلدان
- ٢١ - فقه اللغة
- ٢٢ - الفهرست
- ٢٣ - في اللهجات العربية
- ٢٤ - في تاريخ المشكلة اللغوية
- ٢٥ - القراءات واللهجات
- للكتور إبراهيم أنيس .
- لخير الدين الزركلي .
- لأبي الفرج الأصفهاني .
- للمحافظ جلال الدين السيوطي .
- لتحقيق عبد السلام هارون .
- لأبن قتيبة .
- لأبي الفضل علي بن حجر العسقلاني .
- لأبي نعيم الأصفهاني .
- لأبن جني .
- لأبن جني .
- لأستاذ علي التيجاني .
- لتحقيق : عبد الله الصاوي .
- لأبي سعيد السواري (مخطوط بدار الكتب)
- لأبي بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي .
- لتحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم .
- لأبن سعد .
- ليوهان فلك - ترجمة : عبد الحليم النجار .
- لأبن الجزري .
- لتحقيق : ج . برجستراسر .
- للبلاذري
- للكتور علي عبد الواحد وافي .
- لأبن التميمي
- للكتور إبراهيم أنيس .
- للكتور إبراهيم السامرائي .
- المجلد السابع - من مجلة المجمع العلمي العراقي
- للأستاذ عبد الوهاب حمودة .

- ٢٦ - الكامل في التاريخ  
 ٢٧ - كتاب الإبدال  
 ٢٨ - الكتاب  
 ٢٩ - كشف الظنون  
 ٣٠ - كنز المعاني  
 ٣١ - لسان العرب  
 ٣٢ - اللغات في القرآن .  
 ٣٣ - مجلة المجمع  
 ٣٤ - المختضب  
 ٣٥ - مراتب النحويين  
 ٢٦ - معجم الأدياء  
 ٣٧ - مفردات القراء السبعة  
 ٣٨ - المفصل  
 ٣٩ - من أسرار اللغة  
 ٤٠ - نزهة الألبا  
 ٤١ - النشر في القراءات العشر
- لاين الأثير .  
 لعبد الواحد اللغوى -  
 تحقيق عز الدين التنوخى .  
 لسيويه - الطبعة الأثنية .  
 لحاجي خليفة .  
 لإبراهيم بن عمرو الجعيري ( مخطوط ) .  
 لاين منظور .
- ح . ١٠  
 لاين جنى ( مخطوط مغربى بدار الكتب ) .  
 لعبد الواحد اللغوى الحلبي .  
 تحقيق - محمد أبى الفضل ابراهيم .  
 لياقوت الحموى .  
 لأبى عمرو الدانى ( مخطوط ) .  
 للزغشبرى .  
 للكتوب لإبراهيم أنيس .  
 لاين الأنبارى .  
 لاين الجزرى .

## فهرست موضوعات الكتاب

## الإهداء

## مقدمة

٥	
١٧	الباب الأول : أبو عمرو بن العلاء
١٩	الفصل الأول : حياة أبي عمرو - اسمه
٢٥	نسب أبي عمرو
٢٧	الاختلاف في جنسيته
٢٨	تاريخ ميلاده ووفاته ومكانهما
٣١	نشأة أبي عمرو العلمية
٤٩	أبناء أبي عمرو
	الفصل الثاني : القارئ أبو عمرو بن العلاء
٥١	مكانته بين القراء
٦٤	اليزيدي
٦٦	أبو عمر النوري
٦٧	أبو شعيب السوسى
	الفصل الثالث : أبو عمرو بين قومه وروايته
٦٩	قوم أبي عمرو
٨٧	رواية الإدغام بين أبي عمرو وغيره
٩١	موقف الرواة من إدغام أبي عمرو
٩٥	الباب الثاني : قراءة أبي عمرو بن العلاء أصولاً وفرشاً
٩٧	الفصل الأول : أصول القراءة
٩٨	معنى الاختيار
١٠١	كيفية القراءة
١٠٧	عرض للقراءة وأصولها

- ١٠٨ أحكام الهمز
- ١١٢ أحكام الإمالة
- ١١٦ أحكام المد
- ١١٦ أحكام الوقف
- ١١٧ أحكام ياءات الإضافة
- ١٢١ **الفصل الثاني : الإدغام**
- ١٢٢ تعريف الإدغام
- ١٢٨ أنواع الإدغام
- ١٣١ شروط الإدغام عند القراء
- ١٣٤ حروف الإدغام عند القراء
- ١٦١ **الباب الثالث : الدراسة الصوتية**
- ١٦١ **الفصل الأول : ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو**
- ١٧٣ ملاحظات على أحكام أبي عمرو في الإمالة
- ١٧٨ ملاحظات حول أحكام أبي عمرو في ياءات الإضافة
- ١٨٢ **الفصل الثاني : الإدغام عند النحاة**
- ١٨٧ مقارنة بين القراء والنحاة
- ١٩٢ جدول مقارنة الأصوات المدغمة
- ١٩٧ **الفصل الثالث : أساس قواعد النحاة ( دراسة صوتية )**
- ١٩٩ صفات الأصوات عند سيبويه
- ٢١١ مقاييس الإدغام عند النحاة
- ٢٢١ **الفصل الرابع : موقف المحدثين من المخارج والصفات**
- ٢٢٥ وصف الأصوات العربية
- ٢٣١ ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام
- ٢٣٩ نقد تقسيمات القلماء للإدغام
- ٢٤٣ فكرة التجانس
- ٢٤٤ فكرة التقارب

- ٢٤٥ العلاقة المخرجية
- ٢٥٠ العلاقة الوصفية
- ٢٥٣ جدول (١) قياس تنازل الصوت عن الجهر
- ٢٥٤ جدول (٢) قياس تنازل الصوت عن الهمس
- ٢٥٦ جدول (٣) قياس تنازل الصوت عن الشدة
- ٢٥٧ جدول (٤) قياس تنازل الصوت عن الرخاوة
- ٢٥٨ جدول (٥) قياس تنازل الصوت عن الهمس والرخاوة
- ٢٥٨ جدول (٦) قياس تنازل الصوت عن الجهر والشدة
- ٢٥٩ جدول (٧) قياس تنازل الصوت عن الجهر والرخاوة
- ٢٦٠ جدول (٨) قياس تنازل الصوت عن الهمس والشدة
- ٢٦١ جدول (٩) قياس حالات الاتفاق في الصفات العامة
- ٢٦٢ صفات المجموعات والأفراد
- الفصل الخامس: الإدغام وعلاقته بالإبدال
- ٢٦٥ معنى الإبدال
- جدول مقارنة أصوات الإبدال بأصوات الإدغام في
- ٢٧٤ حالة التقارب
- ٢٨٢ جدول لإبدال الأصوات المتجانسة
- ٢٨٤ جدول لإبدال الأصوات المتقاربة
- ٢٩٢ ملاحظات وتفسير
- ٣٠٥ الباب الرابع : الدراسة اللهجية والنحوية
- ٣٠٦ الفصل الأول : فرش الحروف
- ٣٠٧ قواعد الاختيار
- ٣٠٩ أمثلة مختارة في فرش الحروف ودلالاتها
- ٣١٧ الفصل الثاني : إسكان الكلمة
- ٣٣٨ الفصل الثالث : إسكان آخر الكلمة
- ٣٦٠ موقف القراء

- أحوال الحركة الإعرابية لدى النحاة في الوقف ٣٦٨
- ٣٧٣ موقف القراء
- رأينا في المشكلة
- ٣٧٦ أ - الحركات والسكون
- ٣٧٨ ب - الإسكان والإدغام
- ٣٨٣ الإسكان ونوع الحركة
- ٣٩٢ الفصل الرابع : قضية الساكنين بين القراء والنحاة
- ٤٠٠ موقفنا منها
- ٤٠٩ تجاور السواكن وأثره على شكل المقطع العرفي
- ٤١٨ الفصل الخامس : بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها
- أهم مراجع الكتاب





الناشر  
مكتبة النخاعي بالقاهرة